

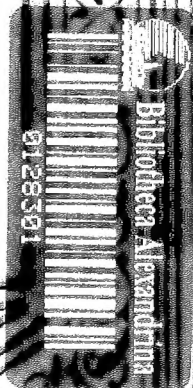
سُؤَالُ الْكَافِلِ

فِي شَرْحِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ

تَأَلَّفَ

الْشَيْخُ مُحَمَّدُ حَسَنُ الْمُنَجِّي

دَارُ احْيَاءِ الْوَرَثِ الْعَرَبِيِّ
بَبْشَرُوت



جواهر الكلام

« في شرح شريعتنا الإسلامية »

تأليف

شيخ الفقهاء وإمام المحققين الشيخ محمد حسن النجفي
الموتى ١٢٦٤

الجزء الرابع عشر

قوبل بنسخة الأصل المخطوطة المصححة بقلم المصنف طاب ثراه

حققه وعلق عليه وأشرف على طبعه

الشيخ عباس القوجاني

طبع على نفقة

دار إحياء التراث العربى

بيروت - لبنان ١٩٨١

الطبعة السابعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختصر الطرف الثالث (في أحكام الجماعة) (وفيه مسائل) :

(الأولى : إذا علم أو ثبت بعد الفراغ من الصلاة أن الإمام فاسق أو كافر أو على غير طهارة) من الحدث الأصغر أو الأكبر (لم تبطل صلاة المؤتم) على المشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً نقلاً ونخصيلاً ، بل في الرياض عليه عامة أصحابنا عدا السيد والاسكاني ، بل في الخلاف الاجماع على الوسط الملحق به الأول إجماعاً في الرياض مع ظهور الأولوية فيه ، كما أنه في التذكرة الاجماع على الأخير ، ونسبة الصحة إلى علمائنا في الثاني ، ثم حكى عن المرتضى خاصة الخلاف فيه لقاعدة الاجزاء وإن كانت هي بالنسبة إلى الأخير لا تخلو من إشكال لا يدفعه أنه لا طريق له في معرفة ذلك إلا الظاهر ، ضرورة لزوم التكليف بما لا يطاق لو أريد الواقع ، إذ قد يقال باجترائه بالظاهر ما لم ينكشف الواقع ، ضرورة تبين كونها حينئذ ليست بصلاة حتى يجزيه الائتمام بها في إسقاط القراءة وزيادة الأركان مثلاً لو اتفق

ونحو ذلك ، ودعوى أنه يكفي في صحة صلاة المأموم ذلك الظاهر أول الكلام ، إذ للثيقن من إطلاق الأدلة في الفراغ من متيقن الشغل غير محل الفرض ، واستصحاب الاجزاء قبل التيقن لما بعد التيقن لا يرجع إلى محصل عند التأمل بحيث يقطع الأصل السابق وإن تمسك به للمولى الأكبر في شرحه .

نعم هي واضحة الجريان بالنسبة للأولين ، لأن واقعي قوله (عليه السلام) (١) : « صل خلف من وثق بدينه وأمانته » نفس هذا الاطمئنان الذي يتيقن كفره وفسقه لم ينكشف عدم اطمئنان به فيما مضى كي يتجه الفساد ، بل هو في هذا الحال يصدق عليه أنه صلى خلف من وثق بدينه ، فيتحقق الامتثال للفتضي للاجزاء ، مضافاً إلى مرسل ابن أبي عمير (٢) عن الصادق (عليه السلام) « في قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال وكان يؤمهم رجل فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودي ، قال : لا يعبدون » بل عن الفقيه روايته عن كتاب زياد بن مروان القندي ونوادير ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) بتفاوت ، وظاهره عدم الارسال ، على أن من الواضح عدم قدح مثل هذا الارسال من مثل هذا المرسل في مثل هذا المقام فيما نحن فيه ، وإلى الصحاح المستفيضة جداً في الثالث ، منها صحيح ابن مسلم (٣) عن أبي جعفر عليه السلام « سألت عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى تنقضي صلاته ، قال : يعبد ولا يعبد من خلفه وإن أعلمهم أنه على غير طهر » ومنها صحيحه الآخر أيضاً (٤) عن الصادق (عليه السلام) « عن الرجل أم قوماً وهو على غير طهر فأعلمهم بعدما صاروا ، فقال : يعبد هو ولا يعبدون » .

(١) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢ مع الاختلاف

(٢) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

(٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ - ٣

والمنافشة فيها بأن أقصاها عدم قبول قوله في حق من خلفه ، وهو لا يستلزم الحكم بالصحة حتى فيألو علم المأمومون بذلك كما هو مفروض المسألة بدفعها - مع أن التبادر منها أن عدم وجوب الاعادة لعدم تأثير حدثية الامام مع عدم علمهم بها في صحة صلاتهم ، كما يؤدي إلى ذلك التعليل في صحيح زرارة (١) قال : « سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه ليس على وضوء ، قال : يتم القوم صلاتهم فانه ليس على الامام ضمان » إذ الظاهر إرادته من نفي الضمان بيان عدم مدخلية صلاة الامام في صلاة المأموم ، لا لعدم قبول قوله في حقهم وعدم حصول اليقين لم يجزئه ، ومع إطلاق قوله : « أعلمهم » فيها ، إذ من الممكن إخباره إياهم على وجه يستفيدون القطع بذلك - عدم قبول باقي للمعتبرة الدالة على الحكم الزبور لها ، كصحيح زرارة (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) « سألته عن جماعة صلى بهم إمامهم وهو غير طاهر أتجوز صلاتهم أم يعيدونها ؟ فقال : لا إعادة عليهم تمت صلاتهم ، وعليه هو الاعادة ، وليس عليه أن يعلمهم ، هذا عنه موضوع » بناءً على إرادة ظهور حاله عندهم من قوله : « وهو غير طاهر » ولا ينافيه ما في ذيله من أنه « ليس عليه » إلى آخره ، وموثق ابن بكير (٣) قال : « سأل حمزة بن حمران أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أمنأ في السفر وهو جنب وقد علم ونحن لا نعلم ، قال : لا بأس » إذ الظاهر إرادته أننا لا نعلم بذلك حال الصلاة ، وإلا فقضية سؤاله عنه علمه به بعد ذلك ، بل وصحيح الحلبي (٤) أيضاً عن الصادق (عليه السلام) « من صلى بقوم وهو جنب أو على غير وضوء فعليه الاعادة ، وليس عليهم أن يعيدوا ، وليس عليه أن يعلمهم ، ولو كان ذلك عليه لهلاك » قال : قلت : كيف يصنع بمن قد خرج إلى خراسان ؟ وكيف كان يصنع بمن لا يعرف ؟ قال :

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة

هذا عنه موضوع « ضرورة إرادته نفي الاعادة عليهم لو علموا ، وإلا فن الواضح عدم الاعادة عليهم حال عدم العلم ، لقبح تكليف الغافل ، وبذلك يظهر دلالة غيره أيضاً .
لكن ومع ذلك كله فالحكي عن الاسكافي وعلم الهدى وجوب الاعادة في المسائل الثلاثة ، لكن في الرياض أن الأول أطلقها في الأولين وقيدتها في الوقت في الثالث ، وكذا الثاني إلا أنه لم يقيد الثالث بذلك ، ولم أعرف حكاية هذا التفصيل لمن تقدمه ، بل في ظاهر الروضة أن القائل بالاعادة قائل بها في الوقت ، بل قد يظهر من المختلف أن خلاف السيد في الأولين خاصة ، بل في صريح المتنعي وظاهر التذكرة أن السيد موافق في المسألة الثالثة .

وكيف كان فلا ريب في ضعفه في القلة (١) لما عرفت ، كضعف ما استدلل به له كذلك من أنها صلاة تبين فسادها لاختلال بعض شرائعها ، فيجب إعادتها ، وبأنها صلاة منهي عنها فتكون فاسدة ، إذ هو إما مصادرة محضة أو لا يفيد المطلوب ، نعم قد يشهد له في الجملة صحيح معاوية بن وهب (٢) قال للصديق (عليه السلام) : « أضمن الامام صلاة الفريضة ؟ فان هؤلاء يزعمون أنه يضمن ، قال : لا يضمن ، أي شيء يضمن إلا أن يصلي بهم جنباً أو على غير طهر » وخبر عبد الرحمن المزرجي (٣) عن أبيه عن الصادق (عليه السلام) أيضاً « صلى علي (عليه السلام) بالناس على غير طهر وكانت الظهر ، ثم دخل فخرج مناديه أن أمير المؤمنين (عليه السلام) صلى على غير طهر فأعيدوا وليبلغ الشاهد الغائب » والرووي (٤) عن البحار عن نواذر الراوندي بسنده فيه عن موسى بن إسماعيل عن أبيه عن جده موسى بن جعفر عن آبائه (عليهم السلام)

(١) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الصواب « في الثلاثة ، أو » في الغاية ،

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٦ - ٩

(٤) المستدرک - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣

« من صلى بالناس وهو جنب أعاد هو وأعاد الناس » وعن دعائم الاسلام (١) عن علي (عليه السلام) قال : « صلى عمر بالناس صلاة الفجر فلما قضى الصلاة أقبل عليهم فقال : يا أيها الناس إن عمر صلى بكم الغداة وهو جنب ، فقال له الناس : فإذا ترى ؟ فقال : عليّ الاعادة ولا إعادة عليكم ، فقال له علي (عليه السلام) : بل عليك الاعادة وعليهم ، إن القوم بامامهم يركعون ويسجدون ، فإذا فسد صلاة الامام فسد صلاة المأمومين » .

إلا أن الجميع كما ترى قاصر عن معارضة ما تقدم من وجوه ، بل الثاني منها . شتم على ما بناني العصمة الثابتة عقلا ونقلا كتاباً وسنة ، كما أن الأول منها يجمل الدلالة ، إذ في الوسائل بعد أن رواه قال : « الحكم بضمان الامام هنا يدل على وجوب الاعادة عليه وعدم وجوب الاعادة على المأمومين » إلى آخره . مع احتمال إرادة علم المأمومين به قبل الائتمام ، فتعين إرادة وجوب الاعادة عليهم من ضمان الامام صلاتهم حال الجنابة - كما هو مستفاد من الاستثناء ، لأن المراد بالضمان سيرورة أفعاله الصلاة عنهم وإن تابعوه هم ، لكن التأدية به دونهم كما يؤمى اليه في الجملة التعليل بعدم الضمان لعدم الاعادة في صحيح زرارة (٢) السابق - محل منع ، على أنه محتمل كغيره الحل على التقية ، لأنه حكى عن الشعبي وحامد وابن سيرين وأصحاب الرأي ، بل ربما كان مذهباً لعمر أيضاً ، ولا بناني ذلك تعريضه فيه للعامة ، إذ قد يكون حضر في المجلس منهم من لا يعرفه السائل أو غير ذلك ، والثالث منها محتمل لارادة حال علم المأمومين به قبل الصلاة ولغيره ، وبالجملة فالسألة بوضوحها غنية عن التطويل خصوصاً في بيان ضعف قول المخالف ممن عرفت .

(١) المستدرک - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢

وأضعف منه ما حكاه الصدوق عن جماعة من مشائخه من التفصيل بين الجهرية والاختفائية فيعيد المأمومون في الثانية دون الأولى ، ولم أعرف له مستنداً بالخصوص كما اعترف به غير واحد ، لكن يحتمل أنه مراعاة لحال القراءة ، ولأن نداء أمير المؤمنين (عليه السلام) كان في صلاة الظهر ، وهما كما ترى قاصران عن إثبات الحكم في نفسه فضلاً عن أن يعارضا تلك الأدلة التي بعضها كرسل ابن أبي عمير صريح أو كالصريح في عدم الفرق بين السرية والجهرية .

كما أن منه ومن باقي أدلة المقام يستفاد الحكم في سائر شرائط الصحة من الاستقبال وغيره ، بل والأمر كان أيضاً ، ضرورة أولويتها أو مساواتها لفناقد الطهارة من الحدث وصلاة اليهودي والنصراني ، فلو تبين حينئذ بعد الفراغ فساد صلاة الامام لاستدباره القبلة أو لعدم إتيانه بالنية أو بركن أو زاد ركناً مثلاً سهواً وعلم به بعد الصلاة لم تبطل صلاة المأمومين لما عرفت ، بل قيل : ولقول الصادق (عليه السلام) (١) : « في رجل يصلي بالقوم ثم يعلم أنه قد صلى بهم إلى غير القبلة ، قال : ليس عليهم إعادة شيء » وقوله عليه السلام أيضاً في صحيح الحلبي أو حسنه (٢) : « في الأعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة ، قال : يعيد ولا يعيدون فانهم قد تحروا » .

لكن قد يناقش في الأول بإمكان إرادة ما لا يوجب الاعادة من الانحراف عن القبلة لا مانع فيه من تبين كون الامام خاصة على غير القبلة ، ضرورة ظهوره في اتحاد قبلة الامام والمأمومين ، فلو فرض الانحراف اللوجب للاعادة لوجب أمر الجميع بذلك ، لعدم اختصاص الخطأ حينئذ بالامام ، بل هو مشترك بين الجميع ، فيكون كتبتين حدث الامام ومن اقم به ، وهو غير مانع فيه قطعاً ، وفي الثاني بأنه ظاهر في علم المأمومين بذلك قبل الدخول ، ومن المعلوم وجوب الاعادة عليهم فيه إذا لم يكن

الاختلاف عن اختلاف في الاجتهاد ، فلا بد حينئذ من تأويل الخبر المزبور ، واحتمال أن إعادته دونهم لتقصير في الاجتهاد وعدمه وإن كان قد ظهر خطأ الجميع في استقبالهم بميد ، إذ فرض الأعمى الرجوع اليهم في القبلة ، وعلى كل حال فليس هو بذلك الصراحة فيما نحن فيه من ظهور خطأ الامام في القبلة دون المأمومين على وجه يوجب الاعادة عليه دونهم ، فالعمدة حينئذ في الاستدلال عليه وعلى أمثاله فحوى الأخبار السابقة .

نعم قد يستفاد من صحيح زرارة (١) حكم الاخلال بالنية مضافاً إليها ، قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : رجل دخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاة وأحدث إمامهم وأخذ بيد ذلك الرجل فصلّى بهم أيحزيهم صلاتهم بصلاته وهو لا ينويها صلاة ؟ فقال : لا ينبغي للرجل أن يدخل مع قوم في صلاتهم وهو لا ينويها صلاة ، بل ينبغي له أن ينويها ، وإن كان قد صلى فإن له صلاة أخرى ، وإلا فلا يدخل معهم ، وقد تجزى عن القوم صلاتهم وإن لم ينوها » إذ من الواضح كون القيل جواب السؤال دون ما قبله ، لكن لا صراحة فيه بعلم المأمومين بذلك بعد الفراغ ، إلا أنه قضية إطلاقه ، بل لعله ظاهر لفظ الاجزاء فيه أيضاً .

مع أنك في غنية عنه بما عرفت من فحوى الأدلة السابقة المعتضدة بعدم خلاف صريح معتد به أجده في الفرق بينها وبين ما سمعت من المسائل الثلاثة السابقة سوى ما يظهر من المحكي عن السرائر من القول بالاعادة على المأمومين أيضاً عند تبين الخطأ في القبلة ، قال فيها : « ومن صلى بقوم إلى غير القبلة ثم أعلمهم بذلك كانت عليه الاعادة دونهم ، وقال بعض أصحابنا : إن الاعادة تجب على الجميع ما لم يخرج الوقت ، وهذا هو الصحيح ، وبه أقول وأفتي ، والأول مذهب السيد المرتضى ، والثاني مذهب شيخنا

(١) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

أبي جعفر (رحمه الله) ، وهو الذي تقتضيه أصول مذهبنا ، لكن من المحتمل قوياً بل الظاهر إن لم يكن مقطوعاً به إرادته ما لو كان المأموم تابعين له في ذلك الاستقبال وحينئذ يتجه وجوب الاعادة عليهم كما ذكره ، لوقوعها على غير القبلة لا لخطأ الامام ، وهو غير مانع فيه من المسألة ، فتأمل . نعم قد يظهر من المحكي من جارية البسوط الخلاف فيما نحن فيه ، ولا ريب في ضعفه .

هنا كله في تبين فساد صلاة الامام لكفر أو حدث أو فقد نية أو خلل في قبلة ، وقد عرفت أنه لا يقتضي فساد صلاة المأموم إذا علم بعد الفراغ ، بل الظاهر أنه لا فرق بين تعمد الامام ذلك وعدمه ، كما أنه لا بأس لو علم بعدم عدالته بعد ذلك لفحوى ما دل على الكفر وغيره مما سمعت .

أما لو بان بعد الفراغ من العمل فقدان باقي ما يعتبر في الامام من العقل وطهارة المولد والبلوغ والذكورة والحرية بناءً على اشتراطها ، وعدم الامامية والمأمومية ونحوها إلى غير ذلك فلم أجد في النصوص بل ولا في كلام الأصحاب تعرضاً لشيء منها عدا ما في المتنعي من أنه لو صلى خلف من يشك في كونه ختني فالوجه الصحة ، لأن الظاهر السلامة من كونه ختني ، خصوصاً لمن يؤم الرجل ، ولو تبين بعد الصلاة أنه كان ختني مشكل لم يعد ، لأنه بنى على الظاهر فكان كما لو تبين كفره ، وما في التذكرة في أثناء كلامه في تبين الجنابة من الحكم بصحة الصلاة لو تبين أن الامام امرأة ، ونحوه الموجز وشرحه ، لكن فيهما أيضاً لو تبين كون الامام مأموماً أعاد .

وكيف كان فقد يقوى في النظر إطلاق البطلان ، ولعله ظاهر اقتصار الأصحاب على الكفر من صفات الامام الملحق به الفسق خاصة . كظاهر ذكر هذه الأمور بعنوان الشرائط المعلوم انصرافها إلى الواقع ، للشغل وعدم اليقين بصدق الامثال كي يحصل الفراغ يقيناً ، والقلم والقل طريقان عقلاً ، لا أن المكلف به الموضوع للتصنيف بهما ،

ونخيل الامتثال ليس امتثالاً ، نعم يحتمل الاجزاء في الموضوع المعلوم عدم بناء الشارع فيه على الواقع ، كطهارة الولد التي يمكن دعوى أنه يستفاد من الأدلة الشرعية الاجتزاء بظاهر الفراش عن سائر الأحكام المرتبة عليه سيما في المقام بعد خروج الوقت ، لعدم صدق اسم الفوات أو الشك فيه ، بل يمكن التفصيل بذلك في غيره من الأمور المذكورة أيضاً ، فيعيد لو تبين الخطأ في الوقت ، ولا يعيد لو كان في خارجه ، كما أنه يمكن الفرق فيها بين ما كان منها شرطاً لصحة الصلاة كالعقل وبين ما هو شرط للإمامة كطهارة الولد ونحوه ، فيلحق الأول بالكفر بخلاف الثاني ، بل يمكن إلحاق الجميع بالكفر بعد حمله في النص والفتوى على المثالية ، للمساواة أو الأولوية ، ولا شمار التعميل في صحيح زرارة السابق للاعادة (١) بعدم ضمان الامام بذلك ، إذ المراد منه على الظاهر أن الامام غير ضامن لصلاة المأموم ، وأنه لا مدخلة لصلاته في صلاته ، بل هو مكلف بها تماماً ، ولم يفت منه شيء منها بسبب المأمومية عدا القراءة التي تسقط للغفلة والنسيان ونحوهما ، وفساد الائتمام قد لا يورث فساداً في الصلاة كما في الكفر والفسق والحدث والموت وغيرها مما يحدث في الأثناء أو ينكشف سبقه ، اسكن الأحوط الأول في العبادة التوقيفية التي اشتغلت الذمة فيها بيقين ، بل لعله من ذلك وغيره مما عرفت كان هو الأقوى ، فتأمل .

﴿ ولو كان ﴾ للمأموم ﴿ عالماً ﴾ بفساد صلاة الامام لفقد شرط واقعي مثلاً أو بعدم إحرازه أحد شرائط الإمامة ﴿ أعاد ﴾ صلاته بلا خلاف ولا إشكال ، سواء كان الامام عالماً بما علم به المأموم أو لا ، بل الظاهر أنه كذلك أيضاً لو نسي وائتم به حتى في المسائل السابقة للنصوص ، للأصل وظهور النصوص في غيره ، بل وكذا لو كان ذلك عن اشتباه بأن نخيل أنه العدل أو المؤمن أو المتعاطف أو الرجل أو العاقل ونحو ذلك

(١) هكذا في النسخة الأصلية و لكن الصواب « لعدم الاعادة »

فظهر أنه الآخر الذي كان يعلم أنه متصف بالصد .

﴿ولو علم﴾ المأموم بالكفر أو الفسق ونحوهما مما لا يقدح بصد الفراغ ﴿في أثناء الصلاة قيل﴾ والفاعل على الظاهر من قال بالاعادة في السابق : ﴿يستأنف﴾ لتبين فساد بعض صلاته ، بل ربما احتمل أو قيل بذلك وإن لم تقل بوجوب الاعادة بعد الفراغ ، لعدم جواز المفارقة في الأثناء ، إذ الجماعة من مقومات الصلاة التولية ، ولأن الأصل الفساد ، خرج ما بعد الفراغ بالنصوص السابقة ، ولما في المتنعي والذكرى والمحكي عن السرائر من أن في رواية حماد عن الحلبي (١) « يستقبلون صلاتهم لو أخبرهم الإمام في الأثناء أنه لم يكن على طهارة » وإن كنت لم أجدها فيما حضرنى من كتب الأخبار كما اعترف به أيضاً في الحقائق ، قال : لم أقف على هذه الرواية فيما حضرنى من كتب الأخبار ، ولا سيما ما جمع الكتب الأربعة من الوسائل والبحار ، فلاحظ وتأمل .

﴿وقيل﴾ والفاعل على الظاهر من قال بالصحة في السابق : ﴿ينوي الانفراد ويتم﴾ صلاته ﴿وهو أشبه﴾ لظهور تلك الأدلة فيه بناءً على مساواة حكم الجزء لكل أو أوليته ، ولاطلاق بعضها وخصوص آخر كصحيح زرارة (٢) السابق المشتمل على التعليل المتقدم .

مضافاً إلى ضعف مستند السابق ، إذ الأول منه مصادرة أو غير مفيد ، والثاني ضعيف كما تعرفه فيما يأتي ، على أنه يمكن الفرق بين مانحن فيه وبين ذلك بالاضطرار إلى الانفراد هنا ، فلامفارقة فيه اختياراً ، والثالث تعرف ما فيه كما أنك عرفت ما في الرابع ، فلا ريب حينئذ في كونه أشبه ، بل ينبغي القطع به في مسألة تبين الحدث من المسائل الثلاث بملاحظة الأخبار السابقة في الاستئابة التي يستفاد منها مع ذلك جواز

(١) البحار ج ١٨ ص ٦٢٥ و ٦٢٦ من طبعة الكمباني

(٢) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢

استنابة المؤمنين هنا أيضاً ، وعدم تعين نية الافراد عليهم ، لما عرفت من إرادة المثال بما ذكر فيها ، فيتعدي منه إلى غيره ، خلافاً للمحدث البحراني فالجود على خصوص ما ذكر فيها كما سمعت سابقاً ، ولا ريب في ضعفه .

بل ويستفاد منها أيضاً عدم بطلان الصلاة أيضاً لو تجدد الكفر أو الفسق أو أحدث لا إذا تبين سبقه ، على أنه أولى بالحكم المزبور من صورة التبين ، بل الظاهر هنا عدم الفساد لو تجدد خلاف باقي ما يعتبر في الامام من الجنون أو الخرس أو غيره ، فلا تبطل صلاة المؤتم بل ينفرد أو ينوي الائتمام بالغير ، ضرورة أنه كملت أو الحدث في الأثناء .

ثم إنه لو تبين الكفر أو الفسق أو الحدث في الأثناء في محل يمكنه القراءة ونوى الافراد مثلاً فهل يجتزي بالقراءة الواقعة من الامام أو يجب عليه استئنافها ؟ وجهان يشآن من ظهور الأدلة في جريان أحكام الجماعة عليه إلى حال العلم ، ومن بيان فساد محمله منه بيقين فساد صلاته أو إمامته في محل يمكنه القراءة ، فيجب فعلها ، لا أقل من الشك في سقوطها عنه في هذا الحال ، وهو أحوط إن لم يكن أقوى ، وأحوط منه فعلها بنية القربة المطلقة تخلصاً من الزيادة عمداً في الصلاة ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

المسألة (الثانية إذا دخل) طالب الجماعة مسجداً مثلاً (و) رأى أن (الامام راكع وخاف فوت الركوع) إن مشى حتى يلحق بالصف نوى وكبر و (ركع) في مكانه بناءً على ما قدمنا سابقاً من إدراك الركعة بإدراك الركوع (ويمجوز) له (أن يمشي) حينئذ (في ركوعه حتى يلحق بالصف) بلا خلاف صريح أجده في شيء من ذلك كما اعترف به غير واحد ، بل ربما استظهر من التذكرة الاجماع عليه ، بل في الخلاف والمنتهى دعواه صريحاً عليه ، بل قد يستفاد من نسبته إلى رواية الأصحاب في

الذكرى ذلك أيضاً ، لصحيح ابن مسلم (١) عن أحدهما (عليهما السلام) أنه سئل « عن الرجل يدخل المسجد فيخاف أن تفوته الركعة ، فقال : يركع قبل أن يبلغ القوم ويمشي وهو راكع حتى يلغهم » .

كما أتى لا أجد خلافاً في جواز سجوده مكانه ثم إذا قام إلى الثانية التحق بالصف بل ظاهر المتنحي الاجماع عليه ، لصحيح عبدالرحمان بن أبي عبد الله (٢) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إذا دخلت المسجد والامام راكع فظننت أنك إن مشيت إليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر واركع فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك ، فإذا قام فالحق بالصف ، فإذا جلس فاجلس مكانك ، فإذا قام فالحق بالصف » وخبر إسحاق ابن عمار (٣) قال لأبي عبد الله (عليه السلام) : أدخل المسجد وقد ركع الامام فأركع بركوعه وأنا وحدي وأسجد إذا رفعت رأسي أي شيء أصنع ؟ قال : قم فاذهب اليهم وإن كانوا جلوساً فاجلس معهم « وصحيح معاوية بن وهب (٤) « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يوماً دخل المسجد الحرام لصلاة العصر فلما كان دون الصفوف ركعوا فركع وحده ثم سجد سجدتين ثم قام ففضى حتى لحق بالصف » .

والناقشة في الأخير بأنه غير ملغى فيه ، لمعلومية كون الائتمام منه (عليه السلام) بهم تقية ، فهو في الحقيقة منفرد ينفذها أنه وإن كان تقية إلا أن الظاهر مراعاة أحكام الجماعة كي لا ينكر عليه ، على أنه من المحتمل كونه الائتمام حقيقة تقية وإن كان ظاهر الأدلة السابقة في القراءة خلف من لا يقتدى به ينفيه ، لكن على كل حال لا بأس في الاستدلال بمايقع منه في كيفية الجماعة وإن كان أصل إظهاره الائتمام تقية، فتأمل جيداً.

بل قد يقال : إنا في غنية عن ذلك كله بما دل (١) على جواز الفصل في الصلاة إذا كان قليلاً ، وعلى خصوص المشي (٢) فيها أيضاً ، فينشد لأحاجة في إثبات جواز كل من الأمرين السابقين إلى دليل خاص ، لسكن ينبغي تقييده حينئذ بما إذا لم يكن حال الذكر في الركوع ، كافي الدروس والروض والمسالك وعن الميضية ، وحال القراءة في القيام ، لمناقته حينئذ الطائفة المعتبرة فيهما ، وتقييده أيضاً بما إذا لم يستلزم الانحراف عن القبلة كما في الذخيرة وعن المجمع ، بل في حواشي الشهيد أنه نقله الفخر عن والده ، فيرجع القهقري حينئذ لاحتاج إلى الاستدبار مثلاً ، وتقييده أيضاً بما إذا لم يكن بعد ونحوه يمنع من الإتيان كافي التذكرة والذكرى والبيان والروض والمسالك وجامع المقاصد وتعليق النافع وعن التنقيح والملاية وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميضية وغيرها ، وإلا لم يجوز له الإتيان ، بل ظاهر بعض مشايخنا اتفاق الأصحاب عليه وأن مقصودهم هنا بذكر الحكم للزبور الاستثناء من كراهة انفراد الإنسان بالصف وحده لا الاستثناء من التباعد ونحوه مما يمنع من الإتيان ، وبالع في إنكار ذلك حتى شنع على من تخيله ، وربما يؤيده أيضاً ما في الخلاف وعن البيان من أنه يمشي إذا لم يقف بجنبه مأموم آخر ، وإلا لم يستحب له الانتقال ، بل قيل : إنه ظاهر المبسوط والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام أيضاً ، وهو كالصريح في أن بناء المسألة عندم على استثنائها من كراهة الانفراد بالصف ، بل قد يؤيى إليه في الجملة الخبران الأخيران ، فينشد بناءً على ذلك كله نستغني عن دليل بالخصوص لاثبات الحكم للزبور ، بل تكفي تلك الأدلة العامة إلا في رفع كراهة الانفراد بالصف .

ومن هنا قال في المنتهى : لو فعل ذلك من غير ضرورة ولا عن ولا خوف

(١) الوسائل - الباب - ٦٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب صلاة الجماعة

فوات فالظاهر الجواز ، خلافاً لبعض العامة ، لأن المأموم أن يصلي منفرداً وأن يتقدم بين يديه ، قيل : وأن يتأخر كما نص عليه جماعة من الأصحاب ونطقت به جملة من الأخبار (١) والنهي عنه محمول على الكراهة عند عدم الحاجة اليه ، لكن قد يناقش بأن إطلاق الأدلة المزبورة وبعض الفتاوى يقتضي جواز المشي حال الذكر والقراءة ، وتقييده بدليل الطمأنينة ليس بأولى من العكس ، بل لعله أولى ، لضعف دليلها عن تناول مثل المقام بحيث يتكل عليه في تقييد إطلاق هذا الحكم هنا الذي أول ما ينساق منه جوازه وإن فقدها ، ولا غتفار أعظم من ذلك للجماعة ، كما أنه يقتضي أيضاً جواز الاقتمام وإن كان بعيداً يتمتع إتمامه اختياراً أي إذا لم يخف فوت الركوع لعين ماعرفت بل لعل الإطلاق هنا أيضاً أظهر في تناول ، بل ظاهر الأدلة أن هذا حكم ساغ لادراك الجماعة وخوف فواتها لا أنه تنبيه وإدلال للكلف على أمر سائح في نفسه وإن لم يخف الفوات .

نعم لا وثوق في الإطلاق المزبور بالنسبة للجواز مع الحائل أو السفلى أو استبعاد القبلة ونحو ذلك مما لا ينتقل اليه من الإطلاق المذكور ، ولا غرابة في ذلك ، ضرورة تفاوت الأفراد والأحوال بالنسبة إلى الاتصالات ، ومثله أو أدنى منه البعد الكثير جداً المستلزم للمشي الكثير كذلك ، بل قد يستفاد من صحيح عبد الرحمن المتقدم أنه لو كان كثيراً في الجملة وزَّعه على الركعات كي لا يحصل مسمى الفعل الكثير ، فيلحق بالصف حينئذ في الجملة عند قيام الامام للركعة الثانية مثلاً ، ثم عند قيامه لثالثة بل الظاهر إرادة المثال من ذلك ، وإلا فله الالتحاق في الجملة عند الركوع ، ثم عند الرفع منه ، ثم عند الجلوس وهكذا ، إذ المراد أنه لا يفعله جميعه دفعة واحدة .
ولعله من ذلك كله توقف في الحكم للشهور في الجملة في الرياض تبعاً للحدائق ،

بل جزم به في الأخير فجوز المشي حال ذكر الركوع والائتمام مع البعد المانع من الاقتداء في غير هذه الصورة المنصوبة ، وقد يؤيده أيضاً مضافاً إلى ما سمعت أنه لو كان البعد بما لا يجوز له اختياراً مانعاً شرعياً هنا أيضاً وأن المسألة مستثناة من كراهة الانفراد في الصف خاصة لما كان الحكم هنا اتفاقياً ، بل كان اللازم اختصاصه بالمشهور دون من لا يجوز التباعد بما لا يتخطى ، مع أنه لم ينقل خلاف عنه هنا ، بل قد يؤيده أيضاً ظهور الوجوب من الأمر بالاتحاق وإن كان هو مخيراً فيه بين فعله حال الركوع مثلاً وحال القيام ، اللهم إلا أن يقال : إنه هنا لا يراد منه الوجوب قطعاً ، ضرورة أنه على هذا التقدير أيضاً لم يرد منه خصوص المانع مثلاً ، بل أقصاه الإطلاق الشامل له وانعير المانع وهو في الثاني ليس للوجوب قطعاً ، فلا بد من حمله حينئذ على القدر المشترك بينهما القدي لا ريب في أولوية التنب منه ، واحتمال أنه يختص بالبعد المانع ، وغيره يفهم بالأولوية ونحوها بسيد ، لسكن ومع ذلك كله فالأحوط ما هو المشهور على الظاهر خصوصاً في مثل ما نحن فيه من العبادة التوقيفية .

ثم إن ظاهر النص والفتوى اختصاص الحكم في موضع يصدق معه الدخول كالسجدة ونحوه ، بل مورد الأول الأول ، إلا أن الذي يقوى في النظر شمول الحكم حتى للصعراء على معنى وصوله إلى موضع يمكنه فيه الائتمام بأن لا يكون بعيداً عادة بناءً على المشهور ، أو الأعم منه ومن موضع يسمه بالاتحاق في الصفوف في الصلاة بمشي لا يدخل تحت مسمى الكثير. ولو لتوزيعه على أحواله من الركوع والقيام ونحوهما بناءً على غيره ، بل ربما قيل بدخول مثله تحت مسمى الدخول ، إذ هو السكون في مكان بعد أن لم يكن فيه ، كقوله جل اسمه (١) : « ادخلوا الأرض المقدسة » إلا أنه كما ترى

لا يساعد العرف عليه عند الاطلاق ، وكذا ظاهر النص والفتوى عدم اعتبار كيفية خاصة في المشي للمأمور به للاتحاق ، فينصرف إلى التعارف ، لكن في الدروس والنفلية والفوائد المالية والروض والذخيرة وعن غيرها صريحاً في بعض وظاهراً في آخر أنه يستحب له أن يجر رجله ، ولا بأس به ، كما عن الفقيه من أنه روي (١) « أنه يمشي في الصلاة يجر رجله ولا يتخطى » وكأنه أراد ذلك في الذكرى حيث نسب فيها إليها ، أو ما في النفلية من أنه روى عبد الرحمان بن المغيرة « أنه لا يتخطى وإنما يجر رجله » حكاية لفعل الصادق (عليه السلام) ، أما الوجوب - كما هو ظاهر الموجز وجامع المقاصد والمسالك أو صريحها ، بل في صريح تعليق النافع وعن الغرية وفوائد الشرائع ذلك - فضمه واضح ، إذ دعوى محو غير هذه الكيفية الصلاة بمنوعة ، والله أعلم .

المسألة (الثالثة إذا اجتمع حثي) مشكل (وامرأة) وانحصر الاتهام فيهما سقطت الجماعة بناءً على وجوب وقوف الرجل المتحد عن يمين الامام ، لتعذر النظم المحصل للاحتياط حينئذ ، و(وقفت الحثي خلف الامام) لاحتمال أنها امرأة (والمرأة وراه) أي الحثي لاحتمال أنه ذكر (وجوباً) كما هو ظاهر المحكي من عبارة المبسوط بل عن الايضاح أنه حكاه عن ابن حمزة ، وهو متجه (على القول بتحريم المحاذاة ، وإلا) كان (على الندب) كما عن علم الهدى فيما نقل عنه وابن إدريس والفاضل والشهيد بن وغيرهم ، بناءً على غيره من كون ذلك مستحباً ، وإلا فيجوز وقوف الذكر المتحد خلفاً ، كما أنه يجوز وقوف المتعدد عن اليمين ، نعم تسقط الجماعة عليه أيضاً إن أريد نظمها على وجه يجمع الفضيلة والاحتياط لتعذره حينئذ ، إذ لعل الحثي ذكر فينبغي وقوفه عن اليمين ، ولو كان معها رجل سقطت الجماعة أيضاً بناءً على وجوب وقوف

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب صلاة الجماعة - ١٠١ حديث ٤

المتعدد من الذكر خلفاً ، لتعذر الاحتياط أيضاً ، ووقف الرجل عن اليمين أو خافاً والختى خلفه والمرأة خلف الختى بناءً على غيره ، نعم تسقط عليه أيضاً لو أريد النظم الجامع للفضيلة والاحتياط .

ولو كانوا رجالاً وخنثى ونساء وقف الرجال خلف الامام والخنثى خلفهم والنساء خلف الخنثى وجوباً أو ندباً على القول بحرمة المحاذاة وعدمها ، ولو كان معهم صبيان ففي تقديمهم على الخنثى وتأخيرهم عنها قولان بنشأن من معلومية ذكورية الصبيان ومن تكليف الخنثى دونهم ، ولو كان معهم خصيان قدموا على من عدا الرجال من النساء والصبيان والخنثى ، وأخروا عن الرجال كما في التحرير وعن السرائر وأبي علي واستقر به في المختلف واستحسنه في الذكرى ، ولا بأس به إن كان المراد الندب وإن كان دليلاً محض اعتبار .

هذا كله بناءً على مراعاة الواقع في الذكورة والأنوثة جوازاً ومنعاً وفضلاً ، وإلا فلو قيل بأن المدار على العلم جاز محاذاة الختى للرجل والمرأة ، ولعله لذا حكي عن ابن حمزة أنه منع من محاذاة المرأة للرجل وجوز محاذاة الختى لكل منهما ، وقد تقدم عند البحث في موقف النساء والرجال شطر صالح مما هنا ، فلا نعيده ، على أنه واضح بأدنى تأمل في الصور المتصورة في المقام ، كوضوح الوجه في الجميع .

بل وتقدم أيضاً عند ذكر المصنف عدم جواز الجماعة مع الحائل ما يستفاد منه تمام البحث في المسألة (الرابعة) التي ذكرها المصنف هنا ، وهي أنه (إذا وقف الامام في محراب داخل فصلاة من يقابله) ويشاهده (ماضية) لوجود المقتضي وعدم المانع (دون صلاة من إلى جانيبه) أي الامام ، لحيولة جدران المحراب حينئذ ، إذ الفرض دخوله ، أو جانيبي المأموم المقابل لذلك أيضاً مع عدم الاكتفاء بمشاهد المشاهد على اختلاف التفسيرين كما سمعت (إذا لم يشاهده ، ويجوز صلاة الصفوف الذين وراء الصف

الأول) الذي فيه الامام (لأنهم يشاهدون من يشاهده) ولو بوسائط ولو بأطراف العيون ، أو المراد بالأول الصف الذي فيه مقابل الامام ، فتختص حينئذ صحة جميع الصف بمن هو خلف الصف الأول ، لسكون ذلك المقابل فيه بمنزلة الامام لهم ، ولا حائل بينهم وبينه بخلاف من كان على جانبي ذلك المقابل ، لوجود الحائل بينهم وبين الامام ولا دليل على إجزاء مثل هذه المشاهدة التي هي بأطراف العيون مثلاً في صحة الجماعة ، وقد تقدم تحقيق ذلك كله هناك ، فلاحظ وتأمل وإن أطنب الفاضل المعاصر هنا في الرياض ، وبالع في نفي الخلاف بين الأصحاب في الاجتزاء بمثل هذه المشاهدة مستشعراً له من عبارات بعض المتأخرين وإرسالهم له إرسال السلطات .

كما أنه بالغ في أن المراد من عبارات الأصحاب التي هي كعبارة اللتن المعنى الأول حاملاً للأول فيها على الأول ، وقال : ليس في شيء منها ما يأتي ذلك سوى عبارة القواعد مع أنها قابلة للتأويل أيضاً ، نعم توقف في إقامة الدليل من جهة النص خاصة على الاكتفاء بمثل هذه المشاهدة ممللاً ذلك بأنه ليس إلا الصحيحة (١) المتقدمة في بحث الشروط ، ودلتها على ذلك غير واضحة ، قال : إلا أن تتم فهم الطائفة مع احتمال تميمها من غير هذه الجهة ، ثم قال : هذا وفي الصحيح (٢) « لا أرى بين الأساطين بأساً » وفي آخر (٣) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أصلي في الطاق يعني المحراب ، فقال : لا بأس إذا كنت تتوسع به » ثم قال : وفي هذا إشعار بل ظهور تام بصحة صلاة المأمومين من جانبي من يقابل الامام خلفه في المحراب ، إذ معها تحصل التوسعة الكاملة المتبادرة من الرواية ، وإلا فلا يحصل من ولو جه في المحراب إلا التوسعة

(١) الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٧

(٣) الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

بنفس واحدة ، وهي خلاف المتبادر منها كما عرفته ، فتأمل ، قلت : لقد أجاد بأمره في التأمل بعد ذلك ، إذ دعوى ظهور الخبر الزبور بما ذكره مع ندرة المحراب المفروض - خصوصاً بعد التعبير فيه بالطاق وظهور الخطاب في التوسعة للإمام خاصة - في غاية الغرابة كما هو واضح .

و المسألة (الخامسة لا يجوز للمأموم مفارقة الإمام) في الأفعال المشتركة بينهما (لغير عذر) إذا لم ينبو الانفراد ، ضرورة وجوب المتابعة عليه التي يقدر فيها المفارقة إذ هي تتمتع بسبقه في الفعل أو تأخره عنه تأخراً معتدّاً به ، وقد عرفت فيما مضى حرمتها على المأموم إجماعاً في الأول ، وبلا خلاف معتد به في الثاني لما سمعته سابقاً ، بل ظاهر المدارك والسخيرة والحدائق هنا الإجماع عليه ، بل هو كاد يكون صريح الزياض ، قال في الأول : « أما أنه لا يجوز للمأموم مفارقة الإمام بدون نية الانفراد لغير عذر فلا ريب فيه للتأسي ، وعموم قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا » ومن العذر ائتمام المسبوق حيث يكون تشهده في غير موضع تشهد الإمام ، فانه يفارقه ويتشهد ثم يلحقه » ثم نقل خلاف الأصحاب في نية الانفراد ، فنفيه الريب فيه أولاً وجعله الخلاف فيما إذا نوى الانفراد ثانياً ظاهر في قطعية المسألة عنده وعدم خلاف فيها بين الأصحاب ، كما أن قوله : « ومن العذر » إلى آخره ، ظاهر في إرادته ما يشمل التأخر في الجملة من المفارقة لا السبق خاصة ولا خصوص التأخر تمام الصلاة ، وقال في الثاني : « الظاهر أنه لا يجوز للمأموم مفارقة الإمام بدون نية الانفراد لغير عذر عند الأصحاب » واستدل عليه بالتأسي وبما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) « إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به » قال : وفي الوجهين نظر ، نعم يمكن أن يقال : الصلاة عبادة تحتاج إلى توقيف الشرع

وليس هناك ما يدل على شرعيتها بهذا الوجه ، ثم ذكر الخلاف بين الأصحاب في نية الانفراد ، ومثله في الحدائق غير أنه زاد التصريح بأن من العذر جلوس المسبوق للشهد حال قيام الامام فيشهد ثم يلحق به ، ثم قال : وكذا من تخلف عنه بركن أو أكثر لعذر من سهو أو ضيق مكان كما تقدم ، فانه يأتي بما سبقه ويلحق به ولا يضر تأخره عنه لمكان العذر ، وهو صريح فيما سمعت ، وقال في الرابع عند رد ما استظهره من عبارة النافع من عدم جواز تسليم الأمام قبل الامام بدون نية الانفراد : « إني لم أعرف له وجهاً عدا الاتفاق على عدم جواز مفارقة الأمام في غير المقام من سائر أحوال الصلاة من غير نيتها ، فكذا هنا ، وهو كما ترى » إلى آخره ، والظاهر أن مراده بقوله : « كما ترى » الفرق بين المقام ومحل الاجماع بالفعلية التي تجب المتابعة فيها والقولية التي ليست كذلك ، لا منع الاجماع كما يرشد إلى ذلك ملاحظة ما بعد ذلك من كلامه ، إلى غير ذلك من عباراتهم .

بل قد يستفاد أيضاً ضرورة الحكم به من شرح المولى الأكبر على المفاتيح كما لا يخفى على من لاحظ كلامه في المتابعة وفي المقام ، فلاحظ وتأمل ، هذا ، مع أن المنع الدليل وقد سمعته سابقاً عند البحث في المتابعة ، إلا أنا ذكرنا ذلك هنا تأسيساً له لما خصناه من بعض مشائخنا المعاصرين من الحكم بجواز مفارقة الامام بمعنى التأخر عنه في الأفعال اختياراً من دون نية وعذر في الركن والركنين فعصداً ، ولا ريب أنه اشتباه وتوهم من بعض العبارات التي قدمناها سابقاً في تفسير المتابعة وآخر منها المشتمل على التصريح بالصحة لو تخلف بركن ونحوه ، وقد عرفت الوجه في الجميع فيما مضى ، خصوصاً الثانية إذ المفارقة بمعنى التأخر وإن منعناها لكونه لا يزيد على منعها بمعنى السبق الذي قلنا إنه إنم خاصة لا بطلان وإن أوجته بعض العبارات ، منها عبارة الذخيرة السابقة حيث استوجبه الاستدلال بما سمعت المقتضي بظاهرة الفساد ، ونحوها عبارة الحدائق ، بل قد

عرفت فيما مضى إنكاره على الذكرى الظاهر في ذلك ، ومنها عبارة الرياض وغيره حيث استوجه حمل عبارة الشيخ الآتية التي هي أطلق فيها بطلان الصلاة مع المفارقة لغير عذر على إرادة عدم النية ، وظاهره تسليمه البطلان حينئذ ، بل ظاهره أنه من المسلمات عند غيره أيضاً ، ومنها عبارة التذكرة وغيرها السابقة في بحث المتابعة ، والأقوى عدم البطلان كما عرفت فيما مضى وإن كنن يأثم ، فلاحظ وتأمل .

وأما جواز المفارقة للعذر في المدارك والذخيرة والحدايق أنه لا ريب فيه ، وفي المنتهى الاجماع عليه ، بل قد يظهر من المتن والفاضل جوازها من دون نية للانفراد ، وهو متجه في العذر الذي لا يذهب القدوة ، بل أقصاه التخلف في الجملة ، كتشبه المسبوق ومزاحمة المأموم عن الركوع مع الامام أو تركه غفلة أو نحوه مما ورد في النصوص (١) فعلمنا ثم المحقق بالامام ، ولذا قال للولى الأكبر في شرح المغنايح : إن المراد بالعذر هنا هو خصوص المواضع التي ورد من الشرع جواز مفارقتها بالنحو الذي ورد ، بل وكذلك هو متجه أيضاً في مثل الأعذار التي تفرد المأموم عن الامام قهراً كانهاء صلاة الامام قبل المأموم أو تبين عدم قابليته للامامة بفسق أو كفر أو حدث أو نحوه ، لمعلومية انتفاء الشروط بانتفاء شرطه من غير حاجة إلى نية ، نعم قد يقدح بقاؤه على الاتيان بعد علمه بانتفاء الشرط مثلاً من العدالة ونحوها للتشريع أو للنهي أو لغيرها ، وهو غير نية الانفراد .

وأما الأعذار التي تلجأ إلى إتمام صلاته قبل صلاة الامام كحدوث وجع في بطنه مثلاً أو مزاحمة بول أو غائط ونحوها فالظاهر أنه لا بد فيها من نية الانفراد وإن كنن يكني فيها قصد المكلف هذه المفارقة وقصد سبق إمامه في الصلاة جمعاً بين ما دل على جواز المفارقة في مثل هذا الحال وبين ما دل على وجوب متابعة المأموم ، فحينئذ له (١) الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة والباب ١٨ من أبواب صلاة الجمعة

التخلص من الثاني بنية الانفراد ، ولعل علم الإشارة إليها في الأخبار الدالة على جواز المفارقة في مثل الفرض لضرورة حصولها لمريد المفارقة بإرادته ذلك ، ومعلومية ذهاب الائتمام بمثل تعمد هذا السبق والتأخر ، وبُعد احتمال تخيل المكلف بقاء ائتمامه وإن لم يتابع لمكان العذر أو غفلته عن قصد الانفراد مثلاً وعدمه .

فلو ذهب عارضه في الأثناء وأراد الرجوع إلى إمامه بنى ، بناء على جواز تجديد نية الائتمام المنفرد ، بل لعل ما نحن فيه أولى منه ، لسبق ائتمامه ببعض هذه الصلاة ، بل ينبغي القطع به إن جوزنا تلك المفارقة للمأموم من غير نية انفراد ، بل لمكان العذر جاز له سبقه له مثلاً ، وإلا فهو باقٍ على ائتمامه إلى أن تنتهي صلاته ، إذ هو حينئذٍ مأموم ، ولعل من جوز له المفارقة من غير نية كما يقتضيه بعض إطلاقات الفتاوى يريد هذا المعنى لا أنه يصير منفرداً بغير نية كالعذر السابق ، إلا أنه ينبغي تقييده بما إذا كانت مفارقتها في غير محل القراءة .

وكيف كان فالظاهر إرادة خصوص العذر للزبور لمن قيد جواز المفارقة مع العذر بنية الانفراد كما عن بعضهم لا الأعذار السابقة خصوصاً الأول ، ضرورة بقاء الاقتداء فيه الثاني لنية الانفراد ، فكان من أطلق جواز المفارقة مع العذر بدون نية أراد مثل ذلك العذر ، ومن قيد أراد ما سمعت ، والأمر سهل .

لكن ينبغي أن يعرف خصوص الأعذار التي تجوز المفارقة مع بقاء القدوة ، إذ قد عرفت أن مدار أكثرها على النص ، ونسمعه إن شاء الله في المسبوق ، بل نسمع أنه هل التخلف لقراءة السورة أو إتمام الفاتحة مثلاً منه أولاً ؟ إلا أن هذا في خصوص المفارقة بالتأخر عنه ، أما المفارقة بالتقدم على الإمام بمعنى ركوعه مثلاً قبل ركوعه مع بقاء الاقتداء فليس في شيء من النصوص ذكر عذر لها عدا السهو والنسيان وظن فعل الإمام ، ومعها يسقط التكليف بالمناجاة ، مع أنه بعد التنبيه يجب عليه الرجوع إليها ، نعم

يمكن تصويره بما إذا حدث المأموم مرض مثلاً أُلجأه إلى سبق الإمام في الركوع مثلاً خاصة لا إلى إرادة المفارقة رأساً ، ولعله الظاهر من إطلاق بعض الفتاوى أنه لا بأس به وأنه كالتأخر ، فيبقى التمام حينئذ وإن سبقه عمداً ، لكنه لا يخلو من إشكال ، لاحتمال وجوب نية الافراد عليه ثم إتمام صلاته ، وهكذا في كل عذر غير منصوص حتى للتأخر ، والله أعلم .

وأما الأعذار التي تصير المأموم منفرداً قهراً فليست محتاجة إلى حصر وعسد لوضوحها ، إنما الكلام في الأعذار التي تلجأ إلى اختيار الافراد ، فكل المدار فيها على الضرر أو هو مع فوات النفع أو الأعم منها ؟ ليس في شيء من النصوص أيضاً تعرض لها ، ولا تعليق فيها على العذر كي يرجع فيها إلى العرف ، نعم قد يستفاد من النصوص (١) الواردة في جواز التسليم قبل الإمام لطوله في التشهد ونحوه تعميم العذر فيها للأعم مما يمكن تحمله وما لا يمكن ، وما يكون فيه ضرر وما لا يكون ، فيكون الخارج حينئذ الافراد لا لغرض من الأغراض المعتد بها ، وما عداه فهو من الافراد لعذر ، وربما يؤيده إطلاق الأصحاب العذر ، إذ الظاهر إرادتهم الغرض والحاجة منه ولا بأس به .

على أنه لا ثمة لنا في البحث عن ذلك (ف) ان المختار عندنا أنه (إن نوى الافراد) في الجماعة الندوبة (جاز) مطلقاً لعذر كل أولاً ، وفاقاً للأكثر ، بل المشهور بين الأصحاب تقلاً وتحصيلاً ، بل في المدارك والحدائق أنه المعروف من كلام الأصحاب ، بل في الرياض نفي ظهور الخلاف فيه إلا من المبسوط ، بل في ظاهر المتن أو صريحه والتذكيرة وعن صريح نهاية الأحكام وإرشاد الجعفرية الاجماع عليه ، بل

(١) الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب ضلأ الجماعة

لعله كما قيل ظاهر الخلاف أو صريحه أيضاً ، وهو الحجة بعد اعتضاده بالأصل ، وبإطلاق مادل على جواز التسليم قبل الامام مما مضى ويأتي ، وباستصحاب بقاء جواز الانفراد له وبظهور الأدلة في استحباب الجماعة ابتداء واستدامة ، وخروجها عن مية الصلاة وإلا كانت معتبرة في صحتها وهو واضح الفساد ، فإبطالها حينئذ بعدم استدامة نيتها لا يستلزم إبطال الصلاة . ولا إثم فيه ، ضرورة اختصاص النهي عن إبطال العمل لو سلم إرادة ما يشمل مثل ذلك منه ، إذ من المحتمل في الآية (١) إرادة الإبطال بنحو الارتداد وشبهه بالصلاة لا كل عمل ، بل الظاهر إرادة الواجبة منها كما حرر في عمله ، ولقد أجاد الأردبيلي فيما حكى عنه من الاستدلال على جواز المفارقة قبل التسليم بالأصل وكون الجماعة مندوبة ، ولا تجب المندوبة بالشروع عندهم إلا الحج بالاجماع .

ومعناه يقال - من أن الجماعة وصف لماهية الصلاة كالظهيرية والعصرية ونحوهما لا أنها من الأوصاف الخارجية كالسجدة ونحوها ، ولذا بطلت الصلاة في فقدان أحد شرائط السابقة من الحائل والعلو ونحوهما ولو كان لم يعلم بهما المكلف حتى فرغ ، فلا يجوز العدول حينئذ إلا بدليل خاص مثل العدول بالانفراد إلى الائتمام والعدول بالظهير إلى العصر ونحوهما ، لا مثل العدول من إمام إلى آخر ، إذ لو سلم جوازه اختياراً أمكن الفرق بينه وبين المقام بأن خصوص الامام من مشخصات أفراد الصلاة كالمكان الخاص والساتر الخاص ونحوهما بخلاف أصل الجماعة التي بسببها تنقسم الصلاة قسمين فرادى وجماعة - بدفعه أولاً ما عرفت من وجود الدليل على ذلك ، كالاجتماع المحكية المعتمدة بما عرفت من الشهرة ونحوها ، وذنوباً منع كون الجماعة من الأوصاف المقومة المتنوعة ، بل ليست هي إلا كالسجدة والامامة ونحوهما ، وثبوت بعض الأحكام لها لا يستلزم كونها كذلك ، ومن هنا لم تبطل الصلاة في جملة من المقامات التي انقطعت

الجماعة فيها يموت الامام وحده ونحوها ، ولم يقتصر وا على المنصوص بل تعدوا منها إلى غيرها كما يفهم من ذلك المقام ، وبطلان الصلاة للأمر السابقة بعد التسليم ليس للتقويم بل لظهور الأدلة في أنها شرائط للصلاة حال كونها جماعة لا أنها شرائط للجماعة ، فتأمل .

وبالجملة لا فرق بين الامامة والمأمومية بالنظر إلى الصلاة ، وتام الكلام محتاج إلى إطناب تام كما لا يخفى بعد التأمل فيما عرفت ، واعتضاده أيضاً بما يظهر للفقهاء الممارس العارف بلسان الشارع ومحاوراته من سببه الأدلة الواردة في مفارقة المأموم عند عروض ضرورة لامامه ، والأدلة الواردة في المسبوق وفي اتمام النية بالمقصر ، وفي جواز التسليم قبل الامام ، وفي صلاة ذات الرقاع ونحو ذلك من عدم توقف صحة الصلاة على بقاء الجماعة ، وأنه لا مدخلية لها فيها ، واحتمال الاثم خاصة يدفعه ما عرفت سابقاً من أن العمدة في وجوب المتابعة الاجماع ونحوه مما هو معلوم عدم شموله لمثل المقام الذي ينوي فيه الانفراد ، كاحتمال قصر تلك الأماكن على محالها ، وعدم استفادة ما ذكرنا منها ، إذ هو كما ترى منافٍ لمقتضى المفهوم منها لدى كل ممارس لكلماتهم (عليهم السلام) عارف بإرادتهم (عليهم السلام) ، بل الظاهر أن ذلك كله مورد فيها لا شرط ، بل قديديعى إطلاق بعضها .

ونحوه احتمال عدم تأثير هذه النية في صيرورته منفرداً وإن لم نقل بإبطالها السنلة بل هو أوضح منه فساداً ، ضرورة أن الأعمال بالنيات ، ولا عمل إلا بنية ، ولكل امرئ ما نوى ، كل ذا مضافاً إلى الاعتضاد بالشبهة العظيمة ، بل عدم الخلاف إلا من المبسوط ، فقال : « من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته ، ومن فارقه لعذر وتم صحت صلاته » والحكي عن ناصريات السيد أنه « إن تعدد سبقه إلى التسليم بطلت صلاته » مع احتمالها كما قيل حال عدم نية الانفراد وإن كان البطلان المذكور في كلامها محل منع على هذا التقدير أيضاً ، لما عرفت من تعبدية وجوب المتابعة في الأفعال دون

الآقوال لا شرطية ، فحكمها حينئذ بالبطلان خصوصاً الأخير كما تعرفه عند تعرض المصنف له محل منع وإن بالغ في نصرته المولى الأكبر في شرح الفاتح تبعاً لتردد جملة من متأخري المتأخرين فيه مما عرفت ، ومن أن العبادة توقيفية ، والمتيقن في الصحة وإسقاط القراءة واغتفار زيادة الركن مثلاً حال استمرار القدوة دون غيره ، ومن عدم تصريح في الأخبار به ، بل قد يؤمى أكثرها كالأوم فيها بالاستخلاف (١) وبالرجوع إلى الامام لو سبقه (٢) وغيرها إلى عدمه ، وإلا لمولج به في بعض هذه اللقائات ، ولا احتيج إلى ذكر العذر من الحاجة ونحوها في جواز المفارقة ، ومن غير ذلك من الأمور التي لا تستأهل رداً لوضوح ضعف إسمارها جميعاً ، كوضوح ضعف استدلال بعضهم بالصحيح السابق (٣) في الاستخلاف الظاهر في وجوب الاستخلاف الذي قد عرفت وجوب حملته على الذنب للاجماع ، والصحيح الآخر (٤) وغيرها ، وبالجملة فالمسألة من الواضحات .

ثم إن الظاهر إذا نوى الانفراد جريان حكم المنفرد عليه من محل نيته ، حتى لو كان في أثناء قراءة الحمد أو السورة وجب عليه إتمامها خاصة لا استئنافها من الأول ولا سقوطها من رأس كما صرح به جماعة ، بل لعله كذلك في أثناء الكلمة الواحدة فضلاً عن غيرها ، إلا أن الانصاف أن للتأمل فيه بل وفيما هو بمنزلة الواحدة مجازاً ، سكن في التذكرة بل وتعليق الارشاد والمسالك وعن نهاية الأحكام والفرية أنه بعيد السورة التي فارق فيها ، بل استوجه في الذكرى استئناف القراءة مطلقاً ، لأنه نوى الانفراد في محل القراءة فوجب عليه ، لاصالة عدم سقوطها ، والأول أقوى ، تحكيماً

(١) و (٣) الوسائل - الباب - ٧٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث . - ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب صلاة الجماعة

(٤) الوسائل - الباب - ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢

لاطلاق أدلة الضمان وإن كان الأحوط الاستئناس بنية القراءة المطلقة ، هذا ، وفي المسالك « أنه بناء على القول بإعادة السورة التي فارق فيها لو كان الامام قد تجاوز نصف السورة لم يميز له العدول عنها ، وكذا لو كانت مفارقتها في الجهد والتوحيد مطلقاً في غير الجمعيتين ، وعلى القول الآخر له قراءة أي سورة شاء » وفيه بحث .

و كيف كان فالظاهر جواز نية الانفراد في جميع أحوال الصلاة ، ولا يشترط الدخول معه في ركن ، فلو أدركه في أثناء القراءة وفارق قبل الركوع صح كما صرح به في المسالك والروض ، واحتمال توقف انعقاد الجماعة على إدراك ركوع الركعة الأولى بحيث إن لم يركع معه ينكشف أن لا ائتمام واضح الفساد ، لمنافاته لاطلاق أدلة الدخول في الجماعة ، وخصوص صحيح ابن الحجاج (١) عن أبي الحسن عليه السلام الوارد في الجمعة المشتمل على المفارقة في ركوع الأولى للزحام ، وما استسمعه من الاجماع المحكي على إدراك الجماعة وإدراك الركعة بإدراك الامام قبل الركوع في المسألة التاسعة من مسائل هذا الكتاب ، ولاطلاق الفتاوى في المتابعة وغيرها ، والنصوص (٢) الدالة على عدم الادراك إذا لم يدرك الركوع يراد منها كما لا يخفى على من لاحظها ابتداء الاثتمام لا من حصل منه ذلك وانصف بوصف المأمومية وتحمل الامام القراءة عنه ، والخبر (٣) الذي استدلل به الفاضل في المنتهى على أصل جواز نية الانفراد راوياً له عن ابن بابويه ، قال : « كان معاذ يصلي في مسجد على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبطل القراءة وأنه مر به رجل فافتتح سورة طويلة فقرأ الرجل لنفسه وصلى ثم ركب راحلته ، فبلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وآله) فبعث إلى معاذ فقال : يا معاذ إياك أن تكون

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجمعة - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاة الجمعة

(٣) الوسائل - الباب - ٦٩ - من أبواب صلاة الجمعة - الحديث ٤

فتاناً ، عليك بالشمس وضحاها وذواتها » وإن كان هو لا صراحة فيه بالركعة الأولى كما أنه لا صراحة فيه على ما استدل به الفاضل عليه من جواز نية الانفراد ، لعدم ثبوت حجية فعل ذلك الرجل ، وعدم ثبوت تقرير النبي (صلى الله عليه وآله) له ، اللهم إلا أن يكون هو الذي أبلغ النبي (صلى الله عليه وآله) كما رواه الجمهور ومع ذا لم ينكر عليه ولم بأسره بالاعادة .

وعلى كل حال فلا إشكال في عدم اعتبار ركوع المأموم مع الامام في الانعقاد بعد فرض اقتدائه به في أثناء القراءة أو ابتدائها ، نعم يجزي عندنا إدراك الركوع في إدراكها ، على أن المراد بإدراكه سبق نية المأموم بحيث يكون لو أراد الإدراك لأدرك لا أنه تتوقف صحة جماعته على فعل الركوع معه ، وربما كان لهذا البحث ثمرة أخرى وهي أنه لو لم يتابعه فيه بأن سبقه أو تأخر عنه من غير نية الانفراد لم تبطل جماعته بناء على الأصح عندنا من تعبدية المتابعة لا شرطيتها من غير فرق بين الركوع الأول وغيره ، فتأمل جيداً .

أما إذا كانت الجماعة واجبة كالجمعة مثلاً فليس له نية الانفراد حينئذ اختياراً بلا إشكال ولا خلاف كما اعترف به بعضهم ، لكن إذا كان الوجوب أصلياً تتوقف صحة الصلاة عليه كجماعة الجمعة لا إذا كان عارضياً بنذر ونحوه ، فانه وإن كان لا يجوز بل بأنهم وتجب عليه الكفارة إلا أن الظاهر صحة الصلاة ، لعدم صيرورته شرطاً بالنذر مع احتمال الفساد أيضاً ، ولو كانت مندوبة تتوقف صحة الصلاة عليها كالمعادة ندباً فالظاهر عدم جوازها أيضاً ، لتوقف صحة الصلاة على الجماعة ، فلونوى الانفراد حينئذ وفارق بطلت صلاته ، بل وإن لم يفارق أيضاً ، لصيرورة موافقته بصد نيته الانفراد موافقة اتفاقية أو قصدية لكن مع عدم قصد الجماعة ، ودعوى عدم البطلان بنيته الإفراد في كل ما لا يجوز فيه ذلك لغوية نيته وهذيرتها بعد فرض وجوب الجماعة .

شرطاً أو شرطاً وشرعاً عليه ، فإن لم يفارق حينئذ كان غير آثم مع صحة جماعته ، وإلا كان آثماً خاصة لانيية الانفراد بل لتركه المتابعة ولومع نيته الامامة ، وجماعته حينئذ صحيحة ، يدفعها وضوح عدم التلازم بين الوجوب وبين عدم الفساد إذا لم تحصل استدامة النية ، لما دل على شرطيتها في سائر الأعمال ابتداء واستدامة ، فكون الشيء واجباً لا يستغني عن النية فضلاً عن أن لا يفسده عدمها ، وإلا لجاز عدم استدامة النية في الصلاة وغيرها من الأعمال ، وهو واضح البطلان .

ثم إنه قد يستغاد مما اخترناه - من جواز نية الانفراد اختياراً من حيث اقتضائه تليفق الصلاة من الجماعة والانفراد ، ومن حيث استدلال غير واحد من الأصحاب على ذلك المقام باستحباب الجماعة ، وهو مشترك بينهما - جواز نية الائتمام للمنفرد طلباً لفضيلة الجماعة أيضاً ، لعدم الفرق في ذلك بين الأول والآخر ، بل في كشف الالتباس أن ظاهر الشهيد أن نقل الجماعة إلى المنفرد مبني على جواز نقل المنفرد إلى الجماعة وإن كنا لم نتحققه ، بل في الدروس والبيان أن المأموم الاقتداء في تنمة صلاته بآخر من المؤمنين ، وفي جوازه بامام آخر أو منفرد وجهان مبنيان على جواز تجديد نية الائتمام للمنفرد ، وهي شيء آخر غير ما استظهره ، لكنه في الجملة مؤيد لما قلناه من ارتباط هذه المسائل بعضها ببعض ، لسكون المدار فيها جميعاً التبعيض ، بل لعله من بعض أفراد ما نحن فيه ، لصيرورته منفرداً بانتهاء صلاة الامام ، هذا .

مع إمكان دعوى أن ذلك هو قضية أدلة استحباب الجماعة في الصلاة أيضاً ، لعدم الفرق بين الجملة والأباض ، واحتمال اختصار (اختصاص خ ل) الاستحباب المزبور في الأول خاصة يدفعه - مع عدم مساعدة الأدلة عليه - ما ذكرناه من جواز نية الانفراد في الأثناء ، بل قد ينقدح من ذلك ونحوه جواز نية الائتمام به ببعض

الصلاة من أول الأمر كما جاز له حينئذ ذلك في الائتمام بمن يعلم انتهاء صلته قبله كالسافر ونحوه .

ومع ذلك كله فلا ريب في أن سبر الأدلة قاض بتوسعة الأمر في الجماعة ، ولذا جاز فيها نقل الائتمام من شخص إلى آخر في الاستخلاف ، بل الظاهر استخلافه وإن لم يكن مأموماً ، خلافاً لبعضهم ، كما أن الظاهر من إطلاق بعض تلك الأدلة جواز صيرورة الإمام مأموماً بالخليفة إذا كان عزله فسق ونحوه ، ومن المعلوم أنه منفرد بل ربما كان قضية إطلاق بعض أدلة الاستخلاف الجواز وإن تخلل بين الائتمام نية الانفرد ، بل لعل الاستخلاف في صورة الموت ونحوه إنما هو بسد صيرورة المأموم منفرداً آنأما ، ضرورة أنه لا معنى لكونه مأموماً بلا إمام ، بل قد ذكرنا هناك قوة عدم اقتصار الاستخلاف على الصور المنصوصة ، وقوة جواز الائتمام بآخر اختياراً وإن كان كثير من ذلك محل خلاف ونظر ، بل ظاهر الأكثر أو صريحهم عدم جواز الانتقال من إمام إلى إمام آخر في غير صورة الاستخلاف ، إلا أنه يقوى في النظر الجواز ، للاستصحاب وظهور الأدلة في الموردية والمثالية ، ولغير ذلك وفقاً للتذكرة وظاهر المحكي عن نهاية الأحكام ، بل احتمله في الذكرى أيضاً ، لكن إذا كان المنتقل إليه أفضل كما عن إرشاد الجعفرية سواء كان المنتقل إليه إماماً أو منفرداً أو مأموماً نوى الأفراد .

بل قد يقوى في النظر من ذلك كله جواز تجديد المنفرد نية الائتمام لما عرفت ولاجماع الفرقة وأخبارهم المحكيين في الخلاف عليه ، وفي ظاهر التذكرة أنه ليس بعيداً من الصواب ، بل ظاهر الذكرى هنا كما عن نهاية الأحكام القول به أو الميل إليه وإن توقف فيه على الظاهر في الدروس والبيان ، لكنه مال في الذكرى إلى الجواز هنا ، بل وفي بحث تقدم المأموم على الإمام في الموقف ، فلاحظ .

خلافاً لجماعة منهم الفاضل والمحقق الثاني فنعموا من ذلك ، لتوقيفية العبادة مع حرمة القياس ، ولأنه لو جاز تجديد الائتم لم يؤمر المصلي بقطع صلاته أو نقلها إلى النفل ثم إدراك الجماعة ، ولما قيل من أن ذلك كله كان في بدء الاسلام فكان يصلي المسبوق ما فاته وبأتم بالباقي ثم نسخ ، وفيه أن ظن الفقيه من الأدلة السابقة كافٍ في إثبات التوقيفي ومخرج عن القياس ، واحتمال أن الأمر بالقطع أو النقل لتحصيل كمال فضيلة الجماعة بادراكها من أولها كما اعترف به في الذكرى ، بل ربما يؤي هذا إلى المطلوب في الجملة ، ضرورة أولوية النقل إلى الائتم منها كما أشار اليه في الذكرى ، وأن النسخ غير ثابت ، لسكن في الذكرى الجواب عنه تبعاً للتذكرة بأنه غير محل النزاع وظاهره تسليم ذلك ، والفرق بين نقل المنفرد لا لسبق الامام له وبينه لاسبق ، إلا أنه كما ترى ، هذا كله ، والانصاف عدم ترك الاحتياط في مثل ذلك .

المسألة (السادسة الجماعة جائزة في السفينة الواحدة وفي سفن عدة سواء اتصلت) بشد بعضها ببعض ونحوه (أو انفصلت) بلا خلاف ولا إشكال مع الجمع للشرائط المتبعة في الجماعة ، لاطلاق الأدلة ، وخصوص صحيحه يعقوب بن شعيب (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « لا بأس بالصلاة جماعة في السفينة » وصحيحه علي ابن جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليه السلام) « سألت عن قوم صلوا جماعة في سفينة أين يقوم الامام ؟ وإن كان معهم نساء كيف يصنعون أقياماً يصلون أم جلوساً ؟ قال : يصلون قياماً ، فإن لم يقدرُوا على القيام صلوا جلوساً ، وهم يقوم الامام أمامهم والنساء خلفهم ، وإن ضاقت السفينة قعدن النساء وصلى الرجال ، ولا بأس أن يكون النساء بجيأهم » خلافاً للمحكي عن بعض العامة من المنع للجماعة في السفن المتعددة مع الانفصال

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧٣ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢ - ٣

ولا ريب في ضعفه ، نعم في المدارك وغيرها أنه يعتبر الأمن من فوات بعض شرائط الجماعة ، ولعله لعدم تحقق النية إن لم يثق بذلك ، لكن لا يخفى أنه محل للنظر ، بل له الائتمام حينئذ وإن لم يثق ، ضرورة عدم اشتراط صحة الائتمام باحراز ما يعتبر فيه في تمام الصلاة ، إذ له حينئذ نية الانفراد أو الاستخلاف أو غير ذلك .

كما أنه يتعين البطلان لو استصحب نية الائتمام مع فوات بعض شرائطه كما صرح به في التذكرة والقواعد والذكرى والمسالك وظاهر البيان في تقدم سفينة المأموم على سفينة الامام خلافاً للخلاف ، فقال : لا تبطل لو تقدمت معللاً له بعدم الدليل ، بل ظاهره فيه عدم البطلان أيضاً لو حصل البعد المفرط ما لم يمنع المشاهدة لذلك أيضاً ، كما سمعته سابقاً في الشرائط ، وفيه أنه يكفي ما دل على اعتباره مثل ذلك في الجماعة الشاملة للفرض من غير حاجة إلى دليل بالخصوص ، كما هو واضح ، ومن هنا احتدل في الذكرى أن الشيخ يريد في صورة التقدم إذا انفرد أو استدرك التأخر لصحتها حينئذ كما صرح بها فيها ، بل وفي التذكرة والبيان والمسالك أيضاً ، لكن مع نية الانفراد خاصة ، وفيه أنه يمكن دعوى البطلان بمجرد حصول التقدم ولو آتاً ما ، فلا تجديه نية الانفراد إلا إذا سبقت على التقدم ، وقد تقدم لنا بعض البحث في ذلك مع الشهيد في الذكرى في بحث الموقف ، حيث أنه قد صرح فيها بأنه لو تقدم المأموم في أثناء الصلاة متعمداً فالظاهر أنه يصير منفرداً لاخلاله بالشرط ، ويحتمل أن يراعى باستمراره أو عوده إلى موقفه ، فإن عاد أعاد نية الاقتداء ، ولو تقدم غلطاً أو سهواً ثم عاد إلى موقفه فالظاهر بقاء القدوة ، ولو جدد نية الاقتداء كان حسناً ، فلاحظه وتأمل .

ثم لا فرق على الظاهر بين ككون الجميع في السفينة أو السفن أو البعض على الأرض والبقية فيها في الامام والمأموم لا مطلق الأدلة ، كما هو واضح .

المسألة (السابعة إذا شرع المأموم في نافلة فأحرم الامام قطعها واستأنف) كما

في الخلاف والنافع والتذكرة والمنتقى والدروس والبيان واللمعة وغيرها ، ولعله اليه يرجع ما في الارشاد « إذا دخل الامام في الصلاة » ضرورة كون الاحرام هو أول الدخول في الصلاة ، بل وما عن الحسين بن بابويه والقاضي والنهاية والسرائر « إذا أقيمت الصلاة » لتعارف إحرام الامام عندها بلا فصل معتد به .

نعم هل هو ﴿ إن خشي الفوات ، وإلا أتم ركعتين استحباباً ﴾ كما قيده به غير واحد من الأصحاب ، بل نسبة في الرياض إلى الأكثر ، أو أنه يستحب مطلقاً وإن لم يخش الفوات كما هو قضية إطلاق الشهيدين وغيرها ؟ الظاهر الأول ، خصوصاً إذا كان الباقي منها قليلاً جداً ، لما فيه من الجمع بين الوظيفتين ، وعدم إبطال العمل ، بل ينبغي القطع به بناءً على حرمة قطع النافلة اقتصاراً حينئذ على التيقن نصاً وفتوى ، ولا تسامح مع معارضة الاستحباب الحرمة ، بل قد يتوقف في التسامح هنا على التقدير الأول ، لمعارضته باستحباب الاتمام الذي يتسامح فيه أيضاً ، على أنه لا دليل معتد به على أصل استحباب القطع سوى ما قيل من أهمية الجماعة في نظر الشارع من النافلة ، ومن الأمر بنقل نية الفريضة إلى النافلة وإتمامها ركعتين الذي هو بمعنى القطع لها ، فيكون النافلة أولى بذلك ، والرضوي (١) « وإن كنت في صلاة نافلة وأقيمت الصلاة فاقطعها وصل الفريضة مع الامام » وصحيح عمر بن يزيد (٢) المتقدم سابقاً للمشتمل على السؤال عن الرواية المتضمنة أنه لا ينبغي أن تتطوع في وقت فريضة ما حدد هذا الوقت ؟ قال : « إذا أخذ المقيم في الإقامة » بناءً على إرادة الأعم من الابتداء والاستدامة من التطوع .

لكن الجميع لولا ظهور اتفاق الأصحاب عليه كما اعترف به في الرياض ومفتاح

(١) المستدرک - الباب - ٤٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب الأذان والإقامة - الحديث ١

الكرامة محل للنقاش ، خصوصاً الأخير ، لظهوره في إرادة الابتداء ، ولنا خص
الأصحاب الاستدلال به على كراهة الشروع في نافلة بعد الإقامة ، وإن كان هو مع
ذلك فيه إيماء في الجملة إلى رجحان مراعاة الجماعة على النافلة ، بل وسابقه بناءً على عدم
حجيته عندنا ، بل وسابق السابق ، إذ الأولوية تجدي بعد اتحاد الكيفية ، أما مع
الاختلاف بأن كان قطع الفريضة بنقلها إلى النافلة ثم إتمامها وقطع النافلة برفع اليد منها
رأساً فلا ، بل قد يؤمى الأمر بإتمامها (١) مع النقل للزبور إلى عدم القطع
في النافلة ، وإلا لكان المنهج قطع الفريضة بعد النقل المذكور ، وأما الأول فهو اعتبار
محض ، بل يمكن منعه بالفرق بين التلبس بالعمل وعدمه ، ونقضه باقتضائه استحباب
القطع لكل ما هو أفضل من قضاء حاجة أو دعاء أو قراءة قرآن أو غير ذلك ، إلا
أنه يجب رفع اليد عن ذلك كله بعد الاتفاق للزبور واستحبابية الحكم المذكور وعدم
حرمة قطع النافلة اختياراً ، كما لعله المشهور ، لكن ينبغي الاقتصاد على المتيقن ،
وهو ما سمعت .

نعم الظاهر للنساق من الفتاوى إرادة فوات آخر ما يجزي في انعقاد أول
الجماعة بأن يخشى عدم إدراك ركوع الركعة الأولى لا أن المراد خوف فوات تمام
الجماعة ، وإلا فلو علم إدراك الركعة الأخيرة منها مثلاً لم يستحب له القطع وإن احتمله
في المدارك تبعاً للمساك ، بل قد يتوهم من عبارة الخلاف أيضاً ، بل مال إليه المقدس
الأردبيلي في المحكي عن مجمعه ، إذ ليس المدار على حصول ثواب الجماعة ولو في الجملة ،
وإلا لاكتفى بإدراك السجدة أو جزء من الصلاة بناءً على تحصيل فضيلة الجماعة بذلك
كما ستسمعه ، مع أنه من المقطوع بعدمه ، بل المدار على حصول معظم ثوابها ، وهو
يحصل بما ذكرناه ، ولا أن المراد خوف فوات القراءة مثلاً في الركعة الأولى حتى يكون

يستحب له القطع وإن علم إدراكها بعد القراءة أو بعضها كما عن بعضهم احتمالاً أيضاً ، بل لعله إليه أو إلى ما يقرب منه أو ما من ذكر استحباب القطع إذا أقيمت الصلاة كي يتأهب المأموم للواجب وينتظر تكبير الإمام معه ليكبر من غير فصل ، وكأنه مال إليه في المسالك ، بل جزم به في الفوائد المليية ، بل عن فوائد الشرائع القطع به إذا دخل الإمام موضع الصلاة كالسجدة مثلاً ، ولعله لموثق بمعاة (١) الآتي في الفريضة ، إذ قد عرفت أن العمدة في الحكم للزبور معقد أكثر الفتاوى ، والميل إلى ما سمعت ، فلا يستحب القطع حينئذ إلا إذا خشي الفوات بالانتماء ، فيقطع حينئذ ولوعند إقامة الصلاة بل وقبلها ، إذا احتمال تشاغله إلى وقت الضيق مما لا دلائل عليه ، ولعل هذا مراد القائل بالقطع عند الإقامة أو قبلها ، فلا يكون مخالفاً حينئذ ، مع احتمال أنه لا يقطع إلا إذا أحرم الإمام ، لاحتمال عدم انعقاد الجماعة أو تأخرها أو غير ذلك ، ومن هنا قيد الجماعة الحكم للزبور باحرام الإمام وخوف الفوات لما عرفت ، ولما تسمعه من جواز العدول في الفريضة إلى النافلة إذا أخذ المؤذن بالأذان والإقامة .

ثم إن الظاهر رجوع قيد الاستحباب في التثنية إلى القطع أو إليه وإلى الانتماء ضرورة أنه لم يقل أحد بوجوب القطع ، بل هو واضح ، لسكون الجماعة من المندوبات كما أنه لم يقل أحد بإباحة القطع الخالية عن الرجحان وإن أومه ما حكي عن النهاية وغيره من التعبير بالجواز ، كما هو واضح .

﴿ وإن كانت ﴾ التي شرع فيها المأموم ﴿ فريضة نقل نيته إلى النفل على الأفضل وأنتم ركعتين ﴾ على المشهور بين الأصحاب ، بل في التذكرة نسبته إلى علمائنا ، كللدارك والخبرة أنه مقطوع به في كلام الأصحاب ، بل لا خلاف فيه صريحاً كما اعترف به في الرياض ، نعم ربما يومه المحكي من عبارة السرائر ، فلم يجوز القطع إلا أنه في غير

محله بعد وضوح الدليل عليه من السنة المعتبرة المعتمدة بما سمعت ، كصحيح سايجان بن خالد (١) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فيزأ هو قائم يصلي إذ أذن المؤذن وأقام الصلاة ، قال : فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاة مع الامام ، ولتكن الركعتان تطوعاً » وموافق سماعة (٢) « سأله عن رجل كان يصلي فخرج الامام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة فقال : إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى ولينصرف ويجعلها تطوعاً ، وليدخل مع الامام في صلاته كما هو ، وإن لم يكن إمام عدل فليبن على صلاته كما هو ويصلي ركعة أخرى معه ، ويجلس قدر ما يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع ، فإن التقية واسعة ، وليس شيء من التقية إلا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله تعالى . »

مضافاً إلى ما عن الفقه الرضوي (٣) أيضاً « وإن كنت في فريضتك وأقيمت الصلاة فلا تقطعها واجعلها نافلة وسلم في الركعتين ثم صل مع الامام ، وإن كان ممن لا يقتدى به فلا تقطع صلاتك ولا تجعلها نافلة ولكن اخط إلى الصف وصل معه ، وإذا صليت أربع ركعات وقام الامام إلى رابعتها فقم معه وتشهد من قيام وسلم عن قيام » والمناقشة في الأفضلية المذكورة في المتن وغيره هنا وفي النافلة - بل الظاهر الاتفاق عليه كما اعترف به بعضهم بعدم الدليل ، لورود الأمر بذلك عقيب يوم الحظر - لا يصحى اليها ، كما هو واضح .

نعم ظاهر الجميع بل هو كصريح البعض اختصاص الاذن في قطع الفريضة بالطريق المحضوس ، فليس له حينئذ قطعها بغيره وإن خاف الفتوى ، لاطلاق دليل

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٥٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ - ٢

(٣) المستدرك - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

الحرمة أو استصحاباً لها حتى لو قلنا إن مدرَكها الاجماع ، بناءً على المختار من استصحاب الحكم الثابت به أيضاً ، فما في البيان - من أن الفريضة كالنافلة ، وفي الدروس والموجز من أنه إن يمكنه النقل إلى النفل نقل ، وإن خاف الفتوت قطعها ، وقواء في الذكرى تبعاً للمعكي عن القاضي وموضعين من المبسوط واستحسنه في المدارك والذخيرة والحدائق استدراكاً لفضل الجماعة الذي هو أعظم من فضل الأذان ، ولأن المدول إلى النفل قطع لها أيضاً ، ومستلزم لجوازه ، بل اختاره في الروض والمسالك والفوائد المالية إذا خاف فوات الائتمام بأول الصلاة فضلاً عن غيره لسكن بعد النقل إلى النفل مملاً له بأن الظاهر أفضلية إدراك الائتمام من أول الصلاة من أفضلية إتمامها ركعتين ، ولأن الفريضة تقطع لما هو أدون من ذلك ، ولأنها بعد المدول صارت نافلة ، وحكمها ذلك كما عرفت ، فيحمل الخبران حينئذ على من لم يخف الفتوت جمعاً بينهما وبين ما دل على قطع النافلة - محل للنظر والتأمل لحرمة القياس ، على أن القطع للأذان له محل مخصوص اللهم أن يتم بعدم القول بالفصل ، وهو كما ترى ، بل لعله يقتضي عدم التقييد بخوف الفتوت كما هو صريح الروض ، وجواز القطع بالإتمام نافلة لا يستلزم الجواز مطلقاً ، ضرورة وضوح الفرق بينهما ، بل لعل الأول لا يندرج في النهي عن الإبطال ، لأنه ليس إبطالاً ، كما أن صيرورتها بعد المدول نافلة أيضاً لا يستلزم جريان حكم النافلة ابتداء عليها ، على أنه لا نص في تلك بالخصوص كما عرفت كي يشمل ما نحن فيه إطلاقه أو يحتاج إلى الجمع بينه وبين الخبرين المزبورين ، وينبغي (ومبني خ) أيضاً على كون المدول في الأثناء قبل الإتمام ركعتين كما هو ظاهر جماعة وصريح آخرين ، لسكنه محتمل لأن يكون بعد الانصراف والإتمام نحو ما ورد (١) من جعل العصر الأولى بعد الفراغ ، بل عن مجمع البرهان نفي البعد عنه ، بل لعله للنساق من الخبرين ، بل لعله متعين بناءً

(١) الرسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة

على أن الواو للترتيب .

وتظهر الثمرة فيما لو أراد البقاء على الفريضة قبل الاتمام ركعتين ، وفي جواز القطع اختياراً بناء على جوازه في مثل هذه النافلة ، وفي غير ذلك ، ولعله من ذلك كله توقف الشهيد في ظاهر المعة ، بل ربما كان ظاهره الميل إلى المشهور ، بل اختاره في ظاهر النغلية .

نعم الظاهر أن له القطع المزبور بالعدول المذكور وإن أمكنه إتمام الفريضة وإدراك الجماعة في الاعادة استحباباً ، لاطلاق الخبرين المزبورين ، فإني ظاهر المحكي عن مجمع البرهان من إتمام الفريضة ثم الاعادة استحباباً ضعيف ، ضرورة كون المدار في المقام تحصيل فضيلة تلك الصلاة جماعة لا إدراك الجماعة كيف كان حتى أنه إذا تيسر له الجمع راعاه ، وبذلك ظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين النافلة ، ونحوه المحكي عن فوائد الشرائع من أنه إن دلت القرائن على اتساع الزمان بحيث يكملها عند تحريم الامام لم يقطعها ولم ينقلها إلى النفل ، لما عرفت من الاطلاق ، نعم لو علم أنه لا يدرك الجماعة وإن نقل نيته إلى النفل وأتم بركعتين لم يجز له القطع بناء على المختار كما عرفت ، خلافاً لمن سمعت ، فيقطع بعد النقل إلى النفل أو مطلقاً ويأتم .

ولو عدل إلى النفل بناء على أن محل العدول الأثناء لا التمام فبان له أنه لا يدرك الجماعة وقلنا بعدم جواز القطع كما عرفت أيضاً فهل يتبها نافلة أو يرجع عن نيته إلى النية السابقة ؟ وجهان أو قولان ، إذ عن ظاهر الروض الأول ، والمحكي عن مجمع البرهان الثاني ينشأن من عدم الدليل على العدول الثاني ، ومن عدم مصادفة النية محلها ، وعدم منافاة نية النفل في الأثناء لفرض ، بل هي في الحقيقة كالعزم على إرادة التسليم على الركعتين .

ثم إن ظاهر النص جواز النقل المزبور إذا أذن المؤذن وأقام ، بل عند تعيين

انعدام الجماعة خلف إمام عادل كما يؤي إليه الموثق ، لا أنه مخصوص بما إذا أحرم الإمام كما عساه يومه المتن وغيره ، وكذا ظاهر النص أيضاً أن محل العدول قبل تجارز المأموم الركعتين ، أما بعده فلا دلالة فيه عليه ، وقضية الاحتياط والاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن عدم التمدي منه إلى غيره حتى لو كان في قيام الثالثة قبل أن يركع ضرورة إصالة عدم جواز العدول ، فيستمر حينئذ على إتمام فرضه وفقاً للتذكرة والرياض وعن النهاية وجمع البرهان ، وكأنه تردد فيه في الروضة والروض ، بل ربما مال إلى القطع في الأول ، كما أنه احتمل فيهما العدول إلى النافلة مع هدم الزائد والتسليم ، وهما ضعيفان لا دليل معتد به على شيء منهما .

(و) كذا لا دليل معتد به أيضاً على ما ذكره غير واحد من الأصحاب ، بل في الرض أنه المشهور ، بل في البيان نفي الخلاف فيه من أنه (لو كان) الإمام الذي يراد الائتمام به (إمام الأصل بفتح الهمزة قطع) المأموم الفريضة على كل حال (واستأنف) الصلاة (معه) وإن كان قد يقال : إنه لمزيد للزبة له في الائتمام به (عليه السلام) ، بل هي أعظم من ضربة أصل الجماعة التي قطعت النافلة وعدل لها بالفريضة إلى النافلة بمراتب قطعاً ، لكنه كما ترى لا يصلح حجة في نفسه فضلاً عن أن يعارض الأدلة ، ومن هنا حكى عن المعتبر أنه تردد فيه ، بل استقرب في المنتهى والمختلف مساراته غير إمام الأصل بفتح الهمزة في الائتمام ركعتين ، إلا أن الأمر سهل ، لقلة الجدوى في المسألة ، فالتشغل فيها في غير محله .

هذا كله لو كان الإمام ممن يقتدى به ، أما إذا كان ممن لا يقتدى به استمر للمأموم على حاله في النافلة والفريضة ، للأصل والموثق السابق المعتضد بالرضوي المتقدم إلا أنني لم أجِد من أفق بنام مضمون الرضوي عدا ما يحكى عن ابن بابويه ، بل وعن الجواهر - هـ

الشيخ وجماعة أنه يتشهد جالساً ويسلم إيماءً ثم يقوم مع الإمام ، ولعله لا بأس به بعد انحصار استطاعته بذلك كما سمعته في الموثق ، واختاره في المختلف وبه يجمع حينئذٍ بينها كما في الحقائق ، والله أعلم .

المسألة (الثامنة إذا فاتته مع الإمام شيء) من الركعات لم ينقطع استحباب الجماعة باجماع المسلمين ، بل (صلى ما يدركه وجعله أول صلاته) وإن كان آخر صلاة الإمام (وأتم ما بقي عليه) بخلاف معتد به فيه بينما ، بل في الغيبة والنتهي والتذكرة وعن المعتبر وغيره الاجماع عليه ، فما عن أبي علي - من الخلاف في ذلك ، ولعله يوافق أبا حنيفة وبعض العامة من تبعية صلاة المأموم للإمام في ذلك ، فيستقبل الأول حينئذٍ لو كان قد أدرك في الآخر - لا ينبغي أن يصحى إليه ، إذ هو مع أن الاجماع بقسميه على خلافه قد استفاضت للمعتبرة (١) أو تواترت في الأمر بما ذكرنا ، والنهي عن ذلك بل في بعضها التعريض بهم ووصفهم بالحق ، ففي خبر طلحة بن زيد (٢) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) قال : « يجمل الرجل ما أدرك مع الإمام أول صلاته ، قال جعفر عليه السلام : وليس بقول كما يقول الحق » ومرسل ابن النضر (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قال لي : أي شيء يقول هؤلاء في الرجل إذا فاتته مع الإمام ركعتان ؟ قال : يقولون : يقرأ في الركعتين الحمد وسورة فقال : هذا يقلب صلاته فيجعل أولها آخرها ، فقلت : فكيف يصنع ؟ فقال : يقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة » : كما أنه قد استفاضت أيضاً أو تواترت في الأمر بقراءة المأموم في الأولتين له والأخيرتين للإمام معللاً في صحيح ابن الحجاج (٤) عن الصادق (عليه السلام) بأنهما له الأولتان ، قال فيه : « وسألته عن الرجل الذي يدرك الركعتين الأخيرتين من

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاة الجماعة

الصلاة كيف يصنع بالقراءة ؟ قال : اقرأ فيها فانها لك الأولتان ، ولا تجعل أول صلاتك آخرها ، وهو حقيقة في الوجوب ، فيه - مضافاً إلى اعتضاده بالاحتياط في التوقيفيات ، إذ الحرمة لم يصرح أحد بها في المقام ، بل الظاهر الانفاق بين من تعرض لذلك على الرجحان في الجملة وإن اختلفوا في وجوبه وندبه ، وبما دل على أصل القراءة في الصلاة المعلوم أو المظنون أو المحتمل عدم معارضته أدلة سقوط القراءة عن المأموم وضمان الامام لها ، ضرورة عدم ثبوتها لما نحن فيه ، على أنه يجب الخروج عنها بأخبار المقام المعتضدة بعضها ببعض السائلة على كثرتها من اختلاف بينها بالنسبة إلى ذلك - ينقدح قوة القول بالوجوب . ، وفقاً للمجكي عن علم الهدى والشيخ في التهذيين وظاهر النهاية والمبسوط والغنية وأبي الصلاح ، بل لعله ظاهر الكليني والصدوق أيضاً ، واختاره بعض الأساطين من متأخري المتأخرين كالحدث البحراني والمولى الأكبر في شرح المفاتيح والسيد في الرياض وغيرهم ، وكأنه مال إليه في الذخيرة كما عن الأردبيلي ، وخلافاً لمنتهى والتذكرة والمختلف والتعليق والفوائد المليية وعن السرائر فلاستحباب ، وربما مال إليه أو اختاره بعض متأخري المتأخرين ، للأصل الذي يكفي في قطعه بعض ما عرفت فضلاً عن الجميع بعد تسليم جريانه في نحو المقام .

والجمع بين دليل الضمان ونحوه وبين ما هنا يحمل هذا الأمر على الاستحباب - خصوصاً بعد اشتغال صحيح ابن الحجاج الأمر بذلك منها على ما علم نديته كالآمر بالتجاني فيه وعدم التمكن من القعود حيث يقشده الامام ، وصحيح زرارة (١) الأمر فيه بذلك أيضاً على نهي المأموم عن القراءة في أخيرته المعلوم إرادة السكراهة منه ، ضرورة بقاء التخيير له ، وخصوصاً بعد شيوع الأمر في التدب حتى قيل فيه ما قيل ، سيما وهو في هذا الصحيح وغيره بالجملة الخبرية ، كما أنه هو فيه أيضاً بالقراءة في النفس

الظاهر في إرادة غير التلفظ بها أو غير الصريح في ذلك ، مع أنه حنف التعميد في بيان ذكر الأخيرتين فيه أيضاً ، بل قال : « لا يقرأ فيها إنما هو تسييح وتكبير وتبليغ ودعاء ، ليس فيها قراءة » وهو غير المشهور على ما قيل ، بل قيل : إنه ترك فيه ذكر السورة على رواية الفقيه له ، وهو خلاف المشهور ، بل خلاف الاجماع المحكي من جماعة .. في محله ، بل قد يؤيد ذلك كله استمرار السيرة في الأعصار والأمصا على الدخول في الجماعة من غير سؤال أن الإمام في الأولتين أو الأخيرتين كي يقرأ ولا يقرأ معتضدة بخلاف الفتاوى والنصوص ، وسيا أخبار الباب وأخبار (١) التقدم إلى الصف والتأخر عنه ، وأخبار (٢) الحث على الدخول في الجماعة وغيرها عن التعرض لوجوب هذا السؤال ، بل في الصحيح (٣) أنه إذا لم يدر المستقبل المسبوق كم صلى الإمام ذكره من خلفه ، الأهم إلا أن يحمل على النسيان ونحوه مما لا ينافي ذلك ، كاستمرار السيرة على الدخول في الجماعة من غير اختبار حاله من تمكن قراءة الحمد وعدمه ، مع أنه إذا لم يعلم أو علم العدم لا يجوز له الدخول ، ومعتضدة أيضاً بخلاف النصوص عن التعرض لذلك ، كخلوها عن التعرض لحكمه إذا لم يعلم الإمام عن إتمام قراءة الحمد ، فهل يتابع ويقطع القراءة كما أنه يترك السورة لذلك أو أنه يقرأ ويتخلف عن الإمام ثم يلحقه كما تخلف عنه للشهد ؟ بل قد يؤيده أيضاً النصوص (٤) الدالة على إدراك الجماعة بإدراك الإمام راكعاً أو قبل الركوع بأن ما الظاهرة في عدم قراءة المأموم هناك بل هو كصريح الأمر فيها بالمشي حال الركوع لدخوله المسجد ورؤيته الإمام راكعاً .

(١) الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب صلاة الجماعة

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة الجماعة

(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٤ و ٤٥ - من أبواب صلاة الجماعة

واستعمل خروج ذلك عن محل النزاع - لاعتناق الجميع حينئذ على سقوط القراءة من رأس ، إنما للبحث إن كان فقياً قبل ركوع الامام وتمكن المأموم من الشروع في قراءة الفاتحة كما يرشد إلى ذلك ما في الحدائق والرياض ، حيث قالوا بعد أن سكتا بوجوب القراءة إن الأحوط المأموم الذي لا يعلم التحكك من القراءة أن لا يدخل مع الامام إلا عند تكبيرة الركوع ، فانه لا قراءة حينئذ ، كما أن الأحوط له إن دخل قبل ذلك قراءة ما يتمكن من الفاتحة ثم يتابع ويتم الصلاة ثم يستأنفها من رأس - يدفعه أنه لا دليل على هذا التفصيل نصاً وفتوى ، بل إطلاقهما القراءة في الأولتين المأموم الأخيرتين للامام يقتضي بخلافه ، بل ظاهر بعضها وصريح آخر أنه لا فرق في ذلك بين الركعة الأولى التي يتركها مع الامام وغيرها ، فيقرأ في كل منهما المأموم ، بل يؤيده أيضاً ما في المناوئ وغيرها من أن أكثر الأصحاب لم يتعرضوا لحكم القراءة في السجود ، وكأنه لأنهم أكلوه إلى حكم المأموم غير السجود ، وما قيل أيضاً من أن معظم من تعرض للسئلة على الاستحباب ، فإن السرائر وما تأخر عنها صرحوا به ، وما تقدم عليها بين من لم يتعرض وبين من عبر بمضمون الأخبار ، فيعمل على إرادة النسيب مثليها .

ومن هنا قيل : إن من تأخر عن الشيخ فهم منه النسيب ، ولم ينسب في المختلف القول بالوجوب لأخذ لإعلم الهدى ، بل قال : إن أصحابنا وإن ذكروا القراءة لكنهم لم يذكروا الوجوب ، على أن المحكي عن المرتضى لم يذكر فيه إلا وجوب الفاتحة مع أنه ممن قال بوجوب السورة حتى حكى عليه الاجماع في الانتصار كما قيل ، واحتمال وجوبها عنده في غير المقام وأما فيه فالفاتحة خاصة يدفعه أنه لم نعرف أحداً قال هنا بهذا التفصيل وإن كان ظاهر المحكي عن السرائر نسبته إلى بعض أصحابنا ، حيث أنه نسب فيها هنا إلى بعض أصحابنا إيجاب السورتين معاً ، ثم قال : ومنهم من قال : قراءة الحمد

وحدهما ، فلا يبعد إرادة الذنب من الوجوب في عبارة السيد ، إلى غير ذلك من
الؤيدات الكثيرة .

لكن الجميع يكتفى قاصر عن معارضة تلك الأخبار الكثيرة جداً التي فيها
الصحيح وغيره ومروية في الكتب الأربعة وغيرها كما جملها في الحقائق ، وربما صح
بعضها في أثناء البحث ، وقد اشتمل بعضها على التأكيد والتعليل والتهي عن خلافه ، بل
قد يضم إليها الأخبار (١) الآمرة بمحمل ما يدرك أول صلاته لا آخرها على إزادة القراءة
فيه كما يفعله لو كان منفرداً بقرينة الرسل (٢) السابق ، خصوصاً وكثير من حسنات
الؤيدات من القو الذي لا ينبغي أن يسطر ، كما هو محرز في هذه ، إذ من الواضح عدم
قدح اشتمال المطبق على الأمر المراد منه الذنب والتهي المراد منه التكرار بمرات
خارجية في دلالة الأمر الآخر فيه على الوجوب ، خصوصاً إذا كان في حيز أو أكثر
مستقل ، وإلا لزم رفع اليد عن أكثر الأخبار ، على أنه - مع إمكان معارضة
أيضاً هنا باشتغال الخبر الزجر على ما علم وجوبه ، كاللبيث متأخراً عن الإمام لا تشهد -
يمكن منع ندية التعجالي المذكور وإن كان هو ظاهر الأكثر ، حيث أطلقوا الجلوس
بل ظاهر هذا المعترض أنه مفروغ منه .

لكن قيل في الذكرى عن العندوق وجوبه ، وربما كان ظاهر الحكمي عن المرات
أيضاً ، بل والغنية والنتي وابن حمزة وابن عبر هؤلاء الثلاثة بأنه يجلس مسجوراً ، بل
قواء في الرياض ، والله كذلك لهذا الصحيح (٣) المصنف بالأصحاح ، وبالصحيح
الآخر (٤) عن الصادق (عليه السلام) في حديث « من أبطلته الإمام لم يوضع يده »

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث - ٧ .

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث - ٧ .

(٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث - ٣ .

أن يقوم فيه تجافى وأقمى إقعاء ولم يجلس متمكناً « وبالمروي عن معاني الأخبار (١) عنه (عليه السلام) أيضاً « إذا جلس الإمام في موضع يجب أن تقوم فيه تتجافى « السالم عن معارض معتد به ، إذ الأصل غير صالح لذلك ، كخلافه النصوص غير ما عرفت بل والتعبير بالقعود في بعضها مما هو لا يقاوم ذلك سنداً ولا عدداً بل ولا دلالة ، إذ هو مطلق يجب حمله عليه ، بل لعله متعين ، ضرورة أنه أولى من إخراج الأمر بالقعود فيه عن حقيقته وإرادة الإباحة منه ، إذ لم يقل أحد بوجوبه أو نديه ، ولا شيوع في الأمر بالندب بحيث استغنى عن القرينة أو زاحم الحقيقة كما هو محقق في محله .

على أنه ينبغي القطع بعدم إرادة الندب منه هنا ، إذ الفرض كما اعترف به الخصم أنه ارتكب ذلك جمعاً بين هذه الأوامر وبين ما دل على سقوط القراءة ، وقد عرفت هناك إرادة حرمة القراءة منها في أكثر الأحوال التي لا تجامعها الندب ، وإرادة التخصيص ليس بأولى من إبقاء الأمر على حقيقته وارتكابه ، بل هو أولى قطعاً ، لما فيه من المجاز الواحد بخلافه ، وقد تعارف التعبير عن الاختفات بالقراءة في النفس في الأخبار ، منها أخبار الصلاة (٢) خلف من لا يقتدى به ، على أنه مشترك الإلزام على تقدير الجوب والندب ، إذ الفرض ندبية القراءة المفوضة عندهم ، وحذف التحميد - مع أن المقام ليس مساقاً لبيان - غير قادح في المطلوب ، كحذف السورة على رواية الفقيه بعد دلالة غيره من الأخبار عليها ، بل المحكي عن الفقيه فيما حضرني من الوسائل إثبات السورة فيه ، واستمرار السيرة بعد التسليم على عدم السؤال مع جهل الحال إن لم نقل إنه الاعتماد على إصالة عدم دخول الإمام في الثالثة مثلاً لمعارضته بإصالة عدم سقوط القراءة لا دلالة فيه على نفي الجوب إذا علم كون الإمام في الثالثة أو الرابعة

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب السجود - الحديث ٦

(٢) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاة الجماعة

الذي هو محل البحث ومورد الأخبار ، كخطو النصوص عن التعرض لذلك مع أنها غير مسافة لبيان مثله ، بل لا أجد بعداً في التزامه وإن خلت النصوص عن التعرض له ، إذ لعله اتكلاً على باب المقدمة المعلوم وجوبها بالعقل ككثير من الأمور المتروكة بيانها فيها لها .

وأما استمرار السيرة على الدخول من دون اختبار حاله في التمكن وعدمه ففيه بعد التسليم أنه لعله لاستصحاب بقاء الامام على الحال الذي أدركه إلى حين الفراغ ، أو لأنه له ذلك وإن لم يعلم بل وإن علم الغدم ، لجعل الشارع له حينئذ تكليفاً آخر من ترك القراءة والاحقوق أو إتمامها ثم الاحقوق ، بناءً على عدم اشتراط صحة الجماعة بأدراك الركوع إذا أدرك الامام وهو قائم ، خصوصاً إذا كان التخلف لعذر ونحوه ، وليست النصوص خالية عن التعرض لذلك بالكلية ، بل في بعضها الإيحاء إلى ترجيح مراعاة المتابعة على إتمام الفاتحة وإن كانت هي بالنسبة إلى ترك السورة أصرح ، ففي صحيح معاوية بن وهب (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدرك آخر صلاة الامام وهي أول صلاة الرجل فلا يمله حتى يقرأ فيقضي القراءة في آخر صلاته ، قال : نعم » وعن دعائم الاسلام (٢) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال : « إذا سبق الامام أحدكم بشيء من الصلاة فليجعل ما يدركه مع الامام أول صلاته وليقرأ فيما بينه وبين نفسه إن أمهله الامام » وعنه أيضاً (٣) عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) قال : « إذا أدركت الامام وقد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك فاقراً لنفسك بفاتحة الكتاب وسورة إن أمهلك الامام أو ما أدركت أن تقرأ فاجعلها أول صلاتك » .

(١) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣

(٢) و (٣) المستدرک - الباب - ٣٨ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ - ٤

مضافاً إلى الاستئناس بالنصوص (١) الواردة في الائتمام بمن لا يقتدى به
الأمرة بالقراءة خلفه اسكن بمقدار الممكن من الفائدة والسورة ، إذا الظاهر معاملته معاملة
الجماعة الصحيحة وإن لم تكن كذلك ، ومضافاً إلى ما دل من النصوص (٢) على الأمر
بالجماعة حال ركوع الامام أو نحوه من الأحوال التي يعلم عدم تمكن المأموم فيها من
القراءة أصلاً .

ومن ذلك كله ينقذ لك قوة القول بمراعاة وجوب المتابعة وترجيحها على
وجوب القراءة وإن كانت الفائدة ، وإلا فالسورة لا إشكال في تقديم المتابعة عليها ،
إذ هي وإن أطلق الأمر بها في بعض النصوص اسكن في آخر منها التصريح بسقوطها
إذا لم يحل الامام ، كصحيح زرارة (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) « إذا أدرك
الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاة خلفه جمل ما أدرك أول
صلاته ، إن أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ
في كل ركعة مما أدرك خلف الامام في نفسه بأمر الكتاب وسورة ، فإن لم يدرك السورة
تامة أجزأته أم الكتاب ، فإذا سلم الامام قام فصل ركعتين لا يقرأ فيها ، لأن الصلاة
إنما يقرأ فيها في الأولتين في كل ركعة بأمر الكتاب وسورة ، وفي الأخيرتين لا يقرأ
فيها إنما هو تسبيح وتكبير وتهليل ودعاء ليس فيها قراءة ، وإن أدرك ركعة قرأ فيها
خلف الامام ، فإذا سلم الامام قام فقرأ بأمر الكتاب وسورة ثم قعد وتشهد ، ثم قام فصل
ركعتين ليس فيها قراءة » .

(١) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاة الجماعة

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاة الجماعة

(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤

إذ البحث في الفاتحة مطلقاً أو إذا تلبس المأموم في قراءتها ولم يعلمه الإمام لانمامها ، لظهور قوله عليه السلام في الصحيح (١) : « أجزأته أم الكتاب » في أنها أقل المجرى وقوله عليه السلام (٢) : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » وعليه يمكن (٣) حينئذ خلوها عنها إلا أنك قد عرفت أن الأقوى في النظر ترجيح مراعاة المتابعة في الركن على القراءة لما سمعت ولأنها الجزء الأعظم في الجماعة ، ولذا اغتفر لها زيادة الركن ونحوه ، ولا يرد التخلف للتشهد - الذي هو أهون من القراءة ، بل لا كلام في جواز المفارقة للمعذر ، ولا ريب في أن تأدية الواجب منه كالقراءة - للفرق بينها أولاً بالنص ، وثانياً بأنه ليس في التخلف للتشهد فوات ركن ، على أنه محتاج لزمان قليل ، بل لعله لا يعد من المفارقة في مثل هذا التأخر ، كما أوما إليه الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الرحمان ابن أبي عبدالله (٤) « إذا سبقك الإمام بركعة جلست في الثانية لك والثالثة له حتى يعتدل الصفوف قياماً » كقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح ابن الحجاج (٥) « فإذا كانت الثالثة للإمام وهي له الثانية فليلبث قليلاً إذا قام الإمام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالإمام » إلى آخره ، وكونه عذراً في التأخر موقوف على ثبوت الوجوب في المقام ، فتأمل وإن توقف فيه أولاً في الرياض تبعاً للحدائق .

ومن هنا يعلم الجواب عن التأييد بأخبار الدخول في الجماعة حال ركوع الإمام ضرورة أنه لا قراءة عندنا في هذا الحال كما اعترف به في الرياض والحدائق على ما سمعت سابقاً ، لكن من المجيب توقفنا هناك وجزمها هنا على وجه لا إشكال فيه من أحد كما عرفت ، إذ ليس في الأخبار تفصيل بين شروع المأموم في القراءة وعدمه ، فيح

(١) و(٤) و(٥) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ - ٣ - ٢

(٢) المستدرک - الباب - ١ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ٥

(٣) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الصحيح « لا يمكن »

لا شروع لأن لا وقت له لا إشكال فيه بخلاف الأول ، فيأتي احتمال وجوب الاتمام ثم الحقوق للامام ولو في السجود ، واحتمال وجوب المتابعة وسقوط القراءة ، وظني أنه من متفرداتها ، وأنه وهم محض ، نعم لا بأس بذكر ما دل على الدخول في الجماعة حال ركوع الامام أو تكبيره له على وجه يعلم أن لا قراءة فيه للمأموم مؤيداً لسقوط القراءة ورجحان مراعاة المتابعة عليها ، كما سمعته منا ، على أنه إن لم يظهر ترجيح لأحدهما دلي الآخر لتصادم المرجحات أو لغير ذلك كانت المنهج التخيير بين الأمرين حينئذ لا التوقف والتردد ، فتأمل جيداً .

وعدم تعرض أكثر الأصحاب لو سلم محتمل لوجوه ، منها معلومية وجوب القراءة عليه ، وإطلاقهم السقوط هنا منزل على غير محل الفرض ، وكون معظم المتعرضين على الندب يدفعه التبع ، بل لم نعرفه لأحد قبل ابن إدريس على ما حكى عنه ، بل قبل العلامة كما يؤمى إليه عدم نسبته إلى أحد في المنتهى ، بل ظاهره أنه من متفرداته بخلاف الوجوب ، فانه هو حكاة عن بعض أصعابنا ، وابن إدريس أيضاً كذلك وإن حكى الخلاف بينهم بالنسبة إلى الفاتحة والسورة ، فلا ريب في معلومية قدمه على الاستحباب نعم هو ليس صريح كلامهم ، لكنه ظاهر كالصريح ، وقد عرفت فيما تقدم القائل به ومن نسب إليه ذلك ، على أن العمدة الدليل ، وقد علمته ، كما أنك علمت أنه لا إجماع ولا شهرة على خلافه ، بل لعل الشهرة بالعكس خصوصاً مع ملاحظة المصنفين لا التصانيف . وبالجملة لا محيص عن القول بالوجوب ، كما أنه لا محيص عن القول بوجوب

ما ييسر له من الفاتحة والسورة ، وإلا فيترك ويتابع كما تبين ذلك مفصلاً .

ومنه يعلم أنه إن لم ييسر له التسبيحات مثلاً في الركعات الأخيرة أو الأذكار في الركوع والسجود تركها وتابع ، وكذا تبين الكلام أيضاً في التجاني وأن وجوبه لا يخلو من قوة من غير فرق فيه بين تشهد الامام أو تسليمه ، لمعوم الصحيح السابق

ويستحب له التشهد حينئذ تبعاً للإمام وفقاً المنتهى والمذكرى وإن عبر فيها بالجواز ،
واليمين والرياض وغيرها . بل لعله ظاهر المنتهى أيضاً للمعتبرين ، ففي أحدهما (١)
« سئل عن رجل فاتته صلاة ركعة من المغرب مع الإمام فأدرك الثنتين هي الأولى له
والثانية للقوم يتشهد فيها ، قال : نعم ، قلت : والثانية أيضاً ، قال : نعم ، قلت : كلهن
قال : نعم ، وإنما هي بركة » وفي الآخر (٢) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « جعلت
فداك يسبقني الإمام فتكون لي واحدة وله ثنتان فأتشهد كلما قدمت ؟ قال : نعم ، فأتنا
التشهد بركة » .

خلافاً لغنية وعن النهاية وأبي الصلاح وابن حمزة ، ولعله ظاهر التحرير أيضاً
حيث قال : « فقد وسبح من غير تشهد » بل والمحكي عن المبسوط أيضاً حيث قال :
« لا يعتد به ويحمد الله ويسبحه » وإن كان المحكي عن نهايته أصرح في المنع ، فانه وإن
أثبت التسبيح بدله أيضاً لكنه قال : « لا يتشهد » بخلافه في المبسوط ، ولم نعرف لهم
شاهد على ذلك وإن كان هو أحوط ، إذ لم نعرف قائلاً بالوجوب ، للأصل وإشعار
التمليل بالبركة وغير ذلك . إلا أن الأحوط منه الاتيان بالتشهد بقصد القرية المطلقة
لا بقصد الأمر الموظيف ، تخلصاً من احتمال الوجوب وإن لم نعرف قائلاً صريحاً به ،
ولا ينافية اشتماله على الاقرار بعبودية النبي (صلى الله عليه وآله) ورسالته بتقريب أنهما
ليسا من الذكر أو الدعاء بعد قوله (عليه السلام) : إنه بركة ، بل يمكن منع إنكار ذكره
أيضاً ، لرجوعه إلى الثناء على واجب الوجود أيضاً .

وكيف كان ففي الذخيرة وعن الأردبيلي أنه قد تجتمع حينئذ خمس تشهدات في
الرباعية ، وأربعة في الثلاثية ، وثلاثة في الثنائية ، وفي الحقائق الظاهر أنه سهو من
القلم أو القائل ، بل أربعة في الرباعية ، وثلاثة في الثلاثية ، وإثنان في الثنائية ، وهو

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٦٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ - ٢

كذلك إلا أن يلاحظ دخول المأموم مع الإمام إذا أدركه حال التشهد كما ستعرف ، واستثناة المسبوق أيضاً ، بل قد يتصور أكثر من ذلك إذا لوحظ مع ذلك تراخي المدول والالتزام بناءً على جوازها ، ولعله إلى ذلك أو ما الأردبيلي فيما حكي عنه من أنه يتصور أكثر من الخمس ، والأمر سهل .

وكذا ينبغي للمأموم متابعة الإمام أيضاً في القنوت وإن لم يكن محل قنوته كما نهي عليه جماعة للنووي أو الصحيح (١) عن الصالح (عليه السلام) « في الرجل يدخل في الركعة الأخيرة من الغداة مع الإمام فقنت الإمام أيقنت معه ؟ فقال : نعم » الحديث .. لكن لا يجزئه ذلك عن القنوت لنفسه في ثانيته للمعوم (٢) كما نص عليه في الرياض ، نعم لو اقتضى قنات المتابعة يسقط قطعاً ، خصوصاً بناءً على ما تقدم من العلامة من تحريم جلسة الاستراحة على المأموم إذا لم يجلس الإمام وإن كان هو واضح الفساد بالسيرة وغيرها ، وما في الصحيح المزبور يحول على الرخصة كما يشعر به لفظ الإجزاء على ما ذكرناه في بحث القنوت لا على قنات المتابعة ، لأن مفروض سؤال الصحيح الغفلة ولا متابعة بعد إدراك الثانية منها فقط .

ومن جميع ما سمعت ظهر لك الحال في قول المصنف : (ولو أدركه) أي الإمام (في الرابعة دخل معه ، فلذا سلم قام فصل ما بقي عليه وقرأ في الثانية له بالحمد والسورة) قطعاً ، لأنه منفرد (و) فلما كان (في الاثنتين الأخيرتين) له أن يقرأ (بالحمد ، وإن شاء سبح) بلا إشكال ولا خلاف كما اعترف به في المدارك ، إنما الخلاف فيما إذا أدرك معه الركعتين الأخيرتين وسبح الإمام فيهما ، فالشهور كما في الروض والخيرة على بقاء التنخير له أيضاً وإن سبح الإمام فيهما ولم يقرأ ، بل في المنتهى نسبتة إلى

(١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب القنوت - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب القنوت

علمائنا ، وهو الأقوى لإطلاق أدلته ، وصحيح زرارة السابق (١) وغيره ، خلافاً لما أرسله غير واحد من بعض من وجوب القراءة عليه معطين ذلك بأنه لئلا تخلو الصلاة عن فاتحة الكتاب التي لا صلاة بدونها ، وهو مشعر باختصاص الخلاف فيما إذا لم يقرأ المأموم إما لعدم وجوبها عليه أو لعدم تيسرها له ، ومال إليه في الحقائق ، لصحيح معاوية بن وهب (٢) ومرسل ابن النضر (٣) للتقدمين سابقاً ، قال : وبها يخص إطلاق أدلة التخيير كما خصصت بأخبار (٤) ناسي القراءة في الأولتين كما قدمنا التحقيق فيه سابقاً ، وهو كما ترى ضعيف جداً ، لتصورهما عن ذلك من وجوه لا تخفى .

ثم إنه قد يشر ما في المتن بعدم جواز قيام السبوق قبل التسليم كما هو ظاهر المحكي عن السرائر ، ولعله لظاهر صحيح زرارة السابق وغيره مما تقدم وبآتي ، ولا ريب في أنه أحوط وأولى وإن كان الجواز أقوى حتى قبل التشهد فضلاً عن التسليم إذا نوى الافراد بناءً على جوازه اختياراً ، إذ احتمال عدم مشروعيته في خصوص المقام لهذه الأخبار التي لم تسق لبيان ذلك كما ترى ، بل قيل وإن لم ينو الافراد بناءً على عدم وجوب المتابعة في الأقوال ، أو على ندية التسليم وإن اخص الجواز حينئذ على الأخير بما بعد التشهد ، لنكث فيه أن عدم وجوب المتابعة أو الندية لا يخرجانه عن حكم الاتهام ، وإلا لم يجر له الانتظار وإن طال ، وهو معلوم الفساد ، فالأقرب حينئذ وجوب نية الافراد لو أراد مفارقتهم قبل التشهد أو بعده قبل التسليم كما صرح به في الروض سواء قلنا بوجوب المتابعة أولاً ، واستحباب التسليم أولاً ، نعم لا يجب لو انتظره حتى سلم ، لا تقطاع حكم المأمومية حينئذ به ، فلو قام حينئذ غافلاً عنها لم يكن به بأس بخلاف الأول ، فانه يرجع أو ينوي الافراد حينئذ ، وإلا أتم وإن كانت صلاته

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٤٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ - ٥ - ٧

(٤) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب القراءة في الصلاة

صحيحة ، اقدم شرطية المتابعة كما عرفت ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

المسألة (التاسعة إذا أدرك) المأموم (الامام بعد رفعه) رأسه (من) الركوع في الركعة (الأخيرة) أو غيرها فلا خلاف في فوات الركعة حينئذ كما اعترف به في المدارك ، بل هو إجماعي ، والنصوص (١) واضحة الدلالة عليه ، إذ هي تدرك بأدراك الامام قبل الركوع إجماعاً محصلاً ومنقولاً في التذكرة والمدارك وغيرها أو بادراكه راکماً بحيث يجتمع معه فيه على الأصح كما تقدم البحث فيه سابقاً ، نعم إذا أراد إدراك الدخول معه لتحصيل فضيلة الجماعة نوى و (كبر وسجد معه) السجدةتين وفقاً للأكثر كما اعترف به في المدارك والأخيرة ، بل المشهور كما في الكفاية ، بل لا خلاف فيه إلا من الفاضل في المختلف فتوقف كما في الرياض والهدائق ، لا إطلاق أدلة الجماعة والحث عليها المقتضية بظاهرها جواز الائتمام حال تلبس الامام بأي جزء من أجزاء الصلاة وإن لم يحتسب له ركعة إلا بأدراك الركوع كما صرح بهذا التعميم الشهيدان في البيان والفوائد المالية وغيرها ، بل هو ظاهر غيرها أو صريحه ، ولخبر المولى بن خنيس (٢) عن الصادق (عليه السلام) « إذا سبقك الامام بركعة فأدركته وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتد بها » وصحيح معاوية بن شريح (٣) الروي في الفقيه عنه (عليه السلام) أيضاً « إذا جاء الرجل مبادراً والامام راکع أجزأته تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع ، ومن أدرك الامام وهو ساجد كبر وسجد معه ولم يعتد بها ، ومن أدرك الامام وهو في الركعة الأخيرة فقد أدرك فضل الجماعة ، ومن أدركه وقد رفع رأسه من السجدة الأخيرة وهو في التشهد فقد أدرك الجماعة ، وليس عليه أذان ولا إقامة ، ومن أدركه وقد سلم فعلية الأذان والإقامة » بناءً على أن قوله أولاً : « ومن

(١) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاة الجماعة

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢ - ٦

أدرك « إلى آخره ، من كلام الصادق (عليه السلام) كما في الوسائل ، بل لعله الأظهر كما اعترف به في الحقائق لا على ما عن الكاشاني في الوافي من احتمال كونه من كلام الصدوق .

والمروي عن مجالس الحسن بن محمد الطوسي بسند متصل إلى أبي هريرة (١) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إذا جئتم إلى الصلاة ونحن في سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » بل وصحيح ابن مسلم (٢) قال : قلت له : متى يكون يدرك الصلاة مع الإمام ؟ قال : إذا أدرك الإمام وهو في السجدة الأخيرة من صلاته فهو يدرك أفضل الصلاة مع الإمام « بناء على ظهوره في إرادة السؤال عن أقصى الأحوال التي تدرك بها الجماعة ، واحتمال إرادة الحضور والإمام في هذا الحال من لفظ الإدراك فيه وفي غيره لا أنه ينوي ويكبر ويدخل معه كما ترى في غاية الضعف ، بل لا ينبغي الاصغاء إليه مع ملاحظة خبري المعلى بن خنيس ومعاوية بن شريح وغيرهما المعتضدة بالفتاوى ، كاحتمال إرادة المتابعة للإمام فيما يجده متلبساً به من السجود ونحوه منه ويكبر للهوي له حينئذ لا أنه ينوي الصلاة ويكبر الاحرام ويدخل في الصلاة ثم يتابعه في السجود ، إذ هو وإن لم يكن بتلك المكانة من الضعف - بل قد يؤيده استبعاد نية الصلاة التي يعلم إبطالها بمتابعة الإمام في السجدين ، أو امتناعها بناء على المشهور من وجوب الاستئناف عليه إذا قام كما ستعرف ، بل وبما كان هو ظاهر أحد موضعي تذكرة الفاضل وعن نهايته أيضاً حيث قال : لو أدركه بعد رفعه من الركوع استحب له أن يكبر للهوي إلى السجود ويسجد معه ، فإذا قام الإمام إلى اللاحقة قام ونوى وكبر للافتتاح - إلا أنه منافٍ لمقتضى الإطلاق الذي أشرنا إليه سابقاً ، والمنساق من النصوص المتقدمة ، خصوصاً المشتمل على لفظ

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٧ - ١

للتكثير منها ، وظاهر لفظ الاستئناف في الفتاوى والاستدلال فيها على البطالان بزيادة ركن ونحوه مما ستسمعه حتى في التذكرة وعن نهاية الأحكام ، بل في موضع آخر من الأولى التصريح بتكثيره الاحرام ، وغير ذلك مما ستعرف من النصوص بناءً على اتحاد هذه الصور بالنسبة إلى ذلك .

ولا استبعاد في نيته وإن علم بعد الأدلة الشرعية أولاً ، وبعد عدم وجوب هذه المتلزمة عليه المقتضية بطلان صلاته ثانياً ، إذ له الانتظار من غير سجود إلى أن يقوم الامام إن لم يكن في الركعة الأخيرة ، وإلى أن يفرغ من الصلاة إن كان فيها كما صرح به وبأنى لأفضل له المتابعة الشيدان في البيات والروض والمسالك والروضة والفوائد البلية ، بل ربما كان ظاهر المحكي من عبارة المبسوط التي ستسمعها أيضاً ، ولعله للجمع بين الأخبار السابقة وبين خبر عبد الرحمان (١) عن الصادق (عليه السلام) في حديث « إذا وجدت الامام ساجداً فابست مكانك حتى يرفع رأسه » ، وإن كان قاعداً قدمت ، وإن كان قائماً قمت » والموثق (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً « عن رجل أورك الامام وهو جالس بعد الركعتين قال : يفتتح الصلاة ولا يقعد مع الامام حتى يقوم » فيحمل هذان على الاذن والجواز ورفع الايجاب وما قبلهما على الفضل والاستحباب ، ولا بأس به .

لسكن في الرياض أني لم أجده عاملاً بها قبل الشهيد ، فلا تكافئاً تلك الأخبار النصيحة المتعصدة بالشهرة العظيمة القريبة من الاجماع ، وبغير ذلك ، فهي أرجح منهما من وجوه ، وتنزيلها على ما سمعت مع ظهورها في حرمة المتابعة فرع الحجية المتوقفة على المكافأة ، وهي مفقودة ، وفيه أنه مبني على فهم وجوب المتابعة في المقام بعد الدخول

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ -

المجواهر - ٧

مع الإمام من عبارات الأصحاب على وجه يتحقق به شهرة معتد بها أو إجماع ، وهو في محل المنع وإن أومه ظاهر بعض كلماتهم ، كمنع شمول ما دل على وجوبها من معتد إجماع أو غيره لمثل ما نحن فيه ، فلا يبعد حينئذ أن له التخيير للزبور ، بل قد يقال إن له نية الانفراد أيضاً وإتمام صلاته لادراكه الجماعة بمجرد إدراك الإمام في جزء من أجزاء الصلاة وإن لم يدرك الركعة معه .

هذا كله لو أدركه واقفاً ، أما لو أدركه راکماً فنوى وهو يريد الاجتماع معه فلم ييسر له ذلك فإن كان بحيث يتحقق منه مسمى الركوع اتجه القول بالبطلان على رأي المشهور ، لحصول زيادة ركن حينئذ منه ، إذ لا اعتداد بهذا الركوع منه بعد أن لم يجتمع مع الإمام فيه ، فليس له حينئذ متابعة الإمام بالسجدين إلا أن يستأنف نية ، وإن كان قبل أن يتحقق منه مسمى الركوع رفع رأسه حينئذ مع الإمام ثم تابعه بالسجدين وأبطل صلاته بهما ، وليس له إبطال العمل في المقام أو في غيره من الصور بغير المتابعة كما نص عليه الشهيد الثاني في روضته ، اقتصاراً على التيقن خروجه من إطلاق نتهى ، هذا كله بناءً على المشهور ، وإلا فعلى ما سمعته من الشيخ يتجه الصحة في ذلك كله .

وكيف كان فما في المختلف - من التوقف في الحكم للزبور من أصله أي جواز الدخول في الجماعة حال رفع الإمام رأسه ثم متابعته ، حيث قال بعد أن حكى عن الشيخ : « إنه لو أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع استفتح الصلاة وسجد معه السجدين ولا يمتد بهما ، وإن وقف حتى يقوم إلى الثانية كان له ذلك » وعندى في ذلك إشكال من حيث أنه قد زاد في الصلاة ركناً هو السجدة الثانية ، مع أنه (عليه السلام) نهى عن الدخول في الركعة عند قوات تكبيرها في رواية محمد بن مسلم (١) الصحيحة عن الباقر

(عليه السلام) ، مع احتمال أن يكون إشكاله فيما يستفاد من الشيخ من عدم وجوب استئناف الصلاة ، بل يكتفي بتلك النية والتكبير كما سترسمه فيما يأتي لا في أصل الدخول إلا أن الذي فهمه منه غير واحد من الأصحاب التوقف والاشكال في ذلك كما يؤمى إليه تعليقه الثاني ، بل في المدارك والخيرة أنه في محله ، ولعله لعدم ثبوت التعبد بالكيفية المذكورة ، ولانهي كما سمعته من المختلف في صحيح محمد بن مسلم (١) عن الصادق عليه السلام عن الدخول في الركعة التي لم يدرك تكبير ركوعها ، وآخر له أيضاً (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قال لي : إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة » وفي ثالث (٣) عنه عليه السلام أيضاً « إذا أدركت التكبير قبل أن يركع الإمام فقد أدركت الصلاة » - ضعيف جداً ، ضرورة الاكتفاء في ثبوت التعبد هنا خصوصاً لو قلنا بأنه من المستحب الذي يتسامح فيه بمثل ما سمعت من الأخبار التي فيها الصحيح وغيره المعتضدة بما عرفت من عدم خلاف أحد فيه قبله ، وقد عرفت الحال في هذه الأخبار عند البحث في إدراك الصلاة بإدراك الإمام راكمًا ، وأن الأصحاب عدا الشيخ في بعض كتبه وبعض أتباعه أعرضوا عن ظاهرها حتى حكى الاجماع هو فضلاً عن غيره في بعض آخر من كتبه على خلافه ، وبعد التسليم محتملة احتمالاً قوياً إرادة النهي عن الدخول ونحوه معتداً بتلك الركعة لا لإدراك فضل الجماعة كما يؤمى إليه إبدال النهي عن الدخول في صحيح ابن مسلم (٤) الآخر أيضاً عن أبي جعفر (عليه السلام) بالنهي عن الاعتداد بها ، فقال : « لا تعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الإمام » بل ينبغي القطع به بملاحظة أخبار المشهور هناك ، وصحيح

ابن مسلم (١) هنا الذي معتمده سابقاً فضلاً عن غيره من الأخبار الدال على ما نحن فيه بطريق أولى ، كما هو واضح .

نعم لا يعتمد المأموم بتلك النية والتكيرة وذلك السجود عند الأكثر كما في المدارك والذخيرة ، بل في الرياض لا خلاف فيه إلا من ظاهر الشيخ والحلي ﴿ فاذا سلم ﴾ الامام حينئذ لو كان الفروض أنه أدركه في الركعة الأخيرة ﴿ قام واستأنف ﴾ الصلاة ﴿ ب ﴾ نية جديدة و ﴿ تكبير مستأنف وقيل ﴾ والقائل الشيخ في ظاهر المحكي عن مبسوطه بل ونهايته والحلي في ظاهر المحكي من سرائره أنه ﴿ يبني على ﴾ نيته و ﴿ التكبير الأول ﴾ ويتم الصلاة ، وربما مال إليه الأردبيلي ، ولم يرجح في الذكرى في المقام ﴿ والأول أشبه ﴾ عند المصنف والفاضل والشهيد بن وغيرهم ، لبطان الصلاة بزيادة الركن التي لا دليل على اغتفارها هنا من نص أو إجماع ، أما الثاني فواضح ، وأما الأول فقد عرفت أنه لا دلالة في النصوص على أزيد من جواز الدخول معه ، بل لعل قوله (عليه السلام) : « ولا تعتد بها » في خبر المعلى بن خنيس (٢) وغيره دال على المطلوب بناءً على إرادة الصلاة من الضمير لا الركعة (٣) لكن قد يناقش باغتفار هذه الزيادة المتابعة ، للأمر بها هنا الذي لا إشكال في استفادة عدم ترتب الفساد بالامثال عن ظاهره نحو اغتفارها فيمن سبق الامام سهواً ، خصوصاً إذا قلنا إن الذي يفعله المأموم مع الامام في حال السهو إنما هو غير الركوع الصلّاتي مثلاً ، بل هو واجب المتابعة خاصة ، وإلا فالركوع الواقع منه أولاً هو الركوع الصلّاتي ، إذ عليه حينئذ ينحصر اغتفار هذه الزيادة بمراعاة المتابعة ، واحتمال خروج ذلك بالدليل دون المقام كما ترى ، إذ مع قطع النظر عن أدلة المقام يمكن دعوى وضوح عدم الفرق بين المقامين

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ - ٢

(٣) في النسخة الأصلية لا إلى الركعة ، ولكن الصواب ما أثبتناه

سيا إذا لوحظ خبر حفص (١) الوارد في صلاة الجمعة المشتمل على زيادة السجدين المتابعة في غير السهو ، وقد اعترف الشهيد في الذكرى هناك بأنه لا يبعد العمل به لشهرته بين الأصحاب ، وعدم وجود ما ينافيه ، واغتفار الزيادة المتابعة ، واعتراف الشيخ باعتماد أصله ، فلاحظ .

مضافاً إلى استصحاب الصحة في المقام معتضداً بترك الأمر بالاستئناف في مقام البيان في جميع الأخبار السابقة ، خصوصاً مع ظهورها في الصحة أو إيهامها ، ضرورة أنه إذا قال له : انو الصلاة وكبر للافتتاح ثم اسجد مع الامام ينساق إلى ذهن كل أحد منها أن ذلك لا فساد فيه للصلاة ، واحتمال الائتكال في ذلك على قوله : « ولا نعتد بها » يدفعه أولاً أن إرجاع الضمير إلى الصلاة ليس بأولى من إرجاعه إلى الركعة أو إلى جنس السجدة ، بل لعله هو الظاهر ، وثانياً أن الوجود فيما حضرني من نسخة الوسائل ثبوتية الضمير ، فيتمين رجوعه حينئذ إلى السجدين ، ويؤيده أنه رواه في الذكرى كذلك ، ثم قال : فهذا يحتمل عدم الاعتداد بها من الصلاة وإن كانت النية صحيحة ، ويحتمل عدم الاعتداد بها ولا بالصلاة ، وعبارة المبسوط كالرواية .

قلت : لأربب في ظهور الاحتمال الأول من الخبر الزبور على التقدير المذكور دفعاً لما يتوهم من إطلاقهم (عليهم السلام) الأمر بالدخول في الجماعة ، والأمر بعمل ما يدركه المأموم مع الامام أول صلاته ، ويؤيد أن الأصحاب فهموا من عبارة المبسوط الخلاف في المقام ، ونسبوا له القول بالصحة وعدم الاستئناف مع أن عبارته كما سمعته من الذكرى كالرواية ، فالنتيجة حينئذ دلالتها على الصحة أيضاً ولو لاشعار النهي عن خصوص الاعتداد بها فيها هنا بذلك أو لغيره .

بل قد يشهد للصحة أيضاً استبعاد أو امتناع أمرهم (عليهم السلام) بنية العمل

قائماً والتقرب به إلى الله تعالى ثم إيجابهم إفساده بهذه المتابعة أو نذيرهم إليه على اختلاف القوانين كما عرفت ، خصوصاً بعد نهي الله تعالى عن إبطال العمل ، كاستبعاد حصول فضيلة الجماعة بذلك وبالصلاة المستأنفة جديداً ، ضرورة خروجها عنه حينئذ ، اللهم إلا أن يقال بحصول فضيلة الجماعة له بذلك لا بصلاته المستأنفة ، وهو أبعد ، ولعله لذا توقف في القواعد في حصول الفضيلة بذلك ، وكأنه جعله مستحباً خارجياً ، بل استقر في التذكرة العدم في نحو المقام كما عن نهاية الأحكام والإيضاح فيه ، وإن كان هو ضعيفاً متافياً لظاهر النصوص والفتاوى ، بل قد يؤيدها أيضاً أن المتجه على هذا التقدير الفساد بأول مسمى السجود لتحقيق الزيادة عمداً كما ستسمعه فيما يأتي ، فلا معنى لمتابعته حينئذ بعد في السجدة الأخرى وغيرها ، بل ربما يؤيدها أيضاً ما ستعرف في بعض الصور الآتية .

واحتمال دفع ذلك كله بالشبهة يدفعه أنه لا شبهة محققة ، إذ أقصاه أنه خيرة الفاضلين والشهيدين وبعض أتباعهم ، وإن كان ذلك منهم في كتبهم المتعددة فهي شهرة فتاوى لا مفتين ، بل قد عرفت أن الشهيد في الذكرى لم يرجح في المقام ، بل قد يمكن بالانتعاج تحصيل القول بالصحة لغير الشيخ والحلي كالصديقين والكليني وغيرهم ، بل لعله ظاهر النافع أو محتمله كما ستعرف ، ومن هنا ظهر أن قول الشيخ لا يخلو من قوة ، إلا أن الاحتياط لا ينبغي تركه ، وهو إنما يحصل إذا دخل في هذا الحال باتمام الصلاة ثم الاستئناف من رأس ، والله أعلم ، هذا .

وفي المدارك أنه « إن قلنا باستحباب المتابعة وعدم وجوب استئناف النية كانت التكبير المأتي بها تكبيرة الاحرام ووجب إيقاع النية قبلها ، وإن قلنا بوجوب استئناف النية كان التكبير المأتي به أولاً مستحباً كما هو ظاهر » وظاهره يعطي أن التكبير على التقدير الثاني ليس تكبير الاحرام ، لكنه يخاف للاستفاد من الفتاوى والنصوص ،

كما هو واضح .

ولو أدرك المأموم الامام وقد سجد إحدى السجدين في الركعة الأخيرة أو غيرها نوى وكبر ودخل معه في الأخرى لكثير من الأدلة السابقة حتى صحيح ابن مسلم (١) المتقدم ، إذ الظاهر من إرادة إدراكه في السجدة الأخيرة هو الدخول معه فيها كما اعترف به غير واحد من الأصحاب ، فما في المدارك - من أنه لا دلالة فيه على حكم المتابعة في السجدة والظاهر أن الاختصار على الجلوس أولى - في غير محله ، كما هو واضح ، وفي الاعتداد بما أزال استئناف القولان السابقان ، بل الصحة هنا أولى ، لعدم كون الزيادة ركنًا ، ولذا قال بالصحة من لم يقل بها هناك كالشهيد الثاني في روضته ، إذ جعل الضابط في الاستئناف - بعد أن جوز المأموم أن يدخل مع الامام في سائر الأحوال - أنه إن زاد معه ركنًا استأنف ، وإلا فلا ، لكن فيه أن الزيادة في الصلاة عمداً مبطلّة للصلاة أيضاً وإن لم تكن ركنًا ، ولادليل على اغتفارها للمتابعة دون الركن ومن هنا لم يفرق غيره بين المسألتين ، إلا أنك قد عرفت هناك قوة الصحة سابقاً ، فهنا بطريق أولى .

بل قد يؤيد هنا باطلاق ما دل (٢) على النهي عن إعادة الصلاة من سجدة ، وبأن المعلوم من إفساد الزيادة العمدية ما لا يشمل نحوه المقام ، بل قد يشك في اندراج مانحن فيه فيه بعد فرض قصد المكلف أنها فعل خارج عن الصلاة فعلها متابعة للامام ، نعم هي فعل في أثناء الصلاة ، ولادليل على أن مطلقه وإن لم يكن كثيراً بحيث يشمل مانحن فيه مفسد للصلاة ، بل لعل الثابت عدمه ، ولعل من ذلك أو نحوه فرق الشهيد بين المقامين .

(١) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب الركوع - الحديث ٢ و ٣

لكن قد يناقش في كون زيادة السجدين بهذا العنوان من زيادة الركن للفسد للصلاة أيضاً ، بناءً على أن المعتبر في ركنية الزيادة كونها بعنوان أنه من الصلاة ولو سهواً أو وقع منه ذلك مع الغفلة أصلاً لا بعنوان أنه ليس من الصلاة ، وقد سبق نظيره في أحكام الخلل فيمن زعم إتمام صلاته ثم افتتح صلاة جديدة ثم تبين له نقصانها ، إذ احتمال الفاضل هناك عدم فساد الصلاة بزيادة تكبيرة الاحرام معلاً له بنحو ما سمعت فيأتي حينئذ بالركعة ويتم صلاته ، فلاحظ وتأمل .

(ولو أدركه) أي المأموم الإمام (بعد رفع رأسه من السجدة الأخيرة كبر وجلس معه) لا مطلق أدلة الرخصة في الدخول وخبر معاوية بن شريح (١) بناءً على أن التتمة من الصادق (عليه السلام) لا الصدوق ، وخبر عبد الرحمان (٢) المتقدم أيضاً وموثق عمار (٣) عن الصادق (عليه السلام) سأله « عن الرجل يدرك الإمام وهو قاعد يشهد وليس خلفه إلا رجل واحد عن يمينه ، قال : لا يتقدم الإمام ولا يتأخر الرجل ولكن يقعد القدي يدخل معه خلف الإمام ، فإذا سلم الإمام قام الرجل فأتم صلاته » .

فما في الإدراك - من حصر أقصى إدراك الجماعة بإدراك الإمام في السجدة

الآخيرة اظاهر صحيح ابن مسلم (٤) السابق - ضعيف جداً يخالف للاجماع المحكي إن لم يكن المحصل ، فيجب الخروج عن إشعار هذا الصحيح أو مفهومه أو تنزيله على ما لا ينافي المطلوب من تفاوت مراتب فضيلة الإدراك أو غيره ، وكان الأولى له تعليقه بانتهاه محل القدوة بناءً على عدم وجوب المتابعة في الأقوال كما هو الأقوى ، وإن كان هو أيضاً ضعيفاً لا يعارض ما عرفت من الأدلة السابقة ، على أنه لو قلنا لا يجب للمتابعة فيها بل ولا يندب لكن الجلوس فعل من الأفعال التي يتابع المأموم الإمام فيها ، كما

هو واضح ، وكذا ما في الحدائق من التوقف في الحكم للزور أيضاً لمعارضة ما هنا
بغير عمار (١) الآخر المتقدم سابقاً المشتمل على النهي عن القعود مع الامام إذا أدركه
جالساً بعد الركعتين بل ينتظره حتى يقوم ، إذ قد عرفت أنه يجب طرحه في مقابلة
غيره أو الجمع بينهما بالتخير وأفضلية المتابعة ، على أن موضوعه التشهد الأول في الصلاة
ذات التشهدين ، ويبقى حينئذ محل للجماعة إن لم يتابعه في ذلك الجلوس بخلاف
ما هنا ، فتأمل .

وكيف كان ﴿ فاذا سلم ﴾ الامام لو فرض أنه كان في الركعة الأخيرة ﴿ قام
فاستقبل ﴾ تمام ﴿ صلاته ولا يحتاج ﴾ هنا ﴿ إلى استئناف تكبير ﴾ بلا خلاف أجده في
شيء من ذلك بين أساطين الأصحاب ، بل في الذكرى والروض القطع به ، بل في
مفتاح السكراة وعن المهذب البارع الاجماع عليه ، وهو الحجة بمد ظهور قوله ﷺ
في موثق عمار (٢) للتقدم آنفاً « أتم صلاته » في ذلك أيضاً ، بل هو ظاهر غيره أيضاً
من الأدلة ، خصوصاً بمد ما سمعته منا في ترجيح كلام الشيخ في المسألة الأولى ، مضافاً
إلى اقتضاء القاعدة ذلك ، ضرورة عدم مقتضى الفساد ، إذ الجلوس والتشهد الذي مر
في المعتبرة (٣) أنه بركة غير قادحين قطعاً .

ومن هنا لم يخالف أحد بالصحة في المقام وإن خالفوا فيما عرفت عدا ما عساه
يظهر من المصنف في النافع من الاستئناف هنا أيضاً ، إلا أنني لم أجده أحدًا ممن تأخر
عنه أو تقدمه وافقه عليه كما اعترف به شارحه في الرياض ، وإن كان قد يستدل له
بأنه زيادة أيضاً في الصلاة لم يعلم اغتفارها في المقام ، لقصور الأدلة عن إفادة عدم

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ - ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٦٦ - من أبواب صلاة الجماعة

الاستئناف هنا أيضاً كما في باقي الصور ، وبما عن الفقيه عن عبدالله بن المغيرة (١) قال : « كان منصور بن حازم يقول : إذا أتيت الإمام وهو جالس قد صلى ركعتين فكبر ثم اجلس ، فاذا قمت فكبر » إذ الظاهر إرادة تكبيرة الاحرام منه ، لأنه لا تكبير للجلوس أو للقيام ، ورده في الرياض بأنه إن تشهد فهو بركة كما مر في المعتبرة ، وليس من الزيادة المبطلة ، وإلا فليس إلا القعود خاصة ، وهو غير مبطل بلا شبهة كما يفصح عنه أمر المسبوق به (٢) حيث لم يكن له محل للتشهد ، وبأن قطع الخبر الزبور يمنع جواز العمل به ، مع أنني لا أجد قائلاً به ولا أعرفه ، ومعارض بموثق عمار المذكور الظاهر أو الصريح في عدم لزوم الاتيان بالتكبير ، وهو جيد .

لكن ظاهره عدم قدح مثل ذلك في الصلاة لو وقع اختياراً من غير متابعة الإمام ، وأنه ليس من الزيادة المبطلة ، لعدم وقوعه بنية أنه من الصلاة ، ولبركة التشهد وقلة فعل الجلوس ، وإلا لو كان مدار اغتفاره المتابعة عنده لانتج عليه أنه لم يفتقر لها زيادة السجدين أو السجدة الواحدة ، ضرورة اتحاد مقتضاها في الجميع .

وقد يناقش بإمكان التخلص عن شبهة زيادة السجدة بنحو ذلك أيضاً كما سمعت وباشمال التشهد على ما يتوقف في كونه ذكراً كالأقرار بالعبودية والرسالة ، فيمكن دعوى عدم جوازه لولا المتابعة ، وبأنه إن لم يتشهد كان له السكوت كما صرح به الفاضلان على ما حكى عن أولهما ، إذ لا يتعين عليه الذكر قطعاً ، وربما كان طويلاً مبطلاً للصلاة خصوصاً إذا أطال الإمام في التشهد والتسليم ، فلو لا أنه مغتفر للمتابعة لانتج البطلان . ومن ذلك كله يظهر لك زيادة تأييد الصحة في الصور السابقة وإن تابع فيما تابع من السجدة أو السجدين ، إلا أنه على كل حال لا ريب في ضعف ظاهر النافع من

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٦٠ - الرقم ١١٨٤ من طبعة النجف

(٢) الوسائل - الباب - ٤٧ و ٦٦ - من أبواب صلاة الجماعة

البطلان ، ويمكن إرادته مجرد استحباب الدخول من التشبيه ، فلا مخالفة ، أو الاتمام من الاستقبال لا الاستئناف فيكون حينئذ موافقاً للشيخ في الصحة في الصور السابقة ، والله أعلم .

المسألة (العاشرة يجوز أن يسلم المأموم قبل الامام وينصرف لضرورة)
 كوجع أو أخذ بول أو خوف فوات شيء أو نسيان (وغيرها) كما صرح به غير واحد من الأصحاب ، بل في المدارك والذخيرة أنه مقطوع به في كلام الأصحاب حتى في كلام القائلين بوجوب التسليم ، كعمدة إجماع الحقائق على ذلك ، الأصل وعدم وجوب المتابعة في الأقوال على الأصح ، وصحيح أبي المعز (١) عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يصلي خلف إمام فيسلم قبل الامام ؟ قال : ليس بذلك بأس » كصحيحه الآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً إلا أنه زاد في سؤاله « فيسهر » قبل قوله : « فيسلم » وصحيح الحلبي (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً « في الرجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد ، فقال : يسلم من خلفه ويمضي في حاجته إن أحب » وصحيح علي بن جعفر (٤) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال : « سألت عن الرجل يكون خلف إمام فيطول في التشهد فيأخذ البول أو يخاف على شيء أن يفوت أو يعرض له وجع كيف يصنع ؟ قال : يسلم وينصرف ويدع الامام » .

بل الظاهر الجواز وإن لم ينو الانفراد مع عدم العذر فضلاً عنه ، كما هو قضية الأدلة المزبورة وإطلاق المتن وغيره ومحتمل المسالك وصريح الروض بناءً على عدم وجوب المتابعة في الأقوال والذخيرة والرياض ، بل لعله ظاهر غيرهم من الأصحاب أيضاً كما اعترف به في الذخيرة تبعاً للروض لافرادهم هذه المسألة عن مسألة المفارقة ،

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب صلاة الجماعة

ولو اعتبروا فيها النية لم يكن لهذا الافراد قائدة معتد بها ، بل ينبغي الجزم بذلك بناءً على عدم وجوب المتابعة في الأقوال ، إذا احتمل خروج خصوص هذا القول من بينها لافتضاءه الخروج عن الصلاة الذي هو كالفعل أو كالافتتاح بالتكبير الذي أوجبنا المتابعة فيه ضعيف ، فما في ظاهر النافع والمتنعي من الافتقار إلى نية الافراد حال عدم العذر لحرمة المفارقة في غير المقام بدونها محجوج بما عرفت ، وأولى منه بذلك ما في الذكرى والبيان وعن غيرها من الافتقار اليها مع العذر أيضاً ، ولعله للجمع بين دليلي حرمة المفارقة وجوازها مع العذر ، وانصراف إطلاق نصوص المقام إلى النية ، بل هي في الحقيقة قصد السبق الواقع من المأموم ، وفيه أنه لا شمول في دليل حرمة المفارقة لمثل المقام كي يعارض إطلاق الأدلة ، وأنه من الواضح الفرق بين نية الافراد وبين إرادة سبق المأموم الامام ، وأقصى ما يمكن تسليمه انصراف الاعلاق إلى الثاني دون الأول على أن صحيح السهو لا يقبل ذلك وإن كانت دلالة على المطلوب إنما هي بعدم أمره بتلافي ما سها فيه ، أو باطلاق نفي البأس كما هو واضح .

ثم إنه لو قلنا بوجوب نية الافراد فلو فارق بدونها عدداً ثم خاصة لا أنه فسدت صلاته كما صرح به هنا في الذكرى ، وصحته مكرراً منا غير مرة في باقي أفراد ترك المتابعة ، نعم ينبغي استثناء خصوص المتابعة في تكبيرة الاحرام من ذلك ، لظهور الفساد هنا بتعمد تركها ، لعدم تحقق الائتمام حينئذ بمصل ، كما هو واضح .

المسألة (الحادية عشرة إذا وقف النساء في الصف الأخير فجاء رجال) للصلاة جماعة (وجب) في صحة صلاتهم (أن يتأخروا) عنهم (إذا لم يكن للرجال موقف أمامهم) بناءً على حرمة المحاذاة والتقدم في الصلاة فرادى ، أو على اعتبار ذلك في خصوص الجماعة وإن قلنا بالسكرامة هناك ، كما لعله ظاهر المتن هنا كللتني وإن قال بالسكرامة فيما تقدم ، وقد تقدم تمام البحث في ذلك في بيان الموقف من فصل الجماعة

فلاحظ وتأمل ، وكيف كان فلاريب في إرادة الوجوب الشرطي مما في المتن لا التعبدية خصوصاً إذا كانت الأرض مباحة أو ملكاً للنساء ، كما هو واضح .

المسألة (الثانية عشرة إذا استناب المسبوق) بركعة أو ركعتين (فإذا انتهت صلاة المأمومين أو ما اليهم ليسلموا ثم يقوم فيأتي بما بقي عليه) من الصلاة للصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) « في إمام قدم مسبوقاً بركعة ، قال : إذا أتم صلاة القوم فليؤم اليهم يميناً وشمالاً فلينصرفوا ، ثم ليكمل هو ما فاته من صلاته » والآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً « عن الرجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أو أكثر فيعتل الامام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم اليه فيقدمه ، قال : يتم صلاة القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو ما اليهم بيده عن اليمين والشمال ، وكلن الذي أو ما اليهم بيده التسليم وانقضاء صلاتهم ، وأتم هو ما فاته أو بقي عليه » لكن من المعلوم إرادة النذب من ذلك ، للأصل وإطلاق باقي أدلة المقام وغيره مما هو نظيره كاتهام المسافر بالحاضر ونحوه ، كما أن الظاهر ذلك أيضاً بالنسبة إلى جلوسه إلى فراغهم من التشهد إذا لم يكن عليه تشهد وإن تضمنه الصحيح الثاني .

بل الظاهر أنه لا بأس بتقديم واحد منهم ليسلم بهم ، لحبر طلحة بن زيد (٣) عن جعفر عن أبيه (عليها السلام) قال : « سألت عن رجل أم قوماً فأصابه رعاف بعد ما صلى ركعة أو ركعتين فقدم رجلاً ممن قد فاته ركعة أو ركعتان ، قال : يتم بهم الصلاة ثم يقدم رجلاً فيسلم بهم ، ويقوم هو فيتم بقية صلاته » بل عن الشيخ في التهذيب أنه أحوط ، بل قد يستفاد مما قدمنا في اتهم المسافر بالحاضر - من أن له الانتظار حتى يفرغ الامام فيسلم معه - جواز ذلك هنا أيضاً ، كما لم يستبعد في المتن معلاله بأنه قد ثبت جواز ذلك في صلاة الخوف ، وتبعه في المدارك وإن أنكر عليه في الرياض

تبعا للمعادنى بأنه قياس وليس بحجة ، لكنه كما ترى ، والأمر سهل .
والظاهر أنه لا حاجة فى تشهد المأمومين وسلامهم هنا إلى نية الأفراد وإن
فارقهم بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة ، لأطلاق الأدلة وكون التخلف لعذر ،
بل الظاهر بقاؤهم على المأمومية حتى يسلموا ، فلا يجوز الاقتداء حينئذ ببعضهم لثبوت
جميع أحكام المأمومين لهم بناء على ذلك ، فتأمل جيداً ، والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين
والصلاة على محمد وآله الطيبين الطاهرين الذين يركائهم وفقنا الله تعالى لإتمام أحكام
الجماعة ، ونرجو منه جل شأنه بهم التوفيق لغيرها ، وهو عند ظن عبده به الحسن .

(خاتمة فيما يتعلق بالمساجد)

يناسب ذكرها فى المقام لتلبة انعقاد الجماعات فيها وإن ذكرها بعضهم فى المكان
ملاحظة لسكون المسجد أفضل أماكن المصلى ، والأمر سهل ، والمراد بالمسجد شرعاً
المكان الموقوف على كافة المسلمين للصلاة ، فلو خص بعضاً منهم به لم يكن مسجداً ،
افتصاراً على المتيقن ، بل هو ظاهر الأدلة أيضاً ، ضرورة منافاة الخصوصية المسجدية
إذ هو كالتحرير ، فلا يجوز ، بل لا يتصور فيه التخصيص ، فيبطل الوقف حينئذ من
أصله كما عن نحر المحققين والمحقق الثانى التصريح به ، بل هو قضية غيرهما أيضاً ، إذ
احتمال بطلان التخصيص وصحة الوقف قهراً على الواقف وإن لم يكن ذلك مقصوداً له
لادليل عليه ، بل هو منافى لأصول المذهب وقواعده ، خلافاً لظاهر العلامة فى القواعد
فى أحكام المساجد ، بل هو خيرته فيها فى باب الوقف ، فصحح الوقف وأبطل التخصيص

وله عن التذكرة أيضاً من قوة صحة الوقف والتخصيص معاً ، وتردد في الدروس في صحة التخصيص وعدمها ثم على البطلان في صحة الوقف وعدمها ، والأقوى ما ميمت . وهل يعتبر في تحقق المسجدية صيغة الوقف وشبهها ولو بأن يقول : جعلته مسجداً لله ، وبأذن في الصلاة فيه فيصلي فيه ولو واحداً ، ويقبضه الحاكم الذي له الولاية العامة أو يكفي مجرد قصده ذلك وإن لم يتلفظ ؟ وجهان بل قولان قد استقرب في الذكرى كما عن مجمع البرهان ثانيهما مستظهماً له من عبارة المبسوط ، لكنه اعتبر فيه على الظاهر الصلاة فيه ولو من الواقف ، لأنه قال فيها أي الذكرى قبيل ذلك : ولو بناء بنية المسجد لم يصح مسجداً ، نعم لو أذن للناس بالصلاة فيه بنية المسجدية ثم صلوا أمكن صيرورته مسجداً ، لأن معظم المساجد في الاسلام على هذه الصورة ، ويقوى في النظر الأول ، للأصل وظهور إطباقهم في باب الوقف على الافتقار فيه إلى اللفظ ، بل حكي عن المبسوط نفسه هناك التصريح بأنه لا بد من التلفظ بالوقف في خصوص ما نحن فيه من غير تردد ولا ذكر خلاف إلا من أبي حنيفة ، ولم يعلم كون معظم المساجد في الاسلام بدون تلفظ وبكفيته في جواز الصلاة فيها اشتهاها في المسجدية ، ولا حاجة إلى الفحص عن كيفية الوقف كما في غيره من العقود من النكاح وغيره ، إلا أنه مع ذلك فلا نضاف أن النصوص غير خالية عن الإيحاء إلى الاكتفاء بالبناء ونحوه مع نية المسجدية من غير حاجة إلى صيغة خاصة ، خصوصاً ما ورد (١) منها في تسوية المساجد بالأحجار في البراري والطرق ، وربما يأتي لذلك تنمة إن شاء الله في باب الوقف .

كما أنه يأتي البحث في اعتبار القرية في صحة الوقف هناك أيضاً ، لكن يمكن دعوى اعتبارها في خصوص المسجدية كما عن جماعة التصريح بها وإن لم نقل بها في مطلق الوقف ، لظهور جهة العبادة فيها ، بل هي عبادة محضة ، إلا أنه بناء على ذلك يتجه فساد

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

الصلاة في نحو مساجد المخالفين ، لعدم صحة عباداتهم ، فتكون حينئذ ملكاً لأربابها ، بل لو قلنا بصحة ذلك منهم باعتبار أن الوقف وإن كان عبادة لا يمكنه وإن كان مسجداً فيه جهة المعاملة ، لاحتياجه إلى الصيغة ونحوها ، فيصح منهم ، ولا ينافيه اعتبار نية القرية لا مكانها منهم ، لا يمكن هو فاسد من جهة أخرى ، وهي فساد المسجد للصلاة أهل مذهبيهم ، وهو مع ما عرفت من منافية التخصيص للمسجدية قاضٍ بالفساد ، لأن لا صلاة لأحد من أهل مذهبيهم كي يصح الوقف لها مسجداً ، وفيه أن مجرد زعمه ذلك وإن لم يكن صريح به بعد أن جعل الوقف المصلين الذينهم حقيقة أهل الحق لا أهل مذهبه لا يقتضي الفساد ، بل الوقف في نفس الأمر لهم لا لغيرهم ، فيحرم صلاتهم فيه دونهم ، ضرورة صحة وقفهم وفساد ظنهم ، نعم لو صرح بالوقف مسجداً على أهل مذهبه اتجه الفساد ، مع أنه ربما حكي عن العلامة الطباطبائي في حلقة درسه إمكان القول بصحة وقفهم أيضاً وبطلان شرطهم المبني على ظنهم الفاسد ، وهو لا يخلو من وجه ، لا يمكن الأقوى خلافه ، خصوصاً بعدما سمعت سابقاً .

نعم قد يقال بجواز الصلاة في مساجدهم وإن كانت كذلك ، لكن الاعراض عن هذه البقعة ، ولاستفاضة النصوص بأن الأرض كلها للإمام وأنه إذا ظهر الحق أخرجها من أيديهم (١) ولأمر الأئمة (عليهم السلام) بالتردد إليها والصلاة معهم فيها (٢) وفعلهم (عليهم السلام) ذلك (٣) وتقريرهم (عليهم السلام) أصحابهم عليه (٤) مع أنه قد يناقش فيه بأنه لم يعلم شيء من ذلك فيما شرطوا فيه الاختصاص بأهل مذهبيهم

(١) أصول الكافي - ج ١ ص ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ من الطبعة الحديثة . باب أن

الأرض كلها للإمام عليه السلام ،

(٢) الوسائل - الباب - ٧٥ - من أبواب صلاة الجماعة

(٣) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٩ و ١٠

(٤) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٧

ولا إطلاق في الفعل والتقرير كي يستند اليه ، وإطلاق الأمر بالتردد اليها غير منصرف إلى ذلك قطعاً لندوته ، سيما بعد كونه غير مساق لتناول مثله ، وملكية الأرض للإمام (عليه السلام) يراد منها أمر آخر ، ولذا لم يميز الصلاة في دورهم ونحوها بغير إذنهم قطعاً. ثم لا يخفى عليك جريان كثير مما سمعته في البيع والكنائس التي هي معابد اليهود والنصارى ، ضرورة اشتراكها مع مساجد العامة في جميع ذلك حتى في ورود النصوص من أئمتنا (عليهم السلام) في الرخصة لنا في الصلاة بها المشمرة بصحة وقفهم لها أو غيرها مما تقدم وبآتي ، هذا .

وقد يطلق المسجد على المكان المتخذ في الدار ونحوها لصلاة أهلها فيه من غير قصد وقضية أو عموم ، وبالجملة المصلى ، والظاهر أنه لم يكن بهذا الاتخاذ مسجداً كما صرح به غير واحد ، بل في كشف الثام الاتفاق عليه وإن كان قد يظهر من الأدلة - كخبر حريز (١) عن الصادق (عليه السلام) وعبيد بن زرارة (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً المروي عن محاسن البرقي ، وعبدالله بن بكير (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً المروي عن قرب الاسناد وغيرها - استحباب اتخاذ مثل هذا المكان في الدار ، وربما يزيد في ثواب الصلاة ، بل ربما يظهر من المحكي عن مجمع البرهان حصول ثواب المسجدية ، لكنه لا يخلو من نظر بل منع ، لعدم الدليل ، ولذا صرح في جامع المقاصد بأنه لا يتعلق به ثواب المسجد ، أما باقي أحكام المساجد فلا أجد خلافاً في عدم جريان شيء منها عليه ، فله حينئذ توسيعه وتضييقه وتحويله وتغييره وجعله كنيفاً فضلاً عن غيره ، كما في خبر علي بن جعفر (٤) عن أخيه موسى (عليه السلام) المروي عن قرب الاسناد « سألته

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٩٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ - ٤ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٩٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٦

عن رجل كان له مسجد في بعض بيوته أو داره هل يصلح أن يجعله كنيسة ؟ قال : لا بأس ، ونحوه المروي عن مستطرفات السرائر عن كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر (١) صاحب الرضا (عليه السلام) ، وخبر مسعدة بن صدقة (٢) المروي عن قرب الاسناد أيضاً ، قال : « سمعت جعفر بن محمد (عليهما السلام) وسئل عن الدار والبيت قد يكون فيه مسجد فيبدو لأصحابه أن يتوسعوا بطائفة منه وينشأوا مكانه ويهدموا البنية ، قال : لا بأس بذلك » وخبر عبدالله بن منان (٣) سأل الصادق (عليه السلام) « عن المسجد يكون في الدار وفي البيت فيبدو لأهله أن يتوسعوا بطائفة منه أو يحولوه إلى غير مكانه فقال : لا بأس بهذا كله » ونحوه خبر الحلبي (٤) وأبي الجارود (٥) عنه وعن الباقر (عليهما السلام) .

وكيف كان فلا ريب في أنه (يستحب اتخاذ المساجد) إذ هو مجمع عليه بين المسلمين ، بل ضروري من ضروريات الدين ، وفي النبوي (٦) المروي عن كتاب الأعمال « من بنى مسجداً في الدنيا أعطاه الله بكل شبر منه أو قال بكل ذراع منه مسيرة أربعين ألف عام مدينة من ذهب وفضة ودر وياقوت وزمرد وزبرجد وؤلؤ » الحديث ويكني في ذلك أقل ما يصدق عليه سماه ، وقال أبو عبيدة الخداه في الحسن كالصحيح (٧) : « سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة ، قال : فرأي أبو عبدالله (عليه السلام) في طريق مكة وقد سويت بأحجار مسجداً فقلت له : جعلت فداك ، نرجو أن يكون هذا من ذاك ، فقال : نعم » وفي خبره الآخر (٨) عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال : « من بنى مسجداً

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب أحكام المساجد

الحديث ٤ - ٥ - ٣ - ١ - ٢

(٦) و (٧) و (٨) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤ - ١ - ٢

كفحص قطعة بنى الله تعالى له بيتاً في الجنة ، قال : ورسلي ، أنا بين مكة والمدينة أضع الأحجار فقلت : هذا من ذلك وقال : نعم ، وعن محاسن البرقي مسنداً إلى هاشم الحلال (١) قال : « دخلت أنا وأبو الصباح على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له أبو الصباح : ما تقول في هذه المساجد التي بنتها الحاج في طابق مكة ؟ فقال : يخرج نيك أفضل المساجد ، من نبي مسجداً كمفحص قطعة بنى الله له بيتاً في الجنة ، إلى غير ذلك .

والظاهر أن المراد من هذه الأخبار إنشاء المسجد هنا إنشاء المسجدية لا عمارة المسجد السابقة لمسجديته وإن كانت هي أيضاً لا إشكال في استحبابها ، بل أهمها هي مورد الآية (٢) بل هي مقتضى ما يقل من ظهور المشرق في تحديق مبدئه قبل زمان النسبة إليه ، كقوله : « اسقني ماءً بارداً » ونحوه ، اسكن المراد هنا ما عرفت بالفرائ كما أن الظاهر إرادة السكناية عن المبالغة في السفر من التشبيه بمفحص القطاة ، إذ هو كمقد الموضع الذي تكشفه القطاة في الأرض وتلينه بجوحتها تقيض فيه ، فيكون المراد أنه يستحب وإن كان صغيراً نسبته إلى الصلاة كنسبة المفحص إلى القطاة ، وربما كان فيه حينئذ إيماء إلى عدم اعتبار اشتغال المكان على تمام المصلي في جميع أحوال صلاته في تحقق المسجدية ، اللهم إلا أن يراد من التشبيه الزور المبالغة في السفر بحيث لا يسع إلا المصلي نفسه خاصة ، ويحتمل أن يكون المراد من التشبيه عدم الاحتياج في حصول المسجدية إلى بناء الجدران بل يكفي رسمه كما يؤمى إليه فعل أبي عبيدة ونحوه المشار إليه في الأخبار السابقة ، بل قد يظهر منها عدم اعتبار الملكية الأرض المباحة مثلاً في جعلها مسجداً بل يكفي تحجيرها في ذلك ، بل لا يشترط سبقه على المسجدية فيجزئ قصده

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٦

(٢) سورة التوبة - الآية ١٨

بذية السجدة ويحصلان معاً .

و يستحب أن تكون المساجد (مكشوفة غير مسقفة) ولا مظلة مع عدم الحاجة تأسيماً بالحكي عن فعل النبي (صلى الله عليه وآله) في الحسن كالصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بنى مسجده بالسميط ، ثم إن المسلمين كثروا فقالوا : يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزبد فيه ، فقال : نعم فزبد فيه وبناه بالمعينة ثم إن المسلمين كثروا فقالوا : يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزبد فيه ، فقال : نعم ، فأمر به فزبد فيه وبنى جداره بالأثني والذكر ثم اشتد عليهم الحر فقالوا : يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فظل ، فقال : نعم فأمر به فأقيمت سواري من جذوع النخل ثم طرحت عليه العوارض والخصف والأذخر فعاشوا فيه حتى أصابتهم الأمطار فجعل المسجد يكف عليهم فقالوا : يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فطين فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) : لا ، عريش كعريش موسى (عليه السلام) فلم يزل كذلك حتى قبض (صلى الله عليه وآله) الحديث . مؤيداً بما دل على أن من أسباب قبول الصلاة وإجابة الدعاء عدم الحائل بين المعلي والسماء ، وبإمكان استفادة رجحان المكشوفة هنا مما دل على كراهة التسقيف والتظليل مما سمعه وإن لم تقل بأن ترك المكروه مستحب ، لكن الذي نص عليه بعض الأصحاب كراهة التظليل لا استحباب الكشف ، والله لعدم صلاحية ما تقدم لثبوته بعند البناء على أن ترك المكروه ليس بمستحب ، إلا أن المحكي عن مجمع البرهان أنه لا كلام في استحباب كونها مكشوفة مع كراهة المسقوفة إلا أن تسقف بالحصر والبواري من غير طين ، ولعل مستنده في الاستحباب الزبور ما عرفت ، كما أن مستنده ومستند غيره من الأصحاب - حتى نسبة في مفتاح السكراة إلى الشيخ ومن تأخر عنه في كراهة التظليل وفي الذخيرة

إلى الأصحاب - حسن الحلبي أو صحيحه (١) الذي رواه المشايخ الثلاثة على اختلاف في مثته بل وسنده غير قادح في المطلوب » سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن المساجد المظلمة أتكره الصلاة فيها ؟ فقال : نعم ، واسكن لا يضر كم اليوم ، ولو قد كان العدل لرأيتكم كيف يصنع في ذلك » إلا أنه قد يشكل بما في الحسن السابق من تظليل النبي (صلى الله عليه وآله) مسجده ، وبأن الحاجة ماسة إليه لدفع الحر والبرد .

ومن هنا قال في الذكرى : « لعل المراد كراهة تظليل جميع المساجد أو تظليل خاص أو في بعض البلدان » وحكاه بعضهم عنه ساكتاً عليه ، كما أنه قد اختار آخر أولها ، وثالث ثانيهما ، فقال : « المراد كراهة السقف لا التظليل بغيره » . ويبدأ له بأنه به تدفع سورة الحر والبرد ، ومع المطر لا يتأكد استحباب التردد إلى المساجد كما يدل عليه إطلاق النهي (٢) عن التسقيف ، وما اشتهر من قوله عليه السلام (٣) : « إذا ابتلت النمل فالصلاة في الرحال » قال : والنمل وجه الأرض الصلبة قاله المروزي في الفريين ، وقال الجوهري : النمل الأرض الغليظة تبرق حصاصها لا تنبت شيئاً ، انتهى ، وهو جيد .

واسكن الأولى كراهة مطلق التظليل حتى العرش لغير الحاجة ولا بأس بما كان عرشاً مع وجودها ، وأما غير العرش فيكره وإن مست الحاجة إليه ، كما يدل عليه الحسن السابق ، وبه يجمع بين الأخبار حتى ما أرسله في الفقيه (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) « أول ما يبدأ به قائمنا (عليه السلام) سقوف المساجد فيكسرها ويأمر بها فتجمل عريشاً كعريش موسى (عليه السلام) » وما رواه في كشف اللثام عن كتاب

(١) و(٢) و(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ - ١ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

الغنية للشيخ أسنده عن أبي بصير (١) قال : « إذا قام القائم (عليه السلام) دخل السكوفة وأمر بهدم المساجد الأربعة حتى يبلغ أساسها ويصيرها عريشاً كعريش موسى (عليه السلام) » إلى آخره ، نعم ظاهر الحسن السابق عدم الكراهة في الصلاة الآن في المساجد التي ظلها أهل الخلاف ، لعدم قيام العدل ، وإفضائها إلى ترك المساجد رأساً وكأنه (عليه السلام) لمروية المساجد في ذلك الزمان لم وأنه ليس للشيعة مسجد يعرفون به أطابق الحكم الزبور ، أما في مثل زماننا هذا الذي قام فيه بحمد الله في الجملة دين الشيعة وكانت لهم مساجد لا يعارضهم بها أحد خصوصاً بلاد الأعاجم فالظاهر كراهة تظليلها بغير العريش ، وكراهة الصلاة فيها أيضاً تحت الظل كما عن الأستاذ الأكبر التصريح به في الثاني ، بل ربما احتمل كراهة الصلاة فيها وإن لم (٢) يكن في موضع الظل ، اظاهر خبر الحلبي (٣) السابق ، لسكنه ضعيف ، لانسحاق ما تحت الظل منه ، بل لولا التسامح في الكراهة لأمكن المناقشة في كراهة الصلاة تحت الظل أيضاً ، لاقتصار الأصحاب على ذكر كراهة التظليل ، بل قد يدعى ظهور الاختصاص بذلك من كلماتهم ، ومن الواضح عدم اقتضائه كراهة الصلاة كحرمة التصوير مثلاً على القول بها ، اللهم إلا أن يدعى أن كراهة التظليل هنا لمكان الحجب والحيلولة بين المصلي والسماء الذي ربما دلت النصوص في صلاة العيد (٤) والصلوات الندوبة على أنه لا ينبغي واقفه أعلم .

﴿ و ﴾ كمذا يستحب ﴿ أن تكون الميضة ﴾ خارجة عن المساجد ﴿ على ﴾ جهة

(١) المستدرک - الباب - ٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) في النسخة الأصلية « وإن يكن ، والمصحح ما أثبتناه .

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة العيد

القرب من ﴿ أبوابها ﴾ بلا خلاف كما في الرياض ، لخبر إبراهيم بن عبد الحميد (١) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : جنّبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وبيعكم وشرائكم ، واجعلوا مظاهركم على أبواب مساجدكم » . مؤيداً بما فيه من المصلحة للترددين ، والتجنب عن أذية رافعتها المصلين ، وعن احتمال السراية إلى المسجد ، وعن منافاة احترام المسجد ونزاهته ، ونحو ذلك .

والمراد بالمیضة الطهارة للحديث والخبث كما في الرياض تبعاً للروض والخيرة ، وفي مجمع البحرين « وفي الحديث (٢) » فدعا بالمیضة « بالقصر وكسر الميم وقد تمد مطهرة كبيرة يتوضأ منها ، ووزنها مفعلة ومفعالة ، والميم زائدة ، والمتوضأ بفتح الضاد الكنيف والاستراح والحش والخلاء » انتهى ، وهو ظاهر بل صريح في غير المعنى الزبور كظهور العرف الآن في إرادة موضع الخلاء خاصة منها ، وأمله هو المراد الأصحاب ، ومن المطهرة في الخبر الزبور ، إذ هو الذي يتعارف اتخذ موضع له ، ومن هنا قال في المدارك : إنه لم يتعرض المصنف لحكم الوضوء في المسجد ، ضرورة ابتناؤه على إرادة المصنف موضع الخلاء خاصة من المیضة ، ويؤيده أيضاً تعبير العلامة الطباطبائي في منظومته عما نحن فيه بما سمعت ، فقال :

وأخرج المخرج عنه واجعل * فيما يلي المسجد قرب المدخل

إذ لا ريب في إرادة ذلك من المخرج ، نعم يكره الوضوء من حدث الغائط والبول في المسجد كما صرح به بعضهم ، بل في المدارك أنه قطع به العلامة ومن تأخر عنه ، الصحيح عن رقاعة (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوضوء في المسجد

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ٢٧ من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ وذيله في الباب ٢٥ منها - الحديث ٣ لسكن رواء عن عبد الحميد عن أبي إبراهيم عليه السلام (٢) سنن البيهقي ج ١ ص ٤٩ وفيه « فدعا بهاء فأتى بالمیضة ،

(٣) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب الوضوء - الحديث ١ من كتاب الطهارة

فكرهه من الغائط والبول » وهو غير مانع فيه من استحباب خروج الميضة قطعاً ، مع أنه قال في المدارك : إنه يمكن حمل الوضوء فيها على الاستنجاء أو على ما يتناولها كما أوما إليه في الاعتبار ، وعن نهاية الشيخ منع الوضوء من ذلك لا كراهته لكنه ضعيف وإن وافقه عليه العجلي كما قيل ، ونحوه المحكي عن المبسوط من منع الاستنجاء من البول والغائط في المسجد وإن لم يتنجس المسجد ، وكأنه فهم من الخبر الزبور الاستنجاء ومن الكراهة فيه الحرمة ، ولا ريب في ضعفه ، للأصول والعمومات المعتضدة بغيرها مع عدم الدليل المعتبر على المنع : هذا .

وقضية ذكر المصنف وغيره استحباب خروج الميضة جواز كونها فيه ، وهو كذلك مع سبقها على المسجدية ، فيصير المسجد حينئذ ما عداها ، وعن السرائر منع جعل الميضة في وسط المسجد ، وهو جيد إن سبقت مسجدية محلها أو يستلزم منه نجاسة غير محلها من المسجد أو نحو ذلك ، كما هو واضح .

﴿ ر ﴾ كذا يستحب عند الأكثر في الذخيرة ، والمشهور في الرياض ﴿ أن تكون المنارة ﴾ في المساجد ﴿ مع الحائط لا في وسطها ﴾ لما فيه من التوسعة ورفع الحجاب بين المصلين ، بل عن النهاية أنه لا يجوز كونها في الوسط واستحسنه جماعة ممن تأخر عنه إن تقدمت المسجدية على بنائها ، ولعله لمنافاته مقتضى المسجدية الذي هو استعداد كل مكان منه للصلاة فيه ، لكن قد يناقش باقتضاء ذلك الحرمة أيضاً وإن لم يكن في الوسط أولاً ، وثانياً يمنع اقتضاء منافاة الاستعداد الحرمة ، بل مدارها على الضرر بالمصلي فعلاً ، فلعل الأولى إناطة الحكم بذلك كما أناطه به في الروضة بالنسبة للمطهرة الحديثة المتأخرة عن المسجدية ونحوه حرمة غرس الشجر مثلاً فيها الذي لم ينص الأصحاب عليه هنا ، ولعله لذكركم له في باب الوقف ، وبآتي البحث فيه هناك إن شاء الله ، هذا . وقد يشعر قول المصنف كغيره من الأصحاب مع الحائط باستحباب مساواة المنارة

لحائط في الملو، إذ هو مع علوها عنه لا يصلق تمام المصاحبة، وقد صرح غير واحد
بكرامة ارتفاعها عليه، لافضاءه إلى تأذي الجيران بالاشراف عليهم، ولخبر السكوني (١)
عن جعفر عن أبيه عن آباءه (عليهم السلام) « ان علياً (عليه السلام) مرّ على منارة طويلة
فأمر بهدمها، ثم قال: لا ترفع المنارة إلا مع سطح المسجد » وكان الاستثناء الزبور
فيه إجماع إلى الاشعار المذكور، وفي كشف الثام عن كتاب القبية لشيخ عن سعد عن
أبي هاشم الجعفري (٢) عن أبي محمد (عليه السلام) قال: « إذا خرج القائم (عليه السلام)
أمر بهدم النايير والقاصير » ولعل المراد الطوال منها إن لم يكن هو الظاهر، وفي المنتهى
الاستدلال بخبر السكوني على ذلك وعلى الحكم الأول، وتبعه في كشف الثام، ونظر
فيه في الرياض، كما أنه نظر فيما سمعته من التعليل أولاً له، وقضيته التوقف فيه،
لكنك خير بأن الحكم استعجابي يقاسم فيه .

﴿ و ﴾ كذا يستحب ﴿ أن يقدم الداخل إليها رجله اليمنى، والخارج رجله
اليسرى ﴾ عكس المكان الخسيس، ولشرفية اليمنى واستحباب الله البدأ بها فتناسب
الابتداء بها في الدخول إلى المكان الشريف، وبعكسه الخروج، ولخبر عن يونس (٣)
عنهم (عليهم السلام) « الفضل في دخول المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى إذا دخلت،
وباليسرى إذا خرجت » .

﴿ و ﴾ يستحب أيضاً ﴿ أن يتعاهد نعله ﴾ ويستعلم حاله بأن يجدد به عهداً قبل
الدخول إلى المسجد استظهاراً للطهارة، وللروي عن مكارم الأخلاق للطبرسي (٤)

(١) الوسائل - الباب - ٧٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٢) المستدرک - الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣

عن النبي (صلى الله عليه وآله) في قوله تعالى (١) : « خلوا زينتكم عند كل مسجد » قال : « تعاهدوا فمالك عند أبواب المساجد » وخبر القداح (٢) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « إن علياً (عليه السلام) قال : قال النبي (صلى الله عليه وآله) : تعاهدوا فمالك عند أبواب مساجدكم » وقد تبع المصنف الخبر في التعبير بالتعاهد ، وإلا فالحكي عن الصحاح أن التمهيد أفصح ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين .

(وأن يدعو) لنفسه ولنبي وآله بالصلاة والسلام (عند دخوله) المسجد (وعند خروجه) منه لأنها مظنة الاجابة ، وللتأسي بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) المحكي في خبر عبدالله بن الحسن (٣) عن أمه فاطمة عن جدته فاطمة للروي عن مجالس الطوسي « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا دخل المسجد صلى على النبي ﷺ وقال : اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج قال : كذلك » وخبر عبدالله بن سنان (٤) عن الصادق (عليه السلام) « إذا دخلت المسجد فصل على النبي (صلى الله عليه وآله) ، وإذا خرجت فافعل ذلك » ولوثق بمعاة (٥) « إذا دخلت المسجد فقل : بسم الله والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وآله) إن الله وملائكته يصلون على محمد وآل محمد والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته رب اغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب فضلك ، وإذا خرجت فقل مثل ذلك » .

ومنه يستفاد استحباب التسمية ، كما أنه يستفاد التمجيد لله والثناء عليه مما رواه

(١) سورة الأعراف - الآية ١٩

(٢) الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٥) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

أبو بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) « إذا دخلت المسجد فاحمد الله واثن عليه وصل على النبي وآله (عليهم الصلاة والسلام) » وعما رواه زرارة (٢) أيضاً عن أبي جعفر (عليه السلام) « إذا دخلته فاستقبل القبلة ثم ادع وسله وسم حين تدخل واحمد الله وصل على النبي (صلى الله عليه وآله) » .

بل منه يستفاد استحباب الاستقبال أيضاً ، بل فيه إيماء إلى كون الدعاء بعد الدخول ، وهو للناسب للتعميل بكون المساجد مظنة الاجابة ، بل لعل دعاء الخروج كذلك أيضاً على معنى إرادة الدعاء عند الاشراف عليه ، نعم روى أبو حفص العطار (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إذا صلى أحدكم المكتوبة وخرج من المسجد فليقف بباب المسجد ثم يقول : اللهم دعوتي فأجبت دعوتك وصليت مكتوبتك وانتشرت في أرضك كما أمرتني فأسألك من فضلك العمل بطاعتك واجتناب معصيتك والكفاف من الرزق برحمتك » والأمر سهل .

(و) لا ريب في أنه « يجوز نقض ما استندم » وأشرف على الانهدام (دون غيره) وإن لم يعزم الهادم أو غيره على الاعادة ، إذ تلك سنة أخرى لامدخلية لها في الجواز للزبور المصلحة ، بل في المدارك أنه قد يجب إذا خيف من انهدامه على أحد من المترددين ، وقضيته الجواز أولاً وإن لم يخش من وقوعه على أحد ، ولا بأس به إذا كانت هناك مصلحة أخرى كإعادة تعميره ونحوها أو دفع مفسدة كذلك ، أما بدون شيء منها ففيه نوع توقف كالتوقف في جواز إحداث باب في المسجد لمصلحة

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ - ٢

لكن الثاني خبر علاء بن الفضيل عن رواء عن أبي جعفر عليه السلام

(٣) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

خصوص بعض المصلين ، وإلا فتى كانت المصلحة عامة فلا ريب في الجواز وإن كان لم يبعد جوازه في الأول أيضاً مع انتفاء الضرر وفقاً للدارك وأحد وجهي الروض لما فيه من الاعانة على القرية وفعل الخير ، وكذا الكلام في الروضة والشباك ونحوهما . بل لا ريب في جواز النقض أيضاً للتوسعة وإن كان ظاهر الشهيدين التوقف فيه ، بل أطلق المصنف عدم الجواز إلا أنه في غير محله بعد ظهور أنه من الاحسان والمصلحة باحداث مسجد وانضمامه اليه ، وما قيل من استقرار قول الصحابة في توسعة مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) (١) ومنهم علي والحسن (عليهما السلام) المتقدم في أول المساجد المشتمل على فعل النبي (صلى الله عليه وآله) ، نعم قد يقال بأنه لا ينقض إلا مع الظن الغالب بالعمارة ، بل في الذكرى والروض أنه لو أخر إلى تمام المجدد كان أولى إلا أن يحتاج إلى آلائه ، مع احتمال القول بالجواز مطلقاً خصوصاً مع ظن عمارة لا كالعمارة السابقة كما وكيفا ، إلا أن الأحوط أو الأقوى الأول ، وهل يلحق بالنقض للتوسعة النقض لتغيير الهيئة ؟ وجهان أقواماً ذلك مع المصلحة أو حصول المفسدة في الهيئة ، ولا مدخلة لرضا الواقف هنا ، لأنه بوقفه خرج عنه وصار أمره إلى الله يتصرف به ولي الله على ما يراه .

(و) كيف كان فلا ريب في أنه (يستحب إعادته) أي المستهدم لأنه بمعنى عمارتها المعلوم استحبابها بالضرورة من الدين (ويجوز استعمال آله) ونحوها (في غيره) من المساجد مع استغنائه عنها أو تعذر استعمالها فيه ، لاستيلاء الخراب عليه ، للأصل ولأنه لله ، وكل ما كان له فهو لوليّه كما نطق به بعض الأخبار (٢) الواردة في

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ١ و ٢ - من أبواب قسمة الخس والباب ١ من أبواب

الأنفال من كتاب الخس

باب الخمس ، فله التصرف فيه حينئذ على حسب المصلحة كباقي ما كان له ، ولأن المساجد جميعها لله فهي في الحقيقة كمسجد واحد كما يؤمى إليه في الجملة الأمر (١) برد الحصى المخرج من المسجد إليه أو إلى غيره ، فلا بأس باصلاح بعضها ببعض المصلحة ونحوها ، ولأن الغرض من المساجد وما يجعل فيها إقامة شمار الدين وفعل العبادات فيها ، وهو لا يختلف فيه المساجد ، ولأنه من الاحسان ، وما يعلم برضى المالك فيه ، خصوصاً إذا خيف عليها التلف في بقائها ، وخصوصاً بعد فتوى غير واحد من الأصحاب به ، بل لا أجد فيه خلافاً بينهم .

بل في مفتاح السكرامة أن الكلمة متفقة في هذا الباب وباب الوقف على جواز صرف الفاضل إلى غيره ، وفي وقف جامع المقاصد نسبتته إلى الأصحاب ، بل ظاهر للصنف والمحي عن النهاية والبسوط الجواز مطلقاً ، كظاهر الفاضل في المنتهى ، وعن النهاية قال : « وإذا استهدم مسجد جاز أخذ آلتة اعمارة غيره من المساجد ، لأن المالك واحد هو الله تعالى » وقال في موضع من الذكرى : « لا بأس باستعمال آلتة في إعادته أو في بناء غيره من المساجد » نعم قيده في آخر كالسكركي والشهيد الثاني ، فقال : « ولا يجوز استعمال آلتة في غيره إلا لمسجد آخر لمكان الوقف ، وإنما يجوز في غيره من المساجد عند تعذر وضعها فيه أو لكون المسجد الآخر أحوج إليها منه لكثرة المصلين ، أو لاستيلاء الخراب عليه » وعن المرامر « أنه إذا استهدم مسجد ينبغي أن يعاد مع التمكن من ذلك ، وإذا لم يتمكن من إعادته فلا بأس باستعماله في بناء غيره من المساجد » وعن للذهب « إذا استهدم المسجد وصار عمالاً يرجو فيه الصلاة بخراب ما حوله وانقطاع الطريق إليه جاز استعمال آلتة في مسجد آخر » .

لكن ومع ذلك كله في الذخيرة التأمل في هذا الحكم من أصله ، قال : « نعم

لو تعذر صرفه فيه أو حصل الاستغناء بالكلية في الحال والمآل لم يبعد جواز ذلك «
وكأنه مال اليه في الرياض ، وهو كما ترى مرجعه إلى عدم اعتبار أحوجية الغير التي
اكتفى بها الشهيدان ، وعدم اعتبار الاستغناء في الحال ، بل لا بد منه ومن المآل ، لا إلى
أصل الحكم كما يؤيى إليه ما مجمعه من المذهب ، لكن فيه من الأجمال ما لا يخفى ، ولعلنا
نوافقه في بعض الأفراد ، كما أن تأمله في الأول أي أحوجية الغير في محله .

وكيف كلّف فأولى بالجواز كما اعترف به في الروض صرف غلة وقفه ونفذه
على غيره بالشروط السابقة ، لشدة مدخلية الأولى في المسجد بخلاف الثانية ، لكن في
المدارك والذخيرة التأمل فيه أيضاً ، بل قلّا : « إن المنتجه عدم جواز صرف مال
المسجد إلى غيره مطلقاً ، لتعلق الوقف والنذر بذلك المحل المعين ، فيجب الاقتصار
عليه ، نعم لو تعذر صرفه فيه أو علم استغناؤه عنه في الحال والمآل أمكن القول بجواز
صرفه في غيره من المساجد والمشاهد ، بل لا يبعد جواز صرفه في مطلق القرب ، لأن
ذلك أولى من بقائه إلى أن يعرض له التلف ، فيكون صرفه في هذا الوجه إحصاناً
محصناً ، وما على المحسنين من سبيل » (١) وكأنه يرجع إلى التأمل في خصوص نحو ما
مجمعه من الذخيرة قبل ذلك ، واستحسنه في الرياض ، لكنّه نظر فيما احتملاه من
جواز صرفه في سائر القرب حيثما يتعذر استعماله في المسجد أو المشهد المعين معللاً له
بأن الاقتصار على المتيقن يقتضي صرفه في مثله ، مع أنه أقرب إلى مقصود الواقف
ونظره ، وهو جيد أيضاً كجودة التأمل فيما ذكره الشهيد في المسالك من الفرق بين
المشاهد والمساجد في الحكم المزبور ، قال : « وليس كذلك المشهد ، فلا يجوز صرف
ماله إلى مشهد آخر ولا مسجد ولا صرف مال مسجد إليه مطلقاً » ضرورة عدم الفرق
في ذلك بينها وبين المشاهد ، اللهم إلا أن يفرق بزيادة تعلق الأغراض والرغبات في

خصوص بعض المشاهد دون آخر بخلاف المساجد غالباً .

والمراد بالآلات كما هو صريح بعضهم وظاهر آخر ما يشمل أجزاء بنائه من أحجار وأخشاب وجذوع وفرش وغيرها ، بل كأن ذلك من المقطوع به عند التأمل في كلماتهم ، خصوصاً بملاحظة ذكرهم ذلك بعد مسألة نقض المستهدم ، اسكن في حاشية الارشاد للمحقق الثاني « أن المراد بها نحو الفرش والسرّج لا آلات البناء ، فانه لا يجوز نقضها على حال وإن خرب ما حولها ويئس من عوده ، ولو انهدمت لم يميز بناء مسجد آخر بها إلا مع اليأس من عود الأول » وهو يخالف لظاهر ما عرفت من كلمات الأصحاب .

نعم لا يجوز نقض غير المستهدم منها على حال كما ذكره الشهيد في الذكري وغيره لقوله تعالى (١) : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها » واستصحاب الحرمة وغيرها ، مع أن التأمل في بعض الأفراد منه مجالاً ، كما أن التأمل مجالاً أيضاً في صرف بعض الآلات من الفرش ونحوها في غيره إذا كانت مبدولة من غير جريان صيغة وقف كي تخرج به عن ملك المالك ويكون أسرها لله ولوليه ، إذ مقتضى الضوابط أنه إذا بطل الجهة المبدول لها ترجع إلى المالك ، اعدم زوال ملكه عنها بالاعراض ، إذ الفرض بهذا الأمر خاص لا الاعراض عنها رأساً ، وكأنه إلى نحو ذلك أشار في كشف الثام في بيع آلات المسجد حيث خصها بما جرى عليها الوقف منها ، فلاحظ ، اللهم إلا أن يقال : إنه من المعلوم عدم إرادة الخصوصية من هذا البذل وإن مقصوده الإخراج عن ملكه والاعراض ، اسكن لما فات خصوص المبدول له انتقل إلى الأقرب إليه من أفراد صفته ثم نوعه وهكذا ، وليس لأحد تملكه بعد بطلان الجهة المبدول لها باعتبار حصول الاعراض عنه وبطلان المبدول له ، إذ المملك من

الاعراض ما يبدله صاحبه لتملك كل أحد له لا مثل ما نحن فيه ، أما إذا لم يعلم منه عدم إرادة الخصوصية ولا كان ظاهر فعله ذلك فيشكل جواز صرفه في غيره من المساجد فضلاً عن غيره من التصرفات ، إلا أن السيرة والطريقة على معاملة هذه الآلات المبدولة من الفرش والسرير ونحوها معاملة غيرها من أجزاء بناء المساجد ونحوها ، ولعله لظهور الفعل فيما ذكرنا لا في نحو الفرض ، بل كان ذلك سبب الفرق بين المشاهد والمساجد ، فتأمل جيداً ، فإن المسألة بل وغيرها من مسائل المقام محتاجة إلى نظر تام وتطويل في الكلام ، وربما يوفقنا الله له فيما يأتي ، فانه المؤمل لنيل المرام ، وهو العالم بحقائق الأحكام .

وهل التصرفات المزبورة مختصة بالحاكم ثم ببدول المؤمنين أو أنها جائزة بعد حصول الشرائط المزبورة لكل أحد ؟ وجهان أحوطهما إن لم يكن أقواهما الأول ، لكن مع عدم وجود الناظر الخاص ، وإلا وجب استثنائه في بعض ما تقدم .

﴿ ويستحب كنس المساجد ﴾ قطعاً بمعنى جمع كناستها بضم الكاف وإخراجها لما فيه من تعظيم الشعائر وترغيب المترددين المفضي إلى عدم خرابه ، وخبر سلام بن عاصم (١) المروي عن أمالي الصدوق ومحاسن البرقي عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) « إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : من قمّ مسجداً كتب الله له عتق رقبة ، ومن أخرج منه ما يقدي عيناً كتب الله له عز وجل كفلين من رحمته » ويتأكد في يوم الخميس وليلة الجمعة ، لخبر عبد الحميد (٢) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من كنس المسجد يوم الخميس وليلة الجمعة فأخرج منه من التراب ما يذر في العين غفر الله له » والموجود فيما حضرني من نسخة

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ - ١

لكن روى الأول عن سلام بن غانم

الوسائل حذف الواو ، فيكون المراد الكنس في أحد الوقتين ، ورواه في الروض والمدارك بالواو ، ويرجع إلى ما قلنا بجعلها بمعنى « أو » كما صرحا به فيهما ، ويؤيده بعد انقسام ذلك المقدار عليهما لو أريد الجمع وكون المفصود الحث على أصل الفعل لا على تكريره ، إلا أنه احتمل في الأول كونها للجمع ، فيتوقف حصول الثواب المعين عليهما وإن كان مطلق الكنس له ثواب في الجملة ، لكنه كما ترى ، والتقدير بما ينذر في العين مبالغة في المحافظة على كنسها وإن كانت نظيفة ، أو على فعل ما تيسر من ذلك ، ولعل الثاني أظهر ، وربما كان في الخبر الأول إيماء إليه .

(و) كذا يستحب (الاسراج فيها) رفعاً لحاجة المصلين ووحشة الظلمة ، ولما رواه الشيخ عن أنس (١) وغيره مراسلاً ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : « من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجاً لم تزل الملائكة وجملة العرش يستغفرون له مادام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج » بل ظاهره عدم اشتراط تردد أحد من المصلين إليه ولا إمكانه في مشروعية الاسراج كما صرح به في الروض وغيره ، ولا ينفيه النهي عن الاسراف بعد التسامح في المستحب ، وعدم اشتراط إذن الناظر إذا كان ما يسرج به ليس من مال المسجد ، نعم لو كان منه اعتبر ذلك ، ولو لم يكن للمسجد ناظر معين وتعذر استئذان الحاكم لم يبعد جواز تعاطي ذلك لاعدول المسلمين ، وكذا لا يشترط كون المسرج به زيتاً ، للاطلاق ، ومحل الاسراج الليل أجمع كما عن الميسي التصريح به ، لسكن الظاهر عدم حصول الاستعجاب باسراج المسرج من المساجد إلا أن يكون محتاجاً باعتبار سعته ، والله أعلم .

(ويحرم زخرفنها) وقافاً للفاضل والشهيد وعن الشيخ والحلي وغيرهما ، بل هو

(١) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

المشهور نقلاً في كشف الأثام والكفاية إن لم يكن تحصيلاً إلا أنني لم أجده له دليلاً صالحاً
لإثبات ذلك في خصوص ما نحن فيه من المساجد ، وإن كان قد يعمل بالاسراف ،
خصوصاً على ما سئمه من أن الزخرف الذهب ، وبأنه بدعة ، لأنه لم يهد في زمن
النبي (صلى الله عليه وآله) ، وبما في وصية ابن مسمود للروية (١) عن للكلام للطبرسي
في مقام الذم « يبنون الدور ويشيدون القصور ويزخرفون المساجد » وماروته العامة (٢)
« أن من اشراط الساعة أن تقبأى الناس في المساجد » وعن ابن عباس (٣)
« لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى » وعن الحنذري « إياك أن تهمر
وتصفر فتفتن الناس » وفي الغريبين لهروي إن في الحديث (٤) « لم يدخل النبي
(صلى الله عليه وآله) الكعبة حتى أمر بالزخرف ففني » ثم قال : « قيل : الزخرف
هاهنا نقوش وتصاوير زين بها الكعبة وكانت بالذهب فأمر بها حتى حنت »
وخبر عمر بن جمع (٥) الذي سئمه في التصاوير بناءً على استفادة المنع عنها فيه من
حيث النقش لا التصوير ، وما عساه يستفاد من سبر أخبار المساجد ، خصوصاً مثل
قوله ﷺ (٦) : « لا ، عريش كعريش موسى (عليه السلام) » والنهي (٧)
عن الشرف لها وتعليتها ونحو ذلك من عدم إبقائها على زخرف الدنيا وزبرجها ،

(١) مكارم الأخلاق ص ٥٢٩ الفصل الرابع من الباب الثاني عشر

(٢) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٣٩ والجامع الصغير ج ٢ ص ١٥٩

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٣٩

(٤) سنن البيهقي ج ٥ ص ١٥٨

(٥) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٩ اكن رواه

عن عمرو بن جميع

(٦) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٧) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

ضرورة أنها محل العبادة والزهادة لا أنها كقصور اللهو والغرور والطرب والانس ، بل قد يخذش ذلك نية المترددين إليها وقصدهم إياها .

لكن الجميع كما ترى ، خصوصاً الأول ، إذ الاسراف مع أنه لا يخص المساجد يمكن منه باعتبار حصول الغرض المعتد به من التحسين أو قصد تعظيم الشعائر كما يصنعونه في المشاهد المشرفة أو نحو ذلك مما يمتنع معه اندراجه في الاسراف المنهي عنه كما هو واضح ، بل والثاني ، إذ لا ريب في عدم حرمة البدعة القويبة التي هي بمعنى عدم الوقوع من النبي (صلى الله عليه وآله) ، فكم وكم مما هو في زماننا مما نعلم بعدم وقوعه وأما ما بعد الثاني فهو مع الاعضاء عن دلالة بعضه أو جميعه من الواضح عدم صلاحيته لاثبات الحرمة ، كوضوح فساد دعوى الجبر سنداً ودلالة بالشهرة ، إذ لو سلم صلاحية جبر الشهرة لمثل ذلك مما ورد من طرقهم يمكن منع حصول شهرة معتد بها هنا ، كما لا يخفى على المتتبع .

ومن هنا كان خيرة جماعة من المتأخرين منهم الشهيد في الدروس الكراهة ، كما هو ظاهر أخرى ، بل حكاه في الذكرى عن الجعفي أيضاً ، وفي كشف الثام عن المذهب والجامع سواء فسر الزخرفة بالتزيين والنقش بالزخرف - وهو الذهب كما في جملة من كتب الأصحاب ، بل قيل واللغة كالصباح والقاموس والمجمل والعين والمقاييس ، وفي المجمع الزخرف الذهب ، ثم جعلوا كل مزين زخرفاً ، وفي الغريبين ويقال للذهب زخرف ، ومنه قوله (١) : «أو يكون لك بيت من زخرف» جاء في التفسير من ذهب - أو فسر بمطلق التزيين كما في الغريبين وعن الجمهرة وتهذيب اللغة والمحيط وعن الأزهري أنه حكاه عن أبي عبيدة وإن قال ويقال الزخرف الذهب ، كما أن المروزي بعد أن ذكر أنه كمال حسن الشيء ، قال : ويقال للذهب زخرف ، ونحوه

ما عن الراغب من أن الزخرف الزينة المروقية ، ومنه قيل للذهب زخرف ، لعدم الدليل على كل منها ، خصوصاً الثاني ، إذ قضيت حرمة مطلق التزيين بالذهب وغيره كما هو خبرة المعتبر وعن غيره ، بل لعله خبرة القواعد وغيرها أيضاً مما عطف فيها النقش بالذهب على الزخرف في الحرمة ، وإن كان هو على هذا التقدير من عطف الخاص على العام ، ولذا قيل : إن المراد بالزخرف التذهيب بلا نقش كي يصح عطف النقش به حينئذ عليه ، لكن فيه أن النقش استخراج الشيء ، واستيعابه حتى لا يترك منه شيء كما عن ابن فارس ، قال : ومنه نقش الشعر بالمنقاش ، ومنه المذاقشة والاستقصاء بالحساب إلى أن قال : ومن الباب نقش الشيء تحسينه ، فانه ينقشه أي ينفق عنه معايه وفي كشف الثام عن الأزهرى عن المنذر عن أبي الهيثم أنه الأثر ، فيكون معناه المصدري التأثير ، وفي الجمع وعن القاموس أنه تلوين الشيء بلونين أو ألوان ، وعلى كل حال فهو راجع إلى الزخرف ، كما أن في حرمة مطلق النقش وإن لم يكن بالذهب منعاً واضحاً ، بل فيما روي (١) عن عثمان « أن عثمان عمر المسجد فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بمحجارة منقوشة وجعل عمده حجارة منقوشة » شهادة على عدم ملاحظة عدم الانكار بذلك عليه ، خصوصاً من أمير المؤمنين (عليه السلام) وعدم عد مثله من بدعه ، بل خبر علي بن جعفر (٢) للروى عن قرب الاستناد صريح أو كالصريح بذلك سأل أخاه (عليه السلام) « عن المسجد ينقش في قبلته بجص أو أصباغ فقال : لا بأس به » .

(و) كذا الاشكال فيما ذكره المصنف وغيره أيضاً ، بل في كشف الثام أنه المشهور من حرمة (نقشها بالصور) ذوات الأرواح وغيرها ، إذ لا دليل عليه

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٢٨

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣

بالخصوص عدا التعليل بالبدعة الذي عرفت ما فيه مما يمنع من الاستدلال به على الحرمة بل أقصاه الكراهة كما دللنا بذلك في المنظومة ، فقال :

لا تصطنع فيه للقاصير ودع * تصويره فإنه شرّ البدع

وعدا ضعيف عمر بن جمع (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في المساجد المصورة ، فقال : أكره ذلك ، ولكن لا يضركم اليوم ، ولو قام العدل لرأيتكم كيف يصنع في ذلك » ، ويبدأ بما يستفاد من سبر نصوص التصوير في غير المساجد من شدة المرجوحية والمفوضة ، إذ هو مع ضعفه سنداً ولا شهرة بحققة تجبره غير صريح بل ولا ظاهر الدلالة على الحرمة ولو بملاحظة التأييد السابق ، ولذا اختار جماعة منهم الشهيد في بعض كتبه والعلامة الطباطبائي الكراهة .

نعم لو قلنا بحرمة مطلق التصوير في غير المساجد أو ذوات الأرواح اتجه القول بها فيها ، ولعلنا خص الحرمة بعضهم بتصوير ذوات الأرواح بناءً منه على حرمة ذلك في غير المساجد ، أو على أنها المتبادر من التصوير ، لكن ومع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغي تركه بحال خصوصاً في الأخير ، لا يمكن دعوى استفادة الحرمة من الخبر المزبور ، وجبره بالشبهة .

فمن الغريب حكمه بالكراهة فيه في الذكرى مع حكمه بالحرمة في الزخرفة والنقش إذ لو أغضينا النظر عن دليله المختص به أمكن اندراجها في النقش والزخرف ، فلاحية حرمة ذلك دونه ، بل ربما يقال : إن حكم من عرفت من الأصحاب بحرمة الزخرف والنقش مأخذه خبر التصوير باعتبار فهمهم منه حيثية النقش لا التصوير ، كما يؤمى إليه استسلامهم به عليه مع التأييد بما سمعته سابقاً مما ذكرنا مما يشهد للحرمة في الجملة أيضاً ،

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ لكن رواه

ومن هنا كان الاحتياط لا ينبغي تركه في ذلك أيضاً ، خصوصاً بعد أن عرفت أنه فتوى من تقدم ، وفيهم من لا يعمل إلا بالقطعيات ، ومن علم من حاله عدم التسامح في مدارك الأحكام الشرعية مع شدة حسن اقتناصه لها كالفاضل والشهيد وغيرهما ، على أنه محكي عن نهاية الشيخ التي هي متون أخبار غالباً ، إلى غير ذلك .

وليست كتابة القرآن على جدرانها من النقش على الظاهر ، وكأنه خيرة الحر في الوسائل ، واهله لما يؤذي اليه خبر أبي خديجة (١) المروي عن محاسن البرقي « رأيت مكتوباً في بيت أبي عبدالله (عليه السلام) آية الكرسي قد أدبرت بالبيت ، ورأيت في قبلة مسجده مكتوباً آية الكرسي » لكن يحتمل إرادة ما يسجد عليه من المسجد فيه ، كما يؤيده عدم معرفة مسجده (عليه السلام) في ذلك الزمان ، وكذا يحتمل إرادة بيان الجواز من خبر علي بن جعفر (٢) المروي عن قرب الاستناد سأل أخاه (عليه السلام) « عن المسجد يكتب في قبلته القرآن أو الشيء من ذكر الله ، قال : لا بأس » بقرينة ما فيه متصلاً بذلك « وسألته عن المسجد ينقش في قبلته بجمص أو أصباغ فقال : لا بأس » .

ثم إن الحرمة والكرهية في الصلاة أيضاً في المساجد الموصوفة بتلك الصفة أو أنها مختصان بالفعل ظاهر عبارات الأصحاب هنا الثاني ، بل حكي التصريح به عن مجمع البرهان ، وعن العلامة الطباطبائي الكراهة في المصورة ولو إلى غير الصورة ، ولعله لظاهر الخبر السابق وإن قال فيه : « إنه لا يضركم اليوم » لظهور إرادة ارتفاع ذلك من حيث النقية ، فلا ينافي الحكم في نفس الأمر ، والله أعلم .

(و) كذا يحرم (بيع آلتها) كما في التحرير والقواعد والارشاد وعن

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام المساكن - الحديث ٤ من كتاب الصلاة

(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣

الاصباح والجامع والبسوط ، وظاهرهم عدم الجواز مطلقاً ، بل في الأول كما عن الأخير أنه لا يجوز بحال ، وهو كالصریح في الاخلاق المزبور مع المصلحة وبدونها ، فتكون حينئذ كالعرصة ، لاصالة حرمة التصرف في الوقف ، إذا الوقوف على حسب ما يقفها أهلها ، لكن في كشف الثام يعنون حرمة ما جرى عليه الوقف من الآلات إلا أن تقتضيه المصلحة كسائر الوقوف ، وفي المختلف وجامع المقاصد والروض والنسائك وعن نهاية الأحكام وحاشية الميسي التصريح بالجواز في عمارتها أو عمارة غيرها من المساجد مع عدم الانتفاع بها ، واستحسنه في الذكرى ، بل صرح الثانیان في كتبهما الثلاثة بالجواز أيضاً مع المصلحة ، كما لو خيف عليها التلف أو صارت رثة لا ينفع بها فيه أو نحو ذلك ، بل صرح في الجامع منها بأنه لو كان بيعها أعود مع الحاجة اليها لتصرف في حرمة المسجد فالظاهر جوازه المصلحة ، وربما يؤيده في الجملة ما يأتي إن شاء الله من جواز بيع الأرض الموقوفة لرفع الخلف بين أربابها مثلاً ، وفي المدارك « أن التحريم إنما يثبت مع انتفاء المصلحة » وإلا جاز قطعاً ، بل قد يجب ، ويتولاه الناظر ، قلت : لا ريب في إصالة الحرمة ولا دليل على كفاية مطلق المصلحة .

نعم لا يبعد الجواز إذا تمذر استعمالها والانتفاع بها فيما قصده الواقف أو قرب منه ، ضرورة أولويته من التلف ، أما مع إمكان أحدهما فلا ، وربما يشهد له في الجملة كلامهم السابق في صرف آلات المسجد في مسجد آخر ، اللهم إلا أن يحمل ذلك منهم على الجواز ، أو يحمل هذا على تمذر الصرف مطلقاً أو نحو ذلك ، فلاحظ وتأمل فانه قد تقدم في ذلك المقام ما دخل تام هنا في الدليل والحكم والموضوع أي الآلات ، فانه قد يظهر من جامع المقاصد هنا أيضاً أن الآلات عبارة عن الفرش والسرير خاصة وفيه ما عرفت ، ويأتي إن شاء الله في باب الوقف أو غيره تمام البحث في ذلك وعبره . ثم إنه إذا بيعت مع المصلحة يجوز صرفها في عمارة مسجد آخر مع تمذر صرفها في

الأول أو استيلاء الخراب عليه أو كون الثاني أحوج لسكثرة الصليين على إشكال في الأخير ، وقد تقدمت الإشارة إليه ، كما أنه تقدم ما يستفاد منه البحث هنا ، فلاحظ .
 (و) كذا يحرم (أن يؤخذ منها في الطريق والأماكن) قطعاً فضلاً عن أن تؤخذ جميعها بمعنى جعل بعضها طريقاً أو ملكاً بحيث تنمعي عنه آثار السجدة ، أو يبطل استعماله فيما أعد له كما صرح به غير واحد من الأصحاب بل في الروض نسبتة إليهم ، بل هو كأنه من القطعيات إن لم يكن من الضروريات ، إذ هو مخرب لها وتبديل لوضعها ، ومنافٍ لقتضى تأييدها للعبادة المخصوصة ، بل لا فرق بين الطريق والملك وغيرها ولو وقعا آخر إذا كان مستلزماً لتغيير هيئة المسجد وإبطال آثاره .
 وعلى كل حال فلا ريب في غصبية الاتخاذ الزبور وكون الآخذ غصبياً غاصباً ، (فمن أخذ منها شيئاً وجب) عليه (أن يعيده إليها أو إلى مسجد آخر) مع تعذر الاعادة إلى الأول ، أما بدونه فشكل ، خصوصاً إذا حصل بسببه الضيق في المسجد وتغيير الهيئة وقلة الرغبات ونحو ذلك ، وإن كان ربما يؤيده ما تسمعه نصاً (١) وفتوى من التخيير بين إرجاع الحمى إلى مسجده وبين إرجاعه إلى غيره ، إذ هو كما ستعرف بعض أجزاء المسجد أيضاً .

وكيف كان فلا يختص الوجوب بالتغيير بل يعمه وغيره كما صرح به في المدارك ولا بأس به إن كان المراد حسبة ، لكن لا يبعد وجوب المؤونة لو احتيج إليها من المتخذ ، فيجبر عليها وتؤخذ من ماله قهراً كغيره من مؤن رد المنصوب ، وفي حرمة باقي التصرفات على المتخذ بعد الاتخاذ كاستنطاقه ونحوه مما كان يجوز له فيه وهو بهيئة المسجد وعدمها وجهان ، بل قد يحتمل التفصيل بين الصلاة ونحوها وغيرها ، فيجوز ما كان المسجد معداً له دون غيره ، خصوصاً الأفعال التي هي سبب التغيير ، وصار

معداً لها بمسده كالاستطراق في المتخذ طريقاً ونحوه ، ثم إنه بناءً على حرمة سائر التصرفات فهل تختص بالمتخذ خاصة أو بكل مستعمل له في خلاف ما عسده من الاستطراق ونحوه لا الصلاة ونحوها مما هي من تصرفات المساجد أو الأعم ؟ الظاهر الأول ، للأصل واستصحاب بقاء الأذن في سائر هذه التصرفات قبل زوال هيئة المسجد نعم قد يحرم من جهة المعارض كما إذا كان هذه التصرفات سبباً أو جزء سبب لاضمحلال المسجدية وزوال آثارها ، فيكون إغاثة على الأثم والعدوان ، وهو أمر آخر ولا عبرة بالمصلحة هنا بل ولا بالمفسدة ، فلا يجوز بيع عرصة المسجد على حال من الأحوال ، للأصل وظهور الأدلة من الكتاب والسنة والفتاوى والسيرة في أن المسجدية من الأمور الأبدية التي لا يجوز تغييرها إلى غيرها أو نقلها بأحد النواقل بحال من الأحوال ، نعم غير المسجد من الأوقاف العامة يمكن دعوى جواز تغيير هيئتها إذا قضت به المصلحة ، بل يجوز بيعها في بعض الأحوال .

اسكن الانصاف أن كثيراً من هذه المسائل غير منقطة ، لعدم وضوح أدلتها من الكتاب والسنة بل والفتاوى ، لما فيها من الاجال الذي لا يجسر معه على الفتوى بشيء منها ، إذ بعضها يؤدي إلى أن الدار على المصلحة ، وآخر على الأصح ، وثالث على المفسدة ، ورابع على تعذر الجهة الموقوف عليها أو الاستغناء عنها ، وغير ذلك ، فلا احتياط لا ينبغي تركه في بعض الأفراد .

وكما أنه لا يجوز اتخاذ المسجد طريقاً أو ملكاً بأن يغير اليها لا يجوز جعل شيء منها مسجداً ، إذ الأول ملك للمسلمين المستطرفين ، والثاني ملك آحادهم ، نعم لو رجعت الطريق إلى الأباحة بأن بطل استطراق الناس أمكن حيازتها لها وإحيائها بجعلها مسجداً ، وكذا لو كانت الطريق زائدة على المقدار الشرعي أمكن أيضاً جعل

الزائد كذلك كما عن التحرير وغيره النص على الأخير ، مع أنه لا يخلو من إشكال ، لاحتمال تعلق حق الاستطراق به وإن كان زائداً على ما استمر في إحياء الموات إن شاء الله .

ومثل الطريق والملك غيرهما من الأوقاف العامة والخاصة ، فلا يجوز تغييرها وجعلها مسجداً ، لكن قد تدعو المصلحة إلى تغيير هيئة بعض الأفراد الأولى إليه ، فيجوز حينئذ للحاكم الذي هو الولي مع عدم الناظر الخاص ذلك على تأمل ونظر ، والله أعلم ، ونسأله التوفيق للوقوف على حقائق هذه المسائل .

(و) كيف كان فيما سمعت ظهر لك أنه (إذا زالت آثار المسجدية لم يحل) لأحد (تملكه) أو فعل ، مناف المسجدية فيه ، لعدم بطلان وقفه بذلك ضرورة ، كما أنه مما قدمناه في كتاب الطهارة ظهر لك الحال في قول المصنف : (ولا يجوز إدخال النجاسة إليها) ولا إبقاؤها فيها وإن لم يكن هو للدخل مثلاً ، وأن الدار على الملوثة منها أو الأعم ، بل وقوله : (ولا إزالة النجاسة فيها) إذ الظاهر كون مرجعها الأولى كما يؤي إليه تعليله في المعتبر والنتهى بأن ذلك يعود إليها بالتنجيس ، أما إذا فرض كون النجاسة غير ملوثة وكان إزالتها على وجه لا ينجس المسجد إما لطهارة الفسالة أو لكون الزال به ماءً كثيراً أو أزيلت في إناء جاز بناءً على حرمة الملوثة من النجاسة خاصة ، ولم يجز بناءً على الإطلاق ، واحتمال حرمة الإزالة هنا تعبداً لما فيه من الامتنان لا دليل عليه ، وإن مال إليه المحقق الثاني ، وربما أوجه ظاهر المتن وغيره مما أطلق فيه هذا الحكم بعد الحكم الأول ، إلا أنه لا أعرف له دليلاً معتدلاً به يختص به من حيث الإزالة ، نعم في الذكرى - بعد ذكر الحكم للزبور والذي قبله - قال : قاله الأصحاب ثم قال : والظاهر أن المسألة إجماعية ، فإن تم ذلك مع إرادته الإزالة من حيث هي لامن حيث التلويث كان هو الحجة ، خصوصاً مع إمكان تأييده بالكراهة في الوضوء من

البول والغائط ، بل هي دليل آخر بناءً على إرادة الاستنجاء منه والحرمه من الكراهة
 ضرورة طهارة غسلته مع أنه أطلق فيه النهي ، بل قد استدل بذلك في المعتبر على
 المطلوب ، لكنك تعرف ما فيه مما تقدم ، وإلا كان ممنوعاً كما هو واضح ، فتأمل هذا .
 ولا فرق على الظاهر بين ظاهر المسجد وباطنه ، ولا بين سبق النجاسة المسجدية
 وسبقها لها ، وإن كان قد يشمر بخلاف ذلك إطلاق النصوص الواردة في جواز اتخاذ
 السكينيف مسجداً إذا طم بالتراب ، منها خبر الحلبي (١) قال لأبي عبد الله (عليه السلام) :
 « يصلح المكان الذي كان حشاً زماناً طويلاً أن ينظف ويتخذ مسجداً ، فقال : نعم
 إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه ، فان ذلك ينظفه ويطهره » وصحيح عبد الله بن
 سنان (٢) سأل الصادق (عليه السلام) « عن المكان يكون حشاً زماناً فينظف ويتخذ
 مسجداً ، فقال : ألق عليه من التراب حتى يتوارى ، فان ذلك يطهره إن شاء الله »
 وخبر أبي الجارود (٣) سأله أيضاً « عن المكان يكون خيلاً ثم ينظف ويجعل مسجداً
 فقال : يطرح عليه من التراب حتى يواريه فهو أطهر » والمرسل (٤) عن أبي الحسن
 الأول (عليه السلام) « عن بيت قد كان حشاً زماناً هل يصلح أن يجعل مسجداً ، فقال :
 إذا نظف وأصلح فلا بأس » ونحوه خبر علي بن جعفر (٥) عن أخيه (عليه السلام)
 المروي عن قرب الاسناد ، وخبر مسعدة بن صدقة (٦) عن جعفر بن محمد (عليهما
 السلام) أنه سئل « أ يصلح مكان حش أن يتخذ مسجداً ؟ فقال : إذا ألقى عليه من
 التراب ما يواريه ذلك ويقطع ريحه فلا بأس ، لأن التراب يطهره ، وبه مضت السنة »
 بل قال الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن مضارب (٧) : « لا بأس بأن يجعل
 على العذرة مسجداً » .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب

أحكام المساجد - الحديث ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

بل وإطلاق بعض الفتاوى كالفوائد والذكرى وغيرها ، بل في جامع المقاصد أن ما وقفت عليه من العبارات هنا مطلق ، لكن قال فيه : إنه ينبغي أن يراد بانقطاع الرائحة في عبارة القواعد ذهاب النجاسة ، لأنه مع بقاء عينها وصيرورة البقعة مسجداً يلزم كون المسجد ملطخاً بالنجاسة ، بل عن فوائد القواعد أن ظاهر صحيح عبدالله بن سنان تحقق استحالة عذره تراباً ، وحينئذ لا إشكال بلزوم نجاسة المسجد ، فالأولى حمل الحكم على ذلك ، أو على ما إذا كان الموقوف الظاهر خاصة ، أو على ما يمكن تطهيره ، وفي المنتهى بعد أن ذكر أنه لا بأس بوضع المسجد على بئر غائط أو بالوعة إذا طم وانقطعت رائحته معاللاً له بأن المؤذي يزول فتزول الكراهة ، قال : لا يقال : روى الشيخ عن عبيد بن زرارة (١) عن الصادق (عليه السلام) « الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبرة » لأننا نقول : نحن نقول بموجبه إنما يتخذ مسجداً مع الطم وانقطاع الرائحة ، وأوضح منه في رفع المناقاة ما في كشف الثام من التعليل يزوال الاسم والصفات .

لكن ومع ذلك كله فلا نضاف أنه لا صراحة في النصوص السابقة ، بل ولا ظهور في اعتبار تطهير ذلك الموضع في وقفه مسجداً ولو باستحالته تراباً ، وإن اشتمل بعض أسئلتها على التنظيف والإصلاح وأجوبتها على الطهارة ، إلا أن المراد منها المعنى الفخوي قطعاً ، على أنه من المستبعد أو الممتنع طهارته بالموارة المزبورة ، ضرورة نجاسة الأجزاء الترابية منه التي لا يجدي حرجها بالتراب ، إذ لا استحالة فيها ، كما أنه لا ظهور فيها أيضاً بوجوب التطهير بعد الوقف مسجداً أو كون المسجد الظاهر دون الباطن كما سمعته من الفوائد ، بل ظاهرها جميعاً أو صريحها عدم ذلك كله ، وأنه يكفي هذه المواراة وانقطاع الرائحة بالطم المزبور في جعلها مسجداً ، ولا يجب التطهير بعد ذلك ،

ولا بأس بالفتوى به بعدما سمعته من النصوص المتضدة باطلاق بعض الفتاوى إن لم يكن أكثرها ، إلا أنه ينبغي الاقتصار على ذلك بالخصوص لا أنه يتعدى إلى غير ذلك ، كما مال إليه المقدس الأردبيلي في المحكي من مجمعه ، حيث قال : وردت أخبار كثيرة في اتخاذ الخش مسجداً صحيحة وغير صحيحة ، ومنها يعلم عدم اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون تحت أيضاً طاهراً وكذا الفوق ، إذ هو كما ترى بعيد جداً ، بل كأنه يخالف للاجماع ، ضرورة عدم الفرق بين تحت المسجد أو فوقه قطعاً ، نعم ينبغي استثناء خصوص موارد تلك النصوص للعسر والخرج في الازالة على وجه التطهير ، بل قد يتعدى إلى كل أرض تفسر إزالة النجاسة منها ، أو تعذر وأريد وقفها مسجداً ، فلا يجب انتظار طهارتها إن أمكنت في صيرورتها مسجداً ، وإلا امتنع وقفها مسجداً ، بل لا يبعد القول بعدم اعتبار سبق إزالة النجاسة الممكنة في المسجدية ، فله وقفها حينئذ مسجداً ، ثم يزيل بعد ذلك النجاسة ، لاصالة عدم الاشتراط ، إذ الازالة من أحكام المساجد لا من شرائطها ، كما هو واضح .

فافي البيان - من أنه لا تبنى المساجد على النجاسة إلا مع الازالة ، ولو طمت قبل الوقف ثم بنى جاز - محل للنظر إن أراد ما يخالف ما ذكرنا ، ولعله يريد الإشارة إلى ما عساه يظهر من النصوص السابقة من اعتبار سبق الطم أو المواراة على المسجدية ، وهو - مع إمكان منعه عليه وإن كان ربما يوجه بعضها في بادية النظر - لا ينافي ما ذكرناه من عدم اشتراط التطهير السابق في العمرة ، اللهم إلا أن يقال : إن التطهير فيما يمكن تطهيره كالطم والمواراة فيما لا يمكن ، فكما وجب سبق الثاني على المسجدية فكذا الأول ، وفيه تأمل .

ولعله بالتدبر فيما ذكرنا يستفاد الوجه فيما صرح به في القواعد والمنتهى والتذكرة والذكرى والدروس والبيان والتفلية والوجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس

من حرمة الدفن فيها ، بل هو ظاهر النهي عنه في التحرير والمحكي عن البسوط ، بل هو المنقول عن نهائي الشيخ والفاضل والسرائر والجامع والاصباح ، إذ لعله من جهة عدم انفكاك الميت بعد دفنه عن تنجيس القبر ، وقد عرفت مساواة الباطن للظاهر ، لكن فيه أنه يمكن وضعه على شيء يمنع عن تلويثه المسجد ، بل يكفي الشك ، ويدفع بأنه إنما يتم بناءً على أن مدار الحرمة التلويث ، وإلا فيكفي في المنع خروج النجاسة منه ولو على بدنه ، إلا أن قضية ذلك دوران حرمة الدفن حينئذ على المذهبين ، ولم أعرف من ناطها بشيء منهما ، بل ظاهر الجميع الاتفاق على المنع ، ولعله لدليل خاص غندم وإن لم نجد في كلمات من تعرض منهم للاستدلال ، بل الوجود في الذكرى وجامع المقاصد والتذكرة تعليله بأن فيه شغلاً للمسجد بما لم يوضع له ، قال في الأول : ودفن فاطمة (عليها السلام) في الروضة إن صح فهو من خصوصياتها بما تقدم من نص النبي (صلى الله عليه وآله) وقد روى البرزطي (١) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قبر فاطمة (عليها السلام) فقال : دفنت في بيتها ، فلما زادت بنوا أمية في المسجد صارت في المسجد » انتهى ، وفي المحكي عن نهاية الأحكام بأن فيه تضييقاً على المصلين ، وفي المنتهى بأنها جعلت للعبادة .

وكان هذه التعليقات منهم تؤدي إلى كون الحكم من المسلمات عندهم ، ولولاه لأمكن مناقشتهم بأنه إنما تم النفاة والتضييق لو حرمت الصلاة على القبر أو عنده ، بل وكان مع ذلك مزاحماً للمصلين ، وإلا كان كوضع المنارة فيه وحفر حفيرة الحاجة بعض الصنائع أو الوضوء ونحوه فيه وغير ذلك مما لا يمتنع إلا إذا نافي المصلين وزاحهم وبأن دفن فاطمة (عليها السلام) لم يثبت كونه لخصوصية ، والأصل الاشتراك ، وبما يظهر من سبر الأخبار المتفرقة من دفن كثير من الأنبياء السابقين في المساجد ، منها

(١) الرسائل - الباب - ١٨ - من أبواب المزار - الحديث ٣ من كتاب الحج

قول الباقر (عليه السلام) (١) بعد أن ذكر أنه صلى في مسجد الحيف سبعاً نبي: « وإن ما بين الركن والمقام لمشحون من قبور الأنبياء ، وأن آدم في حرم الله » بل يمكن المناقشة في الاجماع أيضاً لعدم بلوغ المتعرضين إلى ذلك قطعاً ، خصوصاً مع ملاحظة المصنفين لا التصانيف ، بل ظاهر العلامة في المنتهى الميل إلى الكراهة .

بل قد يظهر منه ومن غيره ذلك أيضاً في مسألة اتخاذ المسجد على القبر ، ولا فرق على الظاهر بين سبق المسجدية على الدفن وبين سبقه عليها ، بل لعله أولى بالمنع ، لخبر سماعة بن مهران (٢) سأل « عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها ، فقال : أما زيارة القبور فلا بأس ، ولا يبنى عندها مساجد » وإن كان يحتمل إرادة المقابر منه التي هي كالتشوارع والمشارع والطرق ونحوها من الأراضي التي تعلق بها الحقوق العامة المانعة عن اتخاذها مساجد ، وذلك غير متناهي فيه ، كبعض النصوص الأخرى حتى الخبر المشهور « إن الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط ومقبرة » المحتمل أيضاً غير مانع فيه من المساجد اسكن ومع ذلك كله فالأحوط في البراءة عن التكليف بالدفن إن لم يكن الأقوى المنع ، وفقاً لمن عرفت ، وفيهم من لا يعمل إلا بالقطعيات ، على أنك قد عرفت حكايته عن النهاية التي هي متون أخبار ، بل قد يظهر من حاشية علي هامش ما حضرني من نسخة الوسائل كتب تحتها أنها منه الاجماع عليه حيث نسب فيها إلى الفقهاء ، بل لعله كذلك لو لوحظ عدم التردد فيه من كثير من المتعرضين له ، بل قد عرفت أن المستند فيه عدم الاحتكاك عن النجاسة خصوصاً بناء على عدم الفرق بين الملوثة وغيرها لا تلك التلويحات .

مع أنه يمكن تسديدها بالفرق بين الدفن وبين الأمور السابقة التي قيس عليها

(١) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٦٥ - من أبواب الدفن - الحديث ١ من كتاب الطهارة

باعتبار كون الدفن مقتضياً للتعطيل عن الاستعداد الانتفاع بالمسجد لو فرض حدوث حاجة في تغييره مثلاً ، لحرمة النش ، بخلاف الأمور السابقة مع ما فيه من تنفير المترددين وامتناع صلاتهم أو كراهتها التي هي نوع ضرر أيضاً في مثل الأماكن المتخذة لمضاعفة نواب العباد ، ودفن قاطمة (عليها السلام) لم يثبت أنه في المسجد ، بل ظاهر خبر البزنطي عدمه كما سمعت ، بل ربما يشم منه بسبب ذكر اعتذاره فيه عن كونها في المسجد بفعل بني أمية لعنهم الله معلومية امتناع الدفن في المسجد ، ودفن الأنبياء السابقين لم يثبت تعبدنا به في شرعنا ، بل ولم يثبت كونه سابقاً على السجدية المعتبرة بل لم يثبت صيرورة نفس قبورهم مسجداً ، بل قد يظهر من جملة من النصوص الواردة في أن إبراهيم وإسماعيل (عليهما السلام) دفنا حذاء المسجد امتناع الدفن فيه حتى في ذلك الزمان ، وإلا لم يدفنا حذاءه ، على أنه يمكن اختصاص ذلك بالمصومين المزهين عن سائر الأدناس ، ولا كراهة في الصلاة عندهم ، بل لعل قوله (عليه السلام) (١): « إنه ما من مسجد إلا وبني على قبر نبي أو وصي نبي » إلى آخره ، شاهد على ذلك وإن كان المراد منه على الظاهر بيان حكمة مماوية وعلة ربانية لا أنه قبر معروف بجمال مسجداً ، ولعل نصوص دفن الأنبياء من هذا القبيل ، كما أن الظاهر إرادة بعض الأصحاب من كراهة بناء المسجد على القبر اتخاذ المسجد وهو فيه ، لا صيرورة نفس القبر مسجداً إن لم نقل بالفرق بين السبق والحق ، مع احتمال قوياً جداً وإن ترك الاستفصال في خبر سماعة (٢) ، لكن لعله لظهوره فيما سمعت من المعتبرة ، على أنه لا يكفي سنداً لمنع لوجوه ، منها قوة مقتضي الجواز من أدلة نذب اتخاذ المسجد مع حرمة النش ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٦٥ - من أبواب الدفن - الحديث ١ من كتاب الطهارة

(و) كذا (لا) يجوز (إخراج الحصى منها ، وإن فعل أعاده إليها) كما في النافع والارشاد واللمعة والتقليد وحاشية الارشاد وعن التلخيص والتبصرة ، الخبر وهب ابن وهب (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « إذا أخرج أحدكم الحصاة من المسجد فليردها مكانها أو في مسجد آخر ، فانها تسيح » إذ لو لم يحرم الإخراج لم يجب الرد كما هو مقتضى الأمر به ، بل لا قائل به دونه كما اعترف به في الرياض ، وبه تظهر دلالة خبر الشحام (٢) أيضاً على ما رواه عنه الشيخ ، قال الصادق (عليه السلام) : « أخرج من المسجد حصاة ، قال : فردها أو اطرحها في مسجد » بل وعلى رواية الكليني له أيضاً ، « إذ ليس فيها سوى » وفي توبي حصاة « وقد عرفت أن محل الاستدلال فيه الأمر بالرد ، مضافاً إلى خبر محمد بن مسلم (٣) ومعاوية بن عمار (٤) أو صحيحهما عن الصادق (عليه السلام) سمعه في أولها يقول : « لا ينبغي لأحد أن يأخذ من تربة ما حول السكبة ، وإن أخذ من ذلك شيئاً رده » وقال له في ثانيها : « أختت سكناً من سكك اللقاص وتراباً من تراب البيت وسبع حصيات ، فقال : بئس ما صنعت ، أما التراب والحصى فرده » .

لكن قد يشكل التحريم بضعف سند الأول واشتماله على التعليل بالتسييح المناسب لكرامة الإخراج المقتضي عدم تسييحها مطلقاً أو في المكان الشريف ، بل قد يؤي قوله ﷺ فيه : « إذا أخرج » إلى آخره ، إلى جوازه وإن كان مرجوحاً ، كما أنه يؤي الأمر فيه وفي غيره من النصوص والفتوى ، بل قد يظهر من مفتاح الكرامة الاتفاق عليه بالرد إلى مسجد آخر إلى عدم دخولها في الوقف ، وإلا لوجب الرد إليه ،

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاة الجماعة

الحديث ٤ - ٣ - ١ - ٢

ونحوه في الإيماء إلى عدم الحرمة التمييز بلا ينبغي في خبر ابن مسلم ، والتعليل يجعل الحصى في المسجد للنجاسة في مرفوع ابن العسل (١) للروى عن محاسن البرقي ، قال : « إنما جعل الحصى في المسجد للنجاسة » .

ومن ذلك كله وغيره مع الأصل قال في الاعتبار والنتهى والتذكرة والتحرير والقواعد والذكرى والدروس والبيان والموجز وعن غيرها : بالكرهية أو استحباب ترك الإخراج ، لكن في كشف الثام « لعل الحرم إخراج ما هي من أجزاء أرض المسجد التي جرت عليها المسجدية ، والمكروه إخراج ما خص به المسجد بعد المسجدية ، فلا خلاف ، وأما الحصى الخارجة عن التسمين فينبغي قبحها وإخراجها مع القمامة » وكأنه أخذ ذلك من تقييد جماعة منهم الثمان الحرمة بما إذا كانت جزء من المسجد ، وفيه مع أنه تقييد لا إطلاق النصوص والفتاوى انصرف إلى غير التقييد من دون شاهد - أنه لا معنى للحكم بالكرهية في الثانية أيضاً بعد فرض تخصيصها بالمسجد ، إذ هي حينئذ كسائر فرش وآلاته المعلوم حرمة إخراجها من المسجد .

ومن هنا ألحق في الروضة بالحصى الذي هو جزء في الحرمة الحصى للتخذ فرشاً بل في حاشية الإرشاد أنه ربما ينحصر التحريم به ، نعم لا يندرج في التحريم والكرهية ما كان منه قمامة بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له ، بل في حاشية الإرشاد للتحقق الثاني القطع به الذي هو منه بمنزلة الاجماع ، لانصراف إطلاق النص والفتوى إلى غيره ، ولما عرفت من استحباب كنس المساجد ، ولأن الحصى كالتراب كما يؤدي إليه صحيح معاوية السابق (٢) ولا ريب في رجوع إخراج ما كان قمامة منه ، فمافى الرياض - بعد اختياره القول بالكرهية معللاً له بضمف خبر وهب عن إثبات الحرمة

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

« أن إطلاق النص والفتوى يقتضي عدم الفرق بين ما كان جزءاً من المسجد أو آلاته أوقامة ، خلافاً لجماعة فقيدوه بالأول ، ولعله لاجتماع بين النص هنا وما مر في استحباب الكنس ، وفيه نظر ، لاحتمال العكس بتقيد الثاني بغير الحصى ، فتأمل جيداً » - محل منع ، ولعله لذلك أمر بالتأمل ، إذ لو أغضينا النظر عن بعض ما سمعت لكان الترجيح للأول قطعاً من وجوه ، كما أن في ترجيحه الكراهة على الحرمة ذلك أيضاً ، لما عرفت من عدم انحصار الدليل في خبر وهب بن وهب ، بل لعلمها هي مقتضى الأصل فيما كان جزء من المسجد ، إذ لا مدخلية لا انفصالها وقتلتها واستغناء المسجد عنها في ذلك ، وإلا لجاز إفساد المسجد جميعه بأخذ القليل من أجزائه فالقليل ، وهو معلوم البطلان ، بل وكذا ما جعل فراشاً فيها بعد المسجدية ، لصيرورته حينئذ كسائر آلات المسجد ، ولا إشعار في التعليل بالتسبيح بعدم الحرمة ، بل فيه إيماء إلى صيرورتها مسجداً ، كما أنه لا إيماء بالرد إلى مسجد آخر إلى ذلك أيضاً ، إذ لا يزيد هو على ما سمعته سابقاً من التخيير بين إرجاع بعض المسجد المتخذ في طريق أو ملك إلى ذلك المسجد أو غيره بلا خلاف أجده فيه بينهم هناك ، وإن تأملنا فيه فيما تقدم ، ولا على آلات المسجد التي قد سمعت جواز استعمالها في مسجد آخر .

نعم ينبغي تقييده إن كان الحصى من الثاني بما سمعته سابقاً من الاستغناء عنه كما صرح به في الروضة مع إمكان منعه هنا تمسكاً بإطلاق النصوص ، اللهم إلا أن ينزل على الاستغناء ونحوه ، أو يدعى انصرافه إلى ذلك ، ضرورة كون المورد فيه حصاة ونحوها ، أو إلى التعذر والتعسر كالحصيات التي أخذت من الكعبة ، على أنه لا استبعاد في التخيير المزبور مع قطع النظر عن ذلك كله بعد النصوص والتعليل في المرفوع السابق ، مع أنه يمكن منع إشعاره بذلك ، لظهور إرادة أن حكته التغطية لا يصلح كونه مستنداً للحكم المزبور بعدما سمعت ، فلا ريب في أن الأقوى الحرمة

إلا فيما كان إقامة منه ، ونحوه التراب وشبهه .

نعم قد يستثنى بعض الأجزاء الجزئية التي تتعلق بثوب المصلي أو هي من لوازم الكنس أو نحو ذلك مما جرت السيرة به وعلم من طريقة الشرع عدم حرمة ، كما أنه ينبغي الاقتصاد في الحرمة على ما ثبت كونه جزءاً أو فرشاً ولو بالظهور المعتد به شرعاً أما المحتمل كونه كذلك وقامة فلا حرمة باخراجه ، ولا يجب إرجاعه للأصل ، نعم لا ينبغي ترك الاحتياط سيما مع قيام بعض الامارات التي ليست بحجة شرعية ، والله أعلم . ﴿ ويكره تعليمتها ﴾ كما نص عليه غير واحد من الأصحاب ، لأنه يخالف لسنة الفعلية ، إذ حائط مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) قامة : والمحكي من حال السلف في جامع المقاصد ، ولما فيه من الاطلاع على عورات الناس لو رقي عليها أو على المنارة المساوية لها ، ولما ورد (١) من النهي عن رفع البناء لأزيد من سبعة أذرع أو ثمانية ، وأن الزائد مسكن الجن والشياطين ، بل تبنى وسطاً مرجعه إلى العرف ، كما في الروضة بل لا يبعد القول بأنها تبنى دونه كي لا تساوي المساكن التي تعليمتها وسطاً ، فتأمل ، وعلو جدار مسجد السكوفة لم يعلم أنه من فعل من فعله حجة على العباد .

﴿ و ﴾ كذا يكره ﴿ أن يعمل لها شرف ﴾ كما نص عليه جماعة ، لخبر طلحة ابن زيد (٢) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) « أنه رأى مسجداً بالسكوفة وقد شرف ، فقال : كأنه بيعة ، وقال : إن المساجد لا تشرف بل تبنى جماً » وخبر أبي بصير (٣) الروي عن إرشاد المفيد عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث طويل ، قال : « إذا قام القائم (عليه السلام) لم يبق مسجداً على وجه الأرض له شرف إلا هدمها ويجعلها جماً » وللرسل عن المجازات النبوية السيد الرضي (٤) قال : قال عليه السلام : « ابنوا للمساجد واجعلوها جماً » وعن النهاية التعمير بلا يجوز ، ولا ريب في ضعفه

(١) الوسائل - الباب - ه - من أبواب أحكام المساكن

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢-٤-هـ

إن أراد الحرمة ، لقصور ما سمعت عن إثباتها ، خصوصاً بعد عمل غيره من الأصحاب بها على الكراهة .

والشرف بضم الشين وفتح الراء جمع شرفة يسكونها ما يبنى في أعلى الجدران . ولا ترتفع الكراهة بالحاجة اليها في عدم الاطلاع على دور الناس إذا كان بناؤها عالياً ، لما عرفت من النعي عن التعلية للقتضية لذلك ، فلا ترتفع الكراهة له ، نعم لو احتيج اليها مع عدم المخالفة في العلو أمكن القول بارتفاعها ، مع احتمال العدم ، وتكليف الغير بدفع ضرره بأن يستر عن نفسه ، والله أعلم .

ثم إن المصنف ذكر أيضاً كراهة اتخاذ المحارب في المساجد عاطفاً لها على ما قبلها بأو مریداً منها معنى الواو قطعاً ، فقال : ﴿ أو محارب داخله ﴾ كما في النافع والارشاد والبيان والدروس والتغلية ، بل في الذكرى قاله الأصحاب ، ولعل مرادهم ﴿ في الحائط ﴾ كما في المعتبر وعن البسوط والنهاية والسرائر ، بل في المدارك نسبته إلى الشيخ وجمع من الأصحاب ، وكان المراد كثيراً كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والروض والمسالك وعن غيرها ، لخبر طلحة بن زيد (١) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) « أنه كان يكسر المحارب إذا رآها في المساجد ، ويقول كأنها مذابح اليهود » اسكن قد يشكل بظهوره كما اعترف به الثنبيان في المحارب المتخذة مستقلة في المساجد لا الداخلة في حائطه مثلاً ، ضرورة أنها هي القابلة للكسر لا تلك ، بل لعل للراد بها المقاصير التي أحدثها الجبارون كما في الروي (٢) آنفاً عن كتاب الغيبة ، وصحيح زرارة (٣) عن الباقر (عليه السلام) المتقدم في أحكام الجماعة ، قال : « إذا

(١) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) المستدرک - الباب - ٣٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١

صلى قوم وبينهم وبين الامام سترة أو جدار فليس تلك لهم بصلاة إلا من كان حيال الباب ، قال : وقال : هذه المقاصير إنما أحدثها الجبارون ، وليس لمن يصلي خلفها مقتدياً بصلاة من فيها صلاة ، ولعله لهذا اقتصر عليها هنا العلامة الطباطبائي في منظومته ، فقال :

لا تصطنع فيه المقاصير ودع * تصويره فانه شر البدع

بل لعل مراد من عبر من الأصحاب بكراهة اتخاذ المحارب في المساجد كالمتمنى وعن غيره ذلك أيضاً لا الداخلة في الحائط ، نعم قد يقال مراد من عبر بالداخلة في الحائط الداخلة فيه كثيراً كما سمعته من الثانيين بحيث يحصل معها الحيولة بين المأمومين في الجانبين وبين الامام ، فتكون حينئذ كالمقاصير لا ما كان مجرد أثر في الحائط أو دخول قليل كما يؤيده في الجملة ملاحظة تعييرهم بالمحارب الداخل في باب الجماعة ، وحكمهم هناك بطلان صلاة من كان على الجانبين ، فيكون المكروه حينئذ المقاصير وما أشبهها من المحارب الداخلة في الحائط كثيراً التي يحصل معها الحيولة ، وكونها غير قابلة للكسر فلا يشملها الخبر المزبور يدفعه أولاً عدم انحصار دليل الكراهة فيه ، لا يمكن استنباطها من صحيح المقاصير ، وثانياً منع عدم قبولها للانكسار ، إذ المتعارف في ذلك الزمان عدم كون الحائط عريضاً بحيث يتخذ في وسطه محراب يستر جانباه المأمومين ، بل قيل إنهم كانوا في بدء الاسلام ولاسيما أهل البوادي يننون جدران المساجد من القصب والخشب والجذوع ، فتى فرض دخول المحراب في مثل ذلك لا بد أن يكون له هيئة بارزة عن جدار المسجد ولو من خلفه ، فيتحقق الكسر حينئذ ، وثالثاً احتمال أو ظهور إرادة مطلق التخريب من الكسر ، فما في المدارك من التوقف في كراهة مثل هذه المحارب في غير محله .

نعم قد يقال : إن حمل خبر طلحة عن أمير المؤمنين (عليه السلام) على المقاصير بمنع ما سمعته في صحيح المقاصير من أنها إنما أحدثها الجبارون ، ولم تكن في الزمان

السابق ، والظاهر أن سبب إحداثهم إياها هو قتل أمير المؤمنين (عليه السلام) وغيره في المسجد في أثناء الصلاة ، أو إظهار الكبرياء والجبروت بالتمسك عن الناس ، فأحدثوا هذه المقاصير كي يدخلوا إليها وقت الصلاة ويحتجوا بها ، فمن هنا يقوى الظن بعدم إرادة المقاصير من المحارب في خبر طلحة ، ولكن لا بأس بالحكم بكرهتها أيضاً .

فيكون المكروه أحد أمور ثلاثة : المقاصير والمحارب الداخلة في الحائط كثيراً المشابهة للمقاصير والمحارب المتخذة مستقلة في المسجد التي هي كدجاج اليهود ، وإن كان المستفاد من خبر طلحة الأخير خاصة ، أما المحارب التي هي مجرد أثر في الجدار ضبطاً للقبلة أو داخلة فيه قليلاً فلا كراهة في شيء منها كما يؤيده السيرة الآن على اتخاذها من غير تكبر ، بل لا مسجد غالباً إلا وفيه ذلك ، هذا ، وفي كشف الثام مازجاً لمبارة القواعد « أنه يكره بناء المحارب الداخلة في داخل حائط المسجد لا في نفس الحائط وهي كما أحدثها العلة في المسجد الحرام ، واحد للحفنية ، وآخر للمالكية ، وثالث للحنابلة ، للأخبار ، والأمر بكسرها ، أو إحداثها بعد المسجدية محرم ، لشغلها مواضع الصلاة » والظاهر بقريئة تعليله الحرمة بما سمعت إرادته تفسير الدخول في المتن بالدخول في المسجد لا الدخول في نفس الحائط ، لأنه القابل للكسر ، فيكون المكروه عنده الأول والثالث مما ذكرنا ، لكن قد سمعت أن الذي فهمه غير واحد من الأصحاب إرادة الدخول في نفس الحائط كما هو المتبادر خصوصاً من المتن ونحوه ، نعم قيدوه بالدخول الكثير لا الدخول في الجملة ، ووجه ما تقدم ، فاذن الأصح ما عرفت ، وأما ما ذكره من حرمة الأحداث بالمعنى الذي ذكره فواضحة مع الاضرار بالمصلين كما سمعت نظيره في المنارة المحدثه بعد المسجدية ، والله أعلم .

﴿ و ﴾ كذا يكره ﴿ أن يجمل ﴾ المسجد ﴿ طريقاً ﴾ كما نص عليه الفاضلان والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم ، بل حكى عن الشيخ والحلي ، لمنافاته احترامها المستفاد

من النصوص فحوى وصريحاً ، إذ في خبر يونس (١) « ملعون ملعون من لم يوقر للمسجد » وخبر أبي بصير (٢) سأل الصادق (عليه السلام) « عن القلة في تعظيم المساجد فقال : إنما أمر بتعظيم المساجد لأنها بيوت الله في الأرض » ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) في خبر المناهي (٣) : « لا تجملوا المساجد طرقاتاً حتى تصلوا فيها ركعتين » لكن ظاهره ارتفاع الكراهة بالصلاة ركعتين ، ولم أجد من نص عليه ، ولا ثبت اعتبار الخبر ، فالحكم به حينئذ مشكل ، والتسامح في الكراهة لا يقتضي التسامح في رفعها وما في التحرير من تقييد الحكم بالكراهة بالاختيار لا مدخلة له في ذلك قطعاً ، بل لا وجه له في نفسه عند التأمل ، نعم في كشف الثام وعن السرائر أن المراد يجعلها طريقاً المضي فيها إلى غيرها لقرب عمر ونحوه لا لتعبد فيها ، فلعل مبنى الخبر الزبور ذلك ، إذ دخولها مع الصلاة ركعتين فيها كأنه يرفع تمحض إرادة الاستطراق ، ومن ذلك كله ظهر لك أن المراد يجعلها طريقاً استطراقها مع بقاء هيئة المسجدية لا تغييرها طريقاً ، لما عرفت من حرمة ذلك ، كما هو واضح .

(ويستحب أن يجتنب البيع والشراء) فيها (و) تجنيبها (المجانين وإنفاذ الأحكام وتعرف الضوال وإقامة الحدود وإنشاد الشعر ورفع الصوت وعمل الصنائع) للرسول (٤) عن الصادق (عليه السلام) « جنبوا مساجدكم البيع والشراء والمجانين والصبيان والأحكام والضلالة والحدود ورفع الصوت » وخبر عبد الحميد (٥) عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : جنبوا

(١) المستدرک - الباب - ٥٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٦٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ - ٢

مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراكم وبيعكم » وعن المجالس بإسناده إلى أبي ذر (١) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في وصيته له « يا أبا ذر الكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة تخطوها إلى الصلاة صدقة ، يا أبا ذر من أجاب داعي الله وأحسن عمارة مساجد الله كان نوابه من الله الجنة ، فقلت : كيف يعمر مساجد الله ؟ قال : لا ترفع فيها الأصوات ، ولا يخاض فيها بالباطل ، ولا يشتري فيها ولا يبيع ، واترك الغزو مادمت فيها ، فان لم تفعل فلا تلومن يوم القيامة إلا نفسك » والمرسل (٢) في الفقيه « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع أصواتكم وشراكم وبيعكم والضالة والحدود والأحكام » والمضمر الرفوع (٣) عن العلل قال : « رفع الصوت في المساجد بكم » والمرسل (٤) في الفقيه وعن العلل أيضاً « أنه مسموع النبي (صلى الله عليه وآله) رجلاً ينشد ضالة في المسجد ، فقال : قولوا : لا رد الله عليك ، فانها تغير هذا بنيت » وخبر الحسين بن يزيد (٥) عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) في حديث المناهي « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن ينشد الشعر أو ينشد الضالة في المسجد » والصحيح عن جعفر بن إبراهيم (٦) عن علي بن الحسين (عليهما السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من سمعتموه ينشد الشعر في المساجد فقولوا : فض الله فاك ، إنما نصبت المساجد للقرآن » .

ومن التعليل هنا والضالة والأمر بتوقيف المساجد يستفاد الحكم في غيرها أيضاً من المنابع مثلاً غير المفردة بالمصلين والمسجد التي نص عليها غير واحد من الأصحاب

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ - ٤ - ٥

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ - ٣

لكن روى الثاني عن الحسين بن زيد

(٦) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

ولعل منه ذكر الدنيا كما أشير إليه في المرسل (١) عن علي (عليه السلام) المروي عن كتاب ورام بن أبي فارس « يأتي في آخر الزمان قوم يأتون المساجد فيقعدون حلقة ذكرهم الدنيا وحب الدنيا ، لا تجالسوم ، فليس لله فيهم حاجة » ، وإلا كان مكروهاً آخر أيضاً يؤي إليه مضافاً إلى ذلك التعليل بأنها لغير ذلك بنيت ، والأمر بتوقير المسجد كما أن سل السيف ورطانة الأعاجم فيها مكروهان آخران نص عليهما الشهيد في البيان دون المصنف ، بل نسب أولهما في مفتاح الكرامة إلى نص كثير من الأصحاب لخبر مسمع أبي ستار (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال : « نهى رسول الله ﷺ عن رطانة الأعاجم في المساجد » وخبر السكوني (٣) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال : « نهى النبي (صلى الله عليه وآله) عن رطانة الأعاجم في المساجد » وصحيح ابن مسلم (٤) عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « نهى رسول الله ﷺ عن سل السيف وعن بري النبل في المسجد ، وقال : إنما بني لغير ذلك » بل هو كما ترى مشتمل على بري النبل الذي ذكره غير الشهيد من الأصحاب أيضاً ، ودل عليه غير هذا الصحيح أيضاً كرفوع محمد بن أحمد (٥) المروي عن العليل ، قال : « إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مر برجل يبري مشاقص له في المسجد فنهاه ، وقال : إنها لغير هذا بنيت » وخبر الحلبي (٦) عن الصادق (عليه السلام) « إن جدي نهى رجلاً يبري مشقصة في المسجد » ومع ذلك تركه المصنف إلا أنه يحتمل الاكتفاء عنه بنصه على الصنائع الشاملة له ، والأمر سهل .

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ - ٢

(٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ - ٣

(٦) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

وقد يلحق بالبيع والشراء سائر عقود المعاوضة ، بل لعلها المرادة من البيع والشراء في النصوص على إرادة مطلق النقل والانتقال بعموض منها ، أما ما أشبه المعاوضة كالنكاح فوجهان كمطلق العقود والايقاعات إلا ما يندرج منها في القربات نحو النذر والوقف والعتيق ، ولعل النكاح منها ، وفي شمول المجانين للادوار بين منهم هنا وجه ، فيجنبون عن المساجد ولو حال إفاقتهن مخافة أن يحدث فيه الجنون الذي قد تحصل معه النجاسة وغيره ، لكنه بعيد جداً أو ممتنع لقطع باندراجهم في الأوامر الكثيرة بالسعي إلى المساجد والصلاة فيها وحضور الجماعة ونحو ذلك .

والمراد بانفاذ الأحكام الذي عبر به المصنف والفاضل والشهيد وغيرهم كما يؤمى إليه تعليل المعتبر نفس الحكم بمعنى التسجيل ونحوه الواقع من الحاكم لقطع الخصومات ونحوها ، لا مطلق بيان الأحكام الشرعية للتعليم ونحوه ، إذ لم يحتمله أحد من الأصحاب هنا ، فيكون هو حينئذ عين التعمير بالأحكام المعبر به في المنتهى والدروس والمنظومة وعن المبسوط تبعاً للنص السابق الذي هو مستند المطلوب مؤيداً - مضافاً إلى التعليل بأنه إنما نصبت المساجد للقرآن - بما في الحكم من التحاكم المفضي غالباً إلى التشاجر ورفع الأصوات والتكاذب وارتكاب الباطل ونحو ذلك مما لا ينبغي وقوعه في المساجد .

لكن قد يشكل ذلك بأن الحكم من الطاعات والعبادات التي محلها المساجد ، وبمعروفة القضاء من أمير المؤمنين (عليه السلام) في جامع الكوفة حتى أن دكة القضاء معروفة إلى يومنا هذا ، كما عن الشيخ والحلي الاعتراف به ، بل ظاهر الأول وصريح الثاني في الخلاف فيه ، قال الشيخ في المحكي عنه: لا خلاف في أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يقضي في المسجد الجامع ، ولو كان مكروهاً ما فعله ، وكذلك كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقضي بالكوفة في الجامع ، ودكة القضاء معروفة إلى يومنا هذا ، وهو

إجماع الصحابة ، وبأن تشاجر المتحاكين وتكاذبهم ورفع أصواتهم ونحو ذلك مع نهيهم عنه وتكليفهم بتركه لا يقتضي مرجوحية إنفاذ الحاكم في نفسه الذي هو مستحب أو واجب ، وفعله النبي وأمير المؤمنين (عليهما الصلاة والسلام) ، بل كأنه في بالي أن الحكومة المعروفة من داود كانت في المسجد ، وبما في كشف اللثام من أن في بعض الكتب « أنه بلغ أمير المؤمنين (عليه السلام) أن شريحاً يقضي في بيته ، فقال : يا شريح اجلس في المسجد فإنه أعدل بين الناس وأنه وهن بالقاضي أن يجلس في بيته » .

ولا نخلص عن ذلك بالقول بكرة المداومة دون النادر كما اختاره المصنف على الظاهر في كتاب القضاء ، وتبعه بعض من تأخر عنه ، لظهور ما سمعت في التكرار والمداومة إذ لو سلم احتمال ندرة قضاء أمير المؤمنين (عليه السلام) وأن الإضافة في دكة القضاء لعلها لوقوع قضية غريبة من قضاياها نحو دكة المعراج فإنها لم تتشرف إلا مرة واحدة كما في كشف اللثام فلا يسلم ذلك بالنسبة إلى النبي (صلى الله عليه وآله) المعروفية مواظبته (صلى الله عليه وآله) على إنفاذ الأحكام في المسجد .

ومن هنا مال بعض متأخري التأخرين إلى عدم الكراهة في ذلك تبعاً للمحكي عن الشيخين وسائر الحلبي وغيرهم من المتقدمين ، بل ربما كان ظاهرهم الاستحباب ، بل لعل عدم الكراهة خيرة الأكثر حتى من عبر بالإنفاذ ، لاحتمال إرادة الاجراء ، والعمل على مقتضاها من الحبس والحد والتعزير ونحوها ، ولا ينافيه ذكر الحدود حينئذ

(١) البحار ج ٤٠ ص ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ المطبوعة عام ١٣٨١ و ج ٩ ص ٩٠
 طبعة الكمباني - الباب ٩٧ والباب ٥ من أبواب كرائم خصال أمير المؤمنين عليه السلام
 ومحاسن أخلاقه - الحديث ٤٢

مستقلة تبعاً للنص ، ولأنها أخش ، وعلى ذلك يحمل النص المتقدم الذي لا يصلح
لمعارضة ما عرفت مما يقضي بعدم الكراهة أو الاستحباب ، أو يحمل كافتوى بمضمونه
على إرادة الحكومات الجدلية خاصة لا مطلق الحكم ، لكن فيها أنه لا دليل حينئذ على
كراهة الأول أيضاً ، ومجرد احتمال النص له لا يجدي ، اللهم إلا أن يكون من جهة
التسامح ، سيما مع تأييده بمساواته لاقامة الحدود ، واقتضاء الثاني الكراهة في بعض
الأفراد ، وما سمعته قاضٍ بعدمها مطلقاً ، وعدم تكليف المتحاذين الجدل ، فلمل
الأقوى في النظر عدم الكراهة مطلقاً ، والنص إما مطرح أو محمول على إرادة الأحكام
الصادرة من قضاة العامة ، لأنها باطل محض ، فيكون إطلاقهم (عليهم السلام) الأحكام
وسيلة إلى التفريض بذلك ، أو على ما لا نعلمه ، والتسامح في المكروه أهله حيث لا معارض
يمكن ومع ذلك فالاحتياط باجتناب الحكم في المساجد فضلاً عن إجرائها والعمل على
مقتضاها تخلصاً من الوقوع في المكروه لا ينبغي تركه ، حتى على احتمال استحباب الحكم
لا إباحته خاصة ، خصوصاً مع وضوح الفرق بين النهي (صل الله عليه وآله) وأمير المؤمنين
(عليه السلام) ونحوهما ممن هم مأمومون عن الخطأ في الواقع وعن احتمال كون الحكم منهم
بغير ما أنزل الله لتقصير في مقدمات أو اتباع لشبهوات وبيننا الذين لا نأمن من
شيء من ذلك ، بل نحن إليه أقرب من غيره ، ونسأل الله العصمة ، فإنه المزع والمجأ
في الأمور كلها .

والتبادر من تعريف الضالة الذي عبر به الفاضل أيضاً إنشادها لأنشادها كما
فهمه الشهيد الثاني وسبغه تبعاً للمحقق الثاني في الجامع والفوائد ، فينحصر دليله حينئذ
في التمليل في مرسل (١) الفقيه الثاني وفي مرسله (٢) الأول نفسه وخبر الحسين بن

(١) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

يزيد (١) بناءً على إرادة ذلك من الضالة في الأول ، و«تنشد» في الثاني لظهور اشتقاقه من الانشاد الذي هو بمعنى التعريف لا النشيدان الذي هو معنى طلبها كما عن الصحاح التصريح بهما معاً ، ويكون تركها النشيدان كالحكي عن الحلي ، لعدم كراهته عندهما ، أو لاستفادة حكمه بالمساواة أو الأولوية من التعريف ، أو أنهما لم يذكر أحده ، لكن الثلاثة كما ترى ، إذ لا مجال لانكار كراهته بعد صراحة الرسل الثاني به ، ودلالة التعليل في خبر جعفر بن إبراهيم (٢) وصحيح ابن مسلم (٣) عليه ، والمساواة أو الأولوية المزبورتين ، واحتمال الرسل الأول وخبر الحسين له مستقلاً أو مع الانشاد ، خصوصاً الرسل باعتبار امتناع ترجيح إضمار الأول عليه ، بل الرسل الثاني شاهد على إضماره ، كنهاده على الاشتقاق من النشيدان لا الانشاد في خبر الحسين ، ولعله لذا ربما ظهر من بعضهم اختصاصه بالكراهة دونه ، خصوصاً على ما ستسمعه من المناقشة في شمول التعليل له ، وكذا لا وجه لاتكلمها على المساواة أو الأولوية بعدما عرفت من نص الخبر ، كما أنه لا وجه لسكوتها عن بيانها ، فمن هنا فهم المحقق الثاني والشهيد الثاني في بعض كتبهما إرادة الانشاد والنشيدان من التعريف ، والأمر سهل بعدما عرفت من وضوح الدليل على كراهتهما معاً .

والمناقشة في كراهة الأول منهما بأن الانشاد من أعظم العبادات ، والأولى به الجامع ، وأعظمها المساجد ، فلا يشمل التعليل ، وفي كراهته أيضاً أو الثاني أو فيها بخبر علي بن جعفر (٤) سأل أخاه (عليه السلام) « عن الضالة أيصلح له أن تنشد في

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ - ١

اكن روى الأول عن الحسين بن زيد

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

المسجد؟ فقال : لا بأس ، يدفعها أن المساجد ليست لمطلق ما يحصل به الثواب ، وإلا فكثير من الأمور السابقة المكروه فعلها فيها حتى البيع والشراء إذا كانا لتحصيل المؤنة الواجبة أو المندوبة قد تقترن بما يقتضي استحبابها ، وأنه يمكن الجمع بين الحقين بالإنشاد على أبوابها كما ذكره الأصحاب في باب اللقطة على ما حكاه في الروض عنهم ، وأنه لا تنافي بين نفي البأس والكرهية ، لا أقل من أن يكون كالعام والخاص .

وإقامة الحدود لا إشكال في كراهتها ، بل عن قضاء الخلاف دعوى الإجماع عليها منا ومن جميع الفقهاء إلا أبا حنيفة ، المرسلين ، ومخافة خروج الحدث والخبث ونحوهما في المسجد ، واشتمالها غالباً على رفع الصوت والكلام المنذر ونحوهما ، وليست بحرمة للأصل وإطلاق الأدلة وضمف الخبرين مع قطع النظر عن وهنهما باعراض الأصحاب ، نعم ينبغي القول بها في مثل الحد للتلزم إخراج النجاسة كالقتل والقطع ونحوهما وإن لم تلوث بناءً على عدم دوران الحرمة مداره ، وإلا ففي المؤنة خاصة ، لكن في الذكرى الاستدلال على عدم حرمة غير المؤنة بذكر الأصحاب جواز القصاص في المساجد للمصلحة مع فرش ما يمنع من التلوين ، وقضيته أنهم صرحوا بذلك هناك كما حكاه عنهم أيضاً في مفتاح الكرامة ، وفيه أنه بعد ثبوت أنه إجماع منهم لعله استثناء من الحكم للزبور ، فلا جهة للاستدلال به على ذلك ، على أن المحكي في كشف الإثم عن الشيخ التصريح باستثناء القتل ونحوه في المسجد من الحكم بالجواز ، وأنه قال : ولا يفيد فرش النطم ، لحرمة تحصيل النجاسة في المسجد ، ولا ينفيه إطلاقهم هنا إقامة الحدود التي منها القتل ، ضرورة إرادتهم الحدود من حيث أنها حدود لا مع مانع خارجي ، وإلا فأهل التلوين أيضاً لم ينصوا على استثناء ما لوث منها ، كالتفالين بالحرمة مطلقاً وإن لم تلوث ، فتأمل جيداً .

وإنشاد الشعر وإن أطلق في المتن كالنص وكثير من الكتب ، بل نسبة الكركي

إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، بل في الروض التصريح بالعموم ، لكن لا يبعد في النظر عدم السكراهية فيما قل منه ويكثر نفعه ، كبيت حكمة ، أو شاهد على لغة مثلاً في كتاب الله أو سنة نبيه (صلى الله عليه وآله) ومرآتي الحسين (عليه السلام) ومدح الأئمة (عليهم السلام) وهجاء أعدائهم ، بل سائر ما كان حقاً منه ورشاداً وبعد عبادة ، كما مال إلى ذلك الشهيدان في بعض كتبهما والكركي وسيد المدارك والفاضل الاصمباني والمحدث الكاشاني ، وإن لم يصرح بعضهم بجميع ما ذكرنا ، بل جزم به العلامة الطباطبائي ، فقال :

والحد والاحكام والانشاد * للشعر إلا الحق والرشاد

لا لاستبعاد الكراهة في ذلك ، إذ قد ورد عنهم (عليهم السلام) النهي (١) عن قراءة الشعر في شهر رمضان وإن كان فيهم (عليهم السلام) بل لصحيح ابن بقطين (٢) سأل أبا الحسن (عليه السلام) « عن إنشاد الشعر في الطواف . فقال : ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به » إذ الظاهر إرادة نفي الكراهة فيما لا بأس به من الشعر لا الحرمة ولعله عليه يجهل نفي البأس أيضاً في خبر علي بن جعفر (٣) سأل أخاه (عليه السلام) « أ يصلح أن يذشد الشعر في المسجد ؟ فقال : لا بأس » لاعلى نفي الحرمة سيما مع ملاحظة ظهور سؤال السائل في إرادة الصلاحية بمعنى عدم الكراهة ، بل علو رتبته في العلم قد يأتي سؤاله عن الحرمة ، بل قد يرجع ما ذكرنا بأن حمله على نفي الحرمة يقتضي التقييد في أفراد البأس بناءً على أن الكراهة منه ، وهي نكرة في سياق النفي كالنص في العموم

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب آداب الصائم - الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف - الحديث ١ من كتاب الحج

(٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

بخلاف ما قلناه فإنه تقييد للفظ الشعر الذي إرادة العموم منه مكررة للآراء ، والحق أنه ليس له وإن أفاده هنا بتعليق النهي على الطبيعة .

ومن هنا يتقدح لك المناقشة في دليل الكراهة من النص السابق المشتل على لفظ الشعر الذي سمعت الكلام فيه ، وعموم « من » في الرسل الأخير لا يقتضي العموم في لفظ الشعر الواقع في سياق ، بل هو على إطلاقه ، نعم استفادة العموم فيه من التعليق على الطبيعة ، وهذا يكفي في تقييده إمكان دعوى انصرافه إلى إرادة غير ما سمعته من الشعر كالغزل ونحوه ، والصحيح السابق والسيرة التي اعترف بها السكري في غير واحد من كتبه ، وما في الذكرى من أنه من المعلوم أنه كان ينشد بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله) البيت والأبيات من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك ، بل كأنه في بالي أنه ربما أمر عليه السلام بذلك بل ربما طرق مسمعي جملة من الأخبار المشتلة على إنشاد الشعر بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله) في المسجد ؛ بل ربما كان للنشد في بعضها أمير المؤمنين (عليه السلام) والظاهر أنه أنشده « وأبيض يستسقى الغمام بوجهه » إلى آخره (١) ، لما استسقاها الأعرابي ، فلاحظ ، كل ذلك مع شهادة الاعتبار ببعض ما ذكرنا إن لم يكن جميعه .

والمراد بالإنشاد القراءة لرفع الصوت وإن فسر به في تهذيب اللغة والغريبين والمقاييس وظاهر الأساس على ما حكى عنها ، لتبادر ، ولأن رفع الصوت في نفسه مكروه وإن لم يكن بالشعر ، كما هو قضية إطلاق المتن وغيره من كتب الأصحاب التي عبرت بما في النص الذي هو مستند الحكم مؤيداً بما في الرفع من الشغل عن العبادات ومنافاة السكينة والوقار والخشوع المطلوب في المساجد ، وأذية المصلين ونحو ذلك ، بل مقتضى الإطلاق المزبور عدم الفرق بين القرآن وغيره ، بل نص على التعميم المذكور الثانيان ،

لسكن مع التقييد بما إذا تجاوز المعتاد ، كما أنه قيد أصل رفع الصوت به في المدارك
وللفائيج والكفاية ، ولا بأس به ، لأنصراف الاطلاق اليه .

كما أنه لا بأس بالتعميم المزبور للاطلاق أيضاً ، إلا أنه ينبغي استثناء ما ثبت
وجوب الجهر فيه أو استحبابه على وجه يشمل ما فيه رفع الصوت من الجهر ، كبعض
القراءة والأذكار للامام مثلاً المستحب له أن يسمع من خلفه كل ما يقول والأذان
والاقامة ونحو ذلك ، ولعل ذا هو مراد ابني الجنييد وإدريس في المحكي عنهما من استثناء
ذكر الله من كراهة رفع الصوت ، وإلا فالنص والفتوى مطلقان ، أقصى ما يمكن تنزيلها
على إرادة ما تجاوز المعتاد ، والمراد الاعتقاد في نفس الرفع للصوت من غير فرق بين
القرآن وغيره ، لسكن في كشف اللثام احتمال إرادة الاعتقاد لكل شيء بحسبه ، فيختلف
 باختلاف الأنواع في العادة ، إذ هي في الأذان غيرها في القراءة ، وفيه أنه لا عادة
مضبوطة في ذلك كي يرجع اليها ، على أن أذان الاعلام كلما كان أرفع كان أولى ،
وارتفاع صوت الامام يتبع كثرة المأمومين وقلتهم ، والأمر سهل ، ورفع الصوت في
التدريس في المساجد لم أعرف استثناءه من أحد ، فيشمه النص والفتوى .

(و) أما (النوم) في المساجد فقد نص على كراهته وشدتها في المسجدين
الشيخ والحلي على ما حكى عنهما ، والفاضل والشهيد والمحقق الثاني والعلامة الطباطبائي ،
بل في المدارك نسبة الكراهة إلى قطع أكثر الأصحاب ، وعن حاشيتها إلى المشهور ،
وفي الذكرى إلى الجماعة ، لمناقاته التوقيف ، وخجافة خروج الحبث منه فضلاً عن الريح من
الحدث كالصبيان والمجانين ، إذ هو حال النوم مثلهم أو أسوأ ، والتعليل بأنها إنما يثبت
للقرآن أو لغير هذا ، وخبر زيد الشحام (١) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) :

(١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ١

« قول الله عز وجل : ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (١) قال : سكر النوم » بناءً على أن المراد مواضع الصلاة التي هي المساجد .

والشدة في السجدين لشدة احترامهما ، ولاختصاصهما بالنهي ، ففي صحيح زرارة (٢) « قلت لأبي جعفر عليه السلام : ما تقول في النوم في المساجد ؟ فقال : لا بأس إلا في المسجدين : مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) والمسجد الحرام ، قال : وكان يأخذ بيدي في بعض الليل فينمحي ناحية ثم يجلس فيحدث في المسجد الحرام ، فربما نام ، فقلت له في ذلك ، فقال : إنما يكره أن ينام في المسجد الحرام الذي كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فأما في هذا الموضع فليس به بأس » وفي خبر محمد ابن حمران (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال : « وروى أصحابنا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : لا ينام في مسجدي أحد » الحديث .

وربما يتم منه أشد الكراهة فيه من المسجد الحرام ، كما هو ظاهر خبر علي ابن جعفر (٤) المروي عن قرب الاسناد « سألت عن النوم في المسجد الحرام ، فقال : لا بأس ، وسألت عن النوم في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : لا يصلح » كما أن ظاهر صحيح زرارة (٥) السابق عدم الكراهة فيما عدا المسجدين ، بل كاد يكون صريح الاستثناء فيه فضلاً عما في ذيله من الصراحة ، ومن هنا استجود في المدارك وتبعه الكاشاني قصرها عليها ، ويبدأ له مع ذلك بضعف سند دليل إطلاقها ودلالته ، وهو جيد لولا أن الكراهة مما يتسامح فيها ، وقد عرفت فتوى الجماعة بها وما يشمر بها ، فأنجبه حمله حينئذ على إرادة الشدة .

(١) سورة النساء - الآية ٤٦

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أحكام المساجد

الحديث ٢ - ٣ - ٦ - ٢

وأما احتمال حمله على إرادة بيان عدم جريان أحكام المساجد على مثل هذه الزيادة التي حدثت بعد زمانه عليه السلام - كما توهم المحدث البحراني في حداثته ، مع اعترافه بظهور غير واحد من النصوص (١) في أنها من المسجد القديم الذي خطه إبراهيم عليه السلام لكنه ارتكب تخصيص جريان الأحكام على ما كانت مسجداً في الشريعة المحمدية لا الزمن السابق ، قال : « ولهذا جاز نقض البيع والكنائس لأهل الملل المتقدمة وتغييرها التي كان يراعى فيها ما يراعى للمساجد من التوفير والاحترام ، فتجعل مساجد إسلامية تحترم كما تحترم » بل بذلك تخلص عن الاشكال الناشئ من ورود بعض النصوص (٢) في كون مسجد الكوفة أوسع من هذا الموجود وأن بعضه في طاق الرواسين ، مع أن أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يأمر بإرجاعه ، ولا نهى عن استعماله في غير المسجد ، كما أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يأمر برد زيادة المسجد الحرام التي كانت في زمن إبراهيم (عليه السلام) على ما نطقت به تلك النصوص - فهو وهم في وهم ، ضرورة عدم الفرق عند الأصحاب بين المساجد القديمة والحديثة ، وكلامهم في البيع والكنائس شاهد بخلاف ما ادعاه كما لا يخفى على من لاحظته ، ولذا لم يجوزوا نقضها ولا تغييرها لغير بنائها مساجد ، بل اقتصروا على ما لا بد منه ، كتغيير المحراب ونحوه مما هو تعمير لها لا تخريب ، وإلا فقد أجزوا عليها أحكام المساجد ، وأما نصوص الزيادة فبعد تسليمها وتسليم تمكن أمير المؤمنين (عليه السلام) من ذلك فعرض عنها عندهم .

نعم لا يبعد عدم جريان بعض الأحكام المختصة بمسجد الحرام على الزيادة الحادثة لظهور كون موردها الموجود منه في زمانه (صلى الله عليه وآله) ، ومن العجب استظهاره من صحيح زارة السابق ما عرفت ، مع أن هذه الزيادة صارت مسجداً إسلامياً

(١) الوسائل - الباب - ٥٥ - من أبواب أحكام المساجد

(٢) المستدرک - الباب - ٣٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

مندرجاً في الموضوع الذي أثبتته واعترف به وإن كان الفاعلون لذلك الجبارين ، كما هو واضح .

وكيف كان فلا إشكال في عدم الحرمة في النوم في شيء من المساجد ، للأصل المعتضد بنزوى الأصحاب ، بل في كشف الثام أنه مجمع عليه قولاً وفعلًا ، وبالنصوص (١) الآخر الدالة على الجواز .

بل قد يستفاد من بعضها عدم الكراهة في مثل نوم المساكين ونحوهم من لا مأوى له في المسجدين فضلاً عن غيرها ، ففي خبر معارفة (٢) « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النوم في المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) قال : نعم فأين ينام الناس » وفي خبر أبي البختري (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) المروي عن قرب الاسناد « أن المساكين كانوا يبيتون في المسجد على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) » وفي خبر إسماعيل بن عبيد الخاق (٤) المروي عنه أيضاً « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النوم في المسجد الحرام ، فقال : هل للناس بد أن يناموا في المسجد الحرام ؟ لا بأس به ، قلت : الریح تخرج من الانسان ، قال : لا بأس به » ولعله لذا استثنى الشهيد النوم لضرورة من الكراهة .

(و) كذا (يكره دخول من في فة راتحة بصل أو نوم) أو غيرها من الروايع المؤيدة المجاور كالسكرات ونحوه في المساجد على ما صرح به جماعة من الأصحاب ، للنصوص (٥) الشتمل بعضها على شدة المبالغة في الأول (٦) كخبر الزيات (٧) قال :

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أحكام المساجد

الحديث ٤ - ٥ - ١ - ٠

(٥) و (٧) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٠ - ٣

(٦) الصواب في الثاني ، بدل في الأول ،

« قصدت أبا جعفر (عليه السلام) إلى ينبع فقال : يا حسن أتيتني إلى هنا ، قلت : نعم ، قال : إني أكلت من هذه البقلة يعني الثوم ، فأردت أن أتنجى عن مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) » واقتصار المصنف كالفاضل في بعض كتبه على الأولين محمول على المثال قطعاً ، لظهور النصوص في كل ذي رائحة مؤذية ، ففي صحيح ابن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) « سألت عن أكل الثوم فقال : إنما نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) لريحه ، فقال : من أكل هذه البقلة الحبيثة - وعن العليل « اللثثة » - فلا يقرب مسجدنا ، فأما من أكله ولم يأت للمسجد فلا بأس » وفي خبر أبي بصير (٢) عن الصادق عن آبائه عن علي (عليهم السلام) « من أكل شيئاً من المؤذيات ريحها فلا يقرب المسجد » بل في جملة منها النص على السكرات أيضاً ، كخبر ابن سنان (٣) المروي عن المحاسن « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السكرات ، فقال : لا بأس بأكله مطبوخاً وغير مطبوخ ، ولكن إن أكل منه شيئاً له أذى فلا يخرج إلى المسجد كراهية أذاه أن يجالس » وغيره ، نعم وصفه الشيء بما له أذى كالتعليل في ذيله ، وصحيح ابن مسلم (٤) السابق ظاهر في ارتفاع الكراهة بمعالجة ذهاب رائحته بطبخ ونحوه ، كما يؤيى إليه مضافاً إلى ما سمعت المرسل (٥) المروي عن المجازات النبوية للرضي قدس سره ، قال : « قال (صلى الله عليه وآله) : من أكل هاتين البقلتين فلا يقرب مسجدنا يعني الثوم والسكرات ، فمن أراد أكلهما فليمتحها طبخاً » وفي رواية (٦) « فليمتحها طبخاً » . فاعساه يقال - من احتمال الكراهة بأكل ذوات هذه البقول وإن ذهبت الرائحة لاطلاق بعض الأدلة الذي عرفت تنزيهه بشهادة صحيح ابن مسلم المتقدم والتبادر على ذي الرائحة ، ولا احتمال أو ظهور خبر أبي بصير (٧) عن الصادق (عليه السلام) في

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام

المساجد - الحديث ١ - ٩ - ٤ - ١ - ٧ - ٨ - ٢

التعميم المزبور ، قال : « سئل عن أكل الثوم والبصل والسكرات ، فقال : لا بأس بأكله نياً وفي القدور ، ولا بأس بأن يتداوى بالثوم ، ولكن إذا أكل أحدكم ذلك فلا يخرج إلى المسجد ، الواجب بعدما سمعت تنزيل الإشارة فيه على غير المطبوع أو عليه أيضاً إذا لم يذهب الطبخ رائحته - لا يلتفت إليه .

نعم ظاهر بعض النصوص استحباب إعادة الصلاة مع أكل الثوم ذي الرائحة فضلاً عن كراهة دخول المسجد ، كخبر زرارة (١) قال : « حدثني من أصدق أصحابنا سألت أحدهما (عليهما السلام) عن الثوم ، فقال : أعد كل صلاة صليتها بامدنت تأكله ، إذ من العلوم عدم إرادة الوجوب للنصوص الآخر والاجماع محصلاً ومحكياً عن الاستبصار على أن أكل هذه الأشياء لا يوجب إعادة الصلاة ، كما هو واضح .

﴿و﴾ يكره ﴿التنخم والبصاق﴾ فيها أيضاً كما ذكره غير واحد من الأصحاب بل نسب إلى الشيخ ومن تأخر عنه ممن تعرض لأحكام المساجد عدا العجلي ، الأمر بتوقيف المسجد الذي قد لعن تاركه ، وبالتعظيم المثل بأنها بيوت الله في أرضه ، ولا ريب في حصولها بتركها ، بل لا ريب في هتكها حرمة ، ولتعليل في وجه بأنها إنما نصبت للقرآن أوغير هذا ، ولما فيه من تنفير المترددين بل أذيتهم ، ولجبر الحسين بن يزيد (٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) في حديث الناهي ، قال : « نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن التنخم في المساجد ، وهو التنخم ، إذ النخاعة النخامة كما في الجمع ، والمرسل (٣) عن النبي (صلى الله عليه وآله) الروي عن المجازات

(١) الوسائل - الباب - ١٢٨ - من أبواب الأطعمة المباحة - الحديث ٨ من كتاب الأطعمة والأشربة

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ - هـ
لكن روى الأول عن الحسين بن زيد

النبوة للرضي « أن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة من النار إذا انقبضت واجتمعت » والمرسل (١) أيضاً في مجمع البحرين « النخاعة في المسجد خطيئة » وإشعار خبر إسماعيل بن مسلم الشعيري (٢) عن جعفر عن أبيه عن آباءه (عليهم السلام) « من وفر بنخامته المسجد لقي الله تعالى يوم القيامة ضاحكاً قد أعطى كتابه يمينه » بل وخبر عبدالله بن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) « من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بداء في جوفه إلا أبرأته » .

ومنه يستفاد أن المراد بالتنخع في حديث المناهي إخراج النخاعة إلى أرض المسجد لا مجرد خروجها إلى فمه وهو في المسجد ، إذ لا كراهة في ذلك ، بل لعله مستحب إذا كان بقصد التقدمة للابتلاع ، وخبر غياث بن إبراهيم (٤) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « إن علياً (عليه السلام) قال : البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنه » ولاشعار خبر طلحة بن زيد (٥) المروي عن ثواب الأعمال عن جعفر عن أبيه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) « من رد ريقه تعظيماً لحق المسجد جعل الله ريقه صحة في بدنه وعوفي من بلوى في جسده » وخبر السكوني (٦) المروي عن محاسن البرقي عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « من رد ريقه تعظيماً لحق المسجد جعل الله ذلك قوة في بدنه ، وكتب له بها حسنة وحط عنه بها سيئة ، وقال : لا تمر بداء في جوفه إلا أبرأته » .

وليساً بجرام قطعاً ، إلا بصل وظاهر باقي النصوص الدالة على الجواز ، وأرجحية

(١) كنز العمال ج ٤ ص ١٤١ - الرقم ٣١١٣

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢ - ١

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤ - ٦ - ٧

الجواهر - ١٦

البزاق على جهة اليسار على غيره إن كان في الصلاة ، منها خبر عبدالله بن سنان (١) « قلت لأصديق (عليه السلام) : الرجل يكون في المسجد في الصلاة فيريد أن ييزق ، فقل : عن يساره ، وإن كان في غير صلاة فلا ييزق حذاء القبلة ويزق عن يمينه ويساره » ومنه يستفاد كراهة مطلق البزاق على جهة القبلة تعظيماً لها ، إذ النهي محمول عليها قطعاً لا على الحرمة ، كما أن الأمر بالبزاق على اليسار حال الصلاة على الندب لا الوجوب ، لخبر عبيد بن زرارة (٢) « سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : كان أبو جعفر (عليه السلام) يصلي في المسجد فيبصق أمامه وعن يمينه وعن شماله وخلفه على الحصى ولا يعطيه » ومنه يستفاد الجواز في المسجد أيضاً كخبر ابن مهزيار (٣) « رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام يتقل في المسجد الحرام فيما بين الركن والحجر الأسود ولم يدفنه » واحتمال استفادة عدم الكراهة أصلاً منها لتنزهه (عليه السلام) عن فعل الرجوح يدفعه أنه لعله لبيان الجواز ، فيكون بالنسبة إليه مندوباً وإن كان مكروهاً في حد ذاته وبالنسبة إلى غيره ، كما هو واضح .

(و) أما كراهة { قتل القمل } فيه فهي وإن نص عليها غير واحد من الأصحاب مع إبدال القتل بالفصع ، بل في الذكرى أنه قاله الجماعة ، لكن قد اعترف بعضهم بعدم الوقوف على نص دال عليه ، ولعله لذا تركها العلامة الطباطبائي في منظومته إلا أنه حيث كان الحكم مما يتسامح فيه أمكن القول بها لمكان فتوى الجماعة ، والتعليل السابق أو التحرز عن أذية شيء في المسجد ، وما فيه من التنفير وعدم التوقيف ، كما يشمر به صحيح ابن مسلم (٤) « كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا وجد قملة في المسجد دفنها في الحصى » .

(١) (٢١ و ٣١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ - ٣ - ١

(٤) (٤) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب قواطع الصلاة - الحديث ٤

ومنه استفاد ما أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ فإن فعل ستره بالتراب ﴾ بناءً على كون الضمير في كلامه راجعاً إلى كل واحد من هذه الثلاثة ، إذ من المعلوم أن التغطية المزبورة فيه لدفع الاستقذار النفسي المشترك بين الثلاثة ، مضافاً إلى ما سمعته من خبر غياث (١) الدال على دفن البزاق ، وإلى المضمع الرفوع (٢) المروي عن محاسن البرقي « إنما جعل الحصى في المسجد للنخامة » بل قد يشم من خبري ابني مسلم ومهزيار المتقدمين معروفة الدفن في ذلك ، وأن غرضها من نقل فعله استفادة عدم كون ذلك على الوجوب ، فتأمل ، ويحتمل عود الضمير في المتن إلى الأولين ، لأنها المتعارف دفنها دون القمل بعد قتله ، بل قلما يبقى منه شيء بعد قتله كي يرى فيستقذر ، نعم دفنه قبل قتله كما دل عليه الصحيح المتقدم في محله ، والأمر سهل .

﴿و﴾ كذا يكره ﴿ كشف العورة ﴾ في المسجد مع الأمن من المطلع بلا خلاف أجده بين من تعرض له ، للتعليل السابق ، ولناقته التوقير ، وإشعار خبر السكوني (٣) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال : « كشف السرة والفخذ والركبة في المسجد من العورة » استفاد منه زيادة على المطلوب استحباب ستر الثلاثة أو كراهة كشفها الصريح به جماعة من الأصحاب ، بل في الروض يمكن أن يراد من العورة ما يتأكد استحباب ستره في الصلاة ، لأنه أحد معانيها ، فتدخل حينئذ الثلاثة في العورة في المتن ونحوه ممن اقتصر عليها .

وكيف كان فلا حرمة في كشف شيء منها قطعاً الأصل السالم عن معارض صالح لآبائنا ، فاعن النهاية من التعبير بلا يجوز فيها جميعها ضعيف جداً إن أراد منه

(١) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

(٢) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

الحرمة ، كما هو واضح .

(والرمي بالحصى) فيه كما صرح به الفاضل والشهيد وغيرهما ، لكن عبروا بالحذف تبعاً لخبر السكوني (١) عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) « إن النبي (صلى الله عليه وآله) أبصر رجلاً يحذف بحصاة في المسجد ، فقال : ما زالت تلعنه حتى وقعت ، ثم قال : الحذف في التادي من أخلاق قوم لوط ، ثم تلا (عليه السلام) « وتأتون في ناديتكم المنكر » (٢) قال : هو الحذف » وخبر زياد بن المنذر (٣) عن أبي جعفر عليه السلام في حديث « الحذف بالحصى ومضع الكندر في المجالس وعلى ظهر الطريق من عمل قوم لوط » ولاريب أنه أخص منه ، إذ هو بالحاء المهملة الرمي بأطراف الأصابع كما في المجموع ، وبالمعجمة وضع الحصاة على بطن إبهام يد اليمنى ودفعها بظفر السبابة كما هو المشهور على ما في المجموع ، أو الرمي بأطراف الأصابع كما عن الخلاف ، فيكون ردفاً حينئذ للأول ، أو الرمي بين إصبعين كما أرسله في مفتاح الكرامة عن الجمل والمفصل قال : « أو من بين السبابتين » كما عن العين والمقاييس والغريبين والنهاية الأثرية ، وفي الأخيرين « أو تتخذ محذفة من خشب ترمي بها بين إبهامك والسبابة » وفي المقنعة والمبسوط والنهاية والمراسم والكافي والفنية والسرائر والتحرير والتذكرة والمتنهي « أن يضعها على باطن الإبهام ويرميها بظفر السبابة » وفي الانتصار « أن يضعها على بطن الإبهام ويدفعها بظفر الوسطى » وعن القاضي « على ظفر إبهامه ويدفعها بالمسبحة » انتهى ، ويأتي تحقيقه إن شاء الله في باب الحج .

وعلى كل حال فليس هو . مطلق الرمي ، فيشكل حينئذ إثبات كراهته على الإطلاق وإن كان هو ظاهر المحكي عن المبسوط أيضاً ، حيث قال : « لا يرمى الحصى ولا حذفاً »

(١) و (٧) الوسائل . - الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام المساجد . الحديث ١ - ٢

(٣) سورة العنكبوت - الآية ٧٨

الهم إلا أن يقال: إنه أطلقه لاشتراك أنواعه في العبث والأذى ، ولأن الحذف يطلق على رميها بالأصابع كيف اتفق وإن لم يكن على الوجه المذكور في الجمار ، قال في الصحاح على ما حكى عنه : « الحذف الرمي بالأصابع » نعم يستفاد من الخبرين المزبورين كراهة الحذف مطلقاً وإن لم يكن في المسجد ، بل ظاهرهما أنه كان من الملامح ، ولعله الذي هو الآن بيد أهل الرساتيق مما يسمى بلعب القلة ، فكان على المصنف حينئذ تركه ، لذكره ما يختص بالمساجد ، وإلا كان عليه أن يذكر كراهة التثمل قائماً في المسجد وغيره التي ذكرها هنا الفاضل والشهيد والأصمباني محتجاً عليه الأخير بالأخبار ، نعم لعل محل الكراهة ما يحتاج إلى معونة اليد ونحوها كما استظهره في فوائد القواعد على ما حكى عنها ، والأمر سهل .

(مسائل ثلاث : الأولى إذا انهدمت الكنائس والبيع فإن كان لأهلها ذمة)

ولم يبيدوا (لم يجر التعرض لها) بحال أرضها وآلاتها وفقاً للإرشاد والروض والمدارك والخيرة وإن لم يكن قد شرعوا في إعادتها ، بل وإن لم يريدوه فعلاً ، بل وإن بئس من تجديدهم إياها في الحال والمآل في وجه ، لا إطلاق ما دل على احترام ما في أيديهم حال القسمة المتناول لذلك وغيره الذي لا دليل على تقييده بأولهم وأنفسهم ونحوها ، لا ما خرج عن أيديهم بوقفهم له وصارت ولايته بيد الحاكم كغيره من مساجد المسلمين التي قد سمحت فيما تقدم جواز استعمال آلاتها بعد الانهدام في غيرها من المساجد بالشرائط السابقة ، على أن خروجه من أيديهم كان على جهة المعبودية لهم ، فيجب إقرارهم عليها قضاءً لحق الذمة ، ولذا لم يجر ردعهم عن تجديدها ، ولا إخراجهم من العامر منها ، ولا التعرض له بحال كما صرح به الفاضل والشهيدان وغيرهم ، بل عن جمع البرهان لعل صحيح العبص (١) محمول على الشرط المذكور إجماعاً مرديداً بالشرط

اعتبار اندراس أهلها أو كونها في دار الحرب في جواز التعرض لها ، ولا ينافي ذلك جواز صلاتنا معهم فيها للنصوص (١) أو لاشتراكنا معهم في الحق بمجرد وقفها معبداً قهراً عليهم .

﴿ وإن كانت في أرض الحرب ﴾ أو في بلاد الاسلام ﴿ وبأهلها جاز استعمالها ﴾ كما صرح به الفاضل والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم ، للأصل وإطلاق ما دل على جواز التصرف في هذين النوعين ، والمصحيح (٢) العيص سأل الصادق (عليه السلام) « عن البيع والكنائس هل يصلح نقضها لبناء المساجد ؟ فقال : نعم » وغير ذلك ، لكن ﴿ في المساجد ﴾ خاصة لا غيرها كما في المسالك وفوائد الشرائع بناءً على صحة وقفهم ، لعدم اشتراط القرابة فيه ، أو مع الشرط وصحتها منهم ، أو استثناء خصوص البيع والكنائس من ذلك ، لظهور النصوص حتى صحيح العيص بذلك ، أو كانت لليهود قبل ظهور عيسى (عليه السلام) وللنصارى قبل ظهور محمد (صلى الله عليه وآله) ، وبالجملة حيث يصح الوقف منهم .

فن هنا كان للتجسس حيث أخذ اعتبار الشرائط السابقة في استعمال آلات المسجد في مسجد آخر في المقام أيضاً كما أوماً إليه المحقق الثاني في حاشية الارشاد ، حيث قال : « لا ريب في جواز استعمال فرشها في المساجد ، وكذا آلات البناء إذا انهدمت ويئس من إعادتها مسجداً » وفي نسخة « مجدداً » ولعل الأولى أصح ، إذ الفرض أنها في أرض الحرب التي افتتحت أو بائدة الأهل ، ومن المعلوم ظهوره في عدم جواز الاستعمال لو أريد إعادتها بنفسها مسجداً ، لحاجتها حينئذ إليها ، كما أنه من المعلوم ظهوره في أن جواز ذلك لو اتفق الانهدام لا أنه يجوز النقض لذلك نحو غيرها من المساجد المحترمة .

(١) الو سائل - الباب - ١٣ - من أبواب مكان المصلى

(٢) الو سائل - الباب - ١٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

نعم يجوز نقض ما لا بد منه في إرادة تغييرها مسجداً كالمحراب ونحوه كصرح بجميع ذلك بعضهم وظاهر آخر ، بل في جامع المقاصد ما يظهر منه أنه لا خلاف في ذلك بل لعله المراد من المتن ونحوه على معنى جاز استعمالها لنا مساجد لا أن المراد استعمال آلائها في مساجد آخر ، إذ هي بعدما عرفت من صحة الوقف محترمة على حسب الجهة الموضوعة عليها أي العبادة ، فيشملها ما دل على حرمة التخریب .

لكن قد يشكل باطلاق صحيح العيص المؤيد باطلاق بعض الفتاوى كالفاضل في المنتهى ، اللهم إلا أن يحمل على إرادة نقض المستند منها أو على إرادة نقض ما لا بد منه في بنائها نفسها مساجد أو غير ذلك ترجيحاً لتلك العمومات المعتضدة بتصريح كثير ممن تعرض لتلك هنا به كظاهر آخر عليه ، بل وتصريح الفاضل والشهيد وأبي العباس والمحقق الثاني وغيرهم بعدم جواز اتخاذها في طريق أو ملك ، وما ذاك إلا لاحترامها وكونها كالمساجد ، ولا ينافيه جواز نقض ما لا بد منه في بنائها مساجد من المحراب ونحوه ، لأنه في الحقيقة تعمیر لها لا تخریب ، ولصحيح الزبور .

كما أنه لا ينافي اتخاذها مسجداً لنا احتمال استعمالهم إياها برطوبة ، لاصالة عدمه كما يؤي إليه صحيح العيص الآخر (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البيع والكنائس يصلّى فيها ؟ قال : نعم ، وسألته هل يصلح بعضها مسجداً ؟ فقال : نعم » بناءً على إرادة ما يسجد عليه من المسجد فيه لا محل العبادة ، وإن كان يشهد له في الجملة صحبته السابق ، بل لا ينافيه اليقين فضلاً عن الاحتمال ، لوجوب تطهيرها حينئذ مع الامكن ، لاطلاق أدلة الازالة أو عمومها ، بل الظاهر وجوبه وإن لم تتخذها مساجد لنا ، لما عرفت من صحة وقفهم إياها وصيرورتها به محلاً للعبادة كباقي محالها . نعم لا يجب تطهيرها علينا حال استعمالهم إياها وتعمد فيها ، لظهور الأدلة في

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

إقرارنا لم حال الذمة على معتقدهم ، أما بعد الاندرا من مثلاً كما هو الفرض أو كانت في أرض الحرب وقد فتحها المسلمون وبالجملة آل أمرها اليها فالظاهر جريان حكم المساجد عليها حينئذ ، بل قد يقال بحرمة تنجيسها حال استعمالها إياها أيضاً ، وبوجوب إزالة النجاسة التي ليست من توابع استعمالهم علينا ، لكن قد يقال : إن خلو الأدلة عن الأمر بتطهيرها بعد اتخاذها مسجداً - مؤيداً بالعسر والخرج ، وابتنائها على عدم الاحترام مع حصول العلم المادي باستعمالها إياها برطوبة بحيث يستبعد بعد جريان الأصل أو يمتنع ، كاستبعاد احتمال طهارتها بالشمس أو إرادة اتخاذها مسجداً ثم تطهيرها أو بعده - يناق في بعض ما ذكرنا ، ومن هنا حكى عن الأردبيلي التأمل في الحكم الزبور أي اتخاذها مسجداً ، وإن كان هو في غير محله ، إذ قضية ما سمعته جواز اتخاذها مسجداً وعدم وجوب التطهير للعسر والخرج وغيرها ، فيكون مستثنى من أدلة وجوب الإزالة نحو ما عرفته في اتخاذها على الكنيف ، بل لعل فحوى تلك الأدلة شاهدة على ما نحن فيه لأن قضيته التوقف في المسجدية ، كما هو واضح ، على أنه قد يقال خلو الأدلة عن الأمر بالتطهير إنما هو للتسامح في أمر الطهارة شرعاً ، وأنه يكفي في ثبوتها الاحتمال ولو وهياً ، كما يرشد إليه إعادة الثوب للمجوسي وغيره ، أو لأنه إن كان هناك علم باستعمالها برطوبة مثلاً فهو في موضع ما منها لا جميعها قطعاً ، ولعله من الشبهة الغير المحصورة باعتبار عسر الاجتناب ، أو لأنه كما يعلم بالتنجيس في الجملة منهم يعلم بورود ما هو صالح للتطهير قطعاً كالطر والجفاف بالشمس ونحوها ، والأصل مع هذا الحال الطهارة ، إذ ليس هو على اليقين بنجاسة موضع منها كي يجب علينا اجتنابها جميعاً أو تطهيرها ، أو لأن الأمر بالرش لها حال الصلاة فيها معهم الوارد في جملة من النصوص (١) لتطهيرها عن النجاسة .

لكن فيه أنه لم يعد أحد ذا من الطهرات العامة أو الخاصة بموضع خاص كالكنائس والبيع ، ولا هو من أفراد خبر الذنوب (١) الذي قد عرفت حاله في كتاب الطهارة ، وأنه قد ورد في مقامات عديدة غير هذا مما هو مظنة النجاسة كبيت المجوسي ونحوه إلا بالرش المعلوم أو الظاهر إرادة دفع الوسوسة والشك الحاصل بسبب اتهام المكان أو الثوب بالنجاسة باستعماله رطباً منه كي يئأس الشيطان بعد من إدخاله الشك والتشكيك في نفسه ، لما رآه من بناءه على الطهارة وعمله بمقتضاها بمباشرة الرطب وكأنه وجداني ، ومنه يعلم أن الرش في المقام لذلك أيضاً ، فهو مؤيد حينئذ للحكم بطهارتها شرعاً ، وربما احتل أن ذلك رفع للنجاسة المتوهمة ، فيكون الحقيقة حينئذ طهارتها مثلاً للفصل ، والمتوهمة الرش ، وعليه وإن كان ضعيفاً يتم المطلوب أيضاً ، والله أعلم وللرأى ببلاد الأهل واندراسهم هلاكهم بحيث لم يبق منهم أحد في بلاد الاسلام أو انقطاع ذمتهم من بلاده ، فلا يكفي في إياحة تغييرنا لها هلاكهم في البلاد الخاصة من بلاد الاسلام ، ولا هلاك خصوص أولئك المتخذين مع احتماله إذا بقيت معطلة كما يؤمى إليه عبارة اللوجز ، بل لا بأس به إذا فرض تعطيلها حتى من المترددين ، لكنه لا يخلو من نظر .

نعم لا يكفي قطعاً في بقاء احترامها وجود الصنف ولو في بلاد الحرب ، بل اهله كذلك وإن تجددت لهم الذمة ، ضرورة اقنضائها احترام المستقبل لا ما مضى .
والبيع بكسر الموحدة وفتح المثناة جمع بيعة كسيرة وسدر: معابد اليهود كما عن التبيان والمجمع ، بل قيل : إنه حكى عن مجاهد وأبي العالية ، وعليه خبر زرارة (٢)

(١) المتقدم في ج ٦ من الجواهر ص ٣٢٦

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب لباس المصلي - الحديث ٣

في سدل الرداء لكن لا يعلم المفسر ، وفي مجمع البحرين والروض وجامع المقاصد وعن العين ومفردات الراغب وفقه اللغة والصحاح معبد النصارى ، بل عن الأخير أن الكنيسة لهم أيضاً كما عن الديوان ، لكن في جامع المقاصد والروض وعن تهذيب الأزهري وفقه اللغة أنها لليهود ، وقال المطرزي فيما حكى عنه : وأما كنيسة اليهود والنصارى لتعبدهم فتعريب « كنشت » عن الأزهري ، وهي تقع على بيعة النصارى ، وفي مجمع البحرين « الكنيسة متعبد اليهود والنصارى والكفار » وعن تهذيب النووي « الكنيسة المتعبد للكفار » وعن الفيومي في مصباحه « الكنيسة متعبد اليهود ، ويطلق على متعبد النصارى » والأمرا سهل بعدما عرفت من جريان الحكم السابق على معبد الفريقين وإن كان تحقيق ذلك لا يخلو من عمرة ما تترتب عليه .

(الثانية) فعل (صلاة المكتوبة) للرجال (في المسجد أفضل من) فعلها في (المنزل) ونحوه بخلاف بين المسلمين ، بل هو مجمع عليه بينهم ، بل لعله من ضروريات الدين ، إذ هي بيوت الله في الأرض ، فطوبى لعبد تطهر ثم زاره في بيته لينال حق إكرام المزور للزائر (١) وهي أحب البقاع إلى الله ، وأحب أهلها أولهم دخولا فيها وآخرهم خروجاً منها (٢) وأن الجلسة في الجامع منها خير من الجلسة في الجنة ، لأن في الأولى رضا الرب ، وفي الثانية رضا النفس (٣) وأن المؤمن بمجلسه مسجده وبيته صومعته (٤) وأن من كان القرآن حديثه والمسجد بيته بنى الله له بيتاً في الجنة (٥) وأن الساعي إليها لم يضع رجله على رطب ولا يابس إلا سبحت له الأرض إلى الأرضين السابعة (٦) وله

(١) و(٣) و(٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٥-٦-٧

(٢) الوسائل - الباب - ٦٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

(٦) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

بكل خطوة خطاها حتى يرجع إلى منزله عشر حسنات ، ومحى عشر سيئات عنه ، ورفع له عشر درجات (١) ولا يرجع بأقل من إحدى ثلاث خصال : إما دعاء يدعو به يدخله الله به الجنة ، وإما دعاء يدعو به فيصرف الله به عنه بلاء الدنيا ، وإما أخ يستفيده في الله (٢) وأنه ما عبد الله بشيء مثل الصمت والمشي إلى بيته (٣) وأنه لا يخلو الخلف إليها من أن يصيب إحدى الثمان : أخاً مستفاداً في الله ، أو علماً مستظرفاً ، أو آية محكمة ، أو كلمة تدل على هدى ، أو رحمة منتظرة ، أو كلمة تردده عن ردى ، أو ترك ذنب خشية أو حياءً (٤) .

بل ظاهر ذكر غير واحد من الأصحاب هنا النصوص (٥) الشاملة على تواعد النبي وأبى المؤمنين (عليهما الصلاة والسلام) المتخلفين عن حضور الصلاة في المسجد بحرق بيوتهم عليهم أن ذلك لتخلف عن المسجد لا عن الجماعة ، فينتج حينئذ استفادة الكراهة من ذلك ، وإن لم أعرف من أفق بها هنا ، نعم صرح بها الحر في وسائله في خصوص جيران المسجد لأنه لا صلاة لجار مسجد إلا في مسجده (٦) وأن المساجد شكت إلى الله الذين لا يشهدونها من جيرانها فأوحى الله عز وجل إليها وعزتي وجلالي لا قبلت لهم صلاة واحدة ، ولا أظهرت لهم في الناس عدالة ، ولا نالتهم رحمتي ، ولا جاوروني في جتي (٧) لا غيرهم ممن لم يكن جار المسجد ، ولعل الأولى حمل تلك النصوص كما لا يخفى على من لاحظها سيما المشتل منها على النهي عن مواكبتهم ومشاربتهم ومناكبتهم ومجاورتهم (٨) ونحو ذلك على إرادة المتخلفين عن حضور جماعة المسلمين في

(١) و (٣) الوعد - الباب - ٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ - ٢

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٥) و (٦) و (٧) و (٨) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب أحكام المساجد

الحديث ٠ - ١ - ٨ - ٩

جوامعهم رغبة عن ذلك ، ونفاقاً أضمره في صدورهم ، ومحبة للاعتزال عن أمر المسلمين في جوامعهم كي لا يشاركونهم فيما يقع لهم وعليهم ، إلى غير ذلك من المقاصد الدنيوية الشيطانية .

ثم إنه لا فرق في فضل الصلاة في المسجد بين المساجد جميعها جامعها وغيره وحديثها وقديمها ، لاطلاق الأدلة وعمومها وإن كانت مختلفة في مراتب الفضل كما تسمعه إن شاء الله .

نعم قد يستثنى من ذلك بعض المساجد التي وردت النصوص (١) بالنهي عن الصلاة فيها ولعنها وبأن بعضها جدد لقتل الحسين (عليه السلام) كمسجد ثقيف ومسجد الأشعث ومسجد ممالك بن مخزومة أو خرشة ومسجد شيث بن ربيعة ومسجد حريز بن عبدالله البجلي ومسجد النعم أو الهيثم ومسجد بالحراء بني علي قبر فرعون من الفراعنة ، وعن الكليني أن في رواية أبي بصير (٢) ومسجد بني السيد ومسجد بني عبدالله بن دارم ، بل قد يقال بعدم جريان أحكام المساجد عليها أيضاً ، واندراسها الآن ، والحمد لله الذي كفانا عن التعرض لأحكامها .

أما غيرها فلا ريب في فضل الصلاة فيها سيما ما وردت النصوص بمدحها والثناء عليها وأنها مباركة كمسجد الكوفة الذي هو نعم المسجد ، وأنه خصوصاً وسطه لروضة من رياض الجنة (٣) وصرة بابل ، وجمع الأنبياء (٤) وأنه لو علم الناس ما فيه لأتوه حبوا (٥) وصلى فيه ألف وسبعون نبياً (٦) وألف وصي (٧) بل ما من عبد صالح ولا نبي إلا وقد صلى فيه ، حتى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما أسري به

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٣ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث . - هـ

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد

قال له جبرائيل ﷺ : أتدري أين أنت يا رسول الله الساعة ؟ أنت مقابل مسجد كوفان ، قال : فاستأذن لي ربي حتى آتية فأصلي فيه ركعتين ، فاستأذن الله عز وجل فأذن له (١) وميمنته رحمة الله ورضوانه ويمينه ، وفيه عصا موسى (عليه السلام) وخاتم سليمان ﷺ وشجرة يقطين ، ومنه فارتنور وجرت السفينة وفيه نجرت (٢) وفي وسطه عين من دهن ، وعين من لبن ، وعين من ماء شراب المؤمنين ، وعين من ماء طاهر ، ومأ دعا فيه مكروب بمسألة في حاجة من الحوائج إلا أجابه الله وفرج عنه كربته (٣) خصوصاً إذا فعل الروي عن مصباح الزائر لابن طاروس عن الصادق (عليه السلام) (٤) من الصلاة ركعتين قارئاً في كل ركعة منها الحمد والمعوذتين والاختلاص والكافرون والنصر والقدر وسبح اسم ربك الأعلى ، ومسبحاً بعد التسليم تسبيح الزهراء ، فانه ما يسأل الله حينئذ حاجة إلا فضاها الرب ، قيل : قال الراوي : « سألت الله بعد هذه سعة الرزق فأتع رزقي وحسن حالي ، وعلمته رجلاً مقترأ فوسع الله عليه » وأنه هو والمسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) الذي تشد اليه الرجال (٥) وقد قصده علي بن الحسين (عليهما السلام) وصلى فيه ركعتين أو أزيد ورجع (٦) وورد في غير واحد من النصوص (٧) « أن يمينه يمن وذكر ، ويميسرته مكر » .

ولعل المراد من يمينه الغربي الذي فيه قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) كما يؤمى

-
- (١) و (٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ - ١
 (٣) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١
 (٤) الوسائل - الباب - ٤٨ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١
 (٥) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١
 (٦) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٦ و ٧
 (٧) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ و ٢ والباب ٤٥ منها - الحديث ١ والمستدرک - الباب ٣٩ منها - الحديث ١

اليه ما في أحدهما (١) « أنه يحشر منه سبعون ألفاً ليس عليهم حساب ولا عذاب »
 المعلوم إرادة من جانبه كما وردت به النصوص (٢) وأما أن يساره مكر فقد فسر بمنازل
 السلطان في الخبر (٣) والشیطان في آخر (٤) لكن قيل : إن الظاهر أنه من كلام
 الصدوق ، ولعلها بمعنى لما قيل : إنه كان في جانبه الأيسر الأسواق وقصر الإمارة
 الذين هما معاً منازل الشياطين ، لكن لا يلائمه ذكر ذلك في أثناء مدحه ، ولعل المراد
 بالسلطان سلطان الحق عند ظهوره ، وغيرها بعض للناسخ بالشیطان ، وبالمكر ما كان
 أيضاً بحق كقوله (٥) : « ومكروا ومكر الله » أو غير ذلك .

وكيف كان في الفقيه بسنده إلى الأصمغ بن نباتة (٦) « أن أمير المؤمنين عليه السلام
 قال : يا أهل الكوفة لقد حباكم الله بما لم يحب به أحد ، من فضل مصلاكم بيت آدم
 وبيت نوح ، وبيت إدريس ، ومصلي إبراهيم الخليل ، ومصلي أخي الخضر ، ومصلي
 وإن مسجدكم هذا لأحد المساجد الأربعة التي اختارها الله عز وجل لأهلها ، وكان
 قد أتى به يوم القيامة في ثوبين أبيضين شبيه المحرم ، وبشفع لأهله ولمن يصلي فيه ،
 فلا ترد شفاعة ، ولا تذهب الأيام والليالي حتى ينصب الحجر الأسود فيه ، وليأتين
 عليه زمان يكون مصلي المهدي من ولدي ، ومصلي كل مؤمن ، ولا يبقى على الأرض
 مؤمن إلا كان به أو حن قلبه إليه ، فلا تهجروه ، وتقرّبوا إلى الله عز وجل بالصلاة

(١) المستدرک - الباب - ٣٦ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) البحار ج ٢٢ ص ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من طبعة الكمباني - باب فضل النجف

وماء الفرات

(٣) فروع الكافي - ج ١ ص ٤٩٢ المطبوعة عام ١٣٧٧

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٥٠ - الرقم ٦٩٤ من طبعة النجف

(٥) سورة آل عمران - الآية ٤٧

(٦) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١٨

فيه ، وارغبوا اليه في قضاء حوائجكم ، فلو يعلم الناس ما فيه من البركة أتوه من أقطار الأرض ولو حبوا على الثلج » .

وكمسجد سهيل المسمى عندهم بمسجد الثرى الذي ما من مكروب يأتيه فيصلي فيه ركعتين بين العشاءين ويدعو الله عز وجل إلا فرج الله كربه (١) وما صلى فيه أحد ركعتين ثم استجار به واستعاذ إلا أجاره الله وأعاده حول الاستجارة (٢) بل في خبر عبد الرحمن بن سعيد الحراز (٣) عن الصادق (عليه السلام) « لو أن عمي زبداً أتاه وصلى فيه واستجار الله لأجاره عشرين سنة » الحديث (٤) وفيه بيت إبراهيم الذي كان يخرج منه إلى العاقلة ، ومنه سار داود إلى جالوت ، وفيه بيت إدريس الذي كان يخط فيه ، وفيه صخرة خضراء عظيمة من زبرجد فيه صورة جميع النبيين ، وتحت الصخرة الطينة التي خلق الله منها النبيين ، وفيها للمعراج ، وهو الفارق موضع منه ، وهو عمر الناس ، وهو من كوفان ، وفيه ينفخ في الصور ، واليه المحشر ، ويحشر من جانبه سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ، وهو مناخ الراكب أي الحضرة ﷺ ، ومنزل صاحب إذا قام بأهله ، ولم يبعث الله نبياً إلا وقد صلى فيه (٥) .

وكمسجد الحيف أي مسجد منى مسمى بذلك لأنه مرتفع عن الوادي ، وما ارتفع عن الوادي مسمى خيفاً فانه صلى فيه سبعمائة أو ألف نبي وأن ما بين الركن والمقام منه

(١) و (٤) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢ - ٥

(٢) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ و ٣

(٣) وسبباً إذا كان ذلك ليلة الأربعاء لما في بآل من بعض الروايات التي لم تحضرني الآن (منه رحمه الله)

(٥) الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ و ٣ و ٤

والباب ٤٤ منها - الحديث ١٠

لمسحون من قبور الأنبياء (١) وصلاة مائة ركعة فيه تعدل عبادة سبعين عاماً ، ومن سبح الله فيه مائة تسبيحة كتب الله له كأجر عتق رقبة ، ومن هله فيه مائة تهليلية عدلت أجر إحياء نسمة ، ومن حمد الله فيه مائة تحميدة عدلت خراج العراقيين يتصدق به في سبيل الله عز وجل (٢) .

وكمسجد الحرام الذي فضله من ضروريات دين الاسلام ، وأن من صلى فيه صلاة مكتوبة قبل الله منه كل صلاة صلاها منذ يوم وجبت عليه الصلاة وكل صلاة يصلها إلى أن يموت (٣) بل الصلاة فيه تعدل ألف صلاة في مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) الذي الصلاة فيه كألف صلاة في غيره (٤) وفي خبر موسى بن سلام (٥) عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) الروي عن العيون « أن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في غيره بستين سنة أو شهراً » .

وكمسجد النبي ﷺ في المدينة الذي منبره فيه على ترعة من ترع الجنة ، وما بينه وبين بيته روضة من رياضها وهو أفضل للمساجد عدا مسجد الحرام (٦) .
وكمسجد قبا الذي « أسس على التقوى من أول يوم » (٧) ومن صلى فيه ركعتين رجع بعمرة (٨) .

وكمسجد القدير (٩) الذي أظهر الله عز وجل فيه الحق وأكل الدين بنصب

(١) الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب أحكام المساجد

(٢) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٣) (٤) (٥) الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ - ٣ - ٦

(٦) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٤

(٧) سورة التوبة - الآية ١٠٩

(٨) الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣

(٩) الوسائل - الباب - ٦٩ - من أبواب أحكام المساجد

سيدنا ومولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) .

وكمسجد رانا الذي صلى فيه عيسى وأمه والحليل وعلي بن أبي طالب (عليهم السلام) (١) يوم أظهر الله له فيه المعجزة الواضحة ، والحمد لله الذي وفقنا للصلاة فيه .
وكمسجد بيت المقدس الذي هو أحد المساجد الأربعة (٢) التي هي قصور الجنة في الدنيا ، إلى غير ذلك من الأماكن المشرفة والمساجد المعظمة زادها الله شرفاً وعظمة ، منها بيوت قبور الأئمة (عليهم السلام) التي أذن الله بأن ترفع ويذكر فيها اسمه ، إذ هي خير البقاع وأفضلها ، ولذلك اختيرت لهم (عليهم السلام) ثم ازدادت فضلاً وشرفاً بهم (عليهم السلام) ، بل قد يؤي مرسل ابن أبي عمير (٣) إلى أفضليتهما على المساجد ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إني لأكره الصلاة في مساجدكم فقال : لا تكره ، فما من مسجد بني إلا على قبر نبي أو وصي نبي قتل ، فأصاب تلك البقعة رشة من دمه ، فأحب الله أن يذكر فيها ، فأد فيها الفريضة والنوافل ، واقتض فيها ما فاتك » ضرورة ظهوره في أن سر فضل المسجد ذلك ، فتقبور المصومين (عليهم السلام) خصوصاً النبي والأئمة (عليهم الصلاة والسلام) منهم أولى وأدلى ، ومنه ومن غيره يستفاد جريان أحكام المساجد عليها أيضاً ، ولا بأس به فيما كان مبناه التعظيم منها ضرورة أولويتها بذلك من المساجد ، وتفصيل الكلام بالفرق بين قبورهم (عليهم السلام) وقبور غيرهم ونقل الأخبار الدالة على فضل الصلاة فيها خصوصاً كركبها والفري منها وكيفية الصلاة فيها أمام القبر أو خلفه أو إلى جانبيه مقام آخر ، وإن كان الظاهر الآن

(١) الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١٤

(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

أن الفضل في الصلاة خلف القبر على جهة الرأس مراعيًا لقرب منه ، والله أعلم .
 هذا كله في فضل صلاة المكتوبة في المساجد (و) أما (النافلة) فالمشهور بين
 الأصحاب تقلًا في الكفاية وعن غيرها وتحصيلًا أنها (بالعكس) من الفريضة ، بمعنى
 أفضلية صلاتها في البيت مثلاً من المسجد ، بل في الاعتبار والمنتهى نسبتها إلى فتوى
 علماء مشهورين بدعوى الإجماع عليه ، فنبوي (١) : « أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته
 إلا المكتوبة » ولأنها أبلغ في الإخلاص ، وأبعد من الرياء ووساوس الشيطان ، ولقول
 الصادق (عليه السلام) في خبر الفضيل (٢) : « إن البيوت التي يصلّي فيها بالليل بتلاوة
 القرآن تضيء لأهل السماء كما تضيء نجوم السماء لأهل الأرض » وقول النبي ﷺ
 في وصيته (٣) المروية عن المجالس بإسناده بعدما ذكر فضل الصلاة في المسجد الحرام
 ومسجده (صلى الله عليه وآله) : « وأفضل من هذا كله صلاة يصلّيها الرجل في بيته
 حيث لا يراه إلا الله عز وجل يطلب بها وجه الله - إلى أن قال - : يا أبا ذر إن الصلاة
 النافلة تفضل في السر على العلانية كفضل الفريضة على النافلة » إذ لا ريب في أنها في
 البيت أخفى منها في المسجد الذي هو محل المترددين .

ومنه حينئذ ينقدح الاستدلال بكل ما دل على استحباب التستر بها والتخفي
 الذي يشهد له في الجملة مضافاً إلى الاعتبار آية السر في الصدقة (٤) ونصوصها (٥)
 والأمر بانخاذ المسجد في البيت والحث عليه ، بل في خبر ابن بكير (٦) عن الصادق

(١) كنز العمال ج ٤ ص ١٦٥ - الرقم ٣٦٥٠

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٦٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١ - ٧

(٤) سورة البقرة - الآية ٢٧٣

(٥) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب الصدقة من كتاب الزكاة

(٦) الوسائل - الباب - ٦٩ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣

(عليه السلام) « كان علي (عليه السلام) قد اتخذ بيتاً في داره ليس بالكبير ولا بالصغير فكان إذا أراد أن يصلي من آخر الليل أخذ معه صبيلاً لا يحتمش منه ، ثم يذهب إلى ذلك البيت فيصلي » ولخبر زيد بن ثابت (١) « انه جاء رجال يصلون بصلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) فخرج مغضباً وأمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم » ولأن الاجتماع للنوافل في المساجد من فعل العامة التي جعل الله الرشد في خلافها .

لكن قد يشكل ذلك كله بما دل (٢) على فضل المساجد وبركتها ، وأنها محل الاجابة والقبول ، وبيوت الله في الأرض ، وأحب البقاع اليه ، بل وباطلاق ما دل على فضل الصلاة فيها الشامل لفرض والتفل ، بل في سياق بعضها ما يؤكد إرادة ذلك وبخصوص مرسل ابن أبي عمير (٣) السابق قريباً ، وصحيح معاوية بن وهب (٤) عن الصادق (عليه السلام) « إن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يصلي صلاة الليل في المسجد » الظاهر في أن ذلك عادته ودينته ، ولا قائل بالفصل بين صلاة الليل وغيرها في المرجوحية ، بل المحكي عن ابن إدريس أن صلاة الليل خاصة في البيت أفضل من المسجد ولادليل واضح عليه ، نعم الذي صرح به الفاضل والشهيدان والمحقق الثاني وحكي عن غيرهم أن جهة الرجحان فيها أكد ، ولعله لما سمعته من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) وغيره ، لكن هذا الصحيح شاهد بخلافهم باعتبار ظهوره في اعتياده (صلى الله عليه وآله) فعلها في المسجد ، بل لعل الظاهر كون عادته صلاة نوافل الفرائض فيه أيضاً ، بل قد يقال باندراجها في المكتوبة في النبوي (٥) السابق باعتبار كونها من مقدماتها ومسئولاتها

(١) سنن البيهقي ج ٢ ص ٩٣ - الرقم ١٤٤٧

(٢) المشار اليه في ص ١٣٧

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ١

(٥) كنز العمال - ج ٤ ص ١٦٥ - الرقم ٣٦٥٢

وخبر هارون بن خارجة (١) عنه عليه السلام « أن النافلة في مسجد الكوفة تعدل خمسمائة صلاة »
 بل في خبر عبد الله بن يحيى الكاهلي (٢) عنه عليه السلام أيضاً « أنها فيه تعدل عمرة مبرورة »
 ونحوه غيره ، بل في خبر أبي حمزة الثمالي (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) « أنها في
 المساجد الأربعسة المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ومسجد بيت
 المقدس ومسجد الكوفة تعدل عمرة » ولا قائل بالفصل .

بل قد يشعر صحيح ابن عمار (٤) بكون النافلة كالفرصة في التضاعف في
 المسجد الحرام ، قال : « سألت الصادق (عليه السلام) كم أصلي ؟ فقال : صل ثمان
 ركعات عند زوال الشمس ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : الصلاة في
 مسجدي كألف في غيره إلا المسجد الحرام ، فان الصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف
 صلاة في مسجدي » ومن هنا مال في المدارك كما عن مجمع البرهان إلى مساواتها للفرصة
 في رجحان فعلها في المسجد بعد أن حكاه عن جده في بعض تحقیقاته ، وتبعه بعض من
 تأخر عنه ، وربما يؤيده زيادة على ما سمعت قصور أدلة المشهور عن إفادة المطلوب ، إذ هي
 بين غير معتبر السند - وكون الحكم استجبانياً يتسامح فيه لا يجدي فيما نحن فيه مما كان
 المقابل أيضاً حكماً استجبانياً ، فانه يكون حينئذ معارضاً بمثله - وبين غير دال على
 المطلوب كالتصوص (٥) الدالة على استحباب التستر بها ، إذ هي - مع أنها من المعلوم
 كون الحكمة فيها التخلص عن الرياء ونحوه من وساوس الشيطان - خارجة عن المطلب
 ضرورة كون البحث في رجحانها في المسجد وعدمه من حيث المسجدية وغيرها مع قطع

(١) الوسائل - الباب - ٤٦ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٦

(٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب مقدمة العبادات

النظر عن الجهات الخارجية التي هي ليست بمستحيلة الانفكاك عقلاً وعرفاً .
ويمكن معارضتها أيضاً بما في الطرف المقابل من رجاء اقتداء الناس به ورغبتهم
في الفعل كما يؤدي إليه استجباب الجهر (١) بها في الليل ، والأمر (٢) بإخبار أخيك المؤمن
وقول قد رزق الله ذلك إذا سألك هل قت الليلة أو صمت ، على أنه ربما تكون في
المسجد أستر من غيره .

وبالجملة الجهات والاعتبارات في البيوت والمساجد مختلفة أشد اختلاف بملاحظة
اختلاف الأشخاص والمساجد والبيوت والنوافل والأزمنة ، ولعله لذا كان المستفاد من
بعض الأخبار (٣) استجبابها في المنزل ، ومن آخر (٤) في المسجد ، إذ لكل
خصوصية أو منزلة داخلية أي لاحقة له بالذات غير مستقلة ، كرجحان كون البيت
مما يصلى فيه في الليل ، وخارجية أي ممكنة الاستقلال وإن اجتمعت معه في الوجود
الخارجي ككونها سرّاً مثلاً وأبعد من الرياء ، وإن كان بمعونة فتوى الأصحاب
وظاهر الاجماعين السابقين وظهور بعض النصوص السابقة في شدة محبة الله إرادة الذكر
في المنزل سرّاً وغير ذلك يمكن ترجيح مراعاة منزلة الأول على الثاني إن لم تعاضده
منزلة أخرى خارجة عن المسجدية أو داخلية كمسجدية خاصة ونحوها ، وإلا فمعها قد ترجح
مراعاة جهة المسجدية على المنزل بمراتب ، بل ربما كان نفس الاحاطة بجميع المندوبات
فاضلها ومفضولها جهة مرجحة ، ضرورة إرادة الله فعل الجميع ، ولذا أمر بالفاضل
والمفضول ، وفعلوها (عليهم السلام) معاً ولم يصروا على فعل الأفضل منها خاصة ،

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب القراءة في الصلاة

(٢) المستدرك - الباب - ١٤ - من أبواب مقدمة العبادات - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب - ٩٩ - من أبواب أحكام المساجد

(٤) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ٣ و ١٤ و ١٥ وغيرها

ولعل الله قد جعل مصالح كلمته في الأشياء تختلف باختلاف العباد كما جعل في الآكل والشارب والمعاقر ونحوها خواص كذلك تختلف باختلاف الأمراض ، ومن كشف الله بصبرته وعلم حسن سيرته وكان هو المؤيد والمسد له والهادي يوفقه للمحبه ويرضاه له ، قال الله تعالى (١) : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » إلا أنه على كل حال ليست النافلة في الاهتمام بالنسبة إلى المسجد كالفريضة في معائر الأحوال أو أكثرها قطعاً ، خصوصاً مثل نافلة الليل والصلوات الأخر التي تفعل فيه .

وهل المراد بالمسجد في الفتاوى ما يشمل مثل الحضرات المشرقة ونحوها مما هي أيضاً كالمساجد في عدم السر والخفاء أو خصوص المساجد التعارفة ، وبالنزول خصوص المسكن أو ما يشمل كل موضع فيه ستر وخفاء ؟ ظاهر اللفظ الثاني في الأول والأول في الثاني ، لكن يحتمل التعميم ، والأولى مراعاة اليزان التي أشرنا إليها سابقاً .

وكيف كان فأفضلية المكتوبة في المساجد إنما هي للرجال دون النساء وإن أطلق بعض الأصحاب ، بل ربما كان هو مقتضى إصالة الاشتراك في الأحكام ، لكن لا نعرف خلافاً بينهم ، بل ظاهرهم الاتفاق عليه في أفضلية صلاتها في المنزل من صلاتها فيها رعاية لستر المطلوب منهن ، وحذراً عن الافتتان بهن ، والفتنة بسببهن لو خرجن إليها مجتمعة مع الرجال ، وعن توصلهن إلى كثير من القبائح التي هن مظنتها باعتبار نقص عقولهن وغلبة شهواتهن ، مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) في خبر يونس ابن ظبيان (٢) « خير مساجد نساءكم البيوت » بل عنه (٣) أيضاً « أن صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها ، وصلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في الدار »

(١) سورة العنكبوت - الآية ٦٩ .

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١-٤

وفي خبر آخر كما عبر به في التولية والفاتيح « أن صلاتها في بيتها أفضل منها في صفتها ، وفي صفتها أفضل منها في صحن دارها ، وفي صحن دارها أفضل منها في سطح بيتها » .

بل قد يقال لا فضل ولا استحباب في إتيانها المساجد أصلاً ، لعدم الدليل بعد تنزيل إطلاقات المساجد على الرجال ، ولعله الظاهر من عبارة لمعة الشهيد حيث قال : والأفضل المسجد ، ثم قال : ومسجد المرأة بيتها ، ضرورة ظهورها في كون المرأة عكس الرجل ، قالبت بالنسبة إليها كالمسجد مطلقاً أو خصوص ما أرادت الخروج إليه من المساجد ، والمسجد بالنسبة إليها بيت ، بل لعله الظاهر أيضاً من المحكي عن مجمع البرهان حيث قال خبر يونس بن زليان يدل على اختصاص فضيلة المسجد بالرجال كما هو المذكور في الكتب والمشهور بينهم ، بل عن كشف الالتباس ونهاية الأحكام هذا الحكم أي إتيان المساجد مختص بالرجال دون النساء ، ونحوه المحكي عن حاشية الميسي إنما يستحب الفريضة في المسجد في حق الرجال ، أما النساء فييوتهن مطلقاً ، اللهم إلا أن تحمل هذه العبارات منهم على إرادة الأفضلية ، كما أن أخبار المساجد تبقى على إطلاقها في ثبوت الفضل والاستحباب للرجال والنساء إلا أن الأفضل منها في النساء البيوت ، ولا تنافي بينهما ، نعم لو كن مدلولها أنها أفضل الأماكن بالنسبة للصلاة أمكن أن يتحقق التنافي بينها وبين ما دل على أفضلية البيت المرأة ، كما أنه يمكن أن يقال : لو فرض اختصاص مدلولها بالرجال لم يثبت الاستحباب هنا للنساء ، إذ لا مقتضي له إلا الأصل المعلوم انقطاعه هنا ، مع احتمال كون انقطاعه بالنظر إلى الأفضلية لا الفضل ، بل لعل خبر يونس المتقدم شاهد على ثبوته باعتبار اقتضاء اسم التفضيل ذلك ، ولعله من هنا قال في الدروس : « يستحب للنساء الاختلاف إليها كالرجال وإن كان البيت أفضل »

ونحوه في الذكرى ، وربما يؤيده تتبع مباحث الجماعة والحيف والاستحاضة والأوقات ومعلومية صلاة النساء مع النبي (صلى الله عليه وآله) من غير إنكسار منه عليهن ، إلا أن يقال : إن ذلك منه لبيان أصل الجواز أو لتحصيل فضيلة الجماعة معه التي هي أفضل الفضائل ، أو لتعير ذلك ، وكيف كان فلا ريب في أن الأولى لمن خصوصاً ذوات الهيئات منهن الصلاة في البيوت سيما بعد حكم العلامة في التذكرة بكراهة إتيانهن المساجد.

المسألة (الثالثة الصلاة في الجامع) الأعظم الذي يكثر اختلاف عامة أهل البلد اليه (بمائة) صلاة (وفي مسجد القليلة) أي المعروف بقيلة خاصة كما في جامع المقاصد أو أنه الذي لا يأتيه غالباً إلا طائفة من الناس كمسجد القرى والبدو عند قبيلة قبيلة والتي في بعض أطراف البلد بحيث لا يأتيه غالباً إلا من قرب منها كما عن كشف الغطاء ، ولعله أولى وإن كان الأول أنسب بظاهر اللفظ (بخمس وعشرين) صلاة (وفي) مسجد (السوق) الذي لا يأتيه غالباً إلا أهل السوق (باتني عشرة صلاة) باختلاف أجده في شيء من ذلك ، لخبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) المروي مرسلًا في الفقيه عنه ومسنداً في ثواب الأعمال كما حكاه عنها في الوسائل ، بل فيها أن الشيخ في النهاية رواه عن يونس بن ظبيان عن أبي عبد الله عن آبائه (عليهم السلام) « صلاة في بيت المقدس ألف صلاة ، وصلاة في المسجد الأعظم مائة صلاة ، وصلاة في مسجد القليلة خمس وعشرون صلاة ، وصلاة في مسجد السوق اثنتا عشرة صلاة ، وصلاة الرجل في بيته وحده صلاة واحدة » وفي الحدائق عن أكثر نسخ الفقيه وكتاب ثواب الأعمال « مائة ألف » فيكون المراد بالأعظم المسجد الحرام لا جامع البلد كما في الذخيرة ، وعن بعض نسخ الفقيه التصريح به ، وظني أنه وهم من بعض النساخ أو الرواة .

وكيف كان فإنه يستفاد مساواة بيت المقدس لمسجد الكوفة الذي ورد في بعض النصوص « ان الصلاة فيه تعدل الف صلاة في غيره من المساجد » كخبر المفضل بن عمر (١) عن الصادق (عليه السلام) بل وخبري الفلانسي (٢) عنه (عليه السلام) أيضاً بناءً على إرادة مسجد الكوفة من الكوفة في أحدهما بقرينة الآخر ، لكن لم يذكر فيها بيان الغير بالمسجد كالمرسل (٣) عن مصباح الزائر لابن طاووس ، إلا أنها تحمل عليه ، ولا يناقيا خبراً أبي عبيدة (٤) وابن سنان (٥) عن الباقر والرضا (عليهما السلام) المقدر ذلك فيهما بسبعين ، قال في الأول : « لا تدع يا أبا عبيدة الصلاة في مسجد الكوفة ولو أتيتيه حبوا ، فإن الصلاة فيه تعدل سبعين صلاة في غيره من المساجد » وقال في الثاني : « الصلاة في مسجد الكوفة فرداً أفضل من سبعين صلاة في غيره جماعة » إذ العدد الناقص لا يقتضي عدم الزيادة إلا بالمفهوم الذي بعد تسليمه في المقام لا يعارض المنطوق ، على أنه يمكن دعوى أن هذا الاختلاف باعتبار المكلفين من حسن التوجه والتأدية ونحوهما من العوارض التي تزد الصلاة بسببها فضلاً ، مثل ما قيل في اختلاف الثواب الوارد في زيارات الحسين (عليه السلام) والحج وغيرها ، أو باعتبار اقتضاء المقامات لاختلافها ، بل واختلاف عقول السائلين وتبؤم اللطف وإيداع الأسرار بناءً على أن من عمل عملاً بقصد ثواب خاص سمعه يؤثاه لا أزيد منه وإن كان هو كذلك واقعاً ، فتأمل ، هذا .

ويمكن فرض هذا الناقص على وجه يساوي ذلك الزائد أو يقرب منه ييسر

(١) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد

الحديث ١٩ - ٢٧ - ٢٣ - ٢٤

(٢) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١٢ و ٢٥

الجواهر - ١٩

بتسامح فيه ، إذ المتيقن من الغير في نصوص الألف بعد إرادة المساجد منه أدناها كمسجد السوق الذي هو باثنتي عشرة صلاة ، لعدم الدليل على إرادة الأعلى منه ، فالألف من الصلاة فيه حينئذ باثني عشر ألف صلاة ، والسمعون لو فرض وقوعها جميعاً في الجامع تبلغ سبعة آلاف ، وبملاحظة الجماعة كما أشير إليه في الخبر الثاني يحصل الخمسة الباقية ، بل بملاحظة زيادة عددها يستغني عن فرض الصلاة في الجامع ، وبهذا وإن كان بعيداً وبما تقدمه يجمع بين ما اختلف من النصوص الواردة في فضل المسجدين المدني والحرام ، إذ في خبر مسعدة بن صدقة (١) عن الصادق عن آبائه عن رسول الله (عليهم الصلاة والسلام) « صلاة في مسجدي تعدل عند الله عشرة آلاف في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام » ، فإن الصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة « ونحوه بالنسبة إلى المسجد الحرام ، وخبر صامت (٢) عن الصادق (عليه السلام) بل وخبر الحسين بن خالد (٣) عن أبي الحسن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) لكن زاد فيه غيره من المساجد ، وبالنسبة إلى لادني خبر القلانسي (٤) بناءً على إرادة المسجد من المدينة فيه ، وفي الروي عن مجالس الشيخ بإسناده عن أبي ذر (٥) « صلاة في مسجدي هذا تعدل مائة ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في مسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة في غيره » وفي المرسل النبوي (٦) « الصلاة في مسجدي كألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام » ، فإن الصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي « ونحوه غيره في تقدير النبوي منه .

والحاصل منها أن فضيلة الأول منهما مائة ألف ألف إذا أريد من الغير بقربة

(١) و (٢) و (٣) و (٥) و (٦) الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام المساجد

الحديث ٥ - ٨ - ٤ - ١٠ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب أحكام المساجد - الحديث ١٢

استثناء المسجد الحرام ما يشمل مسجد الكوفة وبيت المقدس ، وفضيلة الثاني منها مائة ألف مائة ألف الف بناءً على إرادة المدني من الغير في خبر أبي ذر ، وإلا لسارى المدني الحرام في الفضل ، وهو معلوم البطلان نصوحاً بل وإجماعاً ، وقول الرضا (١) : « نعم والصلاة فيما بينهما تعدل ألف صلاة » في سؤال الوشاة (عليه السلام) « عن الصلاة في المسجد الحرام والصلاة في مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) سواء في الفضل » محمول على إرادة التسوية في أصل الفضل أو في مقداره وإن اختلف المحل ، يعني أن ذلك يساري ألف صلاة في مسجد الكوفة مثلاً ، وهو يساري ألف صلاة فيه ، كما أن قوله (عليه السلام) فيه : « والصلاة فيما بينهما » محتمل لأرادة الصلاة فيهما ، ووقع الاشتباه من النسخ ، فيكون حينئذ مؤبداً للسابق الذي به يندفع ما ورد من اقتضاء ظاهر بعض النصوص مساواة الكوفة للمدني في التقدير بالآلاف ، وهو خلاف النصوص الآخر ، والإجماع المحكي في الروض ، إذ قد عرفت أنه بعد الاغضاء عن باقي الأخبار يندفع بمراعاة المحل كما هو واضح ، لكن أقصى ما أثبتته العلامة الطباطبائي في منظومته للحرام ألف الف ، وللمدني عشرة آلاف ، فقال :

والمسجد الحرام منها الأفضل * فيه الصلاة ألف ألف تعدل

للمدني في الألوف عشر * وعشرها للآخرين أجر

ولارب في إرادته الصلاة المجردة عن المضاعفة كما يشهد له التأمل في كلامه أولاً وآخرأ ، على أنه لا دليل له لو أرادها ، وأقصى ما أثبتته الخراساني في الذخيرة تبعاً للروض للحرام ألف ألف الف ، والمدني ألف الف ، قال : وإذا اعتبرنا ما دل على أن الصلاة في مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) بعشرة آلاف في غيره زاد عدد المضاعفة أضعافاً مضاعفة ، قلت : هي على كل حال لا تنتهي إلى ما سمعته منا ، اللهم إلا أن

يحمل ذلك منها على عدم نفي الزيادة كالتصوص المشتمة على نحو هذا التقدير ، والأمر في ذلك كله سهل ، كسهولة رفع كثير مما ذكره في الروض وتبعه في الذخيرة من السؤالات السبعة على ظاهر هذه النصوص بعد الاحاطة بما سمعته منا ، منها أن ظاهر أخبار المسجد الحرام ثبوت الفضل في سائر أجزائه حتى الكعبة مع أن الصلاة فيها مكروهة ، كما أن قضية غيرها من أخبار المدني والكوفي تساوي جميع الأجزاء في الفضل المذكورة مع ثبوت اختلافها ، ويدفع الأول التخصيص بدليل الكراهة ، والثاني بأن المساواة في ذلك لا تقتضي عدم زيادة الأجزاء الأخر بثواب زائد على هذا القدر المشترك ، ولو سلم فيمكن التفاوت فيه بفرض الاختلاف في المحل الذي يحصل بسببه التضاعف ، كما أشرنا إليه فيما تقدم ، وكذا غيرها من الأسئلة ، فلاحظ وتأمل .

﴿ في كيفية صلاة الخوف والمطاردة ﴾

﴿ في كيفية صلاة الخوف والمطاردة ﴾

وأحكامها ، إذ هي بجميع كيفياتها غير مختصة بالنبي (صلى الله عليه وآله) ومن كان معه حال الخوف ، لظاهر الآية (١) وبعض النصوص (٢) والمنقول من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) لها ليلة الهرير (٣) وحذيفة بن اليمان بطبرستان (٤) والاجماع محصلا ومنه ولا عنا وعن أكثر الجمهور عدا أبي يوسف فخصها به ، والمزني

(١) سورة النساء - الآية ١٠٢ و ١٠٣

(٢) فروغ الكافي ج ١ ص ٤٥٦ الطبع الحديث ، باب صلاة الخوف ، - الحديث ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٨

(٤) سنن أبي داود - ج ٢ ص ٢٣ - الرقم ١٢٤٦ - المطبوعة عام ١٢٦٩

فكذلك أيضاً ، امكن قال : إن الآية منسوخة بتأخيرها (صلى الله عليه وآله) يوم الخندق أربع صلوات اشتغالا بالقتال ولم يصل صلاة الخوف ، وإصابة الاشتراك التي لا يقطعها كونه (صلى الله عليه وآله) مورداً لها في بعض النصوص (١) كما في غير المقام من موردها ونظائره ، بل ولا يقطعها مفهوم قوله تعالى (٢) : « وإذا كنت فيهم » إذ هو وإن كان قد يتخيل زيادته على مطلق الموردية لكنه بعد التأمل والتروي راجع إليها ، ضرورة عدم إرادة شرطية كونه بخصوصه فيهم كي يتجه حينئذ اختصاصها به ، بل المراد بيان كيفية الصلاة جماعة معه حال الخوف ، فيستفاد حكم النهر حينئذ من آية التأمسي (٣) وغيرها مما دل على الاشتراك ، لا أن المراد اشتراط مشروعية الحكم المزبور بما إذا كان معهم كما لا يخفى .

بل قد يقال: إن المنساق من الآية وشبهها إرادة المثالية بذكره (صلى الله عليه وآله) بخصوصه ، وإلا فالمراد بيان كفيته جماعة معه ومع غيره ، فلا حاجة حينئذ إلى آية التأمسي ، ويكون ذكره بخصوصه لعدم انفكاكه عنه غالباً في تلك الأوقات ، أو لأنه حال حضوره (صلى الله عليه وآله) مع أنهم لا يصلون فرادى غالباً ، على أنه لو أغضي عن ذلك كله فأقصاه اختصاص هذه الكيفية به (صلى الله عليه وآله) لا أن أصل صلاة الخوف ولو فرادى مختصة به ، وتأخير النبي (صلى الله عليه وآله) صلاته يوم الخندق غير ثابت ولو سلم فله قبل نزول آية الخوف ، فتكون ناسخة له لا هو ناسخ لها ، بل ظاهر الفاضل والشهيد أنه كذلك جزماً ، ولو سلم فله لعدم التمكن من التطهر ونحوه مما يسقط معه أداء الصلاة .

(١) فروع الكافي - ج ١ ص ٤٥٩ الطبع الحديث « باب صلاة الخوف » - الحديث ٢

(٢) سورة النساء - الآية ١٠٣

(٣) سورة الأحزاب - الآية ٢٩

وكيف كان في (صلاة الخوف مقصورة) في الكم (سفرأ) جماعة أو فرادى قولاً واحداً وكتاباً وسنة (وفي الحضر إذا صليت جماعة) بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل ظاهر المتن أنه إجماعي كاسفر وإن كان قد (هو خ ل) حكى كالشهيد الثاني في المعتبر عن بعض أصحابنا أنها لا تقصر أيضاً إلا في السفر ، وقضيت فعلها تماماً في الحضر ولو جماعة ، لكنه لعله انضمه في الغاية لم يعتد به هنا حيث اقتصر على نقل الخلاف في غير الجماعة ، وهو كذلك لما تسمعه من بعض تفاسير ذات الرقاع ، ولا طلاق الأدلة الواردة في فعلها جماعة الشامل لحالتي الحضر والسفر ، بل قد يشعر صحيح الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) وخبر عبدالله بن جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليهما السلام) الروي عن قرب الاسناد وغيرهما بأن للنساق من إطلاق صلاة الخوف فعلها جماعة حيث مثلاً فيهما عنها فأجابا ببيان كيفيتها جماعة ، بل ليس في أكثر النصوص تعرض إلا لبيان كيفيتها جماعة (فان صليت فرادى قبل تقصر ، وقيل لا ، والأول أشبه) وأشهر ، بل هو المشهور بين الأصحاب تقلاً وتحصيلاً ، لأوليته من السفر في التقصير ، ولا طلاق الصحيح (٣) « قلت للباقر عليه السلام : صلاة الخوف والسفر تقصران جميعاً ، قال : نعم ، وصلاة الخوف أحق أن تقصر من صلاة السفر الذي لا خوف فيه » والمناقشة فيه باحتمال إرادة قصر الكيفية من القصر فيه واهية جداً ، ولاريب في ظهوره بعدم اعتبار الجماعة بذلك ، بل هو كالصریح فيه باعتبار اشتماله على الأحقية الزبورة ، وحسن محمد بن عذافر (٤) عن الصادق (عليه السلام) « إذا جاءت الخيل تضطرب بالسيوف أحزأ

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٤-هـ
لكن الثاني خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام

(٣) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ١

(٤) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٧

تكبيرتان « ومن المعلوم بدلية التكبيرة عن الركعة مع بعد الجماعة في ذلك ، بل يمكن القطع بعدمها فيه ، ومنه يظهر دلالة خبر عبدالله بن الغيرة (١) عنه (عليه السلام) أيضاً الذي رواه المشايخ الثلاثة « أقل ما يجزي في حد المسافة من التكبير تكبيرتان لكل صلاة إلا المغرب ، فإن لها ثلاثاً » .

بل يمكن استفادة المطلوب أيضاً من نصوص الجماعة باعتبار ظهورها في كون الجماعة المذكورة فيها كغيرها من الجماعات التي هي هيئة لاحقة استحباباً للفرض بحسب تأديته ، لا أن لها دخلاً في الكنية قطعاً ، كما أنه لا دخل للانفراد في ذلك قطعاً ، فتي ثبت كنية الفرض في أحد الحالين على وجه لا ظهور في الدليل باشتراطه بذلك صح فعله بذلك الكم في الحال الآخر كما هو واضح ، بل قيل : تدل الآية عليه أيضاً ، ولعله بناءً على عدم إرادة السفر الشرعي من الضرب في الأرض فيها ، وإلا لم يكن لاشتراط الخوف وجه مع التميم بعدم القائل باعتبار غير الشرعي من السفر ، أو على أنه أخرج مخرج الغالب باعتبار أن حصول الخوف غالباً إنما يكون مع السفر أو غير ذلك مما يخرج به الآية عن ظهور اعتبار السفر في القصر حال الخوف الذي يمكن دعوى منعه في نفسه أيضاً باعتبار أن للنساق للاشتراط في الآية اشتراط جواز القصر في السفر بالخوف فيه المعلوم بالاجماع عدمه ، لا العكس الذي هو المطلوب هنا ، إذ التعليق على الضرب كاتعليق في الآية الثانية بكونه معهم في صلاتها جماعة غير مراد منه الشرطية قطعاً ، كما هو واضح عند التأمل .

فللناقشة حينئذ في الاستدلال بهذه الآية على المطلوب بما لا ينفى عليك مما قدمنا يمكن دفعها بما سمعت ، وإن أطال في الذخيرة في تقريرها وتقرير المناقشة أيضاً في الاستدلال على عدم الفرق بين السفر والجسر وبين الفرادى والجماعة باطلاق الاختصار

على الركعتين المستفاد من التدبير في الآية الثانية بأنها من متمات الآية الأولى ، فيكون الضمير فيها راجعاً إلى أولئك الضارين في الأرض الخائفين ، وبظهورها في الجماعة لا الفرادى ، سكن الأمر في ذلك سهل بعد أن عرفت الاستغناء عن الآيتين في إثبات كل من المطولين بغيرها مما سمعت ، فما عن المبسوط وظاهر جماعة من اشتراط قصرها في الحضر بوقوعها جماعة دون الفرادى اقتصاراً على التيقن ضعيف جداً ، وإن نسب إلى الحلي ، مع أن المحكي عن سرائره كالصريح في موافقة المشهور ، والله أعلم .

ثم إن إطلاق النص والفتوى يقتضي جواز التقصير في صلاة الجوف وإن تمكن من الاتمام مع قصر الكيفية وبدونه ، بل لعل ذلك كاد يكون صريحاً ، بل هو مقطوع به من التدبير في الأدلة . خصوصاً ما تسمعه منها في كيفية تأديتها جماعة ، ضرورة التمكن من الاتمام ، بعد أن حرص جمع من المسلمين العدو ، لسكن في الرياض عن الدروس تقييد جواز القصر بعدم التمكن من الاتمام نافية عنه البأس ، لانصراف إطلاق الأدلة إليه ، لا أقل من الشك ، فيبقى الأصل للمقطوع به سليماً ، وهو كما ترى ، بل لا صراحة في عبارة الدروس بذلك ، قال : « الخوف مقتضٍ لنقص كية الصلاة مع عدم التمكن من إتمامها إجماعاً ، وكذا نقص العدد على الأقوى سواء صليت جماعة أو فرادى » ومن الجائز إن لم يكن الظاهر إرادته التشبيه في أصل اقتضاء الخوف التقصان لا مع التقييد بالتمكن ، وإلا كان ضعيفاً جداً .

كضعف القول بأن المراد من القصر هنا الموجود في الكتاب والسنة والفتاوى غير القصر المتعارف الذي هو رد الأربعة خاصة إلى الركعتين ، بل هو رد الاثنين إلى واحدة أيضاً كما نقل عن ابن الجنيد ، قال فيما حكى عنه : فإن كانت الحالة الثانية وهي مصانفة الحرب والموافقة والتبعية والتنبؤ المناوشة من غير أبدية صلى الامام بالفرقة الأولى ركعة وسجد سجدتين ، ثم انصرفوا وسلم القوم بعضهم على بعض في مصافهم ،

وقد روي (١) عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى كذلك بمسنان » وروى ذلك (٢) أيضاً حذيفة بن اليمان وجابر وابن عباس وغيرهم ، وقال بعض الرواة : وكانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ركعتين ، ولكل طائفة ركعة ركعة (٣) ، وعن ابن بابويه (٤) « سمعت شيخنا محمد ابن الحسن يقول : رويت أنه سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله عز وجل (٥) : « وإذا ضربتم في الأرض » إلى آخره ، فقال : هذا تقصير ثانٍ ، وهو أن يرد الرجل الركعتين إلى الركعة » وامله أشار بالرواية إلى صحيح حريز (٦) عن الصادق عليه السلام في الآية المزبورة ، قال : « في الركعتين ينقص منها واحدة » .

إذ تستمع النصوص (٧) المستفيضة المشتبهة على بيان الكيفية الماثورة عن النبي (صلى الله عليه وآله) الصريحة في أن قصر صلاة الخوف كقصر صلاة السفر ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً عند البحث عن قصرها في الحضر فرادى مما يستفاد منه ذلك أيضاً خصوصاً مع الاعتضاد بالشبهة بين الأصحاب شهرة لا ينكر على دعوى الاجماع معها ، بل ضرورة عدم قدح مثل الاسكافي فيه ، على أنه لا صراحة في كلامه في الخلاف ، بل

(١) لم نعث عليه في كتب الأخبار

(٢) و(٣) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣ - الرقم ١٢٤٦ المطبوعة عام ١٣٦٩

(٤) الفقيه ج ١ ص ٢٩٥ - الرقم ١٣٤٣

(٥) سورة النساء - الآية ١٢

(٦) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٢ عن

حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام

(٧) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ١

والمستدرک - الباب - ١ - منها

لعل نسبة ما هو صريح في ذلك إلى بعض الرواة في ذيل كلامه مشعر بعدم اختياره له وقوله أولاً : « ثم انصرفوا » إلى آخره يمكن تنزيله كالأية وبعض النصوص على إرادة الإتمام ركعة فرادى ثم الانصراف ، ولو أغضينا عن ذلك كله فلا ظهور في كلامه قطعاً بمضمون الصحيح السابق من رد الركعتين مطلقاً إلى ركعة في النبي ﷺ وغيره ، بل ظاهره أن النبي (صلى الله عليه وآله) ركع ركعتين ، بل هو تكليف كل إمام جماعة على الظاهر ، فيكون ظاهر الصحيح للزبور غير معمول به عند الجميع ، مع ما فيه من الاجمال ، إذ لا يعلم أن المراد الرد إلى الركعة في خصوص الفرائض التي دخلها القصر في نحو السفر أو الأعم منها ومن غيرها كالصبح ونحوه ، وعلى الأول فالمراد بقصرها ثانياً بعد وجود سبب القصر الأول كالسفر مثلاً فاتفق الخوف في أثناءه أو الأعم من ذلك بمعنى أنها تصلي ركعة واحدة وإن كانت في الحضر ، ثم على الثاني فهل تدرج صلاة المغرب في ذلك أو لا ؟ وعلى الأول فلم يعلم كيفية قصرها ، إلى غير ذلك ، وإن كان يمكن بمسئونة ما سمعته من ابن بابويه رفع هذا الاجمال باعتبار ظهوره في إرادة ما دخله القصر من الفرائض ، كما يؤيى إليه لفظ ثانٍ فيه ، بل هو مع أنه تفسير للأية الشريفة يؤيى إلى إرادة تقصيرها بعد وجود ما يقصرها أي القصر الأول كالسفر ، لا أنه يقصرها من أول الأمر كذلك .

وعلى كل حال فلا بد من طرح الصحيح للزبور ، لما فيه من القصور عن المقاومة أي قصور ، أو حمله التقيية كما ذكره غير واحد على أنه لما كان كل من الطائفتين يصلي مع الإمام ركعة فكان صلاته ردت إليها ، أو على ما في الحدائق من انتهاء الخوف إلى حال بحيث يمنع من إتمام الركعتين ، فيقتصر حينئذ على الركعة ، وفيه أن الخوف لا يقصر العدد من الركعتين ، بل فرضه حينئذ الرجوع إلى البدل من التسبيحة ونحوها كما ستعرف إن شاء الله .

وكيف كان فكيفية صلاة الخوف فرادى ظاهرة من حيث الكم ، ضرورة كونها كالسفر حينئذ ، ولا فرق فيها بين النساء والرجال كما في الذكرى ، لاطلاق الأدلة ، خلافاً للمحكي عن الاسكاني فخص القصر بمن يحمل السلاح من الرجال حراً كان أو عبداً دون النساء في الحرب ، ولعله لعدم مخاطبتن بالقتال ، والخوف إنما يندفع غالباً بالرجال ولا أثر فيه لفساد قصرن أم أتممن ، وهو لا يخلو من وجه إن لم ينمقد الاجماع على خلافه ، لامكان دعوى ظهور الأدلة في الرجال أو انصرافها إليهم .

(و) أما (إذا صليت جماعة) فلها كفييات ثلاثة : صلاة بطن النخل ، وصلاة ذات الرقاع ، وصلاة عسنان ، أما الأولى فهي أول فردي التخيير الذي أشار إليه المصنف بقوله : (فالامام بالخيار إن شاء صلى بطلاقة ثم بأخرى وكانت الثانية له ندباً على القول بجواز اقتداء القترض بالمتنفل) وقد روي (١) أن النبي (صلى الله عليه وآله) صلاها بأصحابه بالموضع المسمى بذلك إلا أني لم أجده هذه الرواية مسندة من طريقنا كما اعترف به في المدارك ، نعم عن النسوط أنه روى الحسن (٢) عن أبي بكر عن فعل النبي (صلى الله عليه وآله) ، لكن يسهل الخطب أنه ليس فيها ما يختص بصلاة الخوف بل هي جائزة حال الاختيار بناءً على جواز الاعادة لمن صلى جماعة كما تقدم البحث فيه سابقاً ، ومن هنا جزم العلامة في القواعد بعدم اعتبار الخوف في هذه الصلاة ، نعم قد يقال يرجحان فعلها كذلك حال الخوف دون الأمن كما نص عليه في الدروس ، لكن في الذكرى « أن شرطها كون العدو في قوة يخاف هجومه وإمكان افتراق المسلمين فرقتين لا أزيد ، أو كونه أي العدو في خلاف جهة القبلة » وفيه ما لا يخفى إن أراد اشتراط الصلحة بذلك ، إذ قد عرفت جواز فعلها حال عدم حصول شيء من هذه

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٥٩

(٢) المستدرک - الباب - ٦ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ١

الشروط ، ولعله لا يريد الاشتراط حقيقة ، بل المراد أنها إنما تختار عند حصول هذه الأمور ، إلا أنه على كل حال لا يتم وجه الشرط الثاني الظاهر في عدم اختيارها لو أمكن افتراقهم زائداً على الفرقتين ، اللهم إلا أن يريد أنه يكفي فيها إمكان افتراق المسلمين فرقتين ، ولا يعتبر فيها الأزيد من ذلك .

وكيف كان فتسمى هذه الصلاة بصلاة بطن النخل بالحاء المعجمة ، ويقال نخلة موضع بين الطائف ومكة كما في الصباح ، وفي الصباح « هما نخلتان إحداهما نخلة اليمانية (اليمامة خل) بواد يؤخذ إلى قرن والطائف ، وبها كان ليلة الجن ، وبها صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلاة الخوف لما سار إلى الطائف ، وبينها وبين مكة ليلة ، والثانية نخلة الشامية بواد يأخذ إلى ذات عرق ، ويقال بينها وبين المدينة ليلتان » .

وأما الثانية فهي الفرد الآخر من فردي التخير الذي ذكره المصنف بقوله أيضاً : ﴿ وإن شاء ﴾ أن ﴿ يصلي كما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذات الرقاع ﴾ بالراء المهملة والقاف ، سميت بذلك لأن النبي (صلى الله عليه وآله) صلاها بموضع على ثلاثة أميال من المدينة ، وهو صفح جبل عند بئر أروما ، فيه جدد حمر وصفر وسود كالرقاع ، وقيل : موضع بنجد وهو أرض عطفان ، ولعله مشترك ، أو لما قيل من أن بعض الصحابة كان حفاة فلفوا على أرجلهم الجلود والخرق اثلاث خرق ، أو لأن بعضهم تنقبت أرجلهم فلفوا عليها الخرق ، أو لما عن صاحب المعجم من أنها سميت بذلك لرقاع كانت في ألبتهم ، والأمر سهل ، وهذه الصلاة ثابتة كتاباً بناءً على أنها هي المرادة من الآية كما يرشد إليه ملاحظة النصوص والفتاوى ، لا صلاة عطفان وبطن النخل ، وسنة وإجماعاً محصلاً ومنقولاً ، بل هي المعروفة في النصوص (١) من بين كيفية صلاة الخوف كما يؤي إليه الجواب بها عند السؤال عن صلاة الخوف ، بل

لا تعرض في النصوص المعتبرة لغيرها ، ومنه ينقدح أولوية فعلها عند الخوف من غيرها
 سكن ظاهر المصنف هنا مساواتها لصلاة بطن النخل ، بل في الذكرى أنها أرجح منها
 إذا كان في المسلمين قوة مانعة بحيث لا تبالي الفرقة الحارسة بطول ابث المصلية ، قال :
 ويختار ذات الرقاع إذا كان الأمر بالمعكس ، وفيه تأمل ، لما عرفت من ظهور الأدلة
 في اختيار ذات الرقاع عند تحقق ما أشار إليه المصنف من شرائطها بقوله :

﴿ ثم يحتاج هذه الصلاة إلى النظر في شروطها وكيفيةها وأحكامها ، أما الشروط
 فـ ﴾ أحدها على المشهور بين الأصحاب نقلاً إن لم يكن تحصيلاً ، بل عن المدارك أنه
 المقطوع به في كلامهم ، بل عن ظاهر المتنحي الاجماع عليه ، كما أنه نسب الخلاف في
 الرياض إلى الشذوذ ﴿ أن يكون الخصم في غير جهة القبلة ﴾ إما في دبرها أو يمينها أو
 شمالها بحيث لا يمكنهم مقابلته وهم يصلون إلا بالانحراف عن القبلة ، لأن النبي ﷺ
 إنما صلاها والعدو كذلك ، ولأنه لو كان العدو في القبلة أمكنهم أن يصلوا بصلاة
 عسفان التي تسميها ، وهي مقدمة عليها ، إذ هي ليس فيها تفريق ولا مخالفة شديدة لباقي
 الصلوات من انفراد المؤمن مع بقاء حكم اتمامه ، ومن انتظار الامام ، واثتمام القائم بالقاعد
 فمن هنا وجب الاقتصار فيها على المتيقن الثابت من فعل النبي (صلى الله عليه وآله)
 وظاهر الكتاب ، سكن ومع ذلك فللتأمل فيه مجال ، لا طلاق الأدلة الذي لا يصلح
 فعل النبي (صلى الله عليه وآله) - بعد احتمال اتفاقيته لا شرطيته - لتقييده ، ولعله
 من هنا حكى عن الفاضل في التذكرة القول بالجواز ، وجعله في الذكرى وجهاً ، واحتمله
 أو مال إليه في المسالك ، بل يمكن دعوى جواز الكيفية الزبورية حال الأمن بناءً على
 ما عرفت سابقاً في الجماعة من جواز نية الانفراد اختياراً ، وجواز انتظار الامام للمأموم
 كالمعكس مع اختلاف الصلاتين في القصر والاعتمام مثلاً ، وأنه لا بأس بطول لبثه بعد
 اشتغاله بالذكر ونحوه مما هو جائز في أثناء الصلاة ، ولا ببقاء قدوة المأمومين به وإن

كان قاعداً ، لأن المنوع منها ليس نحو الفرض .

على أن المحكي عن أول الشهيدين فيما عدا اللعة من كتبه الحكم بانفراد المأمومين في المقام وإن انتظرهم الامام للسلام ، خلافاً لصريح بعض الأصحاب وظاهر آخر من بقاء حكم الاقتمام بهم ، كما يؤي إليه تسليمه بهم المصريح به في النصوص (١) والفتاوى إلا أن الأحوط الاقتصار على فعلها حال تحقق الشرط بالزبور ، ويلحق به كما صرح به بعضهم ما لو كان العدو في جهة القبلة إلا أنه وجد حائل مثلاً بينه وبينهم يمنع من رؤيتهم لو هجموا ، ضرورة مساواته حينئذ لما كان العدو خلف جهتها .

(و) ثانيها ﴿ أن يكون فيه قوة لا يؤمن أن يهجم على المسلمين ﴾ في أثناء صلاتهم ، وإلا انتفى الخوف للسوغ للكيفية الزبورية بناءً على عدم جوازها اختياراً ، نعم يمكن إلحاق خوف الفتك من البعض ببعض غيلة بخوف الهجوم جبراً .

(و) ثالثها ﴿ أن يكون في المسلمين كثرة يمكن أن يترقوا طائفتين ﴾ متساويتين في العدد أولاً ، لعدم اعتباره فيها ، إذ الطائفة على ما قيل تصدق على الواحد ، فيجوز أن يكون واحداً مع حصول الغرض به الذي أشار اليه المصنف بقوله: ﴿ يكفل كل طائفة بمقاومة الخصم ﴾ إذ من الواضح عدم تحققها مع قصور المسلمين عن ذلك ، فيتعين حينئذ الصلاة فرادى أو صلاة بطن النخل ، فلو صلوا بها والحال ذلك بطلت على الظاهر .

(و) رابعها ﴿ أن لا يحتاج الامام إلى تفريقهم أكثر من فرقتين ﴾ لتعذر التوزيع الزبور حينئذ في الثنائية ، بل والثلاثية بناءً على الاقتصار على خصوص الأثور منها من صلاة الامام بالفرقة الأولى ركعتين ، وبالثنائية ركعة ، أو بالعكس كما ستسمع فلا يجوز حينئذ التفريق ثلاثاً لإدراك الركعات الثلاثة كما هو أحد القولين ، واختاره المقدس البغدادي ، وفيه ما لا يخفى بناءً على ما سبق من أن التحقيق جواز نية الانفراد

(١) الرسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٤ و ٥

اختياراً ، ومن هنا اعترف في الرياض بجواز الثلاث على هذا التقدير ، اللهم إلا أن يقل : إن مخالفتها غير منحصرة بالانفراد كي يتم ذلك على التقدير المذكور ، بل هي مخالفة أيضاً في انتظار الامام وغيره ، فيقتصر منه على المتيقن ، لكن قد يدعى القطع أو الظن للمعتبر بعدم اعتبار ثلثية التفريق في ذلك ، ولذا جزم في الذكرى والمسالك وظاهر الروضة بجواز التثليث ، لحصول الغرض وإلغاء الخصوصية ، فيتجه حينئذ ذلك حتى لو قلنا بعدم جواز الانفراد اختياراً ، ضرورة خروج ما نحن فيه حينئذ بالدليل كحل الثلثية ، بل صرح في الأولين أيضاً بجواز التربع لو كانت الفريضة رباعية كما لو قيل باختصاص التقصير في صلاة الخوف بالسفر .

ثم إن الذي يقوى في النظر إرادة عدم التمكن من إثبات الجميع بصلاة الرقاع على كفيئتها المأثورة مع الحاجة إلى التفريق زائداً على الاثنين ، لا أنه شرط في صحتها بحيث لو أوقعها فرقنان من الثلاث لعدم مشاحة الثالثة لها مثلاً وقعت باطلة ، لعدم الدليل على الفساد ، بل مقتضى إطلاق الأدلة فضلاً عن القواعد الصحة ، بل هي متجهة أيضاً بناءً على جواز الانفراد اختياراً ، وإلغاء خصوصية الانتظار وإتمام القيام بالقاعد لو تعاقبت الثلاثة على فعلها بأن بنوي كل منهم الانفراد قبل إحراز الركعة له .

(وأما كفيئتها فإن كانت الصلاة ثنائية) فلا خلاف معتد به فتوى ورواية في أنه (صلى) بالطائفة (الأولى ركعة) تامة (وقام إلى الثانية فينوي من خلفه الانفراد واجباً) في قول ، لعدم جواز المفارقة بدون النية ، ولأن الانفراد واجب ، وكل واجب محتاج إليها ، ولأنه كلفارق لعذر الذي ذكرنا فيما سبق وجوب نية الانفراد عليه ، وقيل : لا يجب ، واختاره في الذكرى ، لأن قضية الائتمام إنما هو في الركعة وقد انقضت ، فيكون كالسبوق الذي يتفرد في الأخيرة قهراً ، والفرق بينهما بإمكان استمرار القدوة هنا وإن كان منهيًا عنها بخلاف المسبوق الذي انتهت صلاة إمامه بدفعه أنها سواء

في التشريع للنهي عنه ، ضرورة أنه بعد أن لم يشرع له الائتمام بالركعة الثانية كلن كنية الائتمام بعد فراغ الامام من صلاته ، ودعوى الاجماع على أنه ينوي في ابتداء صلاته الاقتداء على الاملاق لا الاقتداء بالركعة الأولى خاصة وإن علم أنه يفرق بعدها مع إمكان منعها لا تجدي في عدم وجوب نية الافراد عليه ، إذ لا تزيد نيته على نية من لم يدرك من الامام إلا ركعة واحدة الذي من المعلوم عدم وجوب نية الافراد عليه بعد انتهاء صلاة الامام ، وكونه يعطى ثواب للقتدي بتام الصلاة فضلاً وكرماً لو سلم لا يقضي ببقاء حكم الائتمام كي يحتاج إلى نية الافراد ، وعدم جواز المفارقة بدون النية إنما هو مع كونه مأموماً لا إذا انتهت مأموميته كالفرض ، وليس هو كالمفارق لعذر جوز له فسخ الجماعة وصيرورته منفرداً كما هو واضح .

ودعوى وجوب نية كل واجب على وجه يشمل مانحن فيه واضحة المنع ، ولعل النزاع في المقام لفظي ، لا مكان إرادة الفاعل بالعدم صحة الصلاة مع المفارقة ، والالتزام بما على المنفرد وإن لم يكن قاصداً له بالخصوص لفظة ونحوها ، كما أنه يمكن إرادة الفاعل بوجوب نيته هنا عدم البقاء على قصد الاقتداء ، ومعاملة نفسه معاملة للمؤمن بترك القراءة مثلاً ونحوها ، إذ لا ريب في الفساد حينئذ حتى مع النسيان ، لظهور النصوص والفتاوى في الشرطية للاستلزام للانتفاء عند الانتفاء ، وليس الفساد مبنياً على اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن الضد كي تشبه الصحة مع الغفلة والنسيان .

نعم يمكن ابتناء الفساد وعدمه في غير مانحن فيه مما كلن فيه ترك الاحتراس كما لو صلى الجميع فرادى من غير توزيع على مسألة الضد ، أما لو صلوا جميعهم جماعة فالمتجه الفساد ، لظاهر الأدلة وإن لم نقل بمسألة الضد ، ومثله لو قصرت الفرقة الحارسة في الاحتراس مثلاً وعلمت الفرقة المصلية بذلك في أثناء الصلاة ، ولو علم الامام ضعف الطائفة الحارسة عن الحراسة في أثناء صلاته في الذكرى أمدهم ببعض من معه أو يجمعهم

ثم يبنون على صلاتهم وإن استدبر القبلة للضرورة ، فتأمل .

ثم إن ظاهر المتن أن محل المفارقة بعد القيام ، ولا ريب في أنه أولى كما صرح به في الذكرى ، لاشتراكهم فيه معه ، وعدم الفائدة في الانفراد قبله ، بل ظاهر الدروس تعيينه ، ولعله لظاهر قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح (١) الآتي الذي هو العمدة في بيان الكيفية ، لكن الأقوى الجواز بعد تمام السجود ، لعدم تبادل الوجوب من مثل هذا الأمر في مثل هذا المقام ، لظهور الأدلة في أن لهم الائتمام بركعة عن صلاة الإمام ، بل لا يبعد أن لهم جواز الانفراد مطلقاً قبل السجود فضلاً عما بعده وإب خرجت الهيئة حينئذ عن هيئة ذات الرقاع .

(و) كيف كان فإذا نوى الدين خلفه الانفراد (يتمون) صلاتهم فيأتون بالركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض (ثم) ينصرفون ويقومون مقام أصحابهم أي (يستقبلون العدو ويأتي الفرقة الأخرى فيحرمون ويدخلون معه في الثانية له ، وهي أولاهم ، فإذا جلس) الإمام (للتشهد أطال) وجوباً (ونهض من خلفه فأنموا) الركعة الثانية لهم (وجلسوا فتشهد بهم وسلم) بلاخلاف أجله في شيء من ذلك فتوى ورواية سوى أن ظاهر ذيل المتن يقضي بانتظار الإمام لهم في التشهد أيضاً ، وظاهر الصحيح (٢) الانتظار بالتسليم خاصة ، قال فيه : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة الخوف ، قال : يقوم الإمام ويحيي طائفة من أصحابه فيقومون خلفه وطائفة بإزاء العدو فيصلّي بهم الإمام ركعة ، ثم يقوم ويقومون معه فيمثل قائماً ويصلون هم الركعة الثانية ، ثم يسلم بعضهم على بعض ، ثم ينصرفون ويقومون في مقام أصحابهم ، ويحيي الآخرون فيقومون خلف الإمام فيصلّي الركعة الثانية ، ثم يجلس فيقومون هم

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٤

فيصلون ركعة أخرى ، ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه .

لسكن قد يقوى في النظر جواز انتظارهم به ، كما صرح به بعضهم مع السكوت فضلاً عن الاشتغال بذكر ونحوه ، الأصل وعدم صراحة الصحيح في التعجيل ، لاحتمال إرادة التشهد مع التسليم من التسليم فيه ، كما يؤدي الأمر فيه بذلك بعد إتمامهم الركعة الحاصلة بالسجود خاصة ، بل ينبغي الجزم به إذا اشتغل بذكر ونحوه ، لعدم حصول السكوت الطويل للنافي للعبادة حينئذ .

وسوى ما في الصحيح الآخر (١) للروي في الكافي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً الوارد في كيفية صلاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأصحابه في غزوة ذات الرقاع إلى أن قال فيه : « فأقاموا بأزاء العذر وجاء أصحابهم فقاموا خلف رسول الله (صلى الله عليه وآله) فصلوا بهم ركعة ، ثم تشهد وسلم عليهم فقاموا وصلوا لأنفسهم ركعة ، ثم سلم بعضهم على بعض » إلى آخره من حيث ظهوره في عدم الانتظار بتشهد أو تسليم ، كالخبر عن ابن الجنيد ، وظاهر ابن بابويه وإن قال الأول : « إنه إذا سبقهم بالتسليم لم يرح من مكانه حتى يسلموا » .

وعلى كل حال فالجمع بينه وبين الصحيح السابق وغيره مما دل على الانتظار كـ بعض الأخبار (٢) الدالة على أن الأولين الافتتاح ، وللآخرين التسليم يقضي بالتخير للإمام في ذلك ، كما صرح به في الذكرى ، وبأن الانتظار أشهر ، وأعله مقتضى القواعد أيضاً كما أشرنا إليه سابقاً في إتمام التمسك بالمسافر ، خلافاً لظاهر الحلي حيث عتّن الانتظار .

كما أن المنهج التخيير أيضاً للإمام في الانتظار حال القيام في ثانيته بين القراءة

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ١
(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٢ و ٨

وعلمها جمعاً أيضاً بين النصوص ، وإن كان الذي يستفاد منها الانتظار في غير الثنائية
لكن عدم الانتظار أنسب بتخفيف الصلاة المطلوب حال الخوف فاما ما عدا ذلك
فلا خلاف فيه نصاً وفتوى ، بل الاجماع محكي عليه إن لم يكن محصلاً .

(وتحصل المخالفة) حينئذ بين هذه الصلاة وصلاة الأمن جماعة (في ثلاثة
أشياء) : الأول (افراد المؤتم) بناءً على عدم جوازه اختياراً ، أو على أن المراد
وجوب الافراد ، فتأمل . (و) الثاني والثالث (توقع الامام للأموم حتى يتم ، وإمامة
القاعد بالقائم) بناءً على عدم جوازهما في مثل اتمام التمس بالمسافر الذي قد ذكرنا الكلام
فيه في باب الجماعة ، بل الأخير منهما مبني أيضاً على كون الفرقة الثانية باقية على حكم
الائتمام حال قيامها لاتمام الصلاة ، كما هو صريح بعضهم وظاهر الباقيين المعبرين بما في
النصوص من التسليم بهم ، وأن الأولين التكبير والآخرين التسليم ، بل عد ذلك من
مخالفات هذه الصلاة من مثل المصنف وغيره كالصرح في ذلك ، فلا تنوي هذه الفرقة
الافراد حينئذ ، خلافاً لابن حمزة فحكم بأنها تنوي الافراد ، واختاره الشهيد في دروسه
وعن باقي كتبه عدا اللمعة ، ولعله لعدم صراحة النصوص ببقاء الائتمام كي يخرج بسببها
عما يقتضي عدمه ، إذ التسليم بهم أعم من الائتمام به ، على أنك قد عرفت التصريح
بتسليمهم قبلهم في بعض النصوص (١) وليس هو إلا لافرادهم ، وجعل التسليم بهم
كالتكبير الأولين لعله لحضورهم إياه لا لأنهم أمومون ، كما يؤمى اليه ورود مثل ذلك
في الخبر (٢) المتضمن لعدم انتظار الامام بالتسليم ، ولا ريب في ضعفه ، ضرورة
الاكتفاء بظهور الأدلة في ثبوت المطلوب وإن لم تكن صريحة ، وبه يقيد حينئذ أو يخص
ما يقتضي خلافه مما دل (٣) على اتمام القائم بالقاعد وغيره لو سلم شموله لنحو المقام ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ١ و ٢ و ٨

(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة الجماعة

كما هو واضح .

﴿ وإن كانت ﴾ الفريضة ﴿ ثلاثية ﴾ كلغرب فقد اختلفت في كيفية الروايات في صحيح الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « يقوم الامام وتجيء طائفة فيقومون خلفه ثم يصلي بهم ركعة ، ثم يقوم ويقومون فيمثل الامام قائماً فيصلون ركعتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض ، ثم ينصرفون فيقومون في موقف أصحابهم ، ويحيى الآخرون ويقومون في موقف أصحابهم خلف الامام فيصلي بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس ، فيشهد ثم يقوم ويقومون معه ويصلي بهم ركعة أخرى ، ثم يجلس ويقومون هم فيتمون ركعة أخرى ، ثم يسلم عليهم » ونحوه في ذلك صحيح زرارة (٢) عنه عليه السلام أيضاً « صلاة الخوف المغرب يصلي بالأوليين ركعة ويقضون ركعتين ، يصلي بالآخرين ركعتين ويقضون ركعة » ومثله غيره ، بل في الذكرى عن ابن أبي عمير أنه بذلك تواترت الأخبار ، بل فيها وفي غيرها أنه الذي فعله أمير المؤمنين (عليه السلام) ليلة الحرير ، وفي صحيح زرارة والفضيل ومحمد بن مسلم (٣) عن الباقر (عليه السلام) قال : « إذا كان صلاة المغرب في الخوف فرّقهم فرقتين ، فيصلي بفرقة ركعتين ، ثم جلس بهم ، ثم أشار اليهم بيده فقام كل إنسان منهم فيصلي ركعة ، ثم سلموا وقاموا مقام أصحابهم ، وجاءت الطائفة الأخرى فكبروا ودخلوا في الصلاة وقام الامام فصلي بهم ركعة ، ثم سلم ، ثم قام كل رجل منهم فصلي ركعة فشفعها بالتي صلى مع الامام ، ثم قام فصلي ركعة ليس فيها قراءة ، فتمت للامام ثلاث ركعات ، وللأوليين ركعتان في جماعة وللآخرين وحداناً ، فصار للأوليين التكبير وافتتاح الصلاة ، وللآخرين التسليم » .

والجمع بينهما يقضي أن يكون (هو بالخيار إن شاء صلى بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين ، وإن شاء بالعكس) وفقاً لتهديب الشيخ والغنية والقواعد والذكرى والدروس والروضة والكفاية وعن البسوط والخلاف والجل ، بل هو المحكي عن أكثر التأخرين وجماعة من القدماء ، بل في المحكي عن المنتهى نسبتته إلى علمائنا ، بل لعلمه بعض معقد إجماع الغنية ، بل في المسالك « لا إشكال في التخيير ، وإنما اختلفوا في الأفضل » .

وخلافاً لظاهر اللقنة والوسيلة وغيرها ممن اقتصر على الأول ، وهم أكثر الأصحاب على ما في الذكرى والمسالك ، وكأنه مال إليه في الرياض في أول كلامه ، لكنثرة رواياته حتى ادعى تواترها ، وصحة بعضها واعتضادها بفتوى أكثر القدماء ، ولا ريب في أنه أحوط ، إذ لم يذهب أحد إلى تعيين الثانية ، وإن كان الأول أقوى لعدم التعارض بين النصوص كي يفزع إلى هذه المرجحات بعد تسليم فقد المقابل لها ، ضرورة أنه لا دلالة في كل منهما على عدم جواز غيره ، بل لعل مثل ذلك جاء في الفتاوى ، فيرتفع الخلاف حينئذ من اليقين ، كما يؤمى إليه حصر الخلاف في الأفضلية في المسالك ، ونسبة التخيير إلى علمائنا في المنتهى كما سمعت ، ونعبرج الشيخ في أكثر كتبه بالتخيير مع اقتصاره في النهاية على الأول .

والذي يقوى في النظر كما في الذكرى والدروس والروضة وغيرها بل هو المحكي عن الأكثر أن الأفضل الأول ، خصوصاً بعد مراعاة موافقته للاحتياط ، والمحكي من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) ليلة الهرير ، ومقتضى العدل بين الطائفتين في إدراك الأركان والقرامة المتعينة إذا لوحظ تكبيرة الاحرام والتقدم ، وتكليف الثانية بالجلوس للشهد الأول مع بنائها على التخفيف يندفع باستدعائه زماناً على التقديرين ، فلا يحصل بإثارة الأولى تخفيف ، وتكليف الثانية بالجلوس للشهد الأول على التقدير الآخر ،

فأما في القواعد من ترجيح الفرد الثاني تبعاً للمتقول عن بعض العامة ضعيف .
ثم لا يخفى عليك جريان كثير مما سبق آنفاً من التخيير للإمام بين التسليم وعدمه .
وغيره هنا .

نعم ينبغي أن يعلم أن الاستفادة من سكوت المصنف وأكثر الأصحاب من
التعرض لعدم سقوط القراءة عن المأموم عند قيام الإمام للثالثة كون الحكم هنا كالحكم
في المأموم حال الأمن ، وقد عرفت أنه لا يسقط عنه ما يتيسر من القراءة ، للأدلة
المذكورة السابقة من الإطلاقات وغيرها ، وعن الرافعي التصريح به في المقام كبعض
التأخرين من الشهيد وغيره ، خلافاً للحلي فأسقط القراءة مدعيًا الاجماع على ذلك ،
والتيقح إن لم يشهد عليه لم يشهد له ، فالأقوى حينئذ الأول .

والظاهر تخيير الفرقة الثانية مع صلاة الأولى ركعتين بين الدخول مع الإمام
وهو جالس وبينه وهو قائم كما ذكرناه في الأمن ، لكن يظهر من بعض علمائنا
المعاصرين تعيين الثاني تخلصاً من التمام القائم بالقاعد ، وأنت خير بما فيه بعد الاحاطة
بما سبق في باب الجماعة ، على أن في صحيح زرارة (١) هنا ما يؤي إلى الأول فلا حظ .
(و) من المعلوم أنه لا يعتبر التساوي بين الفرقة الحارسة والمصلية ولا التعدد
بل (يجوز) أن يكونا مختلفين ، و (أن يكون كل فرقة) شخصاً (واحداً) إذا
حصل به الاحتراس ، لحصول الغرض ، وكون الواقع من النبي (صلى الله عليه وآله)
التعدد لا يقضي بالاشتراط ، كما أن لفظ الطائفة والفرقة ونحوها الواقعة في النصوص
لاتقضي بذلك بعد معلومية عدم اعتبار ما يفهم منها من التعدد ، مع الانضمام عن
دعوى صدق الطائفة والفرقة على الواحد فصاعداً كما عن ابن عباس التصريح به في
الأولى منها ، ولعل الثانية كذلك ، لأنها فسرت بها في الصحاح والمصباح .

(وأما أحكامها فمسائل : الأولى كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا حكم له) بناءً على أنه كذلك في الأمن وإلا فلادليل يخص الخوف دونه (و) أما (في حال الافراد يكون الحكم ما قدمناه في باب السهو) إذ الفرض أنهم منفردون ، فهم حينئذ كالمسبوق الذي انفرد عن إمامه لاتمام صلاته ، نعم ينبغي جريان حكم الائتمام هنا على الفرقة الثانية حال قيامها لاتمام صلاتها وبقاء الامام منتظراً لها بناءً على المختار من بقائها على الائتمام حينئذ ، اسكن عن الشيخ في المبسوط أنه أوجب عليهم أنفسهم سجدتي السهو مع حصول سببها في هذه الركعة بخلاف الركعة التي صلوها مع الامام ، فلاحكم لسهوم فيها ، ولعل ذلك بناءً منه على ما ذهب اليه الشهيد كما عرفت من افراد الفرقة الثانية وعدم بقائهم على الائتمام وإن انتظرهم الامام للتسليم ، وكأنه لذا نسب إلى المبسوط موافقة الشهيد في ذلك ، وقد عرفت أن الأقوى خلافه ، كما أنك عرفت في باب الجماعة عدم تحمل الامام عن المأموم السهو الموجب لسجدتين ونحوهما ، وعدم وجوب متابعة المأموم للامام إذا اختص السهو به ، فليست هذه حينئذ ثمرة تترتب على مأمومية هذه الفرقة أو انفرادها ، بل ولا لشك في الركعات ، لأن الظاهر المنساق من تلك الأدلة اشتراط اشتراكها في الركعات بالنسبة إلى رجوع أحدهما إلى حفظ الآخر فيها دون ما ينفرد أحدهما في تأديته ، نعم يترتب على ذلك الثواب ، وعدم جواز الائتمام به مثلاً ، ونحو ذلك مما لا يخفى .

المسألة (الثانية أخذ السلاح) كالسيف والخنجر والسكين ونحوها من آلات الدفع (واجب) على الفرقة الحارسة قطعاً ، لتوقف الحراسة الواجبة عليه ، ولنفحوى وجوبه على المصلية حال التشاغل (في الصلاة) المعلوم بين من عدا ابن الجنييد من الأصحاب كما اعترف به في الرياض ، لتوقف الحراسة عليه أيضاً ، واطّاهر الأمر به في الآفة ، إذ احتمال صرفه للفرقة الحارسة خاصة مناف للظاهر وإن قيل : إنه روي

في التفسير عن ابن عباس أن المأمورين بأخذ السلاح هم الذين بإزاء العدو ، كالحمل
تنزيله على الاستحباب بقرينة سوقه مساق الارشاد إلى حفظ النفس ، إذ يدفعه — مع
أنه لا يرفع ظهور الوجوب ، ضرورة عدم منافاة الاحتمال لذلك — إمكان منعه في مثل
الأمور الصادر من المالك الحقيقي للنفس ، والذي هو أولى بها من صاحبها الصوري ،
والأحرى عليه قتلها مثلاً ، وخصوصاً في المقام باعتبار انضمام حفظ الشريعة وبيضة
الاسلام أو حفظ الغير وحراسته إلى ذلك ، بل ينبغي القطع بإرادة الوجوب منه هنا
بملاحظة الآية الثانية (١) المتضمنة للاذن في عدم حمل السلاح للضرورة كالمعرض ونحوه
فما عن ابن الجنيث من القول بالندب تمسكاً بما سمعت ضعيف حينئذ .

نعم يتجه سقوط وجوبه لو كان يمنع من إتيان بعض الواجبات على ما هي عليه
بل المتجه حينئذ وجوب طارحه ، وما عن الشيخ وابن البراج من التصريح بالكراهة في
الفرض محمول على مانع الكمال لا أصل الفعل ، وإلا كان ضمه واضعاً ، ضرورة
استلزام حمله الاخلال بالواجب ، اللهم إلا أن يقال إنها واجبان ، فالمتجه الترجيح
بينهما ، فربما كان الخوف شديداً والعدو قريباً والدافع قليلاً ونحو ذلك من الأمور
المقتضية لحمل السلاح فيحمل حينئذ وإن استلزم فوات تلك الواجبات للضرورة ، وربما
لم يكن كذلك فيقدم حينئذ واجب الصلاة عليه ، وهل الواجب حمل جميع ما عنده
من السلاح أو يكفي البعض ؟ صرح بعضهم بالثاني ، لصديق الامثال معه ، ويقوى
الأول لاقتضاء الاضافة هنا العموم والعهد ، كما أنه يقوى وجوب حمل آلات الدفع
من الدرع والجوشن ونحوهما ، لفحوى الأمر بأخذ السلاح والكون على الحذر ، وفي
المانع منها لبعض واجبات الصلاة كالكوع والسجود على الجبهة ونحوهما ما تقدم أيضاً ،
وتصريح الشيخ وابن البراج هنا بالكراهة على ما قيل حمله بعضهم على إرادة المنع من

كالم لا أصل الفعل ، ومثله قيل في السلاح أيضاً ، وفيه أن المنع من الكمال لا يسقط الواجب له ، إذ الفرض الوجوب ، فلا يعارضه إلا الواجب الآخر كما اعترف به في الذكرى ، لكن ينبغي أن يعلم أنه صرح غير واحد بتعبدية هذا الوجوب لا شرطيته في الصلاة ، ليكون النهي فيه عن أمر خارج ، فلو صلى حينئذ غير حامل للسلاح صححت صلاته وإن فعل محرماً بترك الحل ، وهو جيد لو لا ما ينساق من مثل هذا الأمر في مثل المقام من الشرطية وإن كان أمراً خارجاً عن الصلاة ، كما لا ينبغي على المتأمل في نظائره مما ورد الأمر به في الصلاة ، اللهم إلا أن يفرق بين ما وجب في الصلاة لا قبلها أو بعدها وبين ما وجب فيها وقبلها وبعدها ، فيخص ظهور الشرطية أو تبادرها في الأول دين الثاني ، وفيه بحث أيضاً ، لا يمكن دعوى ظهورها أيضاً من نحو « لا تنظر إلى الأجنبية في الصلاة » إلا أن يفرق بينهما بعدم ذكر الصلاة في الآية الشريفة ، فلا اجتماع حينئذ لمداخلية هذا الواجب في الصلاة ، بل هو واجب لنفسه خصوصاً مع التأييد بفتوى من تعرض لذلك .

(ولو كان على السلاح نجاسة لم يجز أخذه على قول) ضعيف لا دليل معتد به له (والجواز) بمعنى بقاء الوجوب المزبور (أشبه) لاطلاق الأدلة السالبة عن المعارض إذ هو محمول أولاً ، ولا تتم الصلاة به منفرداً ، نعم لو كانت نجاسة متعبدية للثياب ونحوها أو كان مما تتم الصلاة به منفرداً كاللرع ونحوه مما ألحق بالسلاح اتجه حينئذ عدم الجواز إلا للضرورة ، ومما سمعت ظهر لك الحال في قوله : (ولو كان ثقبلاً يمنع شيئاً من واجبات الصلاة لم يجز) حله إلا للضرورة التي يرجح مراعاتها على مراعاة واجب الصلاة ، فيصلي حينئذ بحسب الامكان ولو بالإيماء ، ولو كان السلاح مما يتأذى به غيره كالرمح ففي المسالك لم يجز حله إن لم يمكنه الانتقال إلى حاشية الصفوف إلا مع الضرورة ، فتأمل .

المسألة (الثالثة) إذا سها الإمام سهواً يوجب السجنتين ثم دخلت الثانية معه فإذا سلم وسجد لم يجب عليها اتباعه (حتى على قول الشيخ ، لسبق وقوع سببه على إتمامهم به فلا يجب عليهم اتباعه ، نعم يتجه وجوبه على الطائفة الأولى كما اعترف به في المسألة) قال : « ويشير إليهم ليسجدوا بعد فراغهم » وفيه أن وجوبه عليهم المتابعة له لا لأنفسهم ومنه ينقذ وجه وجوبه على الفرقة الثانية ، اللهم إلا أن يقال : إن وجه اشتراك الصلاة بين الإمام والمأموم ، فيؤثر حينئذ سهو الإمام وجوب السجنتين وإن اقتص به لا المتابعة ، فيتجه حينئذ وجوبها على الأولى دون الثانية ، وحيث تميز فصلها منها معه بسبب انصرافها إلى موقف أصحابها وجب عليها السجود عند الفراغ ، والأمر سهل بعد أن كان المختار عندنا اختصاص كل من الإمام والمأموم بسجود ، كما ذكرناه مفصلاً فيما سبق ، فلاحظ .

وأما الثالثة - وهي صلاة عسفان على وزن عثمان موضع بينه وبين مكة ثلاث مراحل كما في الصباح ، أو مرحلتين كما عن القاموس ، وفي الأول أنه معي في زماننا مدرج عثمان - فقد أثبتنا الشيخ في مبسوطه ، وأرسلها عن النبي (صلى الله عليه وآله) إرسال دراية لا رواية ، وتبعه الشهيدان ، نعم اشترطها بشروط ، فقل : « ومتى كان العدو في جهة القبلة ويكونون في مستوى الأرض لا يسترم شي . ولا يمكنهم أمر بخلاف منه ويكون في المسلمين كثرة لا يلزمهم صلاة الخوف ، ولا صلاة شدة الخوف ، وإن صلوا كما صلى النبي (صلى الله عليه وآله) بعسفان جاز ، فانه (صلى الله عليه وآله) قام مستقبل القبلة والمشرقون أمامه فصف خلفه صفاً و صف بهد ذلك الصف صفاً آخر فركع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وركعوا جميعاً وسجد وسجد الصف الذين يلونه وقام الآخرون يحرسونه ، فلما سجد الأولون السجنتين وقاموا سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم ، ثم تأخر الصف الذين يلونه إلى مقام الآخرين ، وتقدم الصف الآخر

إلى مقام الصف الأول ، ثم ركع رسول الله (صلى الله عليه وآله) وركعوا جميعاً ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونه ، فلما جلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) والصف الذي يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعاً وسلم بهم جميعاً وصلى بهم أيضاً بهذه الصلاة يوم بني سليم ، وعن المنتهى رواية ذلك (١) عن أبي عباس الزرقى ، قال : « كنا مع النبي (صلى الله عليه وآله) بعسفان وعلى الشركين خالد بن الوليد فصلينا الظهر ، فقال المشركون : لقد أصبنا غرة لو حملنا عليهم في الصلاة ففازت آية القصر بين الظهر والعصر . فلما حضر العصر قام رسول الله (صلى الله عليه وآله) يستقبل القبلة والمشركون أمامه » وساق الحديث كما روى الشيخ ، أسكنه مع ذلك قال بعد أن حكى عن الشيخ الفتوى به : « ونحن نتوقف في هذا ، لعدم ثبوت النقل عندنا عن أهل البيت (عليهم السلام) بذلك » ومثله المصنف في المعتبر في التوقف المزبور ، بل لعله في المتن والنافع أيضاً كذلك حيث لم يذكرها في كيفية صلاة الخوف فيهما ، فكثير من الأصحاب على ما اعترف به في الدروس ، وإن كان هو فيها وفي الذكرى وافق الشيخ عليها مجلاً ذلك بأنها صلاة مشهورة في النقل ، فهي كسائر المشهورات الثابتة وإن لم تنقل بأسانيد صحيحة ، وقد ذكرها الشيخ مراسلاً لها غير مسند ولا محيل على سند ، فلو لم تصح عنده لم يتعرض لها حتى ينه على ضعفها ، فلا تقصر فتواه عن روايته ، ثم ليس فيها مخالفة لأفعال الصلاة غير التقدم والتأخر والتخلف بركن ، وكل ذلك غير قاذح في صحة الصلاة اختياراً ، فكيف عند الضرورة ، وأنكر عليه الحديث البجرائي في حديثه من وجوه إنكاراً أساء الأدب فيه ، بل هو في غير محله بالنسبة إلى البعض .

نعم لا بأس بالتوقف في الحكم المزبور بعد فرض المخالفة لصلاة المختار ، إذ

(١) تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٨٩ عن أبي عباس الزرقى .

إرسال الشيخ وفتواه بها لو سلم دلالاته على وصولها اليه. بطريق صحيح للعلم بورعه وطريقته لم يستلزم الصحة عندنا ، ولا يسوغ لنا التعويل عليه من هذه الجهة ، وليس هو كحكاية الإجماع قطعاً ، وإلا لصح الاعتماد على ما كان مثل ذلك من الراسيل ، وشهرتها في النقل يليننا بعد غلطنا بأن مبدأه نقل الشيخ لا يجدي .

والظاهر أنها مخافة لصلاة المختار لا من جهة التقدم والتأخر - إذ هو إن لم يستلزم فعلاً كثيراً غير مفسد ، اللهم إلا أن يقال قضية الأخلاق فعلها وإن استلزمنا ذلك ، نسكن ومع ذلك يهون الخطب . إمكان دعوى عدم وجوبها كما صرح به في الدرر ، لكن قال : « إن التقليل أفضل » وهو المذكور في المبسوط ، بل قال أيضاً : « والأقرب جواز حراسة الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية ، بل يجوز تولي الصف الواحد الحراسة في الركعتين » وفيه أنه مخالف للكيفية الثابتة عنه رحمته عليه بل مخالفتها من جهة التخلف عن الإمام بركن ، إذ هو وإن كان لا يقصد الاقتداء ولا الصلاة في المختار على الأصح إلا أنه لا ريب في اللمعة المعلوم عدمه في المقام ، ودعوى أن ارتفاعه للضرورة فهو كالمختار المتخلف لعذر من الزحام وغيره يدفعها الفرق بينهما بحدوث الضرورة في الأثناء في الثاني والعلم بها ابتداءً في الأول ، فلا يلزم من جواز التخلف لتلك جوازه هنا ، مع إمكان فعل الصلاة خالية عن ذلك ، كما لو صلاها بصلاة بطن النخل أو غيرها .

وكيف كان فشرطها كما ذكره غير واحد كون العدو على جهة القبلة ليتمكن من الاحتراس في أثناء الصلاة ، وإمكان الاقتراق ، وإلا لم يحصل الموضوع ، وفي جواز تعدد الصفوف فيترتبون في السجود والحراسة وجهان ، قرب أولهما في الدرر ، وهو مخالف للكيفية الثابتة ، ومقتضى لحال الزائد عن الصفين عن متابعة الإمام في السجود في الركعتين ، وأن يكونوا في مكان يتمكنون من الحراسة من المشركين في

الصلاة ، كما لو كانوا في قنة جبل أو في مستوٍ من الأرض لا يمكن أن يكون فيها كين ونحوه ، ووجهه واضح ، هذا .

وفي الدروس أن صلاة عسنان كيفية أخرى ، وهي أن يصلي كل فريق ركعة ويسلموا عليها ، فيكون له ركعتان ، ولكل فريق ركعة واحدة ، قال : رواها الهدوق (١) وابن الجنيد ، ورواها حريز أيضاً في الصحيح (٢) وقد عرفت البحث في ذلك فيما تقدم عند البحث عن القصر في صلاة الخوف ، وأنه على حسب القصر في السفر لا أنه رد الركعتين إلى ركعة وإن ورد بذلك بعض النصوص ، لسكنك خير أنه ليس في كيفية صلاة عسنان ، بل هو في كيفية التقصير في صلاة الخوف فلاحظ وتأمل .
(وأما صلاة المطاردة وتسمى) صلاة (شدة الخوف مثل أن ينتهي الحال إلى) الموافقة والمنازلة (والمعاينة والمسابقة) والراماة ونحو ذلك ، فهي وإن كانت قسماً أيضاً من صلاة الخوف كالصلاة السابقة ، ومشاركة لها في قصر الكم ، وسببها قسماً أيضاً من ذلك السبب ، ضرورة كون شدة الخوف من بعض أفراد الخوف لسكنها لما خالفها في قصر الكيفية أيضاً مع الكم - ولما لم تشرع إلا بعد تعذر الكيفيات السابقة - أفردتها في الذكر عنها ، وجعلها كالقسيم لها .

وكيف كان (ف) المكلف في هذه الأحوال التي لا يسهل فيها الاتيان بالصلاة على حسب ما تقدم لا انفراداً ولا اجتماعاً (يصلي على حسب إمكانه واقعاً أو ماشياً أو راكباً) أو مضطجماً أو غير ذلك ، ضرورة عدم السقوط عنه ، لأنها لا تسقط في حال ولا يسقط الميسور بالميسور (٣) وما لا يدرك كله لا يترك كله (٤) وقال الله تعالى (٥):

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٩٥ - الرقم ١٣٤٣ من طبعة النجف

(٢) الوسائل - الباب ٩ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٢

(٣) و (٤) المروى في غوالي اللثالي

(٥) سورة البقرة - الآية ٢٤٠

« فان ختم فرجالاً أو ركباناً » (١) « ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » مضافاً إلى الاجماع محصلاً ومنقولاً على ذلك ، فينوي الصلاة (ويستقبل القبلة بتكبيره الاحرام ثم يستمر إن أمكنه) الاستمرار (وإلا استقبل ما أمكن ، وصلى مع التعمد) للاستقبال حتى بالتكبيره (إلى أي الجهات أمكن) لما عرفت ، واصحح الفضلاء (٢) عن الباقر (عليه السلام) « في صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة يصلي كل إنسان منهم بالإيماء حيث كان وجهه وإن كانت المسافة والممانعة وتلاحم القتال ، قلت أمير المؤمنين (عليه السلام) ليلة صفين وهي ليلة الحرير لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاة إلا التكبير والتهيل والتسبيح والتحميد والدعاء ، وكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة « متمضداً بظاهر الاتفاق ، وبالمستفاد من سبر باقي روايات المقام وإن لم يكن فيها تصريح بذلك ، فاحتمال سقوط الصلاة إذا لم يتمكن من الاستقبال بالتكبيره للأصل لا يلتفت اليه ، كاحتمال وجوب الاستقبال في خصوص التكبيره وإن خشي ، لظاهر صحيح زرارة (٣) عن الباقر (عليه السلام) « قلت : أرأيت إن لم يكن المواقف على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال : يقيم من لبه أو سرجه أو معرفة دابته فإن فيها غباراً ، ويصلي ويجعل السجود أخفض من الركوع ، ولا يدور إلى القبلة ، ولسكن أينما دارت دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه » لوجوب حمله على التمكن من الاستقبال في التكبيره خاصة كما هو الغالب ، وإلا فلا ريب في عدم الوجوب مطلقاً مع التعمد ، كما أنه لا ريب في وجوب ما يتمكن منه من الاستقبال ، ونحو الركوع والسجود ، فلو فرض إمكان

(١) سورة البقرة - الآية ١٨١

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٨

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٨

نزوله للركوع أو السجود حال الركوب وجب ، ضرورة تقدير الضرورة بقدرها ،
فما دل على وجوبها على الوجه المخصوص لا معارض له ، وكثرة الفعل مقتضية هنا
كما في باقي الأحوال ، وبه صرح في المسالك .

(نعم إذا لم يتمكن من النزول صلى راجعاً وسجد على قربوس فرسه) كما هو
من معقد إجماع المنتهى ، بل والغنية على الظاهر ، فإن تم كان هو الحجة ، وإلا فلا نظر
فيه مجال ، لخلو النصوص عن تعيين السجود على القرايبس ، بل ربما كان قضية إطلاقها
خصوصاً التصحيح السابق خلافه ، واحتمال الاستدلال بعدم سقوط الميسور بالمعسور
ونحوه كما ترى ، إلا أنه ومع ذلك كله فلا ريب في أنه أحوط في الفراغ عما اشتغلت
به الامة بيقين ، ومقتضى إطلاق المتن ومعقد الإجماعين عدم الفرق بين كون القربوس
مما يصح السجود عليه أولاً ، لكن في المسالك « أنه إن كان لا يصح السجود عليه
فإن أمكن وضع شيء منه عليه وجب ، وإلا سقط » وهو جيد ، وألحق في الذكرى
بالقربوس عرف الدابة ، وفيه تأمل .

(وإذا لم يتمكن) من ذلك أيضاً لا لتحام القتال واختلاف السيوف (أو ما
إيماء) بإخلاف أجده ، بل هو من معقد إجماعي الغنية والنتهى ، للصحيحين السابقين
والموثق (١) عن الصادق (عليه السلام) « إذ التقوا فاقتلوا قائما الصلاة حينئذ بالتكبير
فاذا كانوا وقوا فالصلاة إيماء » وغيره من النصوص التي يمر عليك بعضها إن شاء الله
وينبغي أن يكون الإيماء بالرأس لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي (٢) :
« صلاة الزحف على الظهر إيماء برأسك وتكبير ، والمسابقة تكبير بغير إيماء ، والمطاردة
يصل كل رجل على حياله » وغيره مما تسمعه إن شاء الله ، بل هو المناسق من الإطلاق
خصوصاً وقد كان بدلا في المريض ونحوه ، ومن هنا قال في المسالك بل والروضة :

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٩ - ٢

« إنه إن تعذر فباليمين كالريض » فتأمل .

وكيف كان (فان خشى) من الالام الزبور بأن بلغ الحال إلى حد لا يتمكن منه (صلى بالتسبيح ويستقط الركوع والسجود) حينئذ وأذكارها والقراءة (و) بالجللة . يقول بدل كل ركعة : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (أصبح الفضلاء السابق المتضمن لفعل أمير المؤمنين (عليه السلام) كالرسل (١) » قالت الناس منع علي (عليه السلام) يوم صغين صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأمرهم فكبروا وهللوا وسبحوا رجالاً وركباً . » وخبر البصري (٢) عن الصادق عليه السلام في صلاة الزحف ، قال : تكبير وتهليل لقول الله عز وجل : « فان ختم فرجالا أو ركباً » والمؤثق السابق (٣) ومرسل ابن المغيرة (٤) عنه (عليه السلام) أيضاً « أقل ما يجزي في حد المستأينة من التكبير تكبيرتان لكل صلاة إلا المغرب ، فان لما ثلاثاً » إلى غير ذلك مما يفيد تصفحه المطلوب وإن كان هو بعد جمع مضامينها ، لعدم منافاة نقصان الزيادة ، أو يحمل التكبير في بعضها على إرادة الكيفية الزبورة تماماً تسعياً لكل باسم الجزء ، نعم لمن في شيء من النصوص ترتيب أجزاء التكبير بالكيفية الزبورة في التين وغيره ، بل ربما كان قضيتها كفايتها بأي ترتيب كان كما اعترف به بعضهم ، إلا أنه لما كان الإجماع كما في الذكرى على أجزاء الكيفية الزبورة وكانت الذمة مشغلة بيقين لم يكن بأس بالقول بتعينها ، خصوصاً وإطلاق النصوص مساق لبيان كفايتها لا كيفيتها والفتاوى متظافرة كما قيل بتعينها ، وليس اختلاف النصوص هنا وإطلاقها بأعظم منها في الأخيرتين ، مع أن الإجماع منعقد كما في الرياض على وجوب الكيفية فيهما ، بل امل إذا مما يؤيده تعين الكيفية المحصورة باعتبار أنها الواجبة في حال الاختيار ، وأولى

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة

من غيرها في البدلية عن الركعة ، والأولى إضافة الدعاء إلى هذه تأسيساً بالحكي من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) ليلة الحرير في الصحيح وإن كان في تعيينه نظر ، كما أنه ليس في شيء من النصوص الترتيب المذكور في أصل كيفية صلاة المطاردة والمسايفة ، إلا أنه يمكن استفادته بعد الاجماع كافي الرياض من الأصول والقواعد مقتضية وجوب مراعاة كل ما أمكن من الواجب دون التعذر الذي علمنا عدم سقوط أصل الصلاة بسببه ، ومن قوله (عليه السلام) : « لا يسقط الميسور بالمعسور » وما لا يدرك كله لا يترك كله ، وكان مقتضى ذلك وجوب مراعاة الممكن من قراءة الركعة وأذكار ركوعها وسجودها ونحو ذلك عند تعذر الإيحاء أيضاً ، كما أنه لم يسقط شيء مما يتمكن من القراءة والذكر ونحوهما عند تمكنه من الإيحاء ، فلا يكتفي حينئذ بالتكبير الزبور عن الركعة بمجرد تعذر الإيحاء وإن تمكن من القراءة مثلاً كما هو ظاهر المتن وغيره ، إلا أنه يجب الخروج عن ذلك بمعقد إجماع الغنية الذي يشهد له تتبع الفتاوى ، ويعضده إطلاق بعض النصوص الصحيحة المتقدمة سابقاً ، فتى تعذر الإيحاء حينئذ انتقل إلى التكبير الزبور بدل كل ركعة ، لكن قد يظهر من الروضة عدم سقوط القراءة في الفرض مع التمكن منها ، وهو لا يخلو من وجه .

ولو لم يتمكن من التسيبحة النامة اقتصر على التكبير وما يتمكن من باقي الأذكار ولم يتعرض له في النصوص لندرته .

ولا يدخل في الركعة تكبيرة الاحرام والتشهد والتسليم كما صرح به بعضهم كالشهيد في المسالك والروضة وغيره ، لعدم دخول شيء منها في مساهما ، فيجب حينئذ عدم ترك شيء منها ، لكن مقتضى إطلاق النصوص عدم وجوب شيء غير التسبيح الزبور ، وأنه هو الصلاة ، ولعله هو الأقوى وفقاً لصريح رياض الفاضل وظاهر

غيره ، وإن كان الأول أحوط .

ولو شك في عدد التسبيح بطل كبذله ، وبه صرح في السالك وإن كان هو لا يخلو من بحث ، سيما والبديلة المزبورة لم تكن صريح شيء من النصوص ، وإنما استفيدت من حيث الاكتفاء بها عوض الركعة ، فتأمل .

والظاهر بقاء مشروعية الجماعة في الصلاة المزبورة حتى لو بلغت إلى التسبيح كما صرح به الشهيدان ، وإن أومى بعدم ظاهر الارشاد ، لا إطلاق أدلة استحبابها ، ولا يقدح هنا اختلاف الامام والمأموم في القبلة وإن قلنا بعدم الجواز في المختلفين بالاجتهاد للفرق بينهما بأنه لا احتمال للخطأ هنا ، إذ كل منهما قبلته الحال المتمكن منها ، فهم كالستديرين حول الكعبة ، بخلافه في المجتهدين ، نعم يعتبر عدم تقدم المأموم على الامام وعدم الحائل ونحوهما من الشرائط الآخر ، لعدم الدليل على سقوطها ، فقضية شرطيتها سقوط الجماعة عند عدم التمكّن من أحدها كما هو واضح ، ولا يتحمل الامام هنا التسبيح من المأموم ، إذ هي وإن كانت بدل القراءة التي يتحملها عنه لسكنها بدل أمور آخر أيضاً لا يتحملها عنه كالركوع والسجود وأذكارها ونحو ذلك .

(فروع : الأول إذا صلى مؤمياً) أو مسجئاً مثلاً (فأمن) أمانا ارتفع به العذر في الايماء وإن بقي أصل الخوف (أتم صلاته) للقصورة عدداً أو الثلاثية (بالركوع والسجود فيما بقي منها) إذ ما وقع منها كان صحيحاً مجزئاً لموافقه للأمر (ولا يستأنف) الصلاة ، فلو سبج تسبيحة حينئذ بدل ركعة فأمن بقيت عليه ركعة إن كانت ثنائية ، وركعتان إن كانت ثلاثية ، أما إذا ارتفع أصل الخوف أتم ما بقي غير مقصر في الكنية والكيفية إذا لم يكن مسافراً .

(وقيل) والقائل الشيخ فيما حكى عنه : إنه يتم ما بقي من صلاته عند حدوث الأمن (ما لم يكن استدبر القبلة في أثناء صلاته) وإلا استأنفها ، قل : لو صلى

ركعة مع شدة الخوف ثم أمن نزل وصلى بقية صلاته على الأرض ، وإن صلى على الأرض إما ركعة فلحقته شدة الخوف ركب وصلى بقية صلاته إيماءً ما لم يستدير القبلة في الحالين ، فإن استديرها بطلت صلاته « إلى آخره . ولا ريب أن الأقوى الصحة مع الحاجة إلى الاستدبار ، لأنه موضع ضرورة وانقلاب تكليف ، والشرائط معتبرة مع الاختيار (وكذلك) الحكم (لو صلى بعض صلاته ثم عرض له الخوف أتم صلاته خائفاً) كما وكيفاً على حسب ذلك العارض له (ولا يستأنف) الصلاة لعدم المقتضي ، بل قاعدة الاجزاء تقضي بما ذكرنا كما هو واضح .

الفرع (الثاني من رأى سواداً فظنه عدواً فقصر) عددأ (أو) عددأ وكيفية بأن (صلى مؤمياً) مثلاً (ثم انكشف بطلان خياله) بأن ظهر إبلاً (لم يعد) صلاته وإن بقي الوقت لقاعدة الاجزاء ، ضرورة تحقق السبب ، وهو الخوف الذي لا يتفاوت في حصول مسماه الاشتباه في أسبابه ، بل هو مبني على ذلك ، ومن هنا كان لوجه الاحتمال وجوب الاعادة في المقام باعتبار أنه من تخيل الأمر كالصلاة بظن الطهارة لا الأمر حقيقة ، لافرق الواضح بين الخوف وغيره ، إذ بانكشف الخطأ في مسببه لم ينكشف عدم تحقق مسماه في الواقع بخلاف غيره .

(وكذا) الكلام (لو أقبل العدو فصلى مؤمياً لشدة خوفه ثم بان أن هناك حائلاً يمنع العدو) لم يعلم به ، نعم لو قصر وفرط في عدم معرفة الحائل لسهولة الاطلاع عليه ففي الذكرى أنه لا تصح الصلاة ، ومثله الأول أيضاً إذا قصر وفرط في النظر اليه أو كان الخوف من مثل ذلك السواد في ذلك الوقت والسكران من الأوهام السوداء وشدة الجبن ، مع أن وجوب الاعادة أيضاً فيهما معاً خصوصاً خارج الوقت لا يخلو من بحث .

الفرع (الثالث إذا خاف من سيل أو سبع) أو حية أو حرق أو غير ذلك

﴿ جاز أن يصلي صلاة شدة الخوف ﴾ فيقصر حينئذ عدداً وكيفية ، لعدم الفرق في أسباب الخوف المسوغة لذلك بعد التعليق في بعض النصوص (١) على معنى الخوف المشعر بالعلية ، مضافاً إلى أولوية البعض من خوف العدو ، وإلى خصوص الموثق (٢) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله تعالى : « فإن ختم فرجالاً أو ركبانا » كيف يصلي ؟ وما تقول إن خاف من سبع أو لص كيف يصلي ؟ قال : يكبر ويؤتي إيماءً » لظهور سياقه في اتحاد الصلاتين ، والصحيح (٣) عن الباقر (عليه السلام) « الذي يخاف الاصوص والسبع يصلي صلاة الواقعة إيماءً على دابته » والمرسل (٤) عن الصادق (عليه السلام) « في الذي يخاف السبع أو يخاف عدواً يثب عليه أو يخاف الاصوص يصلي على دابته إيماءً الفريضة » وفي القبة « أنه رخص في صلاة الخوف من السبع إذا خشيه الرجل على نفسه أن يكبر ولا يؤتي رواه محمد (٥) عن أحدهما (عليهما السلام) » وغير ذلك ، والخصوصية فيها يدفعها عدم القول بالفصل فيما عدا خوف العدو من الأسباب كما اعترف به في الرياض .

والضعف في سند البعض وفي دلالة الجميع باعتبار انسياق التشبيه إلى إرادة قصر السكيفية المتفق عليه في جميع أسباب الخوف نقلاً وتحصيلاً تجبره الشهرة العظيمة المحكية في الرياض على التعميم للزبور إن لم تكن محصلة ، بل في الاعتبار نسبتته إلى فتوى عدائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه ، بل في جمع البرهان الاجماع على عدم الاختصاص بالكفار ، مع أنه تردد فيه بعد ذلك .

لكن الانصاف أنه مع ذلك كله لا يخلو من نظر وتأمل ، خصوصاً فيما قيل : إنه يندرج في إطلاقهم الأسير في يد المشركين ، والمعسر العاجز عن البيئة إذا هرب

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف

خشية الجبس ، والخائف من الظالم إذا هرب ، بل وإذا استتر في بيته مثلاً أيضاً منه وخصوصاً فيما ذكره في الذكرى من أنه لو كان المحرم يخاف فوت الوقوف بإتمام الصلاة عدداً أو أفعالاً ويرجو حصوله بقصرها أو أحدهما فالأقرب جوازهما ، لأن أمر الحج خطير ، وقضائه عسير ، إذ إصالة النمام وإطلاق أدلته يجب عدم الخروج عنها إلا بدليل معتد به ، وليس ، والآية (١) إن لم يكن ظاهر المفهومين فيها خلاف ذلك فلا دلالة فيها على شيء منه .

نما وقع لبعضهم من الاستدلال بمنطوقها على خوف العدو وفخاها على باقي الأسباب كما ترى ، ودعوى الأولوية القطعية أو المساواة في غاية المنع ، لأن حكم الشرع ومصلحته في غاية الحفاء ، والتعليق على الخوف مع أن المناسق منه خصوصاً مع ملاحظة باقي النصوص العدو لا ظهور فيه في المطلق سيما مع عدم وضوح التعليق وعدم سوقه لبيان ذلك ، ونصوص السبع ونحوه ظاهرة في قصر الكيفية ، والشبهة فضلاً عن الاجماع لم تتحققها ، إذ جملة من المحكي من عبارات القدماء محتملة لارادة قصر الكيفية كالأخبار ، وموثق بمماعة المضم (٢) « سألت عن الأسير يأمره الشر كون فتحضره الصلاة فيمنعه الذي أمره منها ، قال : يؤمى إيماء » كوثقه الآخر (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأخذه المشركون فتحضره الصلاة فيخاف منهم أن يمنعوه فيؤمى إيماء ، قال : يؤمى إيماء » إنما يدل على قصر الكيفية ، ولذا نص الشهيد في الذكرى - مع أنه عمم أسباب الخوف ذلك التعميم المزبور - على عدم جواز تقصيره في العدد ، وكأنه لفرق بين التقصير خشية استيلاء العدو مثلاً لو أتم وبين الخوف من أداها بمحض منه ، والأول هو الذي يقصر العدد لأجله ، ويسمى بصلاة الخوف

(١) سورة النساء - الآية ١٠٢

(٢) و(٣) الوسائل - الباب ٥ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٢ - ١

لا الثاني ، ومنه يظهر ضعف القول بتقصير المستتر المحتفي في مكان ، إذ لا يخشى من الهجوم عليه لو أتم ، فان الفرض بقاؤه في ذلك المكان بعد الصلاة .

ولعله مما سمعته كله تردد الفاضل كما قبل بل وغيره فيه ، بل حكى عن السرائر وغيرها وجوب مراعاة العدد في جميع هذه الأسباب ، والمراد أنه إن لم يتمكن من الركعات ولو بقصر الكيفية يسقط أداء الصلاة حينئذ لا أنه مكلف بذلك على كل حال كي يستغرب ذلك ، على أنه من الفروض النادرة جداً بناء على جريان صلاة التسبيح في المقام كما يؤمى إليه معاهد إجماعاتهم ، وخبر الفقيه المتقدم سابقاً ، بل وغيره من النصوص السابقة .

نعم قد يقال هنا بوجوب مراعاة الممكن من القراءة وأذكار الركوع والسجود وإن تعذر الإيلاء ، فلا ينتقل إلى التسيبحات بمجرد تعذر الإيلاء كما قلناه في صلاة المسابقة ، لاختصاص ذلك الدليل فيها ، مع أن ظاهر الأصحاب عدم الفرق في المقامين في جميع ما تقدم من قصر الكيفية ، ويؤيده فخاوي النصوص المعتضدة بالاتفاق ظاهراً . والاحتياط لا ينبغي تركه في ذلك كله حتى في الخوف من العدو إذا لم يكن مخالفاً في الدين وإن كان باغياً بالخروج على غير إمام العصر ، للشك في شمول الأدلة ، أما لو كان عليه فلا ريب في تقصير العدد حينئذ ، كما يدل عليه فعل أمير المؤمنين عليه السلام في حرب صفين والحسين عليه السلام في كربلاء .

كالشك في تناول الأدلة لمشروعية صلاة الخوف بالنسبة إلى الباغي نفسه وإن كان يمكن أن يقال إنه وإن عصى بعبه إلا أن تكليفه حينئذ صلاة الخوف ، إذ لا مانع من انقلاب تكليفه بمصيانته ، كمن أراق الماء عمداً فصار فرضه التيمم ، ومن ألتف السائر فأنقلب تكليفه إلى الصلاة عارياً ، فالسافر حينئذ عاصياً يقصر إن اعتراه الخوف وإن كان فرضه التمام قبله ، اللهم إلا أن يقال : إن الحكمة في مشروعية صلاة الخوف

للمراعاة لحرمة النفس وأهمية حفظها ، ولا حرمة لنفس الباني .

وكذا الشك في شمول الأدلة للخوف من العدو على غير النفس من تلف المال أو هلاك العيال أو الخوف على البضع ، بل في مجمع البرهان زيادة التردد في الأول ، قال : « لاستبعاد صيرورته سبباً لذلك ، مع أنه ما صرح به غير العاضل متردداً في الأعظم منه كالخوف من السبع وشبهه ، إلا أن يقيد بالمال الذي يخاف بهلاكه هلاك النفس » إلى آخره . لكن الانصاف في خصوص ذلك تناول الأدلة له حتى الآية ، لصدق خوف فتنة الذين كفروا عليه ، والله أعلم .

الفرع الرابع لا إشكال على الظاهر في صلاة الجمعة بصلاة عسنان ، لوجود المقتضي وارتفاع المانع ، كما أنه لا إشكال في عدم صلاة بطن النخل ، لأنها لا تشرع نقلاً ولا في مكان واحد مرتين ، أما بذات الرقاع إذا صليت خطراً فالظاهر الصحة ، ففي الذكرى « فيخطب للأولى خاصة بشرط كونها كمال العدد فصاعداً ، ولا يضر انفراد الإمام حال مفارقة الأولى في أثناء الصلاة ، لأنه في حكم الباقي على الإمامة من حيث انتظاره الثانية ، وعدم فعل يعتد به حينئذ ، ولا تعدد هنا في صلاة الجمعة ، لأن الإمام لم يتم جمعه مع مفارقة الأولى ، فالفرقتان فجران مجرى السبوقين في الجماعة الذين يتمون بعد تسليم الإمام ، ولذا لا يحتاجون إلى إعادة الخطبة ، نعم لو خطب بالأولى وانصرفت قبل أن تصلي ثم جاءت الثانية احتاجت إلى إعادة الخطبة ، لعدم صلاة الأولى كي تتصل بها فقتلني عن الخطبة » ولعله مراد الشيخ في المحكي عنه في الذكرى وغيرها ، وإن كان ربما توهم في بادي النظر اعتبار الخطبة الثانية وإن اتصلت صلاتها بصلاة الأولى التي خطب بها ، حتى عد مخالفاً في المقام ، فلاحظ وتأمل .

الفرع الخامس الظاهر عدم اعتبار التأخير إلى آخر الوقت في صلاة الخوف إذا كانت باحدى الكيفيات الثلاثة السابقة ، ضرورة أن عدم التقصان في نفس الصلاة ، إنما

هو إن كان في كيفية الجماعة في خصوص ذات الرقاع وصلاة عسنان ، وإطلاق الأدلة يقتضي جوازها في أول الوقت مع علم التمكن بعد من غيره فضلاً عن اليأس منه أو رجاءه هذا إن قلنا باختصاص الكيفيتين في الاضطراب ، وإلا فلا إشكال أصلاً .

إنما البحث في اعتبار التأخير إلى وقت الضيق في صلاة شدة الخوف التي قد عرفت نقصانها عن صلاة المختار في الأجزاء والشرائط وعدمه ، فظاهر جماعة منهم الشيخ فيما حكي من مبسوطه ونهايته الثاني ، بل في الرياض أنه المشهور ، لإطلاق الأدلة كتاباً وسنة ، بل ظاهر مساواة الخوف لسفر العلوم عدم اشتراط الضيق فيما يوجب من القصر وظاهر سلاسل وأبي الصلاح فيما حكي من كلامهما الأول ، لعدم صدق الاضطراب مع سعة الوقت ، وللانقصار في سقوط الشرائط والأجزاء على محل اليقين ، وظاهر قوله (عليه السلام) في خبر عبد الرحمن (١) : « ومن تعرض له سبع وخاف فوت الصلاة استقبل القبلة وصلى بالإيماء » وصرح المحكي (٢) من فقه الرضا (عليه السلام) في صلاة الخائف من الاضطرار ، ولا ريب في أنه أحوط وإن كان في تعينه نظر ، خصوصاً مع اليأس عن ارتفاع العذر ، لتعليق الحكم في النصوص والفتاوى على الخوف الذي لا يتوقف صدقه على الضيق ، لا على الاضطراب كي ينافي صدق التوسعة ، على أن الغالب فيما نحن فيه تحقق الخوف الذي يخشى منه عدم التمكن من أصل الصلاة فيما بعد من الوقت ، فيتحقق التصديق ، والله أعلم .

﴿ تنمة المومحل والغريق ﴾ ونحوهما كالخريق وغيره ﴿ بإسليان بحسب الامكان ﴾ من الكيفية بلا خلاف ولا إشكال ، لعدم سقوط الصلاة بحال ، وقبح التكليف بما لا يطاق ، فيترك القراءة إذا لم يتمكن منها ﴿ ويؤمنان لركوعها وسجودها ﴾ على حسب

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٤

(٢) المستدرک - الباب - ٣ - من أبواب صلاة الخوف والمطاردة - الحديث ٧

ما تقدم سابقاً ، لأن الظاهر اتحاد جميع ذوي الأعذار في قصر الكيفية ، نعم قد يتوقف في بدلية التسبيح هنا ، مع أنه ربما يقوى ذلك أيضاً ، خصوصاً بعدما عرفت في مثل الخوف من اللص والسيب ونحوهما ، لسكن في البدلية على الوجه المتقدم في صلاة الخوف من الاكتفاء فيها بمجرد تعذر الإيماء ، وإن تمكن من القراءة والأذكار توقف وتأمل ، ومراعاة الأصول تقضي بمراعاة الممكن من القراءة والأذكار وإن تعذر الإيماء .

(و) كيف كان ؟ (لا يقصر واحد منها عدد صلاته إلا في سفر أو خوف)
موجبن له كما صرح به جماعة ، بل في الرياض نفي الخلاف فيه ، لاصالة التمام السائلة عن معارضة أدلة صلاة الخوف ، حتى لو قلنا بالتعميم في أسبابه ، ولذا صرح بالتمام هنا من قال بالتقصير في جميع أسباب الخوف كالصنف والشهيد وغيرها ، نعم في الذكرى « لو خاف من إتمام الصلاة استيلاء الفرق وربما عند قصر العدد السلامة وضاق الوقت انهجه القصر » واستحسنه في المسالك معللاً له بأنه يجوز له الترك ، فقصر العدد أولى قال : « لكن في سقوط القضاء بذلك نظر ، لعدم النص على جواز القصر هنا ، فوجوب القضاء أجود » انتهى .

وفيه أنه لا تلازم بين جواز الترك للمعجز وجواز قصرها على هذا الوجه ، إذ يتمكن من الركعتين بعد انتفاء دليل القصر كالتمكن من الركعة الواحدة خاصة التي من المعلوم سقوطها مع عدم التمكن من غيرها ، وأن المتجه بعد مشروعية القصر له ولو بإطلاق أدلة الخوف سقوط القضاء عنه ، لافتضاء الأمر الاجزاء ، ولا حاجة إلى دليل خاص بعد حجية الاطلاقات عندنا ، فاستحسنه القصر مع إيجابه القضاء مما لا يجتمعان ، اللهم إلا أن يريد الاحتياط ، فيتجه حينئذ وجوبها ، كما أنه يتجه القصر فيما فرضه

في الذكرى بناءً على التعميم في أسباب الخوف لمثل السيل والسبع والاص والحرق ونحوها إلا أنه أطلق هنا عدم القصر في العدد كجماعة من الأصحاب ، بل في الرياض أنه لا خلاف فيه وإن كان يشهد بخلافه التبع ، إذ المحكي عن سائر ظاهر أو صريح في التقصير فيها غير قيد له بما سمعته من الذكرى ، وإن كان لا ريب في ضعفه ، والله أعلم.

مختصر الفصل الخامس

(في) البحث عن

(صلاة المسافر)

(و) محل (النظر منها في الشروط والتقصير ولو أحقه ، أما الشروط فسته : الأول اعتبار المسافة) فيها بلا خلاف فيه بيننا بل وبين سائر المسلمين ، بل هو إن لم يكن ضرورياً عندم فهو مجمع عليه بينهم ، وكتابهم ناطق به ، كما أن سنتهم متواترة فيه وداود الظاهري وإن لم يعتبر مقداراً مخصوصاً في المسافة لكن اعتبر الضرب في الأرض قليلاً كان أو كثيراً .

(و) كيف كان في (هي) تحصل عندنا والأوزاعي من العامة حاكياً له عن جميع العلماء بـ (مسير يوم) تام كيوم الصوم ، لقول الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة ومحمد بن مسلم (١) : « قد سافر رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى ذي خُشب وهي مسيرة يوم من المدينة يكون إليها بريدان أربع وعشرون ميلاً » والصادق (عليه السلام) في خبر البجلي (٢) « قلت له : كم أدنى ما يقصر فيه الصلاة ؟ قال : جرت السنة بيباض

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٧٨ - الرقم ١٢٦٦

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٥

يوم ، فقلت له : إن بياض يوم مختلف ، فيسير الرجل خمسة عشر فرسخاً في يوم ، ويسير الآخر أربعة فراسخ وخمسة فراسخ في يوم ، فقال : إنه ليس إلى ذلك ينظر ، أما رأيت سير هذه الأتقال بين مكة والمدينة ، ثم أوماً بيده أربعة وعشرين ميلاً يكون ثمانية فراسخ ، والصحيح عن أبي بصير (١) قلت له (عليه السلام) أيضاً : « في كم يقصر الرجل ؟ قال : في بياض يوم أو بردين » الحديث ، وأبي الحسن (عليه السلام) في صحيح ابن يقطين (٢) « سأله عن الرجل يخرج في سفره وهو مسيرة يوم ، قال : يجب عليه التقصير إذا كان مسير يوم وإن كان يدور في عمله » وموثق بمعاة (٣) المضمرة « سأله عن المسافر في كم يقصر الصلاة ؟ فقال : في مسيرة يوم ، وذلك بردين وهما ثمانية فراسخ » الحديث إلى غير ذلك من النصوص الدالة عليه الظاهرة في إرادة يوم الصائم منه للتعبير فيها ببياض يوم ، وبه صرح بعضهم ، بل لم نعثر على خلاف فيه ولولا ذلك لأمكن إرادة ما بين انتشار الضياء إلى انكسار سورت به بانحدار الشمس إلى الغروب من اليوم مع استثناء القيولة في القيض وغيرها مما لا يقدر في صدق السير يوماً عرفاً ، لكن لا بأس بالأول بعدما عرفت من دلالة النصوص المعتضدة بما عثرنا عليه من الفتوى عليه ، وعلى أن مقداره في الشرع أيضاً (بريدان) اللذان أجمع الأصحاب على وجوب التقصير فيها تحصيلًا وتقلًا كاد يبلغ التواتر ، وكأنه لما كان سير اليوم مختلفًا بحسب الأمكنة والأزمنة والسائرين ودواب السير والجد فيه وعدمه وغير ذلك - بل ربما حصل فيه اختلاف أيضاً في تقديره لو وقع بالليل أو الملقق منه ومن النهار ، إذ لم يعلم أن المقدار يوم تلك الليلة أو يوم آخر - قدره الشارع بالبردين دفعاً لهذا الاختلاف بعد أن كانا متقاربين في الواقع ، ضرورة أن المراد السير العام

للابل ، لخبر البجلي (١) السابق ، وقول الصادق (عليه السلام) في حسنة الكاهلي (٢) :
 « كان أبي يقول لم يوضع التقصير على البغلة السفواء والدابة الناجية » الحديث .
 وأن المراد الاعتدال من الوقت والسير والمكان بمعنى اعتبار الوسط من الثلاثة
 كما صرح به بعضهم ، وإن ناقش في المدارك في ذلك بالنسبة للأخير ، ولعله لا إطلاق
 النص فيه مع عدم الداعي إلى تقييده في ذلك ، بخلاف الأولين ، لغلبة السير في الليل
 وعدم التواني والجد في السفر ، وهو كما ترى .

وعلى كل حال فهو حينئذ تحقيق في تقريب كنفائره ، فالترديد بين بياض
 اليوم والبريدين في خبر أبي بصير (٣) السابق ترديد فيما يسهل على المكلف اعتباره ،
 وإلا فبما شئ واحد في نظر الشارع لا أنها أمران مختلفان كي يتجه البحث في أن
 مدار المسافة عليهما معاً ، بمعنى كون المعتبر فيها اجتماعهما كما عساه يوجه بعض العبارات
 فلو فرض قصور مسير اليوم عن البريدين أو بالعكس بأن حصل في بعض اليوم
 لم يكن ذلك مسافة .

أو أن المدار على مسير اليوم وإن قصر عن البريدين ، لأنه الأصل في المسافة
 والتقدير بالبريدين تقدير له ، ولأن دلالة النص عليه أقوى ، إذ ليس لاعتبارها
 بالأذرع على الوجه المذكور نص صريح ، بل ربما اختلفت فيه النصوص والفتاوى ،
 وقد صنف السيد السعيد جمال الدين أحمد بن طاووس كتباً مفرداً في تقدير الفراسخ
 وحاصله على ما قيل لا يوافق المشهور ، ولأن الأصل الذي اعتمد عليه الفاضل وغيره
 على ما قيل في تقدير الفرسخ يرجع إلى اليوم ، إذ قد استدلل عليه فيما حكى عن تذكرته
 بأن المسافة تعتبر بمسير اليوم للابل السير العام ، وهو يناسب ذلك ، قيل وكذا الوضع
 الغوي ، وهو مد البصر من الأرض .

أو أن المدار على التقدير بالبريدين كما عساه يلوح من الذكرى ، لأنه تحقيق ،
والآخر تقريب ، أو أن المدار على حصول أحدهما عملاً بكل من الدليلين كما استظهره
في المدارك ، ضرورة أن ذلك كله مبني على أنها تقديران مختلفان للمسافة ، أما بناءً
على ما ذكرنا من أنهما شيء واحد عند الشارع - فمسير اليوم عنده عبارة عن قطع بريدين
وبالعكس ، ومتى تحقق أحدهما تحقق الآخر في نظره - فلا يتأتى شيء من ذلك ، إذ
فرض مسير البريدين في بعض اليوم أو نقصان مسير اليوم عنهما حينئذ غير قادح في
المراد شرعاً ، لأن الأول مسير يوم عنده بخلاف الثاني كما هو واضح .

بل كاد يكون صريح بعض الأدلة السابقة كوثق بمعاة وخبر البجلي ، ونحوهما
حسن الفضل بن شاذان (١) للروى عن الفقيه والعيون والعلل عن الرضا (عليه السلام)
« إنما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر ، لأن ثمانية فراسخ
مسيرة يوم للعامة والقوافل والأنقال » الحديث . وخبره الآخر (٢) عنه (عليه السلام)
أيضاً في كتابه إلى المأمون « والتقصير في ثمانية فراسخ وما زاد ، وإذا قصرت
أفطرت » وخبر الأعمش (٣) عن الصادق (عليه السلام) المروي عن الخصال « التقصير
في ثمانية فراسخ ، وهو بريدان ، وإذا قصرت أفطرت ، ومن لم يقصر في السفر لم
تجز صلاته ، لأنه زاد في فرض الله » وخبر ابن مسلم (٤) المروي عن كتاب الرجال
للكنشي ، قال : قال النبي (صلى الله عليه وآله) : « التقصير يجب في بريدين » وخبر
محمد (٥) عن الباقر (عليه السلام) « سألت عن التقصير ، قال : في بريد ، قال : قلت :

(١) (٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١ - ٩

(٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٨

(٤) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٧

(٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٩

يريد ، قال : إنه إذا ذهب يريد أ ورجع يريد أ اشتغل يومه « وغيرها .
بل قد يؤمى إليه النصوص (١) الكثيرة الدالة على تحقق المسافة بقصد يريد
معلة له بأنه يتم له شغل يومه بإرادته الرجوع ، فيكون يريد أ ذاهباً ويريد أ جائئاً حتى
على ما فهمه الأصحاب منها من إرادة الرجوع ليومه ، ضرورة عدم صدق شغل اليوم
حقيقة بالسفر إذا تخلل بين الذهاب والاياب الجلوس لقضاء الحاجة ونحوه ، فلا بد
حينئذ من إرادة مقدار ذلك ، وهو البريدان ، فتأمل .

على أن الاجماع بقسميه متحقق على التقصير في قطع البريدين وإن كان في بعض
اليوم ، ولعله إليه يرجع ما سمعته من الكسرى من تقديم التقدير على مسير اليوم ،
وإن كان الظاهر أن مدركه غير ما ذكرنا إلا أنه لا بأس به بعد الاتحاد بالعمل .

بل لعله هو مراد الأصحاب كالصنف وغيره ممن عبر بعبارة عن المسافة من
أنها هي مسير يوم بريدين ثمانية فراسخ حتى قيل : إن ذلك معقد إجماع غير واحد
منهم كالشيخ والسيد والشريف ابن زهرة وابن إدريس والفاضلين وغيرهم .

ومقدار البريدين من غير خلاف يعرف فيه ﴿ أربعة وعشرون ميلاً ﴾ كل واحد
منهما إثني عشر ميلاً ، وكان البريد في الأصل لدابة الرسول الذي يستعملونه الملوك في
حوادثهم ، ثم نقل إلى الرسول نفسه ، ثم إلى المسافة المذكورة ، وربما ظهر من بعضهم
أن الجميع ممان له من غير نقل .

وعلى كل حال فالمراد منه هنا المسافة للزبورة ، لمؤنق جماعة وصحيح زرارة
ومحمد بن مسلم السابقين ، وحسنة الكاهلي (٢) « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول :
التقصير في الصلاة يريد في يريد أربعة وعشرون ميلاً « وغير ذلك ، فيتحد حينئذ

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر

(٢) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣

نصوص البريدين مع ما دل على تقدير المسافة بأربعة وعشرين ميلا ، كوثق العيص (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « في التقصير حله أربعة وعشرون ميلا » وغيره ، بل ومع ما دل على تقديرها بمائة فرسخ ، لأنها بريدان كما هو صريح موثقة بمائة السابقة ، ولأن الفرسخ باجماع العلماء كافة كما في المدارك ثلاثة أميال مضافاً إلى تقديره بذلك أيضاً لغة ، بل قيل ونصاً (٢) فافى خير الروزي (٣) عن الفقيه (عليه السلام) من تقدير البريد بستة أميال ، قال : وهو فرسخان شاذ أو محمول بقريئة السائل على إرادة الفرسخ الخراساني الذي هو كما قيل عبارة عن فرسخين على الضعف مما عندنا ، ونحوه الميل ، فتكون الستة عبارة عن إثني عشر ميلا عندنا ، كما أن الفرسخين عبارة عن أربعة ، وعليه تتضح دلالة الخبر المزبور على ما هو المعروف المشهور من كون المسافة مائة أو أربعة ذاهباً وأربعة جائياً ، نعم لا دلالة فيه على الرجوع ليوم كغيره من النصوص ، وينبغي حمل الأمر فيه بإعادة الصلاة على التنبه جمعاً ، فلاحظ وتأمل .

(و) أما (الميل) فـ « أربعة آلاف ذراع بذراع اليد » من لدن المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى من مستوي الحلقة (الذي طوله أربع وعشرون إصبعا تعويلا على المشهور بين العلماء من (الناس) بل في المدارك نسبتة إلى قطع الأصحاب ، كما عن غيرها أنه لا خلاف فيه بينهم يعرف ، وقد نص عليه السعودي في كتاب مروج الذهب على ما حكاه عنه في السرائر كما ستسمع (أو مد البصر من الأرض) كما في المصباح والقاموس والصحاح حاكياً له عن ابن السكيت ، ولعلهما بناء على أن المراد ما يتميز به الفارس من الرجل للبصر المتوسط في الأرض المستوية أو المتوسطة من مد

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤

(٢) الوسائل - الباب - ١ و ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٥

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٤

البصر متقاربان ، ولذا كان ظاهر المتن التخيير في الاعتبار بكل منهما ، وما في المدارك - من أن ظاهره التوقف في المعنى الأول حيث نسبته إلى الشهرة وذكر الآخر جازماً به - ليس في محله ، بل ظاهره التخيير بقرينة لفظ التعويل ، بل لعل تقديمه مشعر بترجيحه على الأخير كما اعترف به في التنقيح ، لتقدم العرف على اللغة عند التعارض ، والشهرة هنا بناء على أن المراد منها غير الشهرة الفتوائية صالحة لاثبات ما نحن فيه ، لسكونه من الموضوعات ، فنسبة ذلك إليها لبيان مدرك الحكم لا للتوقف فيه كما حكاه في الرياض عن بعض مشايخه .

مع أنه ربما يدل عليه - مضافاً إلى الشهرة وغيرها مما عرفت ، ومناسبتها لتحديد اللغوي بمد البصر ، ولتقدير المسافة بمسيرة اليوم أيضاً - ما حكى عن القاموس « من أن الميل قدر مد البصر ، أو منار يبنى للمسافر ، أو مسافة من الأرض متراخية بلاحد أو مائة ألف إصبع إلا أربعة آلاف إصبع ، أو ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء أو إثني عشر ألفاً بذراع المحدثين » إلى آخره . إذ من الواضح انطباقه على ما ذكره من المائة ألف إصبع إلا أربعة آلاف ، ومنه يظهر أنه لا وجه لذكره الأربعة آلاف ذراع يعني مقابلاً للمائة ألف إصبع إلا أربعة آلاف ، بل الظاهر رجوع التقدير بالثلاثة آلاف ذراع إليه أيضاً كما نبه عليه الفيومي في مصباحه ، قال هو على ما يقتضيه ما حضرني من نسخته أو حاكياً له عن الأزهرى على ما عن أخرى : « والميل عند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع ، وعند المحدثين أربعة آلاف ذراع ، والخلاف لفظي فانهم اتفقوا على أن مقداره ستة وتسعون ألف إصبع ، والاصبع ستة شعيرات بضم بطن كل واحدة للأخرى ولكن القدماء يقولون : القراع اثنتان وثلاثون إصبعا ، والمحدثون أربع وعشرون إصبعا ، فاذا قسم الميل على رأي القدماء كل ذراع اثنتين وثلاثين كان المتحصل

ثلاثة آلاف ذراع وإن قسم على رأي المحدثين أربعاً وعشرين كان المتحصل أربعة آلاف ذراع ، والفرسخ عند الكل ثلاثة أميال ، وإذا قدر الميل بالغلوات وكانت كل غلوة أربعاً مائة ذراع كان ثلاثين غلوة ، وإن كان كل غلوة مائتي ذراع كان ستين غلوة ، إلى آخره . بل قد يقرب منه أيضاً ما عن المذهب من أن الميل الهاشمي أربعة آلاف خطوة وإثنى عشر الف قدم ، لأن (وإن خل) كل خطوة ثلاثة أقدام منسوب إلى هاشم جد النبي (صلى الله عليه وآله) بل يقرب منه أيضاً مرسل محمد بن يحيى الخزاز (١) عن بعض أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) قال : « بينما نحن جلوس وأبي عند والي لبني أمية على المدينة إذ جاء أبي فجلس ، فقال : كنت عند هذا قبيل ، فسألهم عن التفسير فقال قائل منهم : في ثلاث ، وقال قائل منهم : يوماً وليلة ، وقال قائل منهم : روحة ، فسألني فقلت لهم : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما نزل عليه جبرائيل بالتفسير قال له النبي (صلى الله عليه وآله) : فيكم ذلك ؟ فقال : في يزيد ، قال : وأي شيء البريد قال : ما بين ظل عير إلى فيه وعير ، قال : ثم عبرنا زماناً ثم رأيي بنو أمية يعملون أعلاماً على الطريق ، وأنهم ذكروا ما تكلم به أبو جعفر (عليه السلام) فذرعوا ما بين ظل عير إلى فيه وعير ثم جزوه على إثنى عشر ميلاً ، فكانت ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع كل ميل ، فوضعوا الأعلام ، فلما ظهر بنو هاشم غيروا أمر بني أمية غيره ، لأن الحديث هاشمي ، فوضعوا إلى جنب كل علم علماً ، بناء على أن المراد بالذراع فيه ذراع الملك الكسروي القديعة التي مقدارها سبع قبضات عبارة عن ثمانية وعشرين إصبعاً كما حكاه في المصباح المنير ، إذ عليه حينئذ يزيد على الزبور تقريباً من الفين إصبعاً ، أو على أن المراد بالذراع ذراع الحديد المسماة بالسوداء المقدرة بسبع وعشرين إصبعاً

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٣

على ما حكى عن بعض المتأخرين من آلاف في ضبط المقادير ، فانه حينئذ ينقص عن المقدار المزبور الف وخمسمائة إصبع ، إذ مثل هذه النقيصة والزيادة مما يتسامح فيها .
ولعل ذلك أولى عما عن المذهب من طرح الخبر المزبور ، قال : « الليل تقديران مشهوران ، شرعي وهو أربعة آلاف ذراع باليد ، وفي بعض الروايات ثلاثة آلاف وخمسمائة ، وهي متروكة ، ووضعي وهو قدر مد البصر في الأرض للمستوي البصر » وأولى مما حكاه في المصاييح عن جماعة من التحديد بذلك ، قال : وصححه ابن عبد البر ، وذكر غيره أنه المطابق لتحديد ما بين مكة ومنى والزبدانة وعرفة ، وما بين مكة والتنعيم والمدينة وقبا ، ضرورة مخالفة ذلك المعروف بين العلماء كما عرفت .
وكيف كان فما ذكرنا ظهر أن الأذعة أربعة : ذراع القدماء وهي إثناث وثلاثون إصبعا عبارة عن ثمان قبضات ، وذراع الحديثين وهي ست قبضات أربعة وعشرون إصبعا ، وذراع بعض الأكسرة وهي سبع قبضات ثمانية وعشرون إصبعا ، والذراع الأسود الذي حدث في الدولة العباسية أو هي والأموية سبع وعشرون إصبعا ومنه يظهر وجه مناسبة جمل الخبر المزبور عليه ، لسنن في السرائر عن السعدي في كتاب مروج الذهب أنه قال : « الميل أربعة آلاف ذراع بذراع الأسود ، وهو الذي وضعه المأمون لقرع الثياب ومساحة البناء وقسمة النازل ، والذراع أربعة وعشرون إصبعا » وعليه تكون الأذعة ثلاثة ، إلا أن الظاهر خلافه إن كان المراد بها ما في أيدي الناس الآن من الذراع الحديد ، إذ هي تزيد على ذلك قطعاً .

كما أنه ينبغي القطع بسهو ما في الفقيه من رواية الخبر المزبور « الف وخمسمائة ذراع » بدل « ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع » لمخالفته لما عليه العلماء من الفقهاء وأهل اللغة ، بل ولما يشاهد بالوجدان كما قيل بين الجبلين المسميين بعير ووعير .
وعلى كل حال فالمراد بالإصبع عرضه لا طوله ، وقدر سبع شعيرات من وسط

الشعير متلاصقات بالسطح الأكبر أي يوضع بطن كل واحدة على ظهر الأخرى ، وربما قيل ست ، وكأنه لاختلاف الشعير أو الوضع أو الأصابع ، وقد عرّض كل شعيرة بسبع شعرات من أوسط شعر البرزون .

ثم لا فرق مع ثبوت المسافة بالمساحة بين قطعها في يوم أو أقل وإن كثر ، للصدق ، إلا أن يتأدى فيه بما يخرج عن صدق اسم المسافر ، كما إذا قطع في كل يوم مرمى سهم للتنزه ونحوه وإن كان القصد البلوغ إلى المقصد ، فيتم كما في الذكرى ، للشك في شمول الأدلة له ، فيبقى استصحاب التمام سالماً ، نعم لو لم يخرج ذلك عن اسم المسافر بأن كان ذلك لصعوبة المسير مثلاً كما إذا كان السير في الماء على خلاف مجراه قصر . ولوقارب المسافر بلده فتعمد ترك الدخول إليها لترخص ولبت في قرى متقاربة يخرج بها عن اسم المسافر في الذكرى أن ظاهر النظر يقتضي عدم الترخص ، ولعله لعدم صدق المسافر عرفاً أو الشك فيه ، لكن على الثاني ينتج استصحاب القصر ، بل قيل : وعلى الأول أيضاً ، لانحصار انقطاع السفر في القواطع الثلاثة ، وفيه أنه كذلك مع بقاء صدق اسم المسافر عليه .

ومن ذلك ينقدح الشك في صدق المسافر أيضاً في القاطن بنفسه أو بعياله في مكان واحد لا ملك له فيه سنين متعددة لا بقصد الوطنية ، وإن كان هو المأوى له والمقر حتى يحتاج في إتمام صلاته فيه إلى نية الإقامة فيه أو التردد ثلاثين يوماً ، وإلا قصر فيه إذا لم يحصل شيء منها ولو بلغ ذلك إلى خمسين سنة أو أزيد كما وقع من بعض علماء العصر من غير إنكار من الباقيين عليه ، ولعله لانحصار قواطع السفر في الثلاثة المعلومة ، لكن لا ريب في أن الاحتياط خلافه بناءً على ما سمعت من اعتبار صدق المسافر أيضاً ، فالأولى حينئذ الجمع بين القصر والتمام في أمثال ذلك .

وكذا لا فرق في المسافة بين البر والبحر ، فإذا قصد الثمانية في أحدهما قصر

وإن بلغ في الآخر فرسخاً أو أقل بلا خلاف أجده فيه كما عن المنتهى الاعتراف به ،
لاطلاق النصوص والفتاوى .

ومبدأ تقدير المسافة أول آيات صدق اسم المسافر عليه ، والظاهر حصوله عرفاً
بالخروج عن خطة البلد كحصنه إذا لم يكن خارق المعتاد في السعة وإن كان بين إسائنه
ومزارعه لا قبله ، خلافاً للمحكي في الدروس عن علي بن بابويه من الاكتفاء بالخروج
من المنزل ، فيقصر حتى يعود إليه ، ولا عبرة بالأعلام والأسوار ، لعدم صدق السفر
بعد حتى تجري عليه أحكامه ، إذ أول آيات صدقه ما ذكرناه ، واحتمال أن العبارة
بالخروج عن محل الترخيص لا تقطع حكم السفر بالدخول فيه فيكون هو مبتدأه كما هو
ظاهر الشهيد يدفعه حرمة القياس بعد اختصاص ذلك بالدليل الذي أخرج بسببه عما
يقضيه صدق اسم المسافر ، وضعف الاشعار المزبور ، ودعوى كشف ذلك الدليل عن
عدم صدق اسم المسافر عليه حينئذ لا أنه (١) أخرجه عن الحكم خاصة مع بقاء الصدق عليه
فيكون إطلاق اسم المسافر حينئذ في مثل هذا العرف من اشتباهاته أو تسامحاته عارية
عن البرهان مخالفة للوجدان ، ولو سلمت فأقصاها الخروج عن الاسم في منتهى السفر
لا في ابتدائه ، كدعوى ملازمة وجوب التقصير عليه الذي لا يكون إلا بالخروج عن
محل الترخيص لتقدير المسافة ، إذ هي كما ترى لاشاهد عليها أيضاً ، فإن الخطاب بالتقصير
شيء وتقدير المسافة شيء آخر ، فتوقف الأول على الخروج عن محل الترخيص للدليل
لا يستلزم الثاني ، فتأمل جيداً .

ولو كان خارجاً عن البلد أو محل الترخيص منها ثم قصد السفر كفاه الضرب
بالأرض ، أما البلاد العظيمة المتسعة فقد صرح غير واحد بأن مبدأ التقدير فيها الخروج
عن الحلة نفسها أو محل الترخيص بالنسبة إليها على الوجهين السابقين في البلاد المعتادة ،
لأنه به يتحقق اسم السفر والضرب في الأرض وإن كان هو مسيرة بين الدور من غير

(١) وفي النسخة الأصلية ولأنه ، والصحيح ما أئبناه

حاجة إلى الخروج عن حصن البلاد ، ولا يخلو من تأمل ، سيما في مثل البلاد المتصلة محالاً ودوراً ولها حصن ، لا ما كانت كاصبيان على ما قيل من تباعد المحال والدور وعدم السور ، فإن التأمل فيه أضعف ، واحتمال كون الجميع كاسفر من منازل الأعراب المتحقق بمجرد الخروج عن الحي وإن كان أول الأحياء يدفعه - بعد تسليمه في المقيس عليه ، وصحة القياس - حصول الصدق فيه دونه ، وهو المدار ، لعدم النص بالخصوص كاحتمال توجيهه أنه لما لم يكن مثله متبادراً من الاطلاقات وجب الرجوع فيه إلى المتبادر المنساق منها ، وهو غير المقس ، كالرجوع في وجه غير مستوي الحلقة إلى مستويها ، إذ هو مع أنه كما ترى مقتضاه كون العبارة بالحلة إذا وافقت آخر البلد المعتدل تقديراً لا مطلقاً كما يومه إطلاقهم ، اللهم إلا أن يدعى أنه الغالب الذي ينصرف الإطلاق إليه ، وعلى كل حال فلا احتياط ولو بالجمع بين القصر والتمام الذي هو الأصل لا ينبغي تركه فيه وفي مثل النزول للارتفاع أو المنخفض أيضاً ، وإن قال في الدروس : إنه يقدر فيه التساوي ، لعدم مدرك تلمس النفس له به ، إذ ليس إلا إلحاقه بالغالب في البلاد .

ثم لا ريب في توقف القصر على العلم ببلوغ المقصد مسافة ولو بالشياع المفيد للنفس الاطمئنان الذي يجري مجرى اليقين الخالص عن الاحتمال قريبه وبعيده عند الناس ، ولعله لذا عطفه غير واحد من الأصحاب على العلم ، وإلا فاحتمال الاكتفاء به وإن لم يقد ذلك بل كان مفاده الظن لا دليل عليه ، بل ظاهر حصر المواضع المعتبر فيها الشياع في غيرها خلافه ، وما في الروض من احتمال العمل هنا بمطلق الظن القوي لأنه مناط العمل في كثير من العبادات لا شاهد له ، كاستظهاره أيضاً أن الشياع المتأخيم للعلم بمنزلة البيئة ، بل ربما كان أقوى ، فيجوز التعويل عليه عند الجهل ، إلا أن يريد ما ذكرناه ، نعم تقوم البيئة مقام العلم بلا خلاف معتد به أجده فيه ، لعدم اشتراط قبولها بالتداعي بين يدي الحاكم كالإحتمال على المتن لكتابات الأصحاب في المقام وغيره .

فما من الذخيرة من التوقف في ذلك في غير محله ، بل في الذكرى والروض
احتمال الاكتفاء بالعدل الواحد ، ومال إليه بعض علماء العصر ، لأطلاق أدلته ، وقبوله
في الأعظم من ذلك ، وعدم كون مانحن فيه من باب الشهادة ، وهو لا يخلو من قوة
وإن كان ظاهر اعتبار الأصحاب اليقينة ينفيه .

ولو تمارض البيهتان في الذكرى وعن المصنف تقديم بينة الاثبات ، لأن شهادة
النفي غير مسموعة ، وفيه أن كلاً منهما مثبت لو فرض استنادهما إلى الاعتبار مثلاً ،
كما لو قال أحدهما اعتبرتها فوجدتها ثمانية ، والآخر سبعة ، فلا يبعد مع فقد الترجيح
التخير أو الاحتياط أو الرجوع إلى أصل التمام ، ولعله الأقوى ، إذ هو حينئذ كالشك
الذي فرضه التمام بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في الرياض لا التخير وإن أوجه
كلام المقدس البغدادي للأصل .

فلو صلى حينئذ قصر أعاد وإن ظهر بعد ذلك أنه مسافة ، إلا إذا فرض
التقرب منه مع مصادفة الواقع ، نعم في وجوب الاعتبار عليه وجهان ، من أصل
البراءة ، ومن توقف الامتثال عليه ، ولعل الأقوى وجوب ما لا عسر ولا جرح فيه
وضرر كالتسؤال وغيره عليه .

ولو صلى تماماً ثم ظهر أنه مسافة في المدارك والرياض لم يعد لقاعدة الاجزاء ،
وفيه بحث ، خصوصاً إذا كان في الوقت ، لفرق بين الأمر حقيقة وبين تخيل الأمر ،
وما نحن فيه من الثاني لا الأول ، اللهم إلا أن يدعى أن مقتضى أدلة الاستصحاب
كونه من الأول ، ولتحريره مقام آخر .

ولو ظهر في أثناء السير أن المقصد مسافة قصر وإن لم يكن الباقي مسافة ، لمحقق
المقتضي من قصد المسافة ، وعدم اعتبار سبق العلم بها ، فليس هو كالتردد في السفر
الذي لم يتحقق منه قصد أصلاً ، وإن احتمله في الروض ، لسكنه ضئيف جداً كما

اعترف به هو ، وهل مثله لو سافر الصبي إلى مسافة فبلغ في أثناءها أو المجنون الذي يتحقق منه قصد لثمان حينئذ ؟ جزم في الروض به ، ولا يخلو من إشكال ، ومع الاختلاف في المسافة عمل كل منهم بمقتضى عمله ، فيتم البعض ويقصر الآخر ، بل لبعضهم الائتمام ببعض ، أصحة الصلاة ظاهراً لتمكن قد يتجه العدم بناءً على عدم جواز الاقتداء مع المخالفة بالفروع ، إلا أن الشهيدين هنا صرحا بالجواز ، مع أن المحكي عنهما المنع هناك ، والفرق بين المقامين مشكل كما اعترف به في المدارك ، بل لعل ما نحن فيه أولى بالمنع

(ولو كانت المسافة أربعة فراسخ) أو خمسة فصاعداً إلى ما دون الثمانية وقضدها (وأراد العود ليومه فقد كل مسير يوم) بذها به يريد وإياهه يريد (ووجب القصر) حينئذ بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل عن الأماشي أنه من دين الإمامية ، بل نص عليه أكثر الأعيان من الأصحاب إن لم يكن جميعهم ، بل هو ظاهر الجميع عدا الشيخ في كتابي الأخبار الذين لم يعد الاستبصار منها للفتوى فخير بينهما فيهما ، وإلا فقد نص على تعيين القصر في غير موضع من مبسوطه ونهايته ، وما في الذكرى - من حكاية التخيير عن المبسوط وكتاب الصدوق الكبير ، ثم قواه هو - لم نتحققه ، بل المتحقق خلافه ، كما أن ما في الروضة أيضاً - من نسبة التخيير إلى جماعة ، وفي خصوص الصلاة إلى آخرين كذلك - لم نتحققه أيضاً ، وقصر أبي الكارم المسافة المسوغة للقصر في الثمانية لا غير كالمحكي من أبي الصلاح محتمل ، أو ظاهر في إرادة ما يشمل الملفقة من الذهاب والاياب ليومه ، ولما لم يذكرها أحد مخالفين هنا ، فانحصر الخلاف حينئذ في كتابي الشيخين مع أنها ليسا بتلك الصراحة أيضاً ، لاحتمال إرادة التخيير لمن لم يرد الرجوع ليومه كما هو المشهور بين قدماء الأصحاب على ما ستعرف .

وإن أبيت ذلك فغما محجوجان بالنصوص المعتبرة سنداً ودلالة ولو بملاحظة

إطباق الأصحاب على إرادة هذا الفرد منها ، كصحيح زرارة (١) عن الباقر عليه السلام « التقصير في يريد ، والبريد أربعة فراسخ » ومرسل الخزاز (٢) للتقدم آنفاً ، وصحيح الشعام (٣) سمع أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : « يقصر الرجل الصلاة في مسيرة إثني عشر ميلاً » والصحيح عن الهاشمي (٤) سأل أبا عبدالله (عليه السلام) « من التقصير ، فقال : في أربعة فراسخ » وخبر أبي الجارود (٥) « قلت لأبي جعفر عليه السلام : فيكم التقصير ؟ فقال : في يريد » وخبر ابن عمار (٦) قال لأبي عبدالله (عليه السلام) أيضاً : « فيكم أقصر الصلاة ؟ قال : في يريد ، ألا ترى أن أهل مكة إذا خرجوا إلى مزقة كان عليهم التقصير ؟ » وخبر إسحاق بن عمار (٧) أيضاً « قلت لأبي عبدالله عليه السلام : فيكم التقصير ؟ فقال : في يريد ، ويحتمل أنهم لم يحجوا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقصروا » والصحيح (٨) أيضاً « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : إن أهل مكة يتمون الصلاة بعزقات ، قال : ويلهم أو يحتمل وأي سفر أشد منه ، لا تتم » والخبر (٩) عنه (عليه السلام) أيضاً « أهل مكة إذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أتموا ، وإذا لم يدخلوا منازلهم قصروا » وفي آخر (١٠) عنه (عليه السلام) أيضاً « إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجاً قصروا ، وإذا زاروا ورجعوا إلى منازلهم أتموا » وصحيح زرارة (١١) « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن التقصير ، فقال : يريد

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافرين

الحديث ١ - ٩٣ - ٣ - ٥ - ٦

(٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافرين

الحديث ٥ - ٦ - ٩ - ٧ - ٨

(١١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث ١٤ وفي الوسائل

عن أبي عبدالله عليه السلام وأمكن الصحيح هو ما ذكره في الجواهر فإن المذكور في الفقيه الذي هو مصدر الحديث كذلك

ذاهب ويريد جاني ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أتى ذباباً ، قصر وذباب على يريد ، وإنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره يريدن ثمانية فراسخ .
وخبر إسحاق بن عمار (١) الروي عن العلل وغيرها « سألت أبا الحسن موسى ابن جعفر (عليهما السلام) عن قوم خرجوا في سفر لم فلما انتهوا إلى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصرُوا من الصلاة ، فلما أن صاروا على رأس فرسخين أو ثلاثة فراسخ أو أربعة تخلف منهم رجل لا يستقيم لهم سفرهم إلا به ، فأقاموا ينتظرون مجيئه اليهم ، وهم لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه اليهم ، وأقاموا على ذلك أياماً لا يدرون هل يمضون في سفرهم أو ينصرفون هل ينبغي لهم أن يتموا الصلاة أو يقيموا على تقصيرهم ؟ فقال (عليه السلام) : إن كان بلغوا مسيرة أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا ، وإن كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاة ما أقاموا ، فإذا مضوا فليقصروا ، ثم قال (عليه السلام) : هل تدري كيف صار هكذا ؟ قلت : لا أدري ، قال : لأن التقصير في يريدن ، ولا يكون التقصير في أقل من ذلك ، فلما كانوا قد ساروا يريداً وأرادوا أن ينصرفوا يريداً كانوا قد ساروا سفر التقصير ، وإن كانوا قد ساروا أقل من ذلك لم يكن لهم إلا إتمام الصلاة .

وصحيح عمران بن محمد (٢) « قلت لأبي جعفر الثاني (عليه السلام) : جعلت فداك إن لي ضيعة على خمسة عشر ميلاً خمسة فراسخ ، فربما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فأنتم الصلاة أم أقصر ؟ قال : قصر في الطريق وأنتم في الضيعة » بناءً على حُلّ الأمر فيه بالانمام في الضيعة على التقية ، لعدم إيجابها

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤

بنفسها القصر عندنا كما ستعرف ، فيكون القصر فيه حينئذ للتغلبق .

وصحيح ابن وهب (١) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أدنى ما يقصر فيه الصلاة ، فقال : يريد ذاهباً ويريد جائياً » وموثق محمد بن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) « سألته عن التقصير قال : في يريد ، قال : قلت : يريد ، قال : إنه إذا ذهب يريد أو رجع يريد أشغل يومه » إلى غير ذلك من النصوص الروية في الكتب الأربعة وغيرها الظاهرة فيما ذكرنا إن لم تكن صريحة ، وحملها على التخيير لو سلمنا قبول بعضها له فلا ريب في عدم قبول الآخر له كأخبار مكة ونحوها .

واحتال إرادة الويل والوجع فيها على التزامهم بالتمام وعدم مشروعية القصر تبعاً لما سنه عثمان وتبعه معاوية - بعد أن التمس على ذلك وباقي الأمراء كما رواه زرارة في الصحيح (٣) عن الباقر (عليه السلام) . فضلاً لا على أصل الجواز ، ولذا لم يفت أحد بمضمونها من وجوب التقصير إذا لم يرد الرجوع ليومه ، ضرورة كونهم حجاجاً إلا النادر ، بل أعرضوا عنها أو حملوها على ما ذكرنا - ممكن في خصوص هذه الأخبار مع عدم صراحة بعضها في كونهم حجاجاً ، ودعوى قابلية الجميع عداها للحمل على التخيير ولو بمخالفة الظاهر بمجموعة كل النسخ .

على أنه لا داعي إلى ارتكاب هذه التعسفات ، ولا شاهد على هذه التأويلات سوى معارضتها لأخبار الثمان ومسير يوم المتقدمة سابقاً ، والجمع بينها بإرادة ما يشمل الملفقة من الثمان كما شهدت به النصوص التي معتمداً أولى من الحل على التخيير من وجوه بعد اشتراكها في منافاة الظاهر ، ضرورة تبادل تعيين كون المسافة ثمانية ذهابية ،

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٢ - ٩

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٩

خصوصاً مرسل ابن بكير (١) منها عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يخرج من منزله يريد منزلاً آخر أو ضيعة له أخرى قال : إن كان بينه وبين منزله أو ضيعة له التي يؤم يريدان قصر ، وإن كان دون ذلك أتم » ولولا إشارة ما سمعته من النصوص السابقة إلى الجمع بينهما بإرجاع المسافة الرابعة الثمانية بإرادة التلغيفية لكان المتجه العمل بكل منها من دون إرجاع بعضها إلى بعض ، فيكون إثبات كون المسافة ثمانية ذهائية من النصوص الأولى ، وتلغيفية على الوجه المفروض من الثانية ، ولعلنا نلزمه فيما لا يقبل إرادة للفتنة من الثمانية ، لظهوره أو صراحته في ذلك ، كما أنه ينبغي التزام طرح ما يدل على عدم جواز القصر والافطار فيادون الثمانية الذهائية ، أو تأويله ولو بعد فيه .

وعلى كل حال هو أولى من التخيير العاري عن الشاهد ، بل المخالف للشواهد كما هو واضح ، فبيل الشهيدين حينئذ إليه في الذكرى والروض وسيد المدارك في غير محله ، وإن ظن ثانیهم أن القول بالتخيير في مرید الرجوع لبومه وغيره من خواصه ، متخيلاً أن الشيخ يخص التخيير بالأول ، وإلا فهو يعين التمام في الثاني ، وملاحظة كتابي الشيخ تشهد بفساد زعمه ، وأن الشيخ قائل بالتخيير مطلقاً ، فيتجه حينئذ الرد على الجميع بما سمعت من عدم الشاهد وغيره ، ورفع الجناح في الآية بعد ورود الصحيح (٢) في إرادة الأمر منه لا يصلح شاهداً له ، وإلا لاقتضى التخيير في الثمانية الذهائية المجمع على عدمه عندنا كما ستسمع إن شاء الله .

والمعارضة بأنه لا شاهد للمجمع المزبور أيضاً ، ضرورة خلو نصوص الأربعة عن التقييد بالرجوع ليوم ، بل فيها ما يخالفه كأخبار أهل مكة يدفعها ما ستسمعه إن شاء الله من المانع للأخذ باطلاقها عند مدعيه ، على أن الشاهد عنده على ذلك - بعد تطابق

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢

الفتاوى ، ودعوى الإيحاء إليه في خبري ابني وهب (١) ومسلم (٢) المتقدمين -
الرضوي (٣) بناءً على حجتيه ، قال فيه : « فإن كان سفرك يريدأ واحداً وأردت أن
ترجع من يومك قصرت ، لأن ذهابك ومجيئك يريدان - إلى أن قال - : فإن لم ترد
الرجوع من يومك فأنت بالخيار إن شئت تمت وإن شئت قصرت » مع أنك ستسمع
قوة القول بوجوب التقصير مطلقاً من حيث النصوص .

ومن ذلك كله يظهر لك فساد احتمال إرادة عدم مشروعية القصر فيما نحن فيه المتوهم
من عبارة أبي المكلم والمحكي عن أبي الصلاح ، إذ حمل كلامها على مثل ذلك الذي هو
ضروري الفساد بين الطائفة ، والنصوص به متظافرة إن لم تكن متواترة بإباه جلالة
قدرها وعظم منزلتها .

وقد أطلق اليوم في المتن وأكثر عبارات الأصحاب لكن ينبغي القطع بمساواة
الليلة عندهم له أيضاً ، فمن قصد الأربعة فيها وأراد الرجوع فيها أيضاً قصر ، لا إطلاق
النصوص السابقة وتصريح جماعة من الأصحاب به منهم الشهيدان ، بل صرحا أيضاً
كغيرهما ، بل في ظاهر المصاييح أو صريحها الإجماع عليه بمساواة الملق من اليوم واليلة
لذلك أيضاً ، إلا أنها اعتبرا اتصال السفر لا بما إذا سافر في أول اليوم وأراد الرجوع
في آخر الليل ، بل الظاهر أن مرادهم بالرجوع الوصول لا الشروع فيه حسب وإن
بات في الأثناء ، إذ هو حينئذ مساور للمبيت في المقصد .

وكانها عقلا من هذه النصوص خصوصاً خبري ابني وهب ومسلم أن وجه
الحاق الثمانية الملققة بالمسافة صدق اسم قطع مقدار بياض يوم ، وهو لا يتحقق إلا باتصال

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢ - ٩

(١) ذكر صدره في المستدرك في الباب ٢ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١ وذيله

في الباب ٣ منها - الحديث ٢

السمي وعدم انفصاله بالمبيت ونحوه من القواطع المقتضية عدم صدق شغل اليوم معها . وفيه أنه لا ظهور في شيء من النصوص بذلك حتى الخبرين الزبورين ، إذ ليس في أولهما إلا الذهاب بربداً والمجيء بربداً ، وهو صادق وإن تأخر المجيء عن ذلك اليوم ، بل هو كصحیح زرارة (١) المشتمل على مثل هذا التعمير مع زيادة حكاية فعل النبي (صلى الله عليه وآله) إذا سافر إلى ذباب الذي هو كالصريح في عدم الرجوع ليومه ، لظهور لفظ « كان » فيه في أن ذلك عادة للنبي (صلى الله عليه وآله) ، ومن المستبعد رجوع النبي (صلى الله عليه وآله) ليومه في جميع سفره إلى ذباب ، ولعدم صحة التعليل المشتمل عليه الخبر الزبور لو لوحظ الرجوع ليومه ، ضرورة عدم مدخلية ذلك في بلوغ الثمانية ، ولذا حكى عن بعض شراح الفقيه دعوى صراحة الخبر الزبور في عدم الرجوع ليومه ، إلا أن يكون قوله فيه : « وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) » إلى آخره ، ليس منه (عليه السلام) بل من كلام الصدوق ، ولا يخفى عليك بمسند الاحتمال الزبور أو فساده .

وليس في ثانيهما سوى بيان إرادة أنه لو فعل هذا الذي كان قصده من الذهاب والمجيء لتحقق صدق بياض يوم الذي هو مدار المسافة ، خصوصاً وقد عرفت سابقاً أن المعتبر في المسافة قصدها لا قطعها في يوم واحد ، فمن كان من قصده السير يريد أن أو مقدار بياض يوم قصر وإن قطع ذلك في أيام ، كما أنك عرفت الإشارة في هذه النصوص إلى إرادة إرجاع التلفيقية إلى الثمانية النهائية بالطريق الذي سمعته فالمتجه الاكتفاء فيها بما يكتفى في الثانية من اعتبار مجرد القصد وإن كان القطع في أيام على أن أخبار أهل مكة كالصريحة في عدم إرادة الرجوع ليومه ، لظهور بعضها وصراحة الآخر في إرادة الخروج إلى عرفة للحج الذي لا يجوز معه الرجوع ليومه .

فمن الغريب تنزّل بعضهم إياها على الرجوع ليومه أيضاً كغيرها من النصوص كما أنه من الغريب أيضاً دعوى انصراف إطلاق جملة من هذه النصوص إلى إرادة الرجوع لليوم ، لأنه الغالب في السفر المفروض في هذه الأخبار ، إذ هو إنما يكون إلى الضياع والزيارة والتفاضي ونحو ذلك ، كما يسير الناس من أطراف الكوفة إلى الحيرة أو من بعض ضياعها إلى مسجدتها الأعظم للزيارة والصلاة ثم الرجوع ، إذ هي واضحة المنع .

ومن هنا ذهب ابن أبي عقيل في المحكي عنه إلى وجوب القصر بمطلق قصد الرجوع قبل عشرة أيام ، قال : « كل سفر كان مسافته بريدين وهو ثمانية فراسخ أو بريد ذاهباً و بريد جائياً وهو أربعة فراسخ في يوم واحد أو ما دون عشرة أيام فعلى من سافره عند آل الرسول (صلى الله عليه وآله) أن يصلي صلاة المسافر ركعتين » . بل ظاهره أو صريحه دعوى الاجماع على ذلك ، وهو الحجة له بعد إطلاق النصوص التي كاد يكون بعضها صريحاً في عدم اعتبار الرجوع ليومه في التقصير ، وكأن مراده بما قبل العشرة أن لا يقطع سفره بقاطع شرعي من الإقامة عشرأ ، أو البقاء متردداً ثلاثين يوماً ، أو المرور بوطن له أو نحو ذلك ، ضرورة عدم خصوصية العشرة من بين فواصل السفر وإن كان لا يساعده صحيح عمران بن محمد المتقدم (١) سابقاً ، اللهم إلا أن يحمل الأمر فيه بالانتماء بالضبيعة على التقية ، لعدم كونها بنفسها عندنا من الفواصل من دون الاستيطان ستة أشهر ، بل هو مذهب جماعة من العامة كما قيل .

وكيف كان فقد وافقه على ذلك بعض مشايخنا المعاصرين والكاشاني حاكياً له في الفاتح عن الشيخ أيضاً وإن كنا لم نتحققه ، بل للتحقق خلافه ، ومدعياً أنه مما ألهمه الله ، وأنه لم يصل أحد من الأصحاب إليه سواه ، بل ربما صدر منه إساءة أدب

وزيادة إنكار وعجب من غفلة جميع الأصحاب عن ذلك الذي جميع الأخبار دالة عليه من غير غبار، ولا تنافٍ بينها من وجه، إذ المستفاد منها كما عرفت أن حد المسير المعتبر في التقصير ليس إلا ما يعبر عنه تارة بـ «يريد» ، وأخرى بـ «ثمانية فراسخ» ، وأخرى بـ «بياض يوم» كما صرح به في جملة من الأخبار السابقة، مع تأكيد بعضها بأنه لا أقل من ذلك ولا أكثر، وبأنه أدنى ما يقصر فيه، لكنه أعم من أن يكون قطع هذا المسير في حالة الذهاب خاصة أو مع الإياب، وقع الإياب في يومه أو في يوم آخر ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع الآتية، فيصير سفرين يكون كل منهما أقل من الثمانية، وحينئذ فكما يصح أن يقال إنه ثمانية فراسخ نظراً إلى الفردين معاً يصح أن يقال: إنه أربعة فراسخ نظراً إلى أحد الفردين وهو حالة الذهاب خاصة، ولذا أطلق الأربعة في جملة من النصوص، فإن من سافر أربعة فراسخ قائماً يسافر في الحقيقة ثمانية، لأنه إذا رجع صار سفره ثمانية، وقد بين ذلك بياناً شافياً في خبري زرارة ومحمد (١) حيث قيل: «يريد ذاهب ويريد جائي» وزيد بياناً في خبر زرارة حيث قيل: «وإنما فعل (صلى الله عليه وآله) ذلك لأنه إذا رجع كان سفره يريد ثمانية فراسخ» وأما خبر ابن مسلم حيث تعجب من قوله: «يريد» لما كان قد سمع أنه يياض يوم فأجابه عليه «بأنه إذا ذهب يريد أو رجع يريد فقد شغل يومه» فلا دلالة فيه على أنه لا بد له الرجوع من يومه حتى يتحتم التقصير، بل المراد به أن سفره حينئذ يصير بمقدار يياض يوم.

وإطلاق الأربعة في جملة من النصوص منزل على التقييد المستفاد من جملة أخرى كما عرفت، على أن الغالب في السفر المراجعة، فينصرف الإطلاق إليه، قيل: ولهذا اقتصر صاحب الكافي على أخبار الأربعة ولم يتعرض أصلاً لشيء من أخبار الثمانية

(١) الوسائل الباب ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤ و ٩

لا أن مراده كفاية الأربع في التقصير مطلقاً حتى إذا لم يرد الرجوع أصلاً لا ليومه ولا لغير يومه ، فإن الظاهر الاتفاق على وجوب التمام في مثل الفرض كما اعترف به المقدس البغدادي ، وصرح به ابن حزمة في وسيلته ، لظاهر النصوص ، خصوصاً ما اشتمل منها على أن أدنى المسافة يربد ذاهب ويريد جائي ، وإطلاق القصر في الأربعة منزل على الغالب من إرادة الرجوع كما يؤي إليه الموثق السابق الذي قد تضمن أن المسافة يربد ، فتعجب الراوي من ذلك فرفع (عليه السلام) عجه بأنه إذا رجع شغل يومه ، إذ هو ظاهر في أن الأربعة حيث تطلق يراد بها ما يتعقبه الرجوع ، وكذا إطلاق الأكثر التخيير إذا لم يرد الرجوع ليومه يراد منه بقرينة قاعدة توجه النفي إلى القيد الزائد خصوص عدم إرادة الرجوع ليوم مع إرادة أصل الرجوع ، بل في الرياض أن الرضوي (١) الذي هو مستندهم في التخيير على الظاهر صريح في ذلك ، فاعن الحدائق - من إدراج الفرض في عبارة القائلين بالتخيير بدعوى رجوع النفي إلى القيد مع قيده وبدونه - ضعيف جداً ، وإن كان ربما يوهمه عبارات بعض من مال إلى التخيير مطلقاً ، لكن التحقيق بعد التأمل ما ذكرنا ، وعليه يحمل ما سمعته من الكافي فيكون هو من القائلين بوجوب القصر بقصد الأربعة وإرادة الرجوع وإن لم يكن ليومه ، نعم ينبغي تقييده كتنقيده إطلاق القائلين بالتخيير أيضاً بما إذا لم ينقطع سفره بأحد القواطع ، للاجماع المحكي إن لم يكن محصلاً على وجوب التمام في رجوعه أيضاً ، وأصيرورتها منفردتين حينئذ ، ولظهور الموثق للزبور في ذلك أيضاً حيث أنه تعجب فيه من جمل المسافة يريد أرفع (عليه السلام) عجه بأرجاعه إلى الثمانية المعلوم كونها مسافة التقصير ، ولا ريب في أنها تنقطع بمحصول أحد القواطع في أثناءها ، وكذا غيره من النصوص التي اعتبرت الإياب في التقصير .

بل في الرياض أن الرضوي صريح في ذلك ، وبه يقيد إطلاق بعض النصوص لو لم نقل بانصرافه إلى الغالب من الرجوع قبل القاطع ، خصوصاً في مثل الأسفار إلى نحو الضياع والقرى ونحوها ، كما أنه يجب إرادة ابن أبي عقيل بما ذكره من دون العشرة سائر القواطع ، لعدم خصوصية لها من بينها على ما سمعت سابقاً .

نعم لو فرض عدم انقطاع سفره كما لو فرض بقاءه متنقلاً في قرى قريبة لمقصده قصر وإن بقي سنة فصاعداً ، وأولى منه البقاء في المقصد متردداً إلى ما دون الثلاثين يوماً ، ودعوى استبعاد التزامه بمثل ذلك لا شاهد لها ، بل لعل الشاهد من ظاهر بعض النصوص السابقة بخلافها قائم .

ولا ريب في قوة هذا القول ومثانته كما اعترف به المولى في الرياض بعد أن حكى عن جملة من فضلاء متأخري المتأخرين الميل إليه ، لما سمعته من النصوص السابقة المتضدة بغيرها مما هو ظاهر أو صريح وإن قل المقتضى به ، حتى أنه لشذوذه ربما لم يحك عند نقل الخلاف ، كما أنه لم يلتفت إليه عند ذكر الاحتياط ، بل ربما ادعى الاجماع غير معتمد به على ما ستعرف وإن كان ذلك ليس على ما ينبغي .

نعم المشهور بين الأصحاب تقلاً وتحصيلاً بل عن الأمالي أنه من دين الامامية التخيير بين القصر والاتمام إذا لم يرد الرجوع ليومه ، غير أن الشيخ وابن حمزة منهم نصاً على وجوب الصوم وعدم جواز الافطار ، خلافاً للمرتضى والحلي فأوجبوا التمام ، واختاره الفاضلان في بعض كتبهما ، ولم يتعرضا في الآخر منها كغيرهما من متأخري الأصحاب إلا إلى أن المسافة الموجبة للتقصير ثمانية أو أربعة مع قصد الرجوع ليومه من غير نص على التخيير أو وجوب التمام .

وفي الأول منهما - بعد الاغضاء عن شبهة التخيير فيه بين الأقل والأكثر -

أنه لا شاهد له من النصوص المعتبرة ، إذ هي بين مطلق للتقصير في الأربعة وبين ملاحظ فيه الذهاب والاياب من غير تصريح باليوم أو غيره وبين ما هو صريح في عدم الرجوع ليومه ، مع التصريح فيه بالقصر والنهي عن الاتمام والويل والويج عليه ، بل هو مستلزم لطرح بعضها ، أو ارتكاب التعسف فيه بصرف النهي في أخبار عرفة إلى التمام بقصد الوجوب كما عليه الناس يومئذ ، وكذا الويل والويج ، فحمل بعضها حينئذ على إرادة الرجوع ليومه فيجب التقصير ، والآخر على إرادة الرجوع لغير اليوم فيتخير في الصلاة دون الصوم ، مع تلازمها في ذلك كما هو ظاهر كل من لم يصرح بالانفكاك ، وهو الأكثر كما اعترف به في الرياض ومال إليه ، وطرح الثالث والتعسف في تأويله بما عرفت من غير شاهد كما ترى ، والرضوي بعد عدم حججه عندنا لا يصلح لذلك وإن وافق الشهرة ، كما أنها هي بنفسها كذلك عندنا ، خصوصاً في المقام المحتمل إن لم يكن المظنون خفاء بعض الأدلة ردالة آخر كما لا يخفى على المتصفح لكلماتهم ، وإشعار الاضافة في خبر ابن مسلم بعد تسليمه ضعيف جداً لا يصلح للحكم على تلك الأخبار قطعاً ، والنسبة إلى دين الامامية لم يثبت إرادة الاجماع منها ، إذ من المحتمل إن لم يكن الظاهر إرادة ثبوته من دينهم وإن كان بطريق ظني ، ولو سلم فهي معارضة بنسبة ابن أبي عقيل وجوب التقصير إلى آل الرسول ﷺ التي هي أصرح في دعوى الاجماع .

وما عن التحرير من دعوى الاجماع على جواز التمام وحصول البراءة بالاخلاف منزل على إرادة الاجماع من المحيرين والمزمين بالتمام ، كاستدلالة في المختلف على التمام بأنه أحوط الذي ربما يوم الاتفاق عليه باعتبار توقف الاحتياط عليه ، ضرورة إرادته بقرينة ذكره ذلك في ترجيح الاتمام على التخيير الاحتياط بالنسبة إلى هذين القولين ، ولعل من ذلك أو نحوه ما يحكى عن بعض رسائل الشهيد الثاني حيث قال في جملة كلام له : « ولو كان عدم العود على الطريق الأول وجباً لاتحاد حكم الطريق لزم منه كون

قاصد نصف مسافة مع نية العود إلى غير الطريق الأول يخرج مقصراً مع عدم العود ليومه ، وهو باطل إجماعاً .

ومن ذلك كله يعرف ما في الثاني منها أيضاً ، إذ هو وإن كان يؤيده الأصل لسكنه إما مستلزم لحل جميع تلك الأخبار على إرادة الرجوع لليوم ، وفيها ما لا يقبله في نفسه فضلاً عن احتياجه إلى الشاهد ، وإما الطرح للنصوص المعمول بها بين الأصحاب ولو على التخيير ، وكلاهما كما ترى ، فالاحتياط بالجمع بين القصر والاتمام والصوم وقضائه مما لا ينبغي تركه في المقام ، ومع عدم التمكن فلا ريب في أحوطية التمام من القصر ، لاتفاق من عدا العماني ومن تبعه على حصول البراءة به ، وإن كان القصر أحوط نظراً إلى النصوص ، إلا أن ملاحظة الفتاوى أولى ، هذا .

ولكن قد يقال إنه يكفي في الشاهد لما عليه الأصحاب هنا من التخيير (التقصير خ) لمريد الرجوع في غير يومه أو تعيين الاتمام دلالة بعض النصوص وإن ضعفتم حتى وصلت إلى حد الاشعار لانجبارها بالشهرة العظيمة قديماً وحديثاً التي كادت تكون إجماعاً فكيف وفي الروايات ما هو نص في ذلك ، منها موثق ابن مسلم المتقدم سابقاً ، لأن قوله (عليه السلام) فيه : « شغل يومه » يقتضي تحقق شغل اليوم بالفعل ، ولا يكون إلا بالرجوع ليومه ، فيكون شرطاً في وجوب القصر .

ودعوى أن الفرض رفع استبعاد السائل للقصر في البريد وإزالة تعجبه منه بأنه راجع إلى مسير اليوم المعلوم إيجابه للقصر بالنصوص السابقة . من غير اعتبار الشغل بالفعل فيه ، فيكون قوله (عليه السلام) هذا صغرى قياس كبراه مطوية لا يعتبر فيها الشغل بالفعل قطعاً فتوى ونصاً ، فالصغرى كذلك أيضاً ، ضرورة وجوب اتحاد الوسيط في المقدمتين ، ويكون المقصود منه المقصود مما في صحيح زرارة المتقدم « إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع يريد أن كان سفره يريد أن يسانية فراسخ » من إرادة مجرد

اشتراط الرجوع بريداً ايرجع بسببه إلى الحدود المعروفة المقررة للمسافة ، فيجب القصر حينئذ في التشاغل في الفعل وغيره ، ولا مدخلة لفعلية في العلية .

يدفعها إصالة تبعية المقدر الموجود ، والمحذوف للمفوض ، وإذا كان ظاهراً في الشغل الفعلي وجب تقدير الكبرى كذلك ، ولا ضير فيه ، إذ أقصاه اعتبار الفعلية في المسافة التليفقية ، وهو المقصود ، نعم هو غير معتبر في المسافة الابتدائية أي الذهابية لا طلاق أداتها التي لا تشمل التليفقية على الظاهر من مورها كما أشرنا إليه سابقاً ، ولا يلزم من عدم اعتباره هناك عدمه هنا ، لجواز اختلافها في الحكم ، وبطلان استبعاد الفرق إذا اقتضته الأدلة ، مع إمكان الفرق بظهور تحقق السفر في الامتدادية بنفسها ، فلا يحتاج إلى اشتراط أمر زائد ، بخلاف الملفقة فإن المسافة فيها حقيقة هي البريد ، فاعتبر معه شغل اليوم بالفعل ليتصل المسير ويتبين السفر وتظهر فيه المشقة التي هي علة القصر ، فالיום في الموثق (١) غيره في تلك النصوص المقدرة للمسافة الامتدادية ، كما يؤيده أيضاً وقوع المقصد هنا في أثناءه ودخوله في المعنى المراد منه ، فهو عبارة عن يوم يسم الذهاب إلى المقصد والعود منه إلى البلد والمكث فيه مقداراً يفي بالغرض الذي سافر لأجله ، وهو قدر معتد به من الزمان غالباً وإن اختلف طولاً وقصراً بحسب اختلاف الأغراض والمطالب ، ولا ريب في أن هذا اليوم غير المعتبر في المسافة الامتدادية المقصور على قطع المسافة وما يتفق من الأمور العارضة كالأكل والشرب ونحوهما من دون تحلل مقصد في البين ، بل قد عرفت أنه قدرته النصوص بسير الجمال والابل والقطار ، ومنه استفاد الأصحاب اعتبار اعتدال السير فيه واعتدال النهار لينطبق على التحديد بالبريدين والفراسخ .

ولو كان اليوم في السفر الملقق - وكولا إلى ذلك لا ينطبق على أصل السير وما يحصل

معه من الأمور المشتركة بين النوعين ، وخرج عنه المكث في المقصد مع أنه داخل فيه قطعاً ، فاللزام أحد الأمرين : إرادة ما يتناول الليل من اليوم فيه ، أو ترك الاعتدال المأخوذ هناك ، وعلى التقديرين فالاختلاف حاصل بين الموضعين ، فلا يكون أحدهما تابعاً للآخر موكولاً إليه ، بل يكون كل منهما أصلاً برأسه ومستقلاً في محله ، فلا إشارة في نصوص بياض اليوم ونحوه إلى مانحن فيه كالعكس ، بل تلك بالامتدادية وهذه بالتفيقية ، هذا .

ولسكن الانصاف أن المنساق إلى القهن من الواثق إرادة رفع استبعاد السائل بالأمر الثابت المعلوم المعهود المقرر بغير هذا الحديث ، وليس إلا أخبار مسير اليوم وبياض اليوم ، فيكون شغل اليوم هنا أعم من شغله بالفعل بمقتضى الحوالة المقتضية لتوافق في المعنى ، ولا ينافي ذلك اختصاص مورد تلك الأخبار بالسير الممتد ، لأن الاستبعاد يرتفع بالمشاكلة والتنظير ، ولا يتوقف على الفردية والدخول ولا التوافق من كل وجه ، بل المراد أنه لا استبعاد في التقصير بالبريد لأنه يشغل بالعود ، فيكون كسیر اليوم الواقع في القهاب وإن لم يكن منه ، كما أنه لا ينافيه أيضاً تخلل المقصد في أثنائه ، بخلافه يوم المسافة الامتدادية ، لأن المراد تقدير السير الواقع منه لو رجع بسير اليوم يعني البريدين .

ودعوى أن رفع الاستبعاد المقصود في الحديث لا يجب أن يكون بالأمر المقرر في غيره بل يكفي فيه حصول شغل اليوم المقتضي لتضعيف المسافة وظهور المشقة التي هي علة التقصير في السفر ، وهذا معلوم من دون إحالة على التحديد بياض اليوم ونحوه مما ورد في تلك الأخبار كما ترى واضحة المكابرة ، لما يرى بالعيان من سبق ما ذكر إلى الأذهان ، على أنه إن لم يجعل إشارة إلى ذلك اقتضى بناءً على عموم المفهوم اعتبار الشغل بالفعل في القصر بالمسافة الامتدادية ، إلا أن يرتكب تخصيصه أو تقييده بأدلة آخر .

وأيضاً فالرجوع المأخوذ شرطاً في قوله (عليه السلام) : « ورجع بربداً » مطلق غير مقيد باليوم ، فيكون شغل اليوم المترتب عليه بالجزء مطلق الشغل سواء كان بالفعل أو بالقوة ، والمعنى أنه إذا ذهب بربداً ورجع ليومه أو بعده بربداً فقد شغل يومه ، أي وجد منه ما يشغل اليوم وما من شأنه ذلك وإن لم يتحقق الشغل بالفعل ، فإن شغل اليوم بالفعل مع تأخر الرجوع عنه مستحيل قطعاً ، وتأويل الشرط بما يطابق الجزاء ليس أولى من العكس ، فإن في كل منهما موافقة لظاهر من وجه ومخالفة له من وجه آخر ، فلا يصاح التمسك به ما لم يعلم رجحان الأول ، وهو ممنوع .

الاهم إلا أن يدفع بأن الرجوع الواقع في الشرط وإن كان مطلقاً إلا أنه يجب تقييده بما كان ليومه بقرينة الجزاء الدال على شغله بالفعل ، وحمله على وجود ما يشغل اليوم ليطابق إطلاق الشرط وإن كان ممكناً إلا أن الترجيح للأول ، لقوة الدلالة في جانب الجزاء ، فيكون تحكيمه على الشرط أولى من العكس ، ولأن تقييد المطلق كثير شائع ، فهو كالتخصيص خير من المجاز ، بل هو في معناه المقدم عليه بالاجماع ، بل لعله أولى منه لعدم وضع المطلق للعموم ، فيكون تقييده أهون من تخصيص العام ، خصوصاً مثل هذا المطلق الذي قيل : إنه بنفسه ينصرف إلى الرجوع في اليوم لغلبته ، وفيه أن ارتكاب هذا التقييد في المنطوق بل والمفهوم كما سمعت يتوقف على تبادل الفعلية من هذه الشرطية من دون تردد ، حتى يتعين الحمل عليها لحجية المعنى المتبادر من اللفظ وإن استلزم التقييد في المنطوق والمفهوم من وجوه فضلاً عن وجه ، وهو في حيز المنع ، بل لعل المتبادر لما عرفت خلافه ، على أن أقصى ما يدل عليه بعد تقييد الرجوع باليوم هو وجوب التقصير في البريد لكونه مسافة إذا رجع فيها المسافر ليومه كان شاغلاً له ، وهذا لا يدل على تحقق الرجوع في اليوم ، ولا على فعلية الشغل له ، لأن صدق الشرطية لا يتوقف على وجود الشرط والجزاء بل على وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط ،

ومقتضى ذلك تحقق شغل اليوم على تقدير تحقق الرجوع ، وأبن هذا من القطع بتحقيقه في الواقع .

ودعوى أن الشرطية من حيث هي وإن كانت كذلك إلا أنها تختلف باختلاف أدوات الشرط ووجود القرائن والأدلة المقتضية ليقين الوجود والعدم وانقائها ومن العلوم المصرح به في علم المعاني وغيره أن « إذا » للعزم بالوقوع ، كما أن « لو » للعزم بعدمه ، و« إن » للشك ، والمراد فرض الأمر الواقع وتقديره أو الأمر المجزوم بعدمه كي يتحقق فيهما معنى الشرط الموضوعين له الذي هو بمعنى الفرض والتقدير المنافيين للقطع والجزم ، فيكون الرجوع الشروط باذا في الموثق المزبور متحققاً على ما هو الأصل في « إذا » ومن هنا عبر عنه بلفظ الماضي الذي هو أدل على التحقق من غيره ، وعطف على الذهاب المعلوم تحقيقه ليكون تابعاً له في ذلك ، بل يؤيده أيضاً أنه أولى في رفع الاستبعاد الواقع لأسائل من القصر في يريد من فرض الرجوع بلا تحقق ، بل قد يقال بعدم رفعه الاستبعاد ، ومنه يعلم وضوح فساد القول بدلالة هذا الموثق على الاكتفاء في القصر بالبريد وإن لم يرجع ، وإن وقع من بعض الأعلام تمسكاً بصدوره وحلاً للتعليل فيه على التقريب للأذهان دون التحقيق ، إذ هو كما ترى من غرائب الكلام ، لأنه - مع أن الأصل في الملل الحقيقية دون التقريبية - لا فرق بينهما في اعتبار صلاحية العلة في كل منهما في الجملة وإن اختلفا بجواز تخلف الثانية كالشقة في القصر ونحوها بخلاف الأولى ، أما مع عدم صلاحيتها للتعليل بالمرّة فلا تصلح تقريبية إذ هي كالتعليل بالأمور الباطلة التي لا مدخلية لها أصلاً ، وكتعليل القصر في الثمانية بأنها تكون ستة عشر ونحو ذلك ، ولا ريب في كونه من الحرافات التي يجمل عنها الفاظ أرباب الكلمات حتى لو تمسك وقيل : إن المراد من التعليل لازم المذكور في اللفظ أي المشقة لا نفسه ، فيكون التعليل تقريبياً حينئذ .

يدفعها - بعد إمكان منع اعتبار ذلك في « إذا » أولاً كما يشهد له استعمالها في
العرف وغيره في الأعم من ذلك ، واحتمال اختصاصها بعد التسليم في الكلام الملاحظ
فيه الثنك البدعية والمحسنات البيانية وسبق بقصد إظهار القدرة على البلاغة والفصاحة
لا الكلام المقصود به مجرد التفهيم ، وجار على مقتضى كلام غالب الناس وسوادهم ،
بل من المحتمل أنه كلام الراوي ناقلًا بالمعنى لفظ المعصوم - أن المساق من هذا الخطاب
اشتراط الرجوع مطلقاً وإن لم يكن ليومه بتقييد إطلاق البريد في المصدر بالتعليل الظاهر
في اشتراط الرجوع ، وحل شغل اليوم فيه على مطلق الشغل دون الشغل بالفعل ، لا أن
المفهوم منه الاكتفاء بالبريد من دون الرجوع أصلاً ، وإن توهم أخذاً باطلاقة في المصدر
وحلاً للتعليل على التقريب إلى الأفهام يجعل شغل اليوم كناية عن المشقة التي هي علة
تقرينية للقصر ، إذ هو كما ترى ، ولا أن المفهوم اشتراط الرجوع لليوم بتقييد إطلاق
البريد بظاهر التعليل ، وتقييد إطلاق الرجوع فيه بما دل منه على شغل اليوم بالفعل ،
وتقييد إطلاق المفهوم بالسير الملقى ، واستقاة الفهم واعتداله مع كثرة ممارسته لأخبارهم
ومعاني كلماتهم (عليهم السلام) الشاهد على ما ذكرنا ، فتأمل وتدبر .

ومنها موثق زرعة وسماعة (١) « سألت عن المسافر فيكم يقصر الصلاة ؟ فقال
له : في مسيرة يوم ، وذلك بريدان ، وهما ثمانية فراسخ ، ومن سافر قصر الصلاة
وأفطر إلا أن يكون مشيعاً لسلطان جائر ، أو خرج إلى صيد ، أو إلى قرية له تكون
مسيرة يوم يبيت إلى أهله لا يقصر ولا يفطر » وعن بعض نسخ الاستبصار « متبعاً »
بدل قوله : « مشيعاً » كما أنه عن كتابي الصلاة والصوم من التهذيب « إلا أن تكون
رجلاً مشيعاً » من دون ذكر السلطان ، وفي الصوم منه « من سافر فقصر الصلاة
(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ١ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٨ وذيله
في الباب ٨ منها - الحديث ٤ . لكن رواه عن زرعة عن سماعة

أفطر « فجعل الإفطار تابعاً للقصر ، وفيه مكان قوله : « بيت » « لا بيت » بزيادة « لا » وعن بعض النسخ « لا يلبث » باللام موضع « لا بيت » إذ الظاهر إرادة المسافة التلغيفية من مسيرة اليوم على أن يكون الأهل الذي يبيت عندهم الذين خرج منهم لا في القرية ، لعدم الأشعار في الرواية بأن له فيها أهلاً ، ولا هي مظنة ذلك وإن كانت ملكاً له ، بخلاف بلده الذي هو وطن ، فإن وجود الأهل له فيه كالمعلوم بالعادة ، فيكون في قوة التصريح به في العبارة ، وقد يطلق الأهل ويراد الوطن لاتخاذ الأهل به غالباً ، وهو كثير في المحاورات ، فلا يتوقف صدقه حينئذ على وجود الأهل بالفعل ، بخلاف الملك والقرية ، فإنه لا يطلق ذلك إلا مع العلم بوجود الأهل فيهما بالفعل ، فالمراد يبيتوته إلى أهله حينئذ في بلده ، وهو قرينة واضحة على أن المسافة بينه وبين القرية دون سير اليوم ، إذ لو كان مسيرة يوم لشغلها في الذهاب ، فلم تنأت له الرجوع إلى البلد بحيث يبيت فيه إلى أهله مع قضاء طوره من القرية ، خصوصاً إذا أريد يبيتوته إلى أهله كل الليل كما هو ظاهر اللفظ .

وأيضاً لو كان المراد بلوغ المسافة بينهما مسير اليوم لزم اختصاص الحكم بنفي القصر والإفطار بنفس القرية ، فلا يتناول الطريق إليها ، لبلوغه حد المسافة الموجبة للقصر والفطر من دون قاطع في الأثناء ، ولا ريب أن الظاهر تناول الحكم للطريق ، كما يدل عليه استثناء هذا السفر من السفر الذي يجب فيه الأمران مطلقاً ، ويشهد له قصد الطريق فيما قرن به من التشبيع والخروج إلى الصيد ، بل الظاهر أن قوله : « لا يقصر ولا يفطر » متوجه إلى الجميع ، فيكون الحكم في الكل على نهج واحد ، وإلا لزم التفكيك الركيك ، وبالجمل فالرواية مسلطة على فهم دخول الطريق في المستثنيات كلها ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا قصد التلغيق في الأخير ، لانقطاع المسافة حينئذ بالوصول

إلى القرية الواقعة في الأثناء ، ويكون حاصل المراد بالرواية أن المسافر يقصر ويفطر إلا في ثلاثة مواضع : التابع للسلطان الجائر ، لأنه سفر معصية ، وقاصد لاصيد قاهو ، ومريد السفر إلى قريته وإن كان سفره بالذهاب والاياب ليومه يبلغ البريدين ومسيرة يوم ، لانقطاع سفره بالوصول إلى القرية ، ولولاه لكان فرضه التقصير ، وفيه - مع أنه محتاج في انطباقه على الأحكام المعلومة بين الأصحاب إلى تقييدات كثيرة ، وفي صحته بالنسبة إلى مانحن فيه إلى تجشّات عديدة طويناها مخافة التويل من غير طائل - انه لا يكاد يظهر منه ظهوراً معتبراً في استفادة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية اعتبار الرجوع ليومه على وجه يكون شرطاً لوجوب القصر ، كـ لا يخفى على من مارس النصوص وراعى الانصاف ، وإن أطنب العلامة الطباطبائي في مصابيح في بيان ذلك ، وادعى ظهوره في ذلك ، لسكنه كما ترى ، فنأمل .

ومنها ما عن البحار عن شرح السنة للحسين بن مسعود أنه ذهب قوم إلى إباحة القصر في السفر القصير ، روي عن علي (عليه السلام) (١) « انه خرج إلى النخيلة فصلّى بهم الظهر ركعتين ثم رجع من يومه » ولا يقدح فيه الارسال بعد الانجبار ، ولا أنه من طرق العامة ، إذ هو - مع أن راويه ابن مسعود منهم المعتبر في النقل بيننا كما يؤمى اليه الاعتماد على كتبه في التواريخ والسير - منجبر أيضاً بما عرفت ، ولا بأس في الموافق لفتاوى الأصحاب ولو كان من طرقهم ، خصوصاً إذا كان مخالفاً لما عندهم ، على أنه ورد الأمر (٢) بما يروونه عن علي (عليه السلام) ، نعم قد يخدشه أنه لم يثبت كون النخيلة على بريد من الكوفة مثلاً كي يكون من المسافة التليفقية ، بل قد يشهد ما قيل من أنها معسكر الكوفة ، وأنه خرج (عليه السلام) يوماً إليها راجلاً لما غضب

(١) البحار ج ١٨ ص ٦٨٦ من طبعة الكمباني

(٢) الوسائل - الباب ٨ من أبواب صفات القاضى - الحديث ٤٦ من كتاب القضاء

على أهل الكوفة لتقاعدهم عن حرب أهل الشام بأنها كانت قريبة من مصر ، فتكون الرواية مهجورة ، على أنه لو سلم كون النخيلة على ريد فصاعداً من الكوفة - كما يؤمى إليه بعض الامارات التي ليس هنا محل ذكرها ، إذ هي وإن كانت معسكرها يمكنه لا بأس ببعدها عنها لعظم مصر ، بل الظاهر من ملاحظة بعض الأخبار وغيرها أن النخيلة هي للسماء الآن بذى الكفل أو مكان قريب منه ، فتكون على ريد من مصر - لكن لادلالة الخبر على اشتراط ذلك في الفصر ، بل أقصاه أنه (عليه السلام) فصر في هذا الحال ، وهو مجمع عليه ، اللهم إلا أن يستفاد من ذكر الراوي أنه رجع ليومه اعتبار ذلك ، وإلا لم تكن فائدة في ذكره ، بل يكون كذكره بعض الأمور التي لامتدخلة لها من دخول البيت ونحوه ، لكن ذلك مبني على حجية فهم الراوي خصوصاً مثل هذا الراوي الذي لم نعلمه ، إذ الخبر مرسل ، ومثل هذا الفهم الذي هو بمنزلة الحكم منه إذا لم يرجع إلى تفسير لفظ أو تعين (تعيين خل) مراداً ونحوها مما يكون فهمه حجة فيه بعد التسليم ، فاستفادة هذا الحكم من أمثال ذلك كما ترى .

ومنها ما عن كتاب الصوم من اللغز للرسول (١) قال : « سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أتى سوقاً يتسوق بها وهي من منزله أربع فراسخ ، فإن هو أتاها على الدابة أتاها في بعض يوم ، وإن ركب السفن لم يأتها في يوم ، قال : يتم الراكب الذي يرجع من يومه صومه ، ويقصر صاحب السفن » بناءً على عدم إمكان صحة ظاهره ، إذ هو دال بتطوفاً على وجوب الصوم لقاصد الأربعة الراجع ليوم ، وهو إنما يتمشى على القول بتخيير الراجع ليومه في الصلاة دون الصوم ، أو القول بسقوط اعتبار الأربعة ولو مع الرجوع لليوم مع إلغاء المفهوم على الأخير ، وهما خلاف الأقوال المعتبرة في

المسألة ، والقول بها على تقدير ثبوته مرغوب عنه .

وأيضاً مفهوم الخبر يقضي باختصاص الراجع لليوم بوجوب الصوم دون غير الراجع ، وهو خلاف إجماع العلماء كلفة ، بل خلاف المعلوم بالضرورة من عدم اشتراط القصر فيها بانتفاء الرجوع لليوم عكس المشهور من اشتراط الرجوع فيه ، كما هو واضح .
وأيضاً فالسائل قد سأل عن رجل خرج متسوقاً ، وظاهر الحال فيه عدم الرجوع ليومه ، فالجواب غير مطابق للسؤال ، كما أنه لا يطابقه بالنسبة للصوم ، إذ ظاهر سؤال السائل الصلاة ، لأنها الغالب ، أو الأعم منها ومن الصوم ، ولا نخلص من هذه الاشكالات إلا بتقدير النبي قبل « يرجع » إما لأنه سقط من النسخ ، أو أنه كقوله تعالى (١) : « تالله تفتشوا تذكر يوسف » وقول امرئ القيس : « فقلت يمين الله أبرح قاعداً » أو بدعوى أن المراد من « يرجع » التمكن من الرجوع ولما يرجع مجازاً من غير حذف وإسقاط ، وحينئذ تتجه دلالة على اعتبار الرجوع لليوم في الإفطار ، وفيه أنه حينئذ من المأول الذي ليس بحجة ، بل من أخس أفراد ، ودعوى أنه ظاهر في ذلك ولو بملاحظة قرائن تعذر الصحة ومخالفة الإجماع أو لمطابقته للسؤال ونحو ذلك كما ترى .

ومنها عبارة الفقه الرضوي (٢) للتقدمة سابقاً التي يبنى الاستدلال بها على

حججته المفقودة عندنا .

لكن قد يقال : إن جميع هذه الاشارات التي أشيرت (أشير ظ) اليها مع ملاحظة الشهرة المظيمة وإجماع الأمالي وغيره مما تقدم سابقاً يكفي في حصول الظن باعتبار الرجوع ليومه ، إلا أنه لا يخفى عليك أن القبح الدليل لا هذه الخرافات ، نعم

(١) سورة يوسف (ع) - الآية ٨٥

(٢) المستدرک - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

لا ينبغي ترك ما أوصينا به من الاحتياط الذي جعله الله ساحل بحر الملوك .
ثم إنه على تقدير اعتبار الرجوع ليومه فالظاهر أن المعتبر منه قصد ذلك حين
الذهاب ليتحقق حينئذ قصد المسافة التلفية ، ولخبر صفوان (١) عن الرضا (عليه السلام)
المتضمن إرادة الرجل لحوق صاحبه حتى بلغ الزهروان ، وغيره من النصوص ، ولو كان
عازماً على العدم أو متردداً لم يقصر وإن اتفق أنه رجع ، بخلاف الأول فإن فرضه
التقصير إلى أن يذهب عزمه على الرجوع ، ولو لما منع يمنعه قهراً عليه فيتم حينئذ ، ولا
يعيد ما وقع منه لقاعدة الاجزاء ، ونحوى بعض النصوص (٢) نعم لو كان قصده
التلفية ثم تغير إلى الامتدادية بقي على التقصير كالمكس المعلوم حكمه من خبر إسحاق
ابن عمار (٣) الروي عن العلل المتقدم سابقاً ، وصحيح أبي ولاد (٤) عن الصادق
(عليه السلام) الآتي المشتمل على السؤال عن الخروج في سفينة إلى قصر ابن أبي هيرة
وغيرها ، ومن صدق قصد المسافة وإن لم تكن شخصية ، إذ احتمال اعتبار الشخصية في
التقصير وإن توهم بعضهم لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، وأما ما تسمع
إن شاء الله زيادة تحقيق له .

(ولو تردد يوماً) في أقل من أربعة كـ (ثلاثة فراسخ) أو أقل أو أكثر
(ذاهباً وجائياً وعالداً لم يحز) له (القصر) إجماعاً (وإن كان ذلك من نيته) إذا
وصل في تردده إلى حيث يسمع الأذان ويرى الجدران ، لا تقطاع المسافة حينئذ ، بل
وإن لم يصل بلا خلاف أجده فيه عدا ما في التحرير من التقصير على إشكال ، وقد
رجع عنه لاصالة الغمام ، وعدم صدق المسافر على كثير من أفرادها ، وظهور الأدلة في

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

(٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٠

حصر المسافة بالبريدين ، أو خصوص البريد ذاهباً وجائياً ، والتعميل بشغل اليوم لم يرد منه التسرية بحيث يشمل التردد في نصف الميل أو ربعه قطعاً ، وإلا كان معارضاً بغيره مما دل على أن أقل المسافة يريد من النصوص الكثيرة المتضدة بالفتاوى .

(ولو كان للبلد طريقان والأبعد منهما مسافة فسلك الأبعد قصر) إجماعاً ونصوصاً (١) إن كان لداع غير الترخص ، بل الظاهر ذلك أيضاً (وإن كان) سلوكه له (ميلاً إلى الرخصة) بخلاف أجده من غير ابن البراج ، لعدم حرمة ، ولاطلاق الأدلة أو عمومها ، واحتمال أنه كاللاهي بسفره للصيد - إذ قطع هذه الزيادة للداع كقطع تمام المسافة كذلك ، وكلاهما هو ، بل قد يشك في صدق المسافر عليه ، فإن الهائم على وجهه قاصداً للبريد والرجوع ليومه لا يعد مسافراً - يدفعه عدم اندراج فيه عرفاً ، بل الفرق بينهما عنده من الواضحات ، إذ الفرض وجود الداعي له في البلاد إلا أنه سلك الأبعد للترخص ، على أننا نمنع عدم صدق السفر مع فرض عدم الداعي إلا الترخص ، إذ هو مقصد صحيح عند العقلاء ، وربما تمس الحاجة إليه في بعض الأوقات ، وكذا احتمال الشك في شمول الأدلة للفرض ، فيبقى على أصل التمام ، لمنع الشك ، خصوصاً مع ملاحظة اعتضاد الاطلاقات باطلاق جملة من الفتاوى وصريح أخرى . ولو سلك الأقرب وكان دون الأربعة أو كان ولم يقصد الرجوع ليومه بناءً على اعتباره في القصر لم يقصر ، لعدم المسافة بقسميها ، فيبقى على أصل التمام ، وكذا لو سلك الأقرب ثم رجع بالأبعد ولو ليومه إلا أنه لم يكن من قصده ذلك من أول خروجه ولم يكن في نفسه مسافة ، نعم هو مع الأقرب يتلفق منه ذلك ، كما لو فرض كون الأبعد سبعة والأقرب فرسحاً .

أما لو كان قصده ذلك من أول الأمر فلا يعد عدم القصر أيضاً ، اقتصاراً

(١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة المسافر

في المعتبر من التلغيق على التيقن منه ، وهو البريد الذهبي دون غيره ، فيبقى على أصل التمام ، وإن كان يوجه التعليل بشغل اليوم ، إلا أنك عرفت عدم إرادة التعميم منه . ولو كان الأبعد مسافة قصر حال سلوكه له ، لحصول المقتضي وارتفاع المانع ، إذ احتمال تخصيص المسافة بالذهابية لا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه ، ولو فرض أن قصده الرجوع به من أول الأمر احتمال ترخصه في حال سلوكه في الأقرب وفي البلد وفي حال الرجوع به وإن لم يكن ليومه ، لتحقق قصد المسافة وزيادة من دون مراعاة التلغيق ، لكن قد يشكل التقصير قبل سلوكه أيضاً ، بل جزم بالعدم في المسالك والمدارك ، بل في الرياض أنه ظاهر الأكثر وحكى عليه الاجماع بعدم مدخلية الأقرب في المسافة ، وعدم شروعه فيما يتحقق به ، ومجرد قصده الرجوع به قبل الضرب فيه غير مجدي في رفع إصالة التمام كما يؤمى إليه عدم التقصير في قاصد دون المسافة إلى أن قطعها فقصد دون المسافة مرة أخرى وهكذا حتى بلغ مسافات إلى أن يأخذ في الرجوع فيقصر ، ولو أن ذلك مجدي قبل الأخذ فيه وجب عليه التقصير عند قصده الثاني أو الثالث الذي تتحقق المسافة فيه لو رجع منها ، فتأمل ، وتسمع فيما يأتي من مزيد تحقيق له إن شاء الله .

وعلى كل حال فلا ريب في أن الأحوط له الجمع حتى لو قصد الرجوع ليومه ، لظهور عدم قائده هنا بعد فرض قصور القريب عن البريد ، وفي المسالك بعد أن حكم بعدم الترخص في الفرض قال : ومن هذا الباب ما لو سلك مسافة مستديرة ، فإن الذهاب ينتهي فيها بالمقصد وإن لم يسامت قطار الدائرة بالنسبة إلى محل المسافة ، والموود هو الباقي سواء زاد أم نقص ، هذا مع اتحاد المقصد ، ولو تعدد كان ينتهي الذهاب آخر المقاصد إن لم يتحقق قبله صورة الرجوع إلى بلده عرفاً ، وإلا فالسابق عليه وهكذا ويحتمل كونه آخر المقاصد مطلقاً .

﴿ الشرط الثاني قصد المسافة ﴾ ولو تبعاً نصاً (١) وإجماعاً بقسميه ، ولأنه المتيقن من الأدلة بل المتبادر منها ، بل هو معنى اعتبار المسافة هنا بعد الاجماع محصلاً ومحكماً في المدارك على انتهاء إرادة قطعها أجمع (٢) والمرسل (٣) الذي لا يقدح إرساله في المقام عن صفوان « سألت الرضا (عليه السلام) عن رجل خرج من بغداد يريد أن يلحق رجلاً على رأس ميل فلم يزل يلعبه حتى بلغ النهران ، فقال : لا يقصر ولا يفطر لأنه خرج من منزله وليس مریداً للسفر ثمانية فراسخ ، وإنما خرج يريد أن يلحق صاحبه في بعض الطريق فتمادى به السير إلى الموضع الذي بلغه ، ولو أنه خرج من منزله يريد النهران ذاهباً وجائياً لكان عليه أن ينوي من الليل سفرأ والافطار ، وإن هو أصبح ولم ينو السفر وبدأ له من بعد أن أصبح في السفر قصر ولم يفطر يومه ذلك » والموتق (٤) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج في حاجته وهو لا يريد السفر فيمضي في ذلك يتماذى به المضي حتى يمضي ثمانية فراسخ كيف يصنع في صلاته ؟ قال : يقصر ولا يتم الصلاة حتى يرجع إلى منزله » بل قد يظهر بملاحظته دلالة الموتق الآخر (٥) عن أبي عبد الله (عليه السلام) أيضاً ، قال : « سألت عن الرجل يخرج في حاجته فيسير خمسة أو ستة فراسخ فيأتي قرية فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أخرى أو ستة لا يجوز ذلك ثم ينزل في ذلك الموضع قال : لا يكون مسافراً حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ ، فليتم الصلاة » إذ الظاهر منه كما عن الشيخ في التهذيبين إرادة من خرج من بيته من غير نية السفر فتمادى به السير إلى أن صار مسافراً من غير نية ، وإنما الاعتبار بقصد المسافة لا بقطعها ، والراد إتمام الصلاة في الذهاب .

(١) (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث

(ف) ظهر حينئذ من ذلك أنه لا يقصر المأثم على وجهه لا بدري أين يذهب ولا طالب الآبق ، وكذا (لو قصد ما دون المسافة ثم تجدد له رأي فقصد أخرى) مثلها (لم يقصر وإن زاد المجموع على مسافة التقصير) فإن المدار كما عرفت على القصد لا القطع (نعم إن عاد وقد كمل المسافة فما زاد قصر) بلاخلاف أجده لتحقق القصد فيندرج حينئذ في إطلاق الأدلة أو عمومها ، ولخصوص الموثق (١) السابق وغيرها ، ودعوى انصراف النهاية من النصوص دون الرجوع مما لا يصنى إليها ، كما أنه لا يصنى إلى ما سمعته سابقاً من احتمال ضم ما بقي من الذهاب مما هو أقل من المسافة إلى الرجوع إن كان هو وحده بالغ المسافة ، الأصل ولإطلاق النصوص والفتاوى في عدم ترخصه حتى يرجع ، بل في الرياض بعد أن نسبة إلى ظاهر الأكثر حكى الاجماع عليه ، وأدلة التلفيق واضحة القصور عن تناوله حتى لو كان الرجوع وحده مسافة .

(وكذا) الحكم (لو طلب دابة شردت أو غريماً أو آبقاً) في الذهاب والاياب ، لاتحاد الجميع في المدرك .

نعم يكفي قصد المسافة النوعية ولا يعتبر الشخصية ، فلو سار حينئذ قاصداً بلداً مخصوصاً به لتحقق المسافة فبدأ له في الأثناء وأراد المضي إلى بلد آخر يبلغ ما بقي من الوصول إليه مع ما سلف منه من السير المسافة قصر كما صرح به غير واحد ، لتحقق القصد الذي بسببه يندرج في إطلاق الأدلة المعتضد بالأصل السالم عن معارضة ما دل من النص والفتوى على التمام إذا لم يقصد المسافة ، أو رجع عنها بعد اختصاصه بحكم التبادر وغيره في غير محل البحث ، وهو ما إذا لم يقصد المسافة أصلاً أو قصد الرجوع في أثناءها إلى منزله ، قافي الروض من احتمال عدم الترخص اقتصاراً على المتيقن

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧

من المسافة الشخصية ضعيف .

بل الظاهر الترخض و إن انتقل قصده إلى المسافة التلميقية ، كما لو قصد مسافة خاصة ثم بدا له في الأثناء و أراد الرجوع إلى محله و كان قد بلغ في مسيره يريد أقصر و إن لم يكن أراد الرجوع ليومه بناءً على عدم اعتباره في ذلك ، وإلا اشترط ذلك ، لتحقيق المقتضي و ارتفاع المانع ، و عدم قصده الرجوع من أول الأمر غير قادح بعد ما سمعت من كفاية المسافة النوعية ، على أن الرجوع مقصود له ولو بعد بلوغ مقصده الذي هو مسافة .

بل عن الشيخ في النهاية وجوب القصر على منتظر الرفقة إذا قطع أربعة فراسخ و إن لم يرد الرجوع ليومه ، مع أن مذهبه فيها عدم وجوب القصر إذا قصد في مبدئه السفر التلفيق ثمانية لغير يومه ، بل التخيير ، ولعله لفرق بين المقامين بعدم ثبوت ما يوجب القصر من قصد الثمانية و لو مع التلفيق ليوم في الثاني بخلاف الأول فإنه كان قاصد الثمانية الممتدة الموجبة للقصر و إن عدل عن الجزم بها وانتظر الرفقة على الأربعة التي تكون ثمانية بالآياب ولو بغير يومه ، فيبقى حيثئذ على ما وجب عليه من القصر فإنه يكفي فيه في الفرض الثمانية الملتفة ولو لغير اليوم ، ومال إليه هنا في الرياض .

ولعله للنصوص ، كصحيح أبي ولاد (١) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) إني كنت خرجت من الكوفة في سفينة إلى قصر ابن أبي هيرة ، و هو من الكوفة على نحو من عشرين فرسخاً في الماء ، فسرت بومي ذلك أقصر الصلوة ثم بدا لي في الليل الرجوع إلى الكوفة فلم أدر أصلي في رجوعي بتهجير أم بنام فكيف كان ينبغي أن أصنع ؟ فقال : إن كنت سرت في يومك الذي خرجت فيه يريد أ فكان عليك حين رجعت أن تصلي بالتعجير ، لأنك كنت مسافراً إلى أن تصير في منزلك . قال : وإن كنت

لم تسر في يومك الذي خرجت فيه بريداً فإن عليك أن تقضي كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل أن تريم من مكانك ذلك ، لأنك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت ، فوجب عليك قضاء ما قصرت ، و عليك إذا رجعت أن تتم الصلاة حتى تصير إلى منزلك .

و اشتماله على ما لا نقول به من وجوب قضاء ما صلاه قصرأ لمخالفته لقاعدة الاجزاء ، و صحيح زرارة (١) الممول به بين الأصحاب لا يخرج به عن الحجية في غيره مع أنه يمكن حمله على ما لا ينافي ذلك ، كما أنه يمكن حمل ما فيه من الدلالة على فورنة القضاء على أمر آخر ليس ذا محمل ذكره

و خبر اسحق بن عمار (٢) « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قوم خرجوا في سفر فلما انتهوا إلى الموضع الذي يجب عليهم فيه التقصير قصرُوا من الصلاة ، فلما صاروا على فرسين أو على ثلاثة فراسخ أو أربعة تخلف منهم رجل لا يستقيم لهم سفرهم إلا به فأقاموا ينتظرون مجيئه إليهم وهم لا يستقيم لهم السفر إلا بمجيئه إليهم وأقاموا على ذلك أياماً لا يدرون هل يمضون في سفرهم أو ينصرفون ، هل ينبغي لهم أن يتموا الصلاة أو يقيموا على تقصيرهم ؟ قال : إن كانوا بلغوا مسيرة أربعة فراسخ فليقيموا على تقصيرهم أقاموا أم انصرفوا ، وإن كانوا ساروا أقل من أربعة فراسخ فليتموا الصلاة أقاموا أو انصرفوا ، فإذا مضوا فليقصروا . »

و خبر المروزي (٣) قال : قال الفقيه (عليه السلام) : « التقصير في الصلاة بريدان لوبريد ذاهباً وجائياً ، والبريد ستة أميال ، وهو فرسخان ، فالتقصير في أربعة فراسخ

(١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٠

(٣) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٤

فإذا خرج الرجل من منزله يربد اثني عشر ميلاً و ذلك أربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين ونيفه الرجوع أو فرسخين آخرين قصر ، وإن رجع عما نوى عند ما بلغ فرسخين وأراد المقام فعليه التهام ، وإن كان قصر ثم رجع عن نيته أعاد الصلوة « بعد حمل الفرسخ والميل فيه على الخراسانيين بقرينة الراوي الذين هما عبارة عن اثنين من الفراسخ والأميل عندنا ، وحمل المقام فيه على نية الإقامة ، فانه لم ينفعه حينئذ الرجوع بعدها ، وما في ذيله من إعادة الصلوة لا يخرج به عن الحجية كخبر أبي ولاد .

لكن لم يعبأ بذلك كله للقدس البنغادي ، فلم يرخصه في التفسير إن بدا له في الرجوع ليومه فضلاً عن غيره بعد ما قطع أربعة متمسكاً باطلاق الأصحاب عدم التفسير فيه وفي المتردد ومنتظر الرفقة ، إلا إذا كان ذلك منهم وقد قطعوا مسافة تامة ثمانية فراسخ ، لعدم اعتبار التلفيق من الاياب هنا إذا لم يكن مقصوداً من قبل ، بل إنما تعلق به القصد عند إرادة الرجوع . بل هو في المتردد والمنتظر لم يتعلق به القصد أصلاً ، وقصد الاياب ولو بعد أيام أو سنين وأعوام غير مجد في تحقق المسافة عند الأصحاب كي يقال : إنه كان قبل رجوعه أو ترده للمسافة سببان قصد الانتدائية و التليفية ، فلما بطل السبب الأول بقي الثاني ، وفيه أولاً أنه غير تام بناء على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل وغيره من الاكتفاء بقصد الاياب ولو بعد السنين ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع ، وقد عرفت قوته سابقاً ، بل هذه النصوص ظاهرة فيه أو صريحة كما أشرنا إليه سابقاً ، و ثانياً أنه قد سمحت كفاية المسافة النوعية في القصر ، و دعوى إنكار مثل هذا التلفيق بعد أن لم يكن مقصوداً من أول الأمر مسافة حتى يثمر العدول إليه في بقاء التفسير بدفعها ما سمعته من النصوص السالمة عن المعارض هنا ، حتى ما دل على عدم الترخص لغير قاصد المسافة أو المتردد في الأثناء قبل البلوغ بعد إنسياق غير محل البحث منه ، كالنصوص الدالة على حصر المسافة في الثانية المراد منها قصد هنا

لا القطع ، ولقد مال اليه في الرياض أو قال به في الفرض مع أنه ممن لم يمين القصر والتلفيق لمسير يوم الذهاب ، لا أقل من الشك في شمول أدلة الطرفين له ، فيبقى إستصحاب تعين القصر عليه سالماً عن المعارض ،

نعم لا ينبغي الشك في عدم الترخيص له لو نوى الرجوع أو تردد أو انتظر اتفاق الرفقة قبل بلوغ المسافة ولو التلفيقية ، كما لو حصل ذلك قبل الوصول الى أربعة فراسخ ، فلهصوص السابقة وظهور الاتفاق ، بل عن بعضهم دعواه صريحاً على اعتبار عدم نقض العزم على المسافة في بقاء الترخيص له ولو بالتردد ونحوه ، نعم لا يقدح الجنون والاعماء ونحوهما مما لا يمد نقضاً للعزم ، ومن ذلك كله ظهر لك الحال في قول المصنف : (ولو خرج ينتظر رفقة ان تيسروا سافر معهم فان كان) ما أراد انتظارهم فيه (على حد مسافة قصر في سفره وموضع توقفه) لتحقيق المقصد الى مسافة فيه (وإن يكن دونها أتم حتى ييسر له الرفقة ويسافر) لكن يجب إرادة الأعم من التلفيقية من المسافة في المتن لو أردنا تنزيهه على المختار ، كما أنه ظاهر أو صريح في أن الحكم المذكور إذا لم يكن جازماً بمجيء الرفقة أو عازماً على السفر بدونهم ، وإلا قصر بمجرد خروجه عن محل الترخيص مالم ينو إقامة عشرة أيام ، أو يمضي له ثلاثون يوماً متردداً ، وفي إلحاق الظن بمجيئهم بالجزم به وجهان ، أقواهما عدم الترخيص للأصل ، كالظن في السفر بدونهم ، خلافاً للذكرى فجعل غلبة الظن بذلك كالجزم ،

ولو تيسر له الرفقة فعزم على السفر اعتبر في جواز الترخيص له بلوغ ما بقي من الذي أراد قطعه مع الرفيق مسافة ، لعدم اعتبار ماقطعه أولاً حال خلوه عن الجزم بقصد المسافة ، فلا يضم حينئذ اليه ، بل هو كقطع طالب الآبق ونحوه ،

نعم لو قصد مسافة ثم تردد في أثناءها ولم يقطع بعد التردد شيئاً ثم عاد الى الجزم رجع الى الترخيص وإن صلى تماماً أياماً واكتفى ببلوغ ماقطعه وما بقي مسافة ، لتناول

الأدلة حينئذ له ، بل الظاهر عدم احتياجه الى الضرب في الأرض ، لأنه ليس سغراً
جديداً ، بل هو رجوع عين القصد الأول ،

أما لو قطع حال التردد جملة ثم رجع الى الجزم احتمل اعتبار بلوغ ما بقي مسافة
في ترخسه ، لذهاب حكم ماقطعه أولاً بالتردد ولو في بعضه ، ويحتمل ولعله الأقوى
الاكتفاء ببلوغ ماقطعه حال الجزم وما بقي مسافة ، وإسقاط ما تخلل بينهما مما قطعه حال
التردد ، أو العزم على الرجوع ، وأما احتمال الاكتفاء ببلوغ المجموع مسافة حتى
ماقطعه حال التردد لرجوع القصد الأول الذي كان سبباً في القصر فضعيف جداً كما
هو واضح ،

ثم لا فرق في اعتبار قصد المسافة في الترخص بين التابع وغيره ، سواء كانت
التبعية لوجوب الطاعة كالزوجة والعبد والولد أو لا ، بل كانت اختيارية كالخادم ونحوه
من لا ولاية شرعية للتبوع عليه أو قهرية كالأسير والمكره ونحوهما من أخذ ظلماً ،
لا ملاق الأدلة نصاً وفتوى ، وما في الدروس وغيرها من أنه يكفي قصد التبوع
عن قصد التابع يراد منه كفاية ذلك بعد بناء التابع على التبعية وإناطة
مقصده بمقصد متبوعه ومعرفة به ، فانه حينئذ يتحقق قصده المسافة بذلك ، لا أنه
يكفي وإن لم يكن التابع قاصداً له كالمعزم على مفارقة متبوعه ، لعدم الدليل بالخصوص ،
بل ظاهر الأدلة خلافه ، حتى لو كان التابع ممن يجب عليه إطاعة المتبوع كالعبد والزوجة ،
فانها لو كان من نيتهما الا باق والنشوز قبل بلوغ المسافة لم يترخصا ، ونص جماعة من
الأصحاب على التابع ليس لأن له حكماً مستقلاً ثابتاً بدليل مخصوص ، بل المراد التنبيه
على اندراج مثله فيما تقدم من القاصد مسافة وإن كان قصده لما انما هو لقصد متبوعه
لا لفرض متعلق به ، لا أن المراد أن له حكماً بخصوصه كما لا يخفى على المتأمل لكلماتهم ،
فالمدار حينئذ على تحقق قصد المسافة بل عن نهاية العلامة « أنها متى احتمل

العتق والطلاق قبل بلوغ المسافة وعزما على الرجوع بحصولها أما « وقر به الشهيد إن حصلت إماره لذلك وتبعه في مجمع البرهان والرياض ، قال في الذكرى » وإلا فالظاهر البناء على بقاء الاستيلاء وعدم دفعه بالاحتمال البعيد « وإن كان ضعف الأول واضحاً ، ضرورة عدم منافاة مثل هذا الاحتمال لقصد المسافة فعلاً ، كما أنه لا ينافي الاستدانة على العمل في سائر ما تعتبر فيه من العبادات ، فنصام ناوياً للصوم وعازماً عليه لم يقدح في صحة صومه بناؤه من أول الأمر على القطع عند عروض المانع منه ، ولا ترده في حصول المبطل قهراً له .

بل قد يقال بعدم قدح لو تردد فيه و كان احتمال العروض والعدم على حد سواء ، لصديق قصد المسافة قبل العروض ، وللاستصحاب ، بل وكذا لو كان احتمال العروض أقوى أيضاً ، فنسافر قاصداً للمسافة وعازماً عليها إلا أنه يظن عروض الصوص في طريقه الذين بسببهم يتردد في سفره أو يقصد الرجوع قصر فيه ، بل يمكن القول بذلك حتى لو علم العروض ، إذ القاطع لقصد المسافة نقض القصد الأول فعلاً لا العلم بحصول ما يقتضي النقض فيما يأتي من الزمان ، وأوضح منه أو فرض عروض المسلم بذلك له في الأثناء ، اللهم إلا أن يقال إنه لا يتصور الاستمرار على القصد معه ، كما أنه لا يتصور أصل القصد إلى المسافة لو كان ذلك معلوماً له من أول الأمر ، وهو أمر آخر غير مانع فيه ، مع أنه يمكن منعه خصوصاً في الأول ، وإلا لنافاه التردد أو الظن .

ومن ذلك كله ظهر لك ما في تقييد الشهيد ، إذ حصول الامارة لا ينافي التبعية المقصودة فعلاً للمقتضية للمزم على مسافة التبوع والقصد إليها ، ولعله لذا أطلق الفاضل في المنتهى على ما حكى عنه قصر الزوجة والعبد وإن عزم على الرجوع بعد ارتفاع اليد عنهما ، بل وظهر ما في كلامه في الذكرى أيضاً من أنه أو بلغه خبر عبده أو غايبه في بلد يبلغ مسافة فقصدته جزماً فلما كان في أثناء الطريق نوى الرجوع إن ظهر به قبل

البلد ، فهو حينئذ في حكم الراجع عن السفر ، فإن كان قد قطع المسافة لم يخرج عن السفر ، وإلا خرج ، مع أنه كان عليه تقييده بما إذا قامت إمارة لذلك لا بمجرد الاحتمال أو الفرض كما هو واضح .

نعم يعتبر علم التابع بقصد المتبوع مسافة كما صرح به في الذكرى والروض وجمع البرهان وغيرها كي يتحقق قصده الى ذلك عند الانحلال ، أما لو جهله واحتمل كون مقصد المتبوع غير مسافة لم يترخص ، لعدم حصول الشرط ، إذ إناطة قصده بقصد متبوعه مع فرض الجهل به واحتمال كونه غير مسافة لا تجدي في تحققه وفي صدق كونه قاصداً مسافة ، وإلا لصدق على طالب الآبق ونحوه الذي في علم الله انه لا يصيبه حتى يقطع مسافات أنه قاصد مسافة بما هو معلوم البطالان ، فحينئذ يتم وإن قطع مسافات ، إذ قد عرفت أن تبين كون قصد المتبوع مسافة بعد ذلك لا يوجب القصر حال الجهل ولا حال العلم ، لأن الشرط قصد المسافة ابتداء ، وفي وجوب تعرف قصد المتبوع بالسؤال عنه ونحوه وعدمه وجمان ، مقتضى الأصول الثاني كأن مقتضاها أيضاً عدم وجوب الاخبار والتعريف على المتبوع حتى لو سئل واستخبر فتأمل جيداً فإن المقام لا يخلو من مراقبة للأقدام . والعلم عند الملك العلام .

الشرط الثالث لأصل وجوب القصر على حسب ما سمعته وتسمعه من الشرائط المذكورة في هذا المقام ، لا أنه شرط للاستمرار على القصر من بينها ، كما هو ظاهر اللمعة بقريئة ذكره مضي الثلاثين يوماً الذي لا يتصور فيه إلزامية الاستمرار ، بخلاف المصنف الذي اقتصر على الإقامة والروور بالمنزل الذين يتصور شرطيتها في أصل القصر على معنى (أن لا) ينوي في ابتداء قصده المسافة أنه (يقطع السفر بإقامته عشرة) كاملة ولو بالتلفيق ، أو مرور بمنزله الذي يخاطب بالتمام فيه (في أنشائه) كما صرح به في الروضة والروض وجمع البرهان وغيرها ، بل لأجد

فيه خلافاً. فلو عزم على مسافة وفي طريقه ملك له قد استوطنه ستة أشهر أتم ﴿ في طريقه ﴾ لعدم قصده المسافة المتصلة التي علم من الأدلة إيجابها خاصة القصر ، فيبقى حينئذ على أصالة التمام فيه ﴿ وفي ﴾ نفس ﴿ المسكة ﴾ الذي ستعرف ما يعتبر في وجوب التمام فيه وإن كان التمام فيه في الجملة إجماعياً والنصوص به مستفيضة أو متواترة ﴿ وكذا الحكم لو نوى الإقامة في بعض المسافة ﴾ فإنه يتم في طريقه لأصالة التمام السالبة عن المعارض هنا بعد انسياق ما لا يشمل الفرض من أدلة القصر ، والمعتمدة بعدم الخلاف في ذلك نقلاً في الرياض وغيره وتحصيلاً ، بل فيه أن عليه وعلى سابقه الاجماع في عبائر جماعة حد الاستفاضة في الأول ، ودونه في الثاني ، ويتم أيضاً في محل ما نوى الإقامة فيه إجماعاً ونصوصاً (١) مستفيضة أو متواترة ، لكن من المعلوم أنه يعتبر في ذلك بقاؤه على عزم الإقامة ، أما لو عدل عنها قبل الوصول إلى محلها قصر إذا ضرب في الأرض وكان مقصده من حين العدول يبلغ مسافة ، إذا لعبرة بما قطعاه أو لآحال العزم على الإقامة ، فلا يتلفق منه المسافة ، نعم يبقى على التمام إذا لم يضرب في الأرض بعد عدوله أو كان ماعدل إليه لا يبلغ مسافة ، لانقضاء الموجب للقصر حينئذ ، وكذا لو عدل عن القصد إلى المرور بمنزله الذي في الأثناء قبل الوصول إليه ، فيكونان حينئذ كمن وصل إلى محل الإقامة وأتمها فيه ، ومن وصل إلى منزله ثم أراد أن يسافر ، فإنها لا يقصران حتى يجتمع الشرطان المزبوران .

نعم قد يفرق بين محل الإقامة والمنزل باعتبار الخروج عن محل الترخيص في القصر في الثاني دون الأول كما عن العلامة التصريح به ، مع احتمالهما كما في الذكرى ، بل اختاره في المسالك وظاهر الروض ، لأنه صار كسبله ، كما في صحيح (٢) القادم قبل التروية بعشرة أيام ، قال فيه « وجب عليه التمام ، وهو بمنزلة أهل مكة » .

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٠ - ١١

لكن يقوى في النظر الأول ، لأنصراف ارادة خصوص التمام من المنزلة فيه لا ما يشمل ما نحن فيه ، فيسدرج في عموم ما دل على القصر بالسفر المتحقق في الضرب بالأرض ، وأضعف من ذلك احتمال مساواة محل ما عزم على الإقامة فيه قبل الوصول اليه للمنزل في انقطاع السفر بمجرد الوصول الى محل الترخيص قبل الدخول اليه ، كما اعترف به في الروض ، وإن جعله في الذكرى أيضاً وجهاً مساوياً لاحتمال عدم المساواة في ذلك بل اختياره في المسالك ، إلا أنه كما ترى في غاية الضعف ، لاقضاءه رفع اليد عن الأصل وإطلاق الأدلة بلا دلائل معتبر حتى عموم المنزلة السابقة ، ضرورة كون ورودها تحقق الإقامة في البلد لا العزم عليها قبل الوصول إليها ، ولذا لو رجع عن نية الإقامة بعد الوصول إليها قبل الصلوة فيها تماماً رجع الى القصر ، وصارت كغيرها من البلدان ، فضلاً عما قبل الوصول .

الاهم إلا أن يقال إنه : بسبب عزمه المستمر على الإقامة في ذلك البلد الشامل لحدوده التي هي محل الترخيص ينقطع سفره بمجرد الوصول لأنه حينئذ كمن بلغ قس البلد ونوى الإقامة فيه ، لكن ذلك مبني على صحة نية الإقامة في البلد بحيث يشمل حدوده ، أما بناء على نية الإقامة إنما هي في البلد نفسه وإن ساء له التردد بعد ذلك في الحدود ، فلا يتم ، و الفرق واضح بين الأمرين ، إذ محل الإقامة على الثاني البلد نفسه ، وعلى الأول هو وحدوده .

هذا كله إذا كان عازماً على إقامة العشرة في الاثناء أو للزور بالمنزل المزبور ، أما إذا كان متردداً في ذلك فلا يبعد عدم الترخيص أيضاً ، لوضوح عدم القصد الى المسافة في الثاني ، بل والأول أيضاً لعدم الجزم بالمسافة المستمرة فيه ، وأولى منه الظن ولا يتأفیه ما سمعته في التابع الذي يتردد في زوال التبعية ، أما أولاً فلا استصحاب هناك دونه هنا ، إذ لا يتصور تقريره مع فرض تردده من أول الأمر بقطع المسافة وعدمه ،

بمخلافه في الأول ، فان سبب التبعية مستصحب لا يزول بالاحتمال والظن ، وأما ثانيا
فالفرق بين التردد في نفس القطع من أول الأمر وبين التردد في عروض ما يقتضي
العزم على القطع معه ، لمنافاة الأول قصد المسافة دون الثاني .

نعم لا يقدح احتمال عروض مقتضي الإقامة لحصول بعض الامارات المقتضية
له ، بمعنى أنه لو جزم وعزم على المسافة من غير قاطع لسكن يحتمل أنه يمرض له مقتضى لنية
الإقامة في الاثناء من مرض ونحوه أو للورور بالمنزل فان مثله لا ينافي صدق قصد المسافة
عرفا والعزم عليها ، بل قد يقال بعدم قدح التردد في عروض مقتضي نية الإقامة بل ولا ظنه
كما في التابع .

وكيف كان فلا إشكال ولا خلاف في كون كل من الأمرين قاطع للسفر سواء
نواهما في ابتداء سفره أو حصولا فيه في الاثناء غير أنه على الأول لا يقصر في الطريق
إذا فرض وقوعها في أثناء المسافة ، وعلى الثاني يقصر في الطريق لتحقيق قصد
المسافة فيه التي لا ينافيها اتفاق وقوع الإقامة في الاثناء أو الورور بالمنزل فيتم حينئذ
فيها خاصة ، ولا يعيد ماصلا قصر آ قبل وإن تبين أنه كان فيما دون المسافة لقاء عدة
الاجزاء ، وخصوص صحيح زرارة (١) وغيره .

وكذا لا خلاف ولا إشكال في احتياج التقصير بعد الخروج منها الى اعتبار
مسافة جديدة ، ولا يكفي التلفيق بعد تحلل القاطع وإن كان لا صراحة في النصوص
بذلك بالنسبة الى محل الإقامة ، إلا أنه يكفي فيه - بعد الاجماع المحكي بل الاجماع إن
لم يكن محصلا - استصحاب حكم التمام الثابت له في محل الإقامة السالم عن معارضة نصوص
المسافة بعد انسياق غير الفرض منها ، وتنزيل المقيم عشراً منزلة الأهل في
الصحيح السابق .

ويلحق به بالنسبة الى ذلك التردد ثلاثين يوماً في مكان واحد كما صرح به

في الروضة ، بل ظاهر الرياض أو صريحه مساواته لمحل الإقامة في حكاية الاجاعات عليه في عبائر الجماعة ، فينقطع حينئذ حكم السفر ، ويحتاج في تجديد الترخيص الى مسافة مستقلة ، للاستصحاب الزبور أيضاً والتزويل منزلة الأهل في الصحيح (١). الآخر أيضاً ، قال فيه « سألت أبا الحسن عن أهل مكة اذا زاروا عليهم إتمام الصلوة قال نعم ، والمقيم الى شهر بمنزلتهم » وذكره في النصوص مع الإقامة التي علم كونها من القواطع ، ولا ينافي ذلك اقتصار للصنف وغيره هنا على المنزل والإقامة دونه ، لأن المراد هنا بيان شرائط أصل وجوب القصر ، وهو يتم في الأولين بمعنى أنه يعتبر في وجوبه أن لا ينوي الإقامة أو المرور ، وإلا أتم بخلافه ، اذ لا يتصور فيه ذلك ، نعم هو قاطع للسفر والمسافة اذا اتفق في الأثناء .

لكن ومع ذلك كله فظاهر المحقق البغدادي أو صريحه أنه ليس من القواطع للسفر ، بل هو من الأحكام اللاحقة للمسافر كالإتمام في مواضع التخيير ، فلا ينقطع قصد المسافة حينئذ به ، ولا يحتاج في تجديد الترخيص الى مسافة جديدة الى غير ذلك محتجاً بعدم ذكر الأصحاب له من القواطع للسفر ، بل اقتصرنا على الأمرين الزبورين ، وكان نظره الى نحو المقام وقد عرفت العذر فيه ، مع أنه نص عليه هنا في البروس والمعية . والروضة ، بل صرح في الأخير كغيره باحتياج القصر بعده الى مسافة جديدة ، ولتمام البحث معه محل آخر .

وعلى كل حال فقد اتضح لك من جميع ما تقدم ما في المتن من أنه (لو كان ينبغي بين ملكه أو ما يؤول الى الإقامة فيه مسافة التقصير قصر في طريقه خاصة) لحصول المقتضي وارتماع المانع ، فان لم يكن بينهما مسافة لم يقصر ، وخبر عمران بن محمد (٢)

(١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث - ١١

(٢) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث - ١٤

المتقدم « قلت لأبي جعفر الثاني (ع) جعلت فداك: ان لي ضيعة على خمسة عشر ميلاً خمسة فراسخ ربما خرجت اليها فأقيم فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فأتم الصلاة أم أقصر؟ فقال: قصر في الطريق وأتم في الضيعة » مطرح أو مأول بحمل الفراسخ فيه على الفراسخ الحراسانية أو غيرها ، ولا يمكن حمله على مراعاة الاياب هنا وإن لم نعتبر اليوم ، لأنها سفران ، ولذا أمره بالتأم في الضيعة ، فتأمل .

وكذا اتضح ما فيه أيضاً من أنه (لو كان له عدة مواطن اعتبر ما بينه وبين الأول فان كان مسافة قصر في طريقه) أيضاً (وينقطع سفره بموطنه فيتم فيه ، ثم يعتبر المسافة التي بين موطنيه ، فان لم تكن مسافة أتم في طريقه لا تقطاع سفره) الأول بالوصول الى وطنه الأول وفرض عدم مسافة له بالمقصد الى الثاني (وإن كان مسافة قصر في طريق) الوطن (الثاني حتى يصل الى وطنه) فينقطع حينئذ سفره ، فلو كان له مقصد آخر متجاوز عن وطنه الأخير اعتبر ما بينهما ، فان كان مسافة قصر في الذهاب والمقصد والاياب حتى يصل الى الوطن ، وإلا أتم في الجميع . قال في المسدرك : ولا يضم ما بين الوطن الأخير ونهاية المقصد إلى العود . بل لكل من الذهاب والاياب حكم برأسه ، فلا يضم أحدهما الى الآخر ، وفيه أن الفرض مع كونه يريد ايجل الضم ، نعم يأتي فيه البحث السابق من اعتبار الرجوع لايوم وعدمه كما هو واضح ، واعلم : يريد ما قدمناه وإن قصرت عنه عبارته ، ونص عليه في المسالك والروض هنا من عدم ضم الذهاب من آخر أوطانه الى مقصده مع قصوره عن المسافة الى الاياب البالغ مسافة ، كما لو أراد الرجوع الى وطنه الأول بغير ذلك الطريق الذي ينقطع سفره به ، اذ هو حينئذ كطالب الآبق ونحوه الذي بلغ المسافة من غير قصد ثم قصد بعد ذلك زيادة دون المسافة قبل العود ، فانه لا يقصر فيها وإن كان يرجوعه يقصر لعدم دليل على مثل هذا التلفيق ، قال في المسالك بعد أن ذكر اعتبار المسافة بين آخر أوطانه ومقصده في

التفسير : « ولا فرق في ذلك بين ان يعزم على العود الى وطنه الأول على تلك الطريق وغيرها مما لا وطن فيه ، ولا مافي حكمه ، ولا يقصر فيما بين آخر أوطانه ونهاية مقصده مع قصوره عن المسافة وإن كان يقصر راجعاً ، بل لكل من الذهاب والاياب حكم برأسه لا يضم أحدهما الى الآخر ، وكذا القول فيما نوى فيه الإقامة سواء كانت النية في ابتداء السفر أو بعد الوصول الى موضع الإقامة ، ومثل ما لو بلغ طالب الآبق ونحوه المسافة من غير قصد ثم قصد الزيادة الى مادون المسافة قبل العود » وهو كما ترى صريح في غير مسألة الرجوع ليومه وغير يومه ، والأمر سهل ،

(و) المراد (بالوطن الذي يتم فيه) وإن عزم على السفر قبل تخلل العشرة (هو كل موضع) يتخذ فيه الانسان مقراً ومجلاً له على الدوام الى الموت ، لا أنه قصد استيطانه مدة وإن طالت مستمراً على ذلك غير عادل عنه كما نص عليه الفاضل والشهيد وغيرهما بل نسبه في الدارك الى سائر من تأخر عن العلامة من غير فرق بين مانشأ فيه وما استجده ليتحقق حينئذ معنى الوطن الذي نص في الصحاح والمصباح على أنه المكان والمقر ، وأمر في النص والفتوى بالتام فيه ، ولا يعتبر في مفهومه عرفاً الاتحاد وإقامة الستة أشهر فيه ، وإن قال في الذكرى : « إنه الاقرب معللاً له بأنه ليتحقق الاستيطان الشرعي مع العرف » ولم يستبعده في الدارك قال لأن الاستيطان على هذا الوجه اذا كان معتبراً مع وجود الملك فع عدمه أولى ، وذلك لظهور تحقق معنى الوطن والمساكن والمنزل لغة وعرفاً بذلك قبل بلوغ الستة أشهر ، نعم يعتبر فيه الإقامة فيه في الجملة عرفاً ولا يكسفي بالنية ، مع احتمال ، بل اكتفى بها شيخنا في بغية الطالب ولا يخلو من قوة وإن كان الأحوط الإقامة في الجملة ، وعلى كل حال فهو الذي أمر بالتام فيه ، واعتبار الستة أشهر والملك ونحوهما في النص والفتوى إنما هو في الوطن الذي لا يزول حكمه من الاتمام فيه وغيره بالاعراض عنه والعدول الى غيره ، أو في المساكن الذي له ملك

فيه ولم يقصد الاستيطان فيه كما ستعرف ، لافي مطلق الوطن بحيث يشمل محل الفرض ، فدعوى أنه وإن كان وطناً عرفاً إلا أنه ليس وطناً شرعاً واضحة المنع .

واقصر كثير من الفتاوى على المالك المستوطن ستة أشهر ليس لانحصار الوطن فيه عندهم ، بل لذكرهم له في معرض قواطع السفر في أثناءه ، وهو الذي يتصور وقوعه في الأثناء لا الوطن الذي اتخذ موطناً ، اذ الخروج منه يكون ابتداء للسفر لأنه قاطع له بوقوعه في أثناءه ، إذ هو فيه حاضر لغة وعرفاً وشرعاً ، واحتمال تصويره بمن نوى السفر الى الشام مثلاً وقصده من البصرة وكان وطنه الكوفة فر بهما مجتازاً الى مقصوده الأصلي يدفعه أن ابتداء سفره أيضاً في الحقيقة من الكوفة وإن كان قد قصده من البصرة ، على أنه لو سلم فليس هو المنساق الى الذهن من قطع السفر في أثناءه بالوصول الى وطنه ، إنما المنساق مانص عليه الاصحاب مما بقي فيه حكم الوطن وكن غيره المقر والسكن للمسافر ، كما هو واضح .

وكيف كان فلاريب عندنا في وجوب الاتمام على المسافر بالوصول الى نفس منزله المزبور سواء قصد مجرد الاجتياز به أو انشاء السفر منه ، أو الى البلاد الذي (التي ظ) فيها منزله وإن لم يصل الى نفس منزله بل أو الى محل الترخص من محل بلاده ، كل ذلك لانسلاخه عن صدق المسافر واندرجه في الحاضر بديهياً لوروده الى موضع رحله ومقر أهله ومحل أنسه ومستراح بدنه ومأنس نفسه ، وإن كان قد يشم من بعض النصوص عدم الاتمام في الأخير اذا كان قد أنشأ السفر من مكان غيره وأراد الاجتياز به ، كوثق ابن بكير (١) « سألت أبا عبدالله (ع) عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة يكون له فيها دار ومنزل وإنما هو مجتاز لا يريد المقام

إلا بقدر ما يتجهز يوما أو يومين ، قال : يقيم في جانب المصر ويقصر ، قلت : فإن دخل منزله قال : عليه التمام « والصحيح عن ابن رباب (١) للروي عن قرب الاسناد « أنه سمع بعض الواردين سأل أبا عبد الله (ع) عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة ، وله بالكوفة دار وعيال ، فيخرج فيمر بالكوفة ليتجهز منها ، وليس من رأيه أن يقوم أكثر من يوم أو يومين قال : يقيم في جانب الكوفة ويقصر حتى يفرغ من جهازه ، وإن هو دخل منزله فليتم الصلوة وغيرها ، ويرى مال إليه المقدس البغدادي لذلك مقيدا بها غيرها من الأخبار مما ينافيها ، بل مال منها أيضا إلى عدم اعتبار محل الترخص في القصر عند الخروج منه مريدا الرجوع إلى أصحابه ، لكن هي مع قصورها عن معارضة غيرها من النصوص المتقدمة بفتوى الأصحاب ، وبصدق الوصول عرفا إلى وطنه ومسكنه ومنزله بالوصول إلى حدود بلده غير صريحة في ذلك ، لاحتمال إرادة ما يقرب من محل الترخص من الجانب فيه ، نحو ما ورد أيضا في الواصل إلى بلده غير المجتاز ، على أنها ظاهرة في قصر التمام على الدخول للنزل خاصة دون البلد ، كصحيح ابن عمار (٢) عنه (ع) قال : « إن أهل مكة إذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أتموا وإذا لم يدخلوا منازلهم قصروا » وصحيح الحلبي (٣) قال : « إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجا قصروا وإذا زاروا البيت ورجعوا إلى منازلهم أتموا » مما لا أعرف أحدا يقول به ، والأدلة صريحة بخلافه ، كما هو واضح .

وعلى كل حال فالوطن ما عرفت أو كل موضع يكون ﴿ له فيه ملك قد استوطنه ﴾ فيما مضى من الزمان ﴿ ستة أشهر فصاعدا ﴾ كما هو المشهور نقلا وتحصيلا ،

(١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٦ لكن رواه

عن علي بن رباب وهو الصحيح

(٢) و (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧ - ٨

بل لا خلاف فيه إلا من نادر ، بل في الروض وعن التذكرة الاجماع عليه ، وهو الحاجة ، مضافا الى استفادته أيضا من مجموع النصوص كالاستيفضة (١) الدالة على التمام اذا مر بقرية أو ضيعة بعد تقييدها بغيرها من النصوص (٢) التي اعتبرت في الاتمام كون الضيعة والقرية وطنًا له ، وإلا قصر ما لم ينو مقام عشرة أيام المعتضدة بنتوى الاصحاب عدا ابن الجنيد فيما حكى عنه من العمل بإطلاق عدم اعتبار الستة وغيرها ، بل حكى عنه أيضا الاكتفاء في الاتمام بكونه منزلا لزوجته أو ولده أو أبيه أو أخيه إن كل حكمه نافذا فيه ولا يزعمونه لو أراد الإقامة فيه ، لبعض النصوص (٣) القاصرة عن افادة تمام مدعاه ، مع أنها معارضة بغيرها مما هو أرجح منها من وجوه ، منها الاعتضاد بنتوى الاصحاب عداه ، وعلى كل حال فلا ريب في شذوذه.

كما أنه لا ريب في تنزيل إطلاق تلك النصوص على التقييد الزبور المذكور في عدة من المعتبرة أيضا ، ففي صحيح ابن يقطين (٤) « قلت لأبي الحسن الأول (ع) الرجل يتخذ المنزل فيمر به أيم أم يقصر ؟ قال : كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل ، وليس لك أن تم فيه » ونحوه صحيحه الآخر (٥) وفي صحيح الحلبي (٦) عن الصادق (ع) « في الرجل يسافر فيمر بالمنزل له في الطريق يتم الصلاة أم يقصر ؟ قال : يقصر إنما هو المنزل الذي توطنه » وفي صحيح ابن أبي خلف (٧) قال « سأل علي بن يقطين أبا الحسن الأول (ع) عن الدار تكون للرجل بمصر أو الضيعة فيمر بها قال : إن كان مما قد سكنه أتم فيه الصلاة ، وإن كان مما لم يسكنه فليقصر » الى غير ذلك ، بل في

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب صلاة المسافر

(٣) الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب صلاة المسافر

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ١٤ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٦ -

١ - ٨ - ٩ - لكن يروى الثالث عن حماد بن عثمان

بعضها (١) إطلاق الأمر بالتقصير وإن وجب تنزيلها أيضا على ما في هذه الصحاح كالاستنيضة (٢) الأولى لاشتراكها في عدم القائل أو ندرته ، اذ قد عرفت أن الأولى لم يحك العمل بها إلا عن ابن الجنيدي ، وأما الثانية فعن ظاهر ابن البراج في المذهب خاصة ، فلاحظ .

لكن المراد من الاستيطان في هذه الصحاح الإقامة ستة أشهر كما صرح به في صحيح ابن زبج (٣) من أبي الحسن الرضا (عليه السلام) «سألت عن الرجل يقصر في ضيعته فقال: لا بأس ما لم ينو مقام عشرة أيام إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه، فقلت: ما الاستيطان؟ فقال: إن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر، فإذا كان كذلك يتم فيها متى يدخلها .

فن مجموع هذه النصوص يستفاد الاتمام بمحصول الشرطين الزورين ، أما الملك فن اللام في الصحيح الزور وغيره ، والاضافات في غيرها للنساق منها الملكية الى الذهن ، وأما الاستيطان ستة أشهر فن الصحيح أيضا كاستفادة أصل الاستيطان بدون التقييد من النصوص السابقة وغيرها ، وصرح بعضهم كالعلامة وغيره بعدم اعتبار الاستيطان في الملك ، بل وعدم اعتبار قابلية الملك للاستيطان ، بل يكفي النخلة ونحوها لإطلاق بعض تلك الأدلة السابقة ، والموثق (٤) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يخرج في سفر فيمر بقرية أودار له فينزل فيها قال: يتم الصلوة ولو لم يكن له إلا نخلة واحدة ، ولا يقصر وليصم اذا حضره الصوم وهو فيها» فيراد حينئذ بضمير (استوطنه) في المتن وغيره الموضع الذي فيه المنزل لا المنزل ،

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٩

(٢) و ٣ و ٤١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر

الحديث . - ١١٠ -

. وكذا شرح المصنف وغيره بكفاية الستة أشهر (متوالية كانت أو متفرقة)

لاطلاق الستة بل وإطلاق السكتي والاستيطان المقنصر على تقييدها بالستة خاصة متوالية كانت أو متفرقة ، وربما أشكل ذلك كله بعدم اقتضاء اللام والاضافة التمليك خصوصا الثانية التي يكني فيها أدنى ملابسة ، بل والأولى لغلبة مجيئها للاختصاص ، وبأن ظاهر الصحيح اعتبار فعلية الاستيطان وتجده في كل سنة بقرينة المضارع الموضوع لتجدد والحدوث ، ومن هنا جزم به الصدوق في المحكي عنه من فقهه ، ومال إليه بعض متأخري المتأخرين منهم سيد الدارك والرياض ، بل استظاها أولهما من عبارتي النهاية والكمال للشيخ وابن السراج ، فلم يكتفوا بما مضى من الستة أشهر ، بل لابد من دوام الاستيطان كالملك على وجه يعد وطننا ومنزلا له ، ويكون له وطنان فصاعدا ، وبأن الموثق سمع أحماله التقية ، لموافقته المحكي عن جماعة من العامة ، وكونه كغيره من الصحاح (١) المتضمنة للأمر بالانعام بمجرد الوصول الى الملك من القرى والضياح التي لم يقل أحد بمضمونها من جهة معارضتها بالصحاح (٢) الأخر المستفيضة الدالة على التقصير بالقرية والضبيعة له ، لم ينو مقام عشرة أيام أو يكن قد استوطنها ، ومعارض بصحيح ابن بزيع (٣) السابق ، اذ هو كالصريح في أن العبارة بالاستيطان في المنزل دون الملك ، وإلا لعطفه على إقامة العشرة ، ولم يخصه بالمنزل - لادلالة فيه على اشتراط الملك سواء في إطلاقه أو قيد بالستة أشهر كما هو مقتضى الجمع بينه وبين الصحيح ، اذ أقصاه التمام مع الملك ، وهو لا ينافي التمام مع المنزل غير الملك اذا استوطنه

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٢ و ٥ و ١٧

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر الحديث . - ١١

المدة المزبورة ،

ومن هنا جزم في الرياض بعدم اعتبار الملك ، وأنه يكفي الاستيطان في المنزل خاصة وإن لم يكن ملكا مستظرفاً له من الصباح السابقة وعبارة النافع ونحوها من عبارات الجماعة ، قال ومنهم الصدوق والشيخ وجملة ممن تبعه والشهيد في اللغة ، بل صرح أيضاً بأنه لا وجه لما ذكروه من اعتبار الملك كما صرح به من متأخري المتأخرين جماعة ، لكن قال بعد ذلك : « إنه يمكن الاعتذار لهم بأن اعتبارهم الملكية إنما هو بناء على اكتفائهم في الوطن القاطع بما حصل به الاستيطان ستة أشهر ولو مرة من دون اشتراط الفعلية ، حتى لو هجر بحيث لم يصدق عليه الوطنية عرفاً لزمه التمام بمجرد الوصول اليه ، ولذا اشترطوا دوام الملك أيضاً إبقاءً لعلاقة الوطنية ليشب الوطن الأصلي الذي لا خلاف فتوى ونصاً في انقطاع السفر به مطلقاً ولو لم يكن له فيه ملك ولا منزل مخصوص ، وعلى هذا فلا ريب في اعتباره ، لعدم دليل على كفاية مجرد الاستيطان ستة أشهر مع عدم فعليته ودوامه أصلاً ، إذ النصوص الدالة عليه ظاهراً اعتبار فعليته ، فلم يبق إلا الإجماع المحكي والفتاوى ، وهما مختصان بصورة وجود الملك ودوامه ، فعلى تقدير العمل بها ينبغي تخصيص الحكم بها ، ويرشد الى ذلك أنهم ألحقوا بالملك اتخاذ البلد أو البلدين دار إقامة على الدوام معربين عن عدم اشتراط الملك فيه وإن اختلفوا في اعتبار الاستيطان ستة أشهر فيه كالمحقق به كما عليه الشهيد في الذكرى وجملة من تأخر عنه ، أو العدم كما عليه الفاضل ، والوطن المستوطن فيه المدة المزبورة على الدوام أحد أفرادها فلا يعتبر فيه عديم الملكية كما عرفت ، ويتحصل مما ذكرنا أنه لا إشكال ولا خلاف في عدم اعتبار الملك في الوطن المستوطن فيه المدة المزبورة كل سنة ، ولا في اعتباره في المستوطن فيه تلك المدة مرة ، وإنما الخلاف والاشكال في كون مثل الوطن الأخير ولو مع الملك فاطماً ، والأقوى فيه العدم كما تقدم ، ويؤول الى إنكار الوطن الشرعي

وانحصاره في العرفي ، وهو قسبان أصلي نشأ فيه أو اتخذ ، وطاري يعتبر في قطعه السفر
فعلمية الاستيطان فيه ستة أشهر بمقتضى الصحيحة المتقدمة » انتهى .

وقد يدفع الأول بظهور اللام في الملسكية ، خصوصاً في الموثق المزبور بل
وغيره من الصحاح السابقة التي كادت تكون صريحة في ذلك ، وخصوصاً بعد الانجبار
بالاجماع المحكي المعتضد بالفتاوى نصاً وظاهر آ حتى بعض من نسب اليهم عدم اعتبار
الملك كالنافع وغيره ، لتميرهم أيضاً باللام الظاهر منه الملسكية ، ولا تنافيه الاضافة
إذ لم تقل بظهورها أيضاً في الملك إذ كفاية الملابس في الجملة فيها لا تقتضي الانسياق
الى الدهن منها عند الاطلاق .

والثاني - بعد تسليم ظهوره في ذلك هنا ، وإلا فربما ادعي ظهوره في إرادة
إتفاق الإقامة فيه ستة أشهر ، أو في إرادة رفع ما يظهر من لفظ الاستيطان في غيره من
النصوص من الدوام بأن الذي يكفي في الاتمام استيطان الستة أو في غير ذلك - بأنه
يجب الخروج عن ظاهره وإرادة إقامة ستة أشهر ولو مرة منه ، أو الاعراض عنه بالنسبة
الى ذلك أي الاستمرار للاجتماعين المعتضدين بالفتاوى وبصدر صحيح ابن أبي
خلف (١) المتقدم ولا ينافيه ذيله ، لأن « لم » لنفي المضارع فيما مضى من الأزمنة ،
ولصحيح الحلبي (٢) اذا قرء « نوطنه » فيه بصيغة الماضي ، ولأنه لو أريد من الصحيح
المزبور التجدد والفعلية في كل سنة لم يكن جهة لاعتبار الملك ، لما عرفت من أنه لا خلاف
صريح في عدم اعتبار الملسكية حينئذ الظاهرة من اللام فيه ، بل ولا الاختصاصية ، بل
ولا جهة للتنقييد بالستة أشهر في كل سنة ، اذ ما له كما اعترف به في الرياض الى الوطن

(١) الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٩

(٢) المتقدم في ص ٢٤٨

العرفي ، ومن الواضح عدم اعتبار ذلك فيه عرفاً ، بل لادلالة في الصحيح الزبور عليه أيضاً إذا قصاه تكرير ذلك وتجده ولو في الستين أو في السنين ، بل لاختلاف فيه من غير ظاهر المحكي عن الصدوق والفاضل في الرياض ، نعم اختلف في اعتبار إقامة الستة أشهر فيه في ابتداء السكنى ، وأن الوطنية تتحقق بعدها ، وعدم اعتبار ذلك ، بل عرفت أن الأقوى الثاني .

ويدفع الثالث بأنه لا داعي إلى حمله على التقية بعد تقييده بصحيح الستة ، ودعوى أن الصحيح الزبور كالصريح في عدم اعتبار الملك ، وإلا لمطقه على الإقامة ممنوعة ، بل عرفت أن اللام فيه كالصريحة في اعتبار الملك ، نعم قد يدعى ظهوره في عدم كفاية هذا الملك في التمام ، بل لا بد من أن يكون منزلاً وقد استوطنه لا غيره ، اللهم إلا أن يدعى إخراجهم من الغالب كغيره من النصوص ، مع احتمال الجمع بينهما بالعمل بها معاً تحكيماً لمنطوق الموثق (١) على مفهوم الصحيح (٢) خاصة ، وإلا فلا دلالة في غيره بحيث ينافي الموثق الزبور ، على أن هذا المفهوم - بعد تسليم حجتيه أو في خصوص المقام - لكونه مذكوراً في مقام البيان فهو كالقيد - ضعيف جداً ، ودعوى أنه لادلالة في الموثق على اعتبار الملكية كي ينافي الصحيح بناء على عدم ظهوره في الملكية يدفعها أنه لا ريب في ظهور قوله (عليه السلام) فيه : « ولولم يكن له إلا نخلة واحدة » في أن ذلك غاية ما يكتفى فيه في التمام مع الاستيطان ستة أشهر ، كما هو قضية الجمع بين الموثق والصحيح ، فينافيه حينئذ عدم اعتبار الملكية أصلاً ، لكن الانصاف أن التمام في القرية التي لا منزل مملوك له فيها واستوطنه ستة أشهر بل كان له نخلة أو نحوها وإن كان مالك الأرض المغروسة فيها لا عينها خاصة إلا أنها لم تكن له بمنزلاً لا يخلو من إشكال ، فالاحتياط لا ينبغي تركه في ذلك ، وهو أمر آخر غير ما ذكره المعارض .

ومن ذلك كله ظهر لك مافي الرياض ، وأنه محل للنظر من وجوه ، خصوصاً ما يفهم من التدبر في مجموع كلامه من جعله النزاع في اعتبار الملك وعدمه في الوطن المستوطن فعلاً المدة المزبورة ، حتى نسب الأول للفاضلين ومن تأخر عنها ، والثاني الى الصدوق والشيخ وجملة ممن تبعه والشهيد في المعة وظاهر عبارة النافع ونحوها من عبارات الجماعة ، وهو واضح الفساد كما اعترف به في ذيل كلامه ، كوضوح منع ما فهمه من نحو عبارة النافع من إرادة استيطان المدة فعلاً ، بل ظاهراً كغيرها من عبارات الأصحاب كفاية استيطان المدة مرة ، واحتمال تنزيل هذه العبارات على إرادة الاستيطان مدة العمر لكن يشترط في صيرورته وطناً بذلك مضي السنة فيكون بحثاً في المسألة السابقة مقطوع بفساده ، نعم اعتبار الملك في المستوطن فعلاً المدة المزبورة في كل سنة ظاهر الصدوق خاصة أو هو مع بعض الأصحاب ، ولذا نسب بعض علماء العصر الى الشذوذ ،

فالتحقيق حينئذ المستفاد من ملاحظة الجمع بين مجموع النصوص المعتضدة بالاجماعين والفتاوى إثبات الوطن الشرعي مع العرفي ، لكن الأحوط الاقتصار فيه على ملك المنزل الذي استوطن ستة أشهر ولو مرة ، بل الأحوط الاقتصار فيه على الملك المزبور الذي قصد فيه الاستيطان مدة العمر وجلس فيه ستة أشهر بهنـه النية إلا أنه عدل عنه الى غيره ، لا الذي قصد من أول الأمر الجلوس فيه ستة أشهر ولو لغرض أو تجارة أو نحوها ، اذ ظاهر لفظ الاستيطان والسكنى ونحوهما في المعتبرة السابقة ذلك ، لا المراد منها المكث فيه ستة أشهر ،

وبدل عليه حينئذ - مضافاً الى الأدلة السابقة - الاستصحاب وإن لم أجد أحداً صرح بذلك ، بل ظاهر جعل الستة ظرفاً لاستوطن في الصحيح والفتاوى خلافه ، إلا أن الجميع لا بآي الجمل على ما ذكرنا ، بل يظهر من الأستاذ في بغية الطالب أن محل

النزاع بين الأصحاب في ذلك ، وحينئذ لا يكون هذا وطناً شرعياً بل هو عرفي إلا أن الشارع أجرى الأحكام عليه وإن أعرض عنه واستوطن غيره ، اذ لعل القاطع عنده للسفر ما يشمل ما كان وطناً ، بخلافه على الأول ، فإنه يكون اصطلاحاً من الشارع على الوطن أو ما يقرب من الاصطلاح ، وهو لا يخلو من بعد في الجملة كما هو واضح .

بل من ذلك يظهر أيضاً وجه اعتبار مضي الستة أشهر في وطنية ما نتخذ في غير الملك ولم يعدل عنه ، لا مكان دعوى ظهور أن اعتبار الستة في إجراء حكم الوطنية على الملك المعدول عنه إلى غيره ليس إلا لتحقيق الوطنية التي يراد استصحاب حكمها وإن أعرض عنها ، فيعتبر حينئذ مضيها في إجراء الأحكام على غير المعدول عنه ، لتساويها بالنسبة إلى ذلك ، وإن كان الأقوى في النظر منعها على مدعيها ، لتحقيق الوطنية عرفاً بدون مضيها ، فتكون حينئذ هي شرطاً شرعياً في جريان الأحكام على الأول لا لتحقيق معنى الوطنية ،

وكيف كان فصريح العبارة كغيرها عدم اعتبار التوالي في الستة ، نعم يجب إقامتها ولو متفرقة على وجه العبادة تماماً بنية الإقامة كما صرح به في المسالك والروضة لكن قد يشكل بانصراف التوالي من الإطلاق وما مائة من الفتاوى كما قيل في أمثاله من أقل الخيض وغيره خصوصاً مع إمكان دعوى ظهور لفظ الاستيطان في ذلك ، وبأن قضية الإطلاق بناء على عدم انسياق التوالي منه الاكتفاء بإقامتها مطلقاً وإن كان بعضها على وجه القصر ، ولو سلم فلا يعتبر الاتمام بنية الإقامة ، بل يكفي فيه ما يحصل بالتردد ثلاثين يوماً أو بسبب نية الإقامة التي عدل عنها بعد العبادة تماماً ، كما صرح بها بعضهم ، بل قد يقل بكفايته إذا كان منشأ الرخصة في ذلك من جهة السكن ، كحائر الحسين (عليه السلام) وغيره ، أو المصيان أو كثرة السفر وإن كان بعيداً بل الأقوى خلافه ، ولا ريب في أن الأحوط إن لم يكن الأقوى اعتبار التوالي وإن لم أجد

أحداً صرح به ،

لكن قال المقدس البغدادي بعد أن اختار عدم اعتباره : « إنه لا يتجاوز في المتفرقة الى مادون شهر ، وبالجملة ينبغي أن يراعى الصدق عرفاً ، ولا ريب أنه إذا قصد إقامة الستة وكان يخرج في الأثناء الى مسافة مؤلفة من الذهاب والاياب في يوم واحد وهو على عزمه لم يعرض يصدق عليه انه أقام الستة عرفاً انتهى .

ولنظر فيه مجال ، اذ من الواضح الفرق بين التسامح العرفي والصدق ، على أن قضية إطلاق القائل بكفاية المتفرقة عدم اعتبار ذلك ، بل ولا إعتبار قصد النوطن هذه المدة ، بل يكفي اتفاق وقوعه منه ولو تدريجاً ، اللهم إلا أن يدعى ظهور لفظ الاستيطان في ذلك ، فتأمل ، نعم لا يعتبر استيطانها قبل الملك أو بعد زواله ، لظهور الأدلة في اعتبار دوام الملك كما صرح به غير واحد من الأصحاب وأن الاستيطان هذه المدة وهو مالك .

ولو زال ملكه الذي كان مقارنا للاستيطان سكن قبل زواله أو عنده دخل ملكه شي آخر غيره بناءً على الاكتفاء به فالظاهر احتياج الأعمام الى تجديد الاستيطان لعدم صدق استيطان الملك ستة أشهر ، وعدم صدق دوام الملك الذي اشترطناه في تأثير الاستيطان تلك المدة القصر ، لظهوره في شخص المملوك لا النوع أو الصنف ، ومن هنا قال في المسالك : « ولو تعددت المواطن كفي استيطان الأول منها مادام على ملكه ، فلو خرج اعتبر استيطان غيره » و مراده من التعدد التجدد بقربة لفظ الأول في كلامه ، لكن حكى عن الذكرى أنه يظهر منها الاكتفاء بالأول وإن خرج .

وفي اندراج الاستيطان المدة تبعاً كالزوجة المستوطنة في ملكها ذلك تبعاً لزوجها وجهاً ، أقواها ذلك ، بل ينبغي القطع به فيمن لا ولاية عليه شرعية ، كالخادم

الحر الاندراج في إطلاق الأدلة التي لا ينفات فيه اختلاف دواعي الاستيطان .
 (الشرط الرابع) من شرائط القصر (أن يكون السفر سائفاً) ولغير الصيد
 (واجباً كان كحجبة الآسلام ، أو مندوباً كزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 والأئمة (عليهم السلام) (أو مباحاً كالأسفار المتاجر) أو مكروهاً كقبض الأسفار
 لها أيضاً ، فإنه لا ريب في القصر حينئذ نصاً وفتوى (ولو كان) السفر (معصية لم
 يقصر كاتباع الجائر وصيد الهوى) بلا خلاف معتد به أجده فيه ، بل هو مجمع عليه تحصيلاً
 ونقلًا مستفيضاً كالنصوص في الصحيح عن حماد بن مروان (١) قال : سمعت
 الصادق (عليه السلام) يقول : من سافر قصر وأفطر إلا أن يكون سفره إلى صيد
 أو في معصية الله أو رسولاً لمن يعصي الله عز وجل أو في طلب شحناه ، أو سعاية ضرر
 على قوم مسلمين ، والوثيق عن عبيد بن زرارة (٢) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل
 يخرج إلى الصيد أيقصر أم يتم ؟ قال : لأنه ليس بمسرح حق » إلى غير ذلك من النصوص التي
 سيمر عليك بعضها إن شاء الله ، على أن شروعية القصر للارفاق بالمسافر والأكرام
 له كما يؤيى إليه مرسل ابن أبي عمير (٣) عن الصادق (عليه السلام) الآتي إن شاء الله
 وهما لا يستأهلها العامي بسفره قطعاً .

ولافرق في استفاد من النصوص ومعاقد الاجماع التي يشهد لها ظاهر الفتاوى
 بين المهين بنفس السفر كالفرار من الزحف وإباق العبد وهرب المديون مع القدرة

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣٠ لكن رواه
 عن عمار بن مروان كما في الفقيه ج ٢ ص ٩٢ - الرقم ٩ ٤ وفي الكافي ج ٤ ص ١٢٩
 المطبوع عام ١٣٧٧ عن محمد بن مروان

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٥ وهو مرسل

عمران بن محمد

على الأداء والزوجة للشوز ، بناءً على حرمة المذكورات بالخصوص عليهم لا من جهة وجوب ما ينافيها عليهم ، وبين المصبيان في السفر لغايته ، ضم إليها طاعة أولاً ، ألهم إلا أن يكون المقصد الأصلي الذي ينسب السفر له الطاعة ، مع احتمال الاكتفاء بمطلق ضم المعصية على أي وجه يكون على إشكال ، وبالجمل فالمراد بحرم السفر لغايته كالسفر لقطع الطريق أو لنيل المظالم من السلطان ونحو ذلك مما هو مصرح به في النصوص ، بل لا تعرض فيها على الظاهر لغيره ، فالمنافضة حينئذ في ذلك بأن مقدمة المحرم غير محرمة فلا يعد السفر الذي غايته المعصية حينئذ محرماً ضعيفة جداً ، بل هي اجتساد في مقابلة النص بل النصوص ، اذ مع إمكان منع عدم الحرمة وتخرج هذه النصوص شاهداً عليه يدفعها أن الآعام معاق على كون السفر المعصية ، سواء كان هو معصية أولاً كما هو واضح .

أما إذا كان المعصية في السفر لكونه ضداً لواجب المضيق بناءً على اقتضاء الآخر به التهي عنه فقليل بمساواته للسابقين ، لا طلاق معاقداً الاجامعات والصحيح والتعليل السابقين ، وإشعار المرسل (١) به « لا يفطر الرجل في شهر رمضان إلا بسبيل حق » وخبر ابن بكير (٢) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة أيقصر الصلاة ؟ قال : لا إلا أن يشيع الرجل أخاه في الدين وأن التصيد مسير باطل لا يقصر الصلاة فيه » الحديث . وأولوية من الآعام في سفر الصيد ، وإمكان دعوى القطع بالمساواة بينه وبين الأولين .

وقيل كما مال إليه في الروض وتبعه المقدس البغدادي باقتضائه الترخص ، بل قد يظهر من أولهما ذلك في القسم الأول من القسمين السابقين مدعياً ظهور الأدلة في الثاني منهما

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٩

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧

خاصة حتى الصحيح السابق ، اذ صدره وإن كان يمكن دعوى ظهوره في الأعم لمكن ذيله كالصريح في إرادة الثاني خاصة ، فيبقى الأول حينئذٍ منها فضلاً عما نحن فيه على مقتضى أدلة وجوب القصر على المسافر ، ضرورة صدقه عليه وإن كان عاصياً ، ولا ريب في ضعفه بالنسبة الى هذا القسم ، لقطع برادته من الفتاوى ومعاقد الاجماع على وجه يمكن تحصيل الاجماع عليه ، بل هو مندرج في بعض النصوص أيضاً ، بل هو مستفاد منها جميعها ولو بالأولية أو المساواة لما فيها للقطع بها .

نعم هو لا يخلو من وجه بالنسبة الى القسم الأخير ، لا مكن دعوى عدم صدق السفر في معصية الله عليه عرفاً ، أو انسياق غيره منه ، ولا كونه ليس بحق ، اذ المراد به ما قابل الباطل ، لا المعصية كالسفر لعيد الله ولا لقوت ونحوه ، خصوصاً على ما استسمه من عدم المعصية في سفر صيد الله وإن أوجبت النمام فيه لدليل على أحد الوجهين ، ولا ريب أن السفر للتجارة فضلاً عن الحج والزيارة ليس بباطل بهذا المعنى وإن كان محرماً لاستلزامه ترك الواجب الفوري بناء على اقتضائه ذلك ، ولاستلزامه وجوب الانمام على سائر الناس إلا الأوحدي لاستلزام سفرهم غالباً لترك واجب من الواجبات ، لا أقل من ترك تعلم العلم الواجب ونحوه ، مع أن الأقوى خلافه ، اذ هو إن لم يندرج في منطوق النصوص ولم يقطع بمساواته ، لما اشتملت عليه من حيث انسياق كون المعصية سبب ذلك فهو مندرج في الفتاوى ومعاقد الاجماع التي هي كالصریحة في دوران الترخص وعدمه على إباحة السفر بالمعنى الأعم وعدمها ، ومن المعلوم أنه بناءً على النهي عن الضد يثبت عدم اندراج مثل هذا السفر في السائغ المباح واندراجه في غير السائغ لكن يسأل الخطب أن التحقیق عندنا أن النهي عن الأضداد تبعي كوجوب المقدمات على وجه لا يندرج في الأدلة هنا من النصوص ومعاقد الاجماع وغيرها ، كما أفرغنا البحث فيه في محله .

ثم من المعلوم أن المدار على كون السفر سفر معصية لأعلى مطلق حصول المعصية حال السفر، فشرب الخمر حينئذ وفعل الزنا ونحوهما حاله لا تقدر في الترخيص، لا إطلاق الأدلة من غير معارض، ضرورة عدم تأديته إلى حرمة السفر نفسه، أما لو فرض كونه كذلك كركوب دابة، مفسوبة بل مطلق التصرف بمغضوب بنفس السفر حتى نعل الدابة أو رحلها وبالجملة ما يؤدي إلى حرمة نفس قطع المسافة قدح فيه، لا ما إذا لم يؤدي إلى ذلك وإن كان هو محرماً في نفسه، بل حتى لو كان معه شيء، مغضوب إلا أنه لم يتصرف فيه بنفس قطع المسافة، كما لو كان معه متاع مغضوب أو دابة مغضوبة جعلها عند غيره من رفقاءه في الطريق أو نحو ذلك، فتأمل جيداً فإنه قد يدق الفرق في بعض المقامات بين المقارن للقطع وبين ما يكون مقدمة للقطع أو القطع مقدمة له، وقد علمت أن المدار على اقتضائه حرمة شخص القطع.

ثم لا فرق في سفر المعصية بين الابتداء والاستدامة، فلو كان ابتداء سفره طاعة فقصده به المعصية في الأثناء انقطع ترخيصه قطعاً وإن كان قد قطع مسافات، كما أنه يترخص لو عدل عن سفر المعصية في الأثناء إلى قصد الطاعة لكن يعتبر في هذا بقاء مسافة، إذ لا عبرة بما مضى قطعاً وإن تجاوز المسافة لفقده الشرط، نعم صرح بعضهم هنا بالاكْتفاء فيها بالتلفيق مما بقي من المقصد بعد العدول إلى الطاعة ومن العود، بل نفى الخلاف عنه آخر، وكأنه مناف لما ذكره في نظائره، كغير قاصد المسافة ابتداءً ونحوه من عدم ضم ما بقي له من الذهاب إلى الرجوع وإن كان هو في نفسه مسافة، بل جعلوا للرجوع حكماً مستقلاً عما بقي من الذهاب بلا فرق بين قصد الرجوع ليومه وغيره، والفرق بين المقامين مشكل، ولعله لما لم يعتبر الضم الزبور هنا في الروضة أيضاً، اللهم إلا أن يقال إن مقتضى الضوابط الضم في المقامين كل على مختاره في اعتبار الرجوع ليومه وعدمه، خرج عنها في غير المقام بالدليل، وبقي هو على مقتضاها، وعلى

كل حال فلا إشكال في الترخيص بعوده الى محله عن سفر المعصية إلا أن يكون قصده المعصية أيضاً .

ولوعاد الى الطاعة بعد قصده المعصية في الأثناء وضرره في الأرض ففي ضم ما بقي اذا كان قاصراً عن المسافة الى ماضى ، مسافة كان بنفسه أو بتلقيقه مع الباقي وطرح المتخلل بينهما من المصاحب لقصد المعصية وعدمه قولان ، ينشأ من أن المعصية مانع من الترخيص وقد زالت ، وأن أقصى ما دل عليه الدليل كون المعصية تقطع الترخيص وتبطله لا المسافة ، وليس كلما يوجب الاتمام يقطع المسافة ، ولا إطلاق قول أبي الحسن (عليه السلام) في مرسل السيارى (١) : « ان صاحب الصيد يقصر مادام على الجادة ، فاذا عدل عن الجادة أتم ، فاذا رجع اليها قصر » خصوصاً إن أريد بالجادة فيه الكناية عن الطاعة والخروج عنها المعصية لا الجادة الأرضية ، لعدم الفائدة ، اذ الصيد إن كان حلالاً استمر على التقصير وإن خرج عن الجادة ، وإن كان حراماً لم يقصرو وإن كان عليها ، ولا استصحاب حكم القصر ، ومن بطلان حكم ما قطعه من المسافة أو بعضها بالمعصيان في الأثناء ، لاشتراط الأباحة في السفر ابتداء واستدامة ، فلا تصلح حينئذ لاثبات الترخيص بعد الرجوع الى الطاعة لامنظمة ولا مستقلة لو فرض قصد المعصية بعد قطع تمام المسافة ، وليس معنى عدم الترخيص ووجوب التمام بالمعصيان في الأثناء الا انقطاع المسافة ، ولا جابر لضعف الخبر سنداً بل ودلالة ، سواء فسر بما تضمنت ، أو بأن من لم يكن سفره للصيد وإنما بداله في الأثناء أن يصيد فعندل عن الطريق للصيد لهواً وأدركه وقت الصلوة أتم ، فاذا عاد الى الطريق رجع الى القصر ، اذ لا يلزم قوله (عليه السلام) في صدره : « صاحب الصيد » وإن كان يشهد له المحكي من عبارة الصدوق

لا أقل من حصول الشك في اندراج مثل هذه المسافة في الأدلة لذلك كله ، والأصل في الصلوة التمام ، والأحوط الجمع ، وإن كان قد يقوى في النظر الأول كما تقدم نظيره في الشرط الثاني .

بل ينبغي القطع بالترخص لو قصد المعصية في الآثناء ولما يضرب في الأرض ثم عاد إلى الطاعة ، بل يمكن دعوى عدم تأثير ذلك القصد في بقاء الترخيص الأول إذا لم يضرب في الأرض ، فلا يتم حينئذ بمجرد قصد المعصية فيما بقي من سفره مع فرض كونه في محل عروض هذا القصد ، فتأمل .

ثم إن ظاهر المتن كصريح غيره كون التمام في السفر لصيد اللهو لأنه معصية ، فهو حينئذ من السفر للمعصية ، ولعله لأن الصيد من الملاهي كما هو صريح خبر زرارة (١) عن الباقر (عليه السلام) « سألته عن يخرج بأهله بالصقور والبزاة والكلاب يتنزه الليلة والبلتين والثلاثة هل يقصر من صلوته أم لا يقصر » قال : إنما خرج في هو لا يقصر قلت : الرجل يشيع أخاه اليوم واليومين في شهر رمضان قال : يفطر ويقصر ، فإن ذلك حق عليه « فيندرج فيما دل حينئذ على حرمتها ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن بكير (٢) : « أن التصيد مسير باطل لا يقصر الصلوة فيه » وفي خبر عبيد بن زرارة (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً « يتم لأنه ليس بمسير حق » ومرسل ابن أبي عمير (٤) عنه (عليه السلام) أيضاً « قلت له : الرجل يخرج إلى الصيد مسيرة يوم أو

(١) ذكر صدره في الوسائل - في الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث ١

وذيله في الباب ١٠ منها الحديث ٤

(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث ٧٧٤

(٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث • وهو مرسل

يومين أو ثلاثة يقصر أو يتم فقال : إن خرج لقوته وقوت عياله فليطير وليقصر ، وإن خرج لطلب الفضول فلا ولا كرامة » وخبر حماد (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله تعالى (٢) « فمن اضطر غير باغ ولا عاد » قال : « البغني باغي الصيد ، والعادي السارق ، وليس لها أن يأكل الميتة إذا اضطر إليها ، هي حرام عليها ليس هي عليها كما هي على المسلمين ، وليس لها أن يقصر في الصلوة » إلى غير ذلك مما يدل عليه من النصوص المعتقدة بالفتاوى التي لا أجد خلافا فيها في ذلك ، إلا أنه لم يستوضحه المقدس البغدادي بعد أن حكاه عن الفاضلين والشهيديين وغيرهم . بل قال : « وما شككنا فلا نشك في جواز الصيد للتنزه ، ولا يترخص بخلاف التنزه في الغياض والرياض والأودية العطرة والأندية الخضرة ، أرى أن التنزه هاهنا محظور ، نعم اللعب منه ذلك هو اللعب المحظور ، لا التنزه بالتفرج في الجنان والخضر والبساتين ، بل في الصحاح والقاموس وشمس العلوم وغيرها أن اللهو هو اللعب ، وفي المصباح النير عن الطرطونس أن أصل اللهو الترويح عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة ، ومعلوم أن التنزه بالمناظر البهجة والمرآكب الحسنة ومجامع الأنس ونحو ذلك مما تقتضيه الحكمة ، فلم يبق خارجاً منه عن مقتضى الحكمة إلا اللعب ، ونحن نمنع صدق اسم اللعب على مثل هذا الصيد ، والحكمة هي الصفة التي تكون بها الأفعال على ما ينبغي أن تكون عليه ، وهي المراد هنا ، وإن كانت نطلق على غير ذلك أيضاً إلى أن قال : - إذا كان اللهو في اللغة هو اللعب كما عرفت فنحن نمنع صدق اسم اللعب على الصيد ونقول : إن إطلاق اسم اللهو عليه كما وقع في الأخبار (٣) وكلام الأصحاب إنما

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢

(٢) سورة البقرة الآية ١٦٨

(٣) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٥ والباب ٩ منها

الحديث ٩ والمستدرك - الباب - ٧ منها الحديث ٩

جاء على ضرب من التسامح ، سلمنا أنه لمو ولكن المحرم من اللهو إنما هو اللعب ، وليس هذا بلعب ، نعم يطلق اللهو على التلهي بامرأة أو ولد أو نحو ذلك ، قال الأزهرى في التهذيب : اللعب اللهو ما يشغلك من هوى وطرب يريد من عشق وخفة من فرح أو حزن ، فإن ذلك مما يشغل ، قال الله تعالى (١) : « لو اردنا أن نتخذلهموا لاتخذناهم من لدنا إن كنا فاعلين » والظاهر أن هذا هو المراد باللهو هنا ، فإن التصيد بالبراة والكلاّب ضرب من الهوى والعشق والطرب الذي يحصل به والخفة التي تعثر به والابتهاج والفرح مما لا يكاد يخفى .

قلت : وهو على طوله كأنه اجتهد في مقابلة النص حكماً وموضوعاً ، واستبعاد لغير البعيد ، ولا تلازم بين حرمة ما نحن فيه وبين حرمة سائر أفراد التنزه بالخضر والبساتين والأودية ونحوها كي يجب الحكم بعدم الحرمة هنا المستفادة من النصوص (٢) والفتاوى لعدم الحرمة هناك للأصل والسيرة القطعية وغيرها .

نعم هذا كله لو كان لهواً كما يستعمله الملوك (و) أما (لوكبان) أي (الصيد لقوته وقوت عياله قصر) بلا خلاف أجده ، بل هو مجمع عليه نقلاً إن لم تكن تحصيلاً لا طلاق الأدلة السالم عن المعارض هنا بعد ظهور تلك النصوص حتى المطلق منها في غيره ، وخصوص مرسل ابن أبي عمير (٣) المتقدم الذي هو كالمسند ، وغيره مما ستسمعه .

(و) أما (لوكبان لتجارة قبل) والقبائل بنو إدريس وحزة والبراج وبابويه على ما حكى عن الأخيرين منهم كالشيخين : (يقصر الصوم دون الصلوة) بل قيل

(١) سورة الأنبياء - الآية ١٧

(٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب صلاة المسافر - (٣) المتقدم في ص ٢٥٧

إنه مذهب أكثر القدماء ، بل لعله لا خلاف فيه بينهم ، اذ المرتضى وإن حكى عنه دعوى الاجماع على قاعدة تلازم القصرين إلا أنه من المحتمل خروج هذه المسألة منها عنده كما صرح به ابن ادریس ، فتخرج المسألة عن الخلاف فيها بينهم ، بل في السرائر أن أصحابنا أجمعوا على ذلك فتوى ورواية كما انه نسب في البسوط الى رواية أصحابنا أيضاً ، وهو الحقبة ، مضافاً الى المحكي عن فقه الرضا (ع) (١) في القسام من النص على هذا التفصيل المزبور ، وإن حكى عنه في باب (٢) الصوم أنه قال : « وإن كان صيده للتجارة فعليه التمام في الصلوة والصيام ، وروي أن عليه الانقطاع في الصوم » لكن قيل يمكن حمله وإن بعد على إرادته من كان ذلك دأبه ، فيندرج في كثير السفر حيثئذ بقرينة أنه لم نعرف قائلاً بوجوب التمام في الصوم هنا كما اعترف به بعضهم ، بل عن البيان الاجماع عليه ، ويكون قوله : « وروي » ابتداء كلام في سفر الصيد للتجارة الذي لم يكن دأبه ، وهو مانع فيه ، فهي حيثئذ رواية مرسلّة مؤيدة للتفصيل المزبور .

وربما يشهد للحمل المزبور ما حكاه المقدس البغدادي عن أصل زيد النرسي (٣) قال : قد وجدت فيه أنه « سأل بعض أصحابنا أبا عبد الله (عليه السلام) عن طلب الصيد وقال : إني رجل ألهو بطلب الصيد وضرب الصولج وألهو بلعب الشطرنج ،

(١) المستدرك - الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢

(٢) المستدرك - الباب - ٤ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ١ من

كتاب الصوم

(٣) ذكر صدره في المستدرك في الباب ٧ من أبواب صلاة المسافر الحديث - ١ ووسطه في الباب ٨٩ من أبواب ما يكتسب به - الحديث - ٢ - وذيله في الباب ٧٩ منها - الحديث - ٤ من كتاب التجارة

قال : فقال أبو عبد الله (عليه السلام) أما الصيد فإنه سعي باطل وإنما أحل الله الصيد لمن اضطر إلى الصيد ، فليس المضطر إلى طلبه سعيه فيه باطل ، ويجب عليه التقصير في الصلوة والصوم إذا كان مضطراً إلى أكله ، وإن كان ممن يطلبه للتجارة وليس له حرفة إلا من طلب الصيد فإن سعيه حق ، وعليه التمام في الصلوة والصيام ، لأن ذلك تجارته فهو بمنزلة صاحب الدور الذي يدور في الأسواق في طلب التجارة ، أو كالسكاري والملاح ، ومن طلبه لاهياً وأشراً وبطراً فإن سعيه ذلك سعي باطل وسفر باطل ، وعليه التمام في الصلوة والصيام ، وأن المؤمن لفي شغل عن ذلك ، شغله طلب الآخرة عن اللهي ، وأما الشطرنج فهو الذي قال الله عز وجل (١) : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » الغناء ، وإن المؤمن عن جميع ذلك لفي شغل ، ماله وللهي ، فإن الملاهي تورث قساوة القلب وتورث النفاق ، وأما ضربك بالصولج فإن الشيطان معك يركض ، والملائكة تنفر عنك ، وإن أصابك شيء لم تؤجر ، ومن عثر به دابته فأت دخل النار » .

وكيف كان فن ذلك كله ومن أن مقتضى إطلاق الأدلة القصر في الصلوة أيضاً - اقتصاراً فيما دل على التمام فيها على سفر صيد اللهو كما هو الظاهر من تلك الأدلة ، فيندرج حينئذ فيما دل على وجوب القصر في قاصد المسافة إذا كان سفره سائلاً من غيرها ، بل ظاهر ما سمعته من خبر زيد النرسي أن التمام من جهة كثرة السفر ، وإلا قصر لأنه سفر حق ، مضافاً إلى قاعدة تلازم وجوب القصر والافطار وبالعكس التي هي مضمون صحيح معاوية (٢) وغيره ومحكي عليها الإجماع عن المرتضى المقتضية لقصر

(١) سورة الحج - الآية ٣١

(٢) الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث - ١ من

الصلوة هنا أيضاً ، ضرورة ثبوته بالنسبة الى الصوم إجماعاً ، فلا وجه حينئذ لأحتمال الاتمام فيهما . قال المصنف : (وفيه تردد) بل قيل إن المعروف بين التأخيرين التقصير فيهما ، بل في الرياض نسبتته الى عامتهم وإن لم نتحققه .

لسكن لا يخفى عليك قوة الأول ، ضرورة عدم صلاحية معارضة المطلق للعقيد . وهو الاجماع الذي سمعته في السرائر المتضد بما تقدم من الرضوى والرواية المرسلة في المبسوط والسرائر وفقه الرضا (عليه السلام) بل قد عرفت دعوى الاجماع على روايتها من الثاني كظواهر الأول ، واحتمال وهن ذلك كله بالشبهة التأخرة فلا يقوى على تخصيص القاعدة والاطلاقات بدفعه منع تحقق شهرة تصل الى الحد المزبور كما لا يخفى على من لاحظ وتأمل ، كما أنه يدفع ما أطلب به الفاضل في المختلف من بيان التلازم بين قضر الصوم والصلوة أن أقصاه أنها قاعدة كلية يجب الخروج عنها بالدليل . وسكن ومع ذلك فلا احتياط بالجمع بين القصر والآتمام في خصوص الصلوة لا ينبغي تركه . ولا فرق في جميع ذلك بين صيد البر والبحر ، لاطلاق النصوص والفتاوى ، اللهم إلا أن يدعى انصرافه الى اليهود المتعارف بين الملوك وأولاد الدنيا من صيد الأول بالبراة والسكاب ، ومنه يتجه الاحتياط في الثاني ، بل والأول أيضاً إذا لم يسكن بالطريق المزبور بل بالبندق ونحوه ، فتأمل .

وكذا لا فرق في جميع أفراد الصيد السابقة بعد إحراز قصد المسافة بين كونه دائراً حول المدينة أو تباعد عنها ، ولا بين استمرار دورانه ثلاثة أيام أو أقل لاطلاق الأدلة ، فما من ابن الجنيد - من أن المتصيد ماشياً إذا كان دائراً حول المدينة غير مجاوز حد التقصير لم يقصر يومين ، فإن تجاوز الحد واستمر به دورانه ثلاثة أيام قصر بعدها - ضعيف جداً ، وخبراً صفوان (١) والعيص (٢) عن الصادق (عليه السلام) « عن

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٩ من أبواب صلاة المسافر الحديث ٢-٨

الرجل يتصيد فقال : إن كان يدور حوله فلا يقصر ، فإن كان تجاوز الوقت فليقصر »
 محمولان على صيد القوت وتجاوز حد الرخصة من الوقت فيه ، وعلى قصد السير المعتبر
 في التقصير ، كما أنه يجب حل خبر إبي بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) « ليس
 على صاحب الصيد تقصير ثلاثة أيام ، وإذا جاوز الثلاثة لزمه » على التقية كما قيل ،
 أو غيرها مما لا ينافي النصوص المعمول عليها التي لا يجوز الخروج عنها بمثل ذلك القاصر
 سنناً ودلالة واعتضاداً كما هو واضح .

والمراد بتبعية الجائر في المتن وغيره تبعيته في جوره اختياراً أما من تبعه لغرض
 تعلق له به من دفع مظلة ونحوها أو كان مكرهاً في اتباعه فلا يتم في سفره قطعاً ،
 لعدم معصيته بهذا السفر ، فيندرج حينئذ في إطلاق تلك الأدلة .

نعم لو كان معداً نفسه لطاعته وامتنال أوامره في جور أو غيره كالجندي لم
 يعد عدم ترخصه في سفره المعد نفسه فيه لذلك ، حتى لو كان قصد الجائر في ذلك السفر
 طاعة من زيارة أو حج أو نحوها ، فيترخص حينئذ هو دون جنده ، لأنه سفر طاعته
 بالنسبة إليه بخلافهم ، ضرورة حرمة تبعيتهم ، بل قد يقال بحرمة سفر التابع لو أرسله
 الجائر في أمر مباح من حيث أن قطعه هذه المسافة بأمر الجائر وباستعداد امتثال أوامره
 كائنة ما كانت التي هذا منها محرم عليه وإن كان هو في حد ذاته مباحاً ، والله اعلم .

﴿ الشرط الخامس ﴾ من شرائط تأثير المسافة ﴿ القصر أن لا يكون ﴾ قاطعها
 ﴿ سفره أكثر من حضره كالبديوي الذي يطلب القطار ﴾ ومنبت الشجر ﴿ والمسكري ﴾
 بضم الميم وتخفيف الياء ﴿ والملاح والتاجر الذي يطلب الأسواق والبريد ﴾ المعد نفسه
 للرسالة ونحوهم ، فإنهم يتمون في سفرهم بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في الرياض

(١) الوسائل الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣ لكن

رواه عن صفوان عن عبد الله

إلا ما يحكى عن ظاهر المأني حيث أطلق وجوب القصر على كل مسافر ، وهو مع عدم صراحته في ذلك محجوج بالاجماع المحصل والمنقول مستفيضا على ما قيل كالنصوص في (١) الصحيح عن الباقر (عليه السلام) « أربعة قد يجب عليهم التمام في السفر كانوا أو في الحضر : المكاري والكري والزاعي والاشتقان ، لأنه عليهم » والكري كعني كثير المشي ، والظاهر إرادة الساعي الذي يكرى نفسه المشي منه ، وفي المختلف وغيره أنه بمعنى المكاري ، ويبيده جمعها معا في الصحيح المزبور ، كما أنه يبعد أيضا ما حكاه في السرائر عن أبي بكر الأنباري من أنه من أسماء الأضداد ، فهو بمعنى المكاري والمسكرى ، ضرورة عدم إمكان إرادة الثاني منه في الصحيح ، وقد عرفت أنه لا وجه للجمع بينه وبين المكاري على الأول .

بل قد يقال إنه مما ذكرنا في تفسيره يعلم إرادة أمين اليادر ، وهو الذي يبعثه السلطان يحفظها من الاشتقان كما عن أهل اللغة النص عليه لا البريد كما قيل ، بل ربما توهم من ظاهر الصحيح لكن الظاهر أن تفسيره بذلك من الصدوق لا الرواية ، إذ يبيده مع أنه خلاف المنصوص عليه من أهل اللغة - أنه يقني عنه لفظ الكري ، إذ هو البريد أو ما يقرب منه ، لا يقال إن الإتمام في الاشتقان بناءً على التفسير المزبور من حيث أنه من عملة السلطان لا يمانح فيه من كثرة السفر لأننا نقول مع أنه لا بأس فيه بعد تسليمه - يمكن أن يقال بظهور الصحيح في أن إتمام الاشتقان لعملية السفر حتى لو فرض كونه على وجه محال كما لو قهر على ذلك مثلاً ، بل يمكن دعوى خصوصية الصحيح المزبور في ذلك .

(١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب مسئلة المسافر ج الحديث - ٢

وكيف كان ففي آخر (١) عن الصادق (عليه السلام) « السكاري والجمال الذي يختلف وليس له مقام يتم الصلاة ويصوم شهر رمضان » وخبر علي بن جعفر (٢) عن أخيه موسى (عليه السلام) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « أصحاب السفن يتمون الصلاة في سفنهم » ومحمد (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) « ليس على الملاحين في سفنهم تقصير ولا على السكاري والجمال » ومضمهر اسحق بن عمار (٤) « سأله (عليه السلام) عن الملاحين والأعراب هل عليهم تقصير ؟ قال : لا ، بيوتهم معهم » والرسول (٥) عن الصادق (عليه السلام) « الأعراب لا يقصرون ، وذلك لأن منازلهم معهم » وخبر السكوني (٦) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « سبعة لا يقصرون الجاني الذي يدور في جبايته ، والأمير الذي يدور في إمارته ، والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق ، والراعي ، والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر ، والرجل الذي يطلب الصيد يريد به هو الدنيا ، والمحارب الذي يقطع السبيل » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على المطلوب ، لكن ظاهر ما جمعته منها أن عدم تقصير الأعراب ليس لاندراجهم في هذا العنوان المعروف بين الأصحاب ، بل لأن ذلك باعتبار كون بيوتهم معهم وعدم قهر معلوم لهم متخذ على الوطنية ، وحينئذ صار هذا السفر منهم ليس سفرا حقيقة ، بل هو وضعهم الذي عزموا عليه ما عاشوا في الدنيا .

ومن هنا يعلم أنه لو قصد بعضهم قطع مسافة لزيارة أو نحوه مما لا يندرج في الحال الأول بترخص ، لاطلاق الأدلة ، نعم قد يتوقف في ترخص من يعصي منهم لاختيار المنزل لقومه من جهة النبت ونحوه ، وفرض بلوغ المسافة بينه وبين ما أراد اختباره

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل - الباب - ١٩ من أبواب صلاة

المسافر - الحديث ٩٠-٧٠-٤-٥-٦-٩

من خصوص ذلك المنزل ، لاحتمال عدم عد مثل ذلك بالنسبة اليه سفرًا اذا لم يكن خارجا عن المعتاد ، واندرأجه في البدوي الذي يطلب القطر ، مع أن الأقوى فيه الترخص أيضا ، لاطلاق الأدلة المقتصر في تقييدها على المتيقن ، وهو الأول .

كما أن ظاهر التعليل للأمام في المكاري ونحوه بأنه عملهم ، ووصفه والجمال بالاختلاف الترخص لو أنشأوا سفرًا للحج ونحوه مما لا بدخل في المكراة ونحوها من أعمالهم اقتصارا في تقييد الأدلة أيضا على المتيقن ، لانه بشرط في إتمامهم كراؤهم لغيره ، فلو حملوا أمتعتهم وعيالهم من بلاد الى بلاد كان اختلافهم فيما ينتهوا ترخصوا ، بل المراد إنشاؤهم سفرًا لا بعد أنه من عملهم الذي كانوا يختلفون فيه ، كما لو قصد مكاري العراق حج البيت الحرام أو زيارة مشهد الرضا (عليه السلام) ، وكان إيكاله الى العرف أولى من التعرض لتنقيحه .

أما من كان مكاريًا في مكان مخصوص ثم كاري في غيره مما لم يكن معتاد المكراة له ولا لصنفه مثلاً كمن عنده بعض الأثني يكرها في الأماكن القريبة الى بلاده مما يبلغ مسافة فكرها الى الشام أو الى حلب أو الى الحج ونحوها مما لا ينبغي مكراة مثله فيها فالظاهر أنه يتم أيضا للصدق ، وأما المرسل (١) في الكافي « المكاري اذا جدبه السير فليقتصر » كالصحيح (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « المكاري والجمال اذا جدبها السير فليقتصر » والآخر (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكارين الذين يختلفون فقال اذا جدوا السير فليقتصروا » فلا يراد منها إنشاؤهم السفر غير المعتاد لهم وإن حكى عن الذكرى ، ضرورة كونها عنه بمعزل ، ولا كون التفسير لقيام (لقيام ظ) العشرة كما في المختلف ، أو لعدم تحقق أصل الكثرة كما في الروض ، بل

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ١٣ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٤ - ٢٠١

المنساق منها إرادة شدة السير لهم والعنف فيه ، أو بأن يجعلوا المنزلين منزلا كما نص عليه في الكافي بعد الرسل السابق .

فيجب حينئذ طرحها ، لعدم ظهور عامل بها من الطائفة عدا ما يظهر من الشيخ في التهذيب والاستبصار من العمل به على الثاني محتجا له بعدما حكاه عن الكليني أيضا مرفوع محمد بن عمران الأشعري (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «الجمال والكاري اذا جد بها السير فليقصرا فيما بين المنزلين ، ونما في المنزل » وربما مال اليه أو الى ما يقرب منه سيد المدارك والمقدس البغدادي ، ولعله لأنه مقتضى الجمع بين الاطلاق والتقيد ، ولما يلاقونه في الفرض من شدة الجهد والتعب المناسبين لشرعية القصر ، ولا تصرف تلك الاطلاقات الى السير المتعارف .

لكن لا ينبغي عليك أنه لاشهادة في الخبر الزبور على ذلك ، بل أقصاه مساواته للنصوص السابقة في المضمون ، فاما أن تطرح جميعها فصورها بسبب الاعراض عن تقيد تلك الاطلاقات المتنوع انصرافها الى غيره ، أو تحمل على ما ذكرناه أولا من إنشائهم السفر الذي لا يدخل في عملهم وصنعتهم عرفا بتقريب إرادة اتصال السفر كسفر الحج ونحوه من الجد فيها كما عن الذكرى وإن كان بعيدا جدا ، بل في الرياض التأمل ، في المحمول عليه نفسه ، قال : « لعدم دليل صالح عليه إلا بعض التلويحات والاشعارات المستخرجة من جملة من المعتبرة المعقدة وجوب التمام على كثير السفر بأنه عمله وأن يئته معه ، وبعض الصحاح الذي لم أفهم دلالة ، وفي الاعتماد عليها بمجرد إشكال يصعب معه الخروج عن مقتضى الأدلة العامة ، والاحتياط مما لا ينبغي تركه في المسألة » وهو عجيب ، اذ ليس دليل أعظم من قصور أدلة كثير السفر عن تناوله ، فيبقى حينئذ

(١) الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ، ولكنه مرفوع

عمران بن محمد الأشعري

على مقتضى ما دل على التقصر في كل مسافر ، مضافا إلى ما سمعته منا ومنه من التعليل وغيره ، وإلى تصريح غير واحد من الأصحاب به من غير إشكال وتردد ، بل عن ابن جمهور الاجماع عليه في غوالي الثاني ، وكذا قضية التعليل بالعمل والاختلاف المزبورين عدم وجوب التمام على مثل الذين يحملون الحجيج من العراق أو الشام المسمين بالجللدارية في عرفنا وإن اتخذوا ذلك حرفة ومعاشا ، لعدم صيرورته عملا بالنسبة إليهم وعدم دخولهم بسببه تحت شيء مما سمعته في النصوص من المكاري والجلال ونحوهما ، بل أقصاه اتخاذ ذلك عملا في أشهر الحج وما يكتنفها من الشهور ، على أنهم مما يقيمون في بلادهم كلما رجعوا أشبرا ، فلا يخرج لهم حينئذ عن إطلاق ما دل على إيجاب قصد المسافة التقصر .

بل قد يشهد له أيضا خصوص خبر ابن جزك (١) قال : « كتبت إلى أبي الحسن الثالث (عليه السلام) أن لي جمالا ولي قواما عليها ، ، ولست أخرج فيها إلا في طريق مكة لرغبتني في الحج أو في النذرة إلى بعض المواضع فأيجب علي إذا أخرجت معهم أن أعمل أيجب علي التقصير في الصلاة والصيام في السفر أو التمام ؟ فوقع (عليه السلام) إذا كنت لا تلزمها ولا تخرج معها في كل سفر إلا إلى مكة فعليك تقصير وفطور »

نعم قيل في الذين يحملون الأعاجم من بلادهم ويرجعون بهم إليها حتى يذهب في كل حجة عامة الحول إلا قليلا أنه يجب عليهم التمام إذا لم يقيموا عند أهلهم عشرة أيام ، ولعله أصبغ العملية فيه ، وظهور اندراجهم في نصوص المقام كما هو واضح ، وكذا قضيتهما أيضا اعتبار كون السفر عملا لهم في الأتمام ، فن كان التردد فيها دون المسافة عملا له ترخص لو أنشأ سفرا ، لا إطلاق الأدلة أيضا ، ولعله على هذا يحمل خبر

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٤

إسحاق بن عمار (١) « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الذين يكرون الدواب يختلفون كل الأيام أغلبهم التقصير إذا كانوا في سفر ؟ قال : نعم » كخبره الآخر (٢) بتفاوت يسير ، وربما بوجي إليه : قوله « إذا كانوا في سفر » ضرورة إشعاره بأن ذلك الاختلاف منهم ليس في سفر ، أو يحملان على ما ذكرناه أولاً من إنشاء المكاري مثلاً سفره لا يدخل في عمله وصنعتة عرفاً ، أو غير ذلك مما لا ينافي ما تطابقت عليه الفتاوى وباقي النصوص من إتمام من كان عمله السفر من غير فرق بين المكاري والجمال والمكاري وصاحب السفينة - كما في خبر علي بن جعفر (٣) المتقدم ملاحاً كان أو غيره كما نص عليه في المسالك ، بل لعل المراد باللاح في النصوص السابقة ما يشمل كل عامل بالسفينة لا المشتغل بحرها خاصة كما في عرفنا ، إذ كثير من السفن لا تحتاج إلى جر كالراكب البحرية وغيرها ، مع أنه لا كلام في أن عملها يتمون - وبين غيرهم ممن يكون عملهم السفر ، كالتاجر الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق بحيث صار ذلك عملاً له وحرفة يستعملها في تمام سنته ، ولعله الذي يسمى في عرفنا بالأساساني .

أما إذا كان يستعمل ذلك في الصيف دون الشتاء أو بالعكس في إتمام وقصره وجهان ينشآن من إطلاق الدليل ، وصدق العملية له في هذا الحال مع اختلافه ذهاباً وإياباً متكرراً ، ومن أن المتيقن الأول ، فيبقى غيره على أدلة القصر ، والأحوط له الجمع ، لا يقال إنه كأمر اليادر وأمر الفلايح والشحنا والجاني للخراج ونحوهم ممن لم يكن عملهم متصلاً تمام السنة ، بل هو في أوقات دون أوقات ، لاحتمال الفرق بأن وضع هذه الأعمال على هذا الحال ، إذ عملية كل شيء بحسب حال ذلك الشيء ، بخلاف التاجر ونحوه ،

(١) و(٢) الوسائل - الباب ١٢ من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣-٢

(٣) الوسائل - الباب ١١ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٧

وبالجملة الدار على صدق كون السفر عملا له كما هو ظاهر تلك النصوص السابقة ، لأنه اتفاق له وإن كان قد تواصل سفره كثيرا لكنه لم يكن على وجه اتخاذ عملا له ، ولا يصدق عليه أنه عمله السفر ، هذا .

ولكن في الروض - بعد أن حكى عن الأصحاب - عدمهم في هذا الشرط مثل البدوي والتاجر والراعي والأمير - أشكلهم بأنه وإن تضمنت النصوص ذكرهم لكن لادلالة فيها على أن إقام هؤلاء لكونهم ممن عمله السفر ، بل الظاهر أنه لعدم قصد المسافة غالبا ، بل لا يصدق عليهم أصل السفر ، وبرشد إليه أن نصوص القيام قيد اشتملت على مثل المحارب واللاهي بالصيد من هو معلوم كون الإقام فيه تميز بهذا الشرط ، وهو كما ترى نزاع في موضوع ، إذ لا مانع من فرض البحث فيهم إذا كان أعمالهم تلك في المسافة ، وإلا فبناء على ما ذكر فلا خصوصية لهم بذلك .

وكيف كان فما ذكرنا يظهر لك أن عنوان هذا الشرط بذلك أي اتخاذ السفر عملا كما هو المستفاد من مجموع النصوص وعبر به الأستاذ في بقية الطالب أولى مما في المتن وغيره من أنه أن لا يكون سفره أكثر من حضره ، إذ هو - مع خلو النصوص عنه وإجمال الراد بالأكثرية ، بل هي على بعض الوجوه غير معتبرة قطعا ، بل قد يكون السكري فضلا عن غيره حضره أكثر من سفره أو مساويا ، كما لو كان من عادة السفر ثلاثة أيام والحضور عند أهله دون العشرة - يقتضي وجوب القيام على من اتفق أكثرية سفره على حضره وإن لم يكن عملا له ولا دليل عليه ، بل ظاهر الأدلة خلافه وإن كان قد توهمه بعض عبارات القدماء كالسراير وغيرها ، بل وبعض عبارات المتأخرين كالروضة وغيرها .

ولعله لذا جدل في المعتبر على ما قيل عن التعبير بذلك عن هذا الشرط بعد أن حكاه عن المفيد وغيره ، وطعن عليه بأنه يقتضي الإقام لمن أقام عشرة وسافر عشرين .

ولم يقله أحد ، ثم قال ولو قيد ذلك بأن لا يقيم في بلد عشرة لم يبق حينئذ لكثرة السفر اعتبار ، واستحسن التعبير عنه بأن لا يكون ممن يلزمه الأعمام سفراً ، لكنه كما ترى فيه من الاجمال وإدخال غير المراد مالا يخفى ، بل لعل ما عدل عنه من التعبير أولى منه ، خصوصاً إن قلنا بإرادة من عبر به منشيئة كثرة السفر إما لأنه عمله وحرفته كالكاري والملاح ، أو أن تلك عاداته ، بل قيل إن كثير السفر حقيقة مشعرية فيمن كان عمله السفر كما جزم به في الروض ، إلا أن الانصاف أن ما ذكرناه من التعبير أولى وأوفق بظاهر النصوص ، لكن ينبغي إخراج البدوي عنه كما أشرنا سابقاً في أن جهة إتمامهم كون بيوتهم معهم لاعمليّة السفر ، مع إمكان إدراجهم فيه أيضاً .

نعم اعتبر الفاضل في الرياض مع ذلك تكرار السفر وكثرته من غير فرق بين الكاري والملاح ونحوهما من ورد في النصوص من التاجر والأمير وبين غيرهم ممن يكون السفر عمله ، قال : « فلو صدق وصف أحد هؤلاء ولم يتحقق الكثرة المزبورة لزم التقصير ، خلافاً لما حكي فحكم بالتمام فيهم ، لا مطلق الأدلة من النصوص والفتاوى بوجوب التمام على هؤلاء ، ولقيام اتخاذهم ذلك صنعة مقام التكرار من غيرهم ممن كان سفره أكثر من حضره » وهو - مع ضعفه - بأن المستفاد من النصوص بعد ضم بعضها إلى بعض أن وجوب التمام على هؤلاء إنما هو لأن السفر عملهم لا خصوصية فيهم ، فلو فرض كثرة السفر بحيث يصدق كونه عملاً لزم التمام وإن لم يصدق وصف أحد هؤلاء ، وبالعكس على ما عرفت - مقتدوح بلزوم حمل العاطقات على الغالب الشائع منها ، وهو من تكرر السفر منه مراراً لا من يحصل منه في المرة الأولى .

ومنه يظهر ضعف ما في المختلف من حكمه بالأعمام في السفرة الثانية مطلقاً ، ولجاعة فجعلوا المدار في الأعمام على صدق وصف أحدهم ، أو صدق كون السفر عمله ، ومنهم الشهيد في الذكرى إلا أنه قال : « وذلك إنما يحصل غالباً بالسفرة الثالثة التي لم يتخللها إقامة عشرة

كما صرح به الحلي في متخذ السفر عملاً ، وفيه ما عرفته من أن استفاد من النصوص أن وجوب التمام على هؤلاء إنما هو من حيث كون السفر عملهم ، فلا وجه لجعله مقابلاً . ثم إن دعوى حصول صدق أحد العنوانين بمجرد السفر في الثالثة ممنوعة ، إذ قد يحصل السفر زائداً عليها ولا يصدق أحدهما ، كما لو اتفق كثرة السفر مع عدم قصدته إلى اتخاذ عملاً ، ومثله يقصر قطعاً كما صرح به بعض متأخري أصحابنا ، فقال بعد نقل الأقوال : « واذ قد عرفت أن الحكم في الأخبار ليس معلقاً على الكثرة بل على مثل المكاري والجمال ومن اتخذ السفر عمله وجب أن يراعى صدق هذا الاسم عرفاً ، ولو فرض عدم صدق الاسم بالعملة لم يتعلق حكم الآتمام ، نعم يعتبر السفرات الثلاث مع صدق العنوان ، فلا إتمام فيما دونها ولو صدق ، لما مر من لزوم حمل المطلقات على التبادر ، وليس إلا من تكرر منه السفر ثلاثاً فصاعداً ، ويمكن أن يكون مراد الشهيد في اعتباره التعدد ثلاثاً هنا ، وبالجملة المعتبر عدم اتخاذ السفر عملاً مع تكرره مرة بعد أخرى ، ومعه كذلك يجب التمام كما يستفاد من النصوص على ما قدمناه انتهى »

وفيه بعد الغض عن بعض ما ذكره أنه لا وجه لاعتبار تثليث السفر بعد صدق العملية كما هو ظاهر ذيل كلامه بل صريحه ، ضرورة ظهور الأدلة إن لم يكن صراحتها في أن مدار الآتمام ذلك ، كما أنها ظاهرة أو صريحة في أنه متى تحقق صدق اسم واحد من المكاري والملاح ونحوهما عرفاً صدق عليه أنه عمله السفر قطعاً ، بل يمكن منع اعتبار التثليث المزبور في تحقق أصل العملية أو المكارية عرفاً ، بل ينبغي القطع بعدم اعتبار الرجوع إلى بلاده في ذلك ، إذ لو بقي مدة طويلة يعمل في الكراة ذهاباً وإياباً إلى غير بلاده صدق عليه الوصفان المزبوران قطعاً ، بل قد يقال بعدم اعتبار الرجوع في ذلك أيضاً ، كما لو كرى إلى مقصد بعيد ، بل استظهر المقدس البغدادي تحقق وصف المكاري ونحوه بأول سفرة إذا اتبع الدواب وسعى بمساعي المكارين ، وهو

لا يخلو من وجه .

وأوجه منه إيكاله الى العرف كما حكاه عن ذلك المتأخر من بعض أصحابنا ولا فرق بين أن يتحقق في العرف صدق كون السفر عمله أو كونه مكاريا ونحوه بناءً على ما سمعته من التلازم بين المفهومين بالنسبة الى الثاني ، ومفهوم الأول أعم من الثاني اذ قد يتحقق فيمن لم يندرج في شيء من هذه المفاهيم كما هو واضح ، ولعل الشهيد أراد ذلك لا أن مقصوده المقابلة كي يتوجه عليه ما عرفت ، كما يومي اليه اتخاذ عبارته مع عبارة المتأخر من أصحابنا الذي نقله الفاضل المزبور في ذلك ، ومن المعلوم إرادته ما ذكرنا ، والأمر سهل بعد وضوح المطلوب .

ومن ذلك كله يظهر لك ما في قول المصنف : (وضابطه أن لا يقيم في بلدة عشرة أيام ، فلو قام أحدهم عشرة ثم أنشأ سفراً قصر) ضرورة عدم كون ذلك ضابطاً لكثير السفر ، اذ لا يخرج عرفاً المكاري وغيره ممن عمله السفر عن صدق هذا العنوان باقاة المدة للزبورة قطعاً ، اللهم إلا أن يريد الإشارة بذلك الى الاكتفاء في تحقق الكثرة بالسفرتين اللتين لم يتخلل بينهما إقامة العشرة كما فهمه الشهيد الثاني في الروض من عبارة الفاضل ، قال : « فان من سافر مرة ولم يقيم في بلدة بعدها عشرة ثم سافر صدق عليه ذلك و آتم حينئذ في الثالثة التي لم يفصل بينها وبين الأولى بعشرة أيام » لكن قد عرفت أن التحقيق عدم اعتبار شيء من ذلك ، إنما المحكم العرف .

ومنه يعلم سقوط ما أطنب فيه في الروض من بيان تحقق تعدد السفرات ، قال ويتحقق تعدد السفرات بوصوله من كل سفرة الى بلدة أو ما في حكمه ، فان ذلك انفصال بينها حسي وشرعي ، وهل يتحقق بالانفصال الشرعي خاصة كما لو تعددت مواطنه في السفرة المتصلة بحيث يكون بين كل موطنين منها والآخر مسافة أو نوى الإقامة في أثناء المسافة عشراً ولما يتماها ؟ وجهان ، من تحقق الانفصال الشرعي وهو

أقوى من الحسي في أمثال ذلك ، ومن ثم اشترطت المسافة ، ومن عدم صلق التعدد عرفاً ، هذا كله إذا كان في نيته ابتداء تجاوز الوطنين وموضع الاقامتين ، أما لو عزم على الوطن الأول خاصة فلما وصل اليه عزم على الآخر فاحسبها سفرتين أقوى ، وعلى التقديرين لا فرق بين كون السفر الثانية صوب المقصد أولاً ، ورجع الشهيد في الذكرى تعدد السفرات في صورة الإقامة وإن لم تكن الإقامة في نيته ابتداء ، وفصل في الوطن وأوجب التعدد مع متجدد قصد تجاوز الوطن بعد الوصول اليه والاتحاد مع قصد التجاوز ابتداء ، وهو حسن ، والفرق بين موضع الإقامة والوطن أن نية الإقامة تنقطع السفر حساً وشرعاً ، والخروج بعد ذلك سفرة جديدة ، بخلاف الوطن فإنه فاصل شرعاً لاحساً ، ولو كان الخروج بعد أحد الأمرين إلى وطنه الأول بمعنى العود اليه ففي احسابه سفرة ثانية الوجهان .

وهل يشترط في فصل نية الإقامة الصلوة بما أم يكفي مجرد النية ؟ يحتمل الأول لتوقف تمام الفصل عليه ، ومن ثم كان الرجوع عن نية الإقامة قبل الصلوة موجبا للعود إلى القصر ، وهو يدل على عدم تمامية السبب الموجب للقطع ، ولما تقدم من أن الفارق بينه وبين الوطن هو قطع السفر الحسي ، ولم يتحقق ، ووجه الثاني انتقال حكم السفر ، ومن ثم وجب الانعام مادام كذلك ، والرجوع حكم آخر ، وأنت خير بعد الاحاطة بما قدمناه بضياغ هذه المتعبة بعد الغرض عما في بعضها في نفسه ، فلاحظ وتأمل .

ومنه يتجه اعتبار ما في المتن حينئذ من عدم إقامة كثير السفر في بسطه عشرة شرطاً في الاستمرار على التمام كما هو المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل في المدارك وعن غيرها أنه مقطوع به في كلام الأصحاب تارة ، وأن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه أخرى ، بل عن المعتبر في الخلاف فيه بينهم ، بل في شرح للقدس البغدادي أنه حكى الاجماع عليه غير واحد ، وهو الحجة التي يجب بسببها الخروج

عن إطلاق أدلة التمام ، مضافا الى قول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبدالله بن سنان (١) على ما في التقييد « المكاري » إن لم يستقر في منزله إلا خمسة أو أقل قصر في سفره بالنهار وأتم بالليل ، وعليه صوم شهر رمضان ، وإن كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة أيام أو أكثر وينصرف الى منزله ويكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قصر في سفره وإفطر « وخبر يونس (٢) عن بعض رجاله عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألته عن حد المكاري الذي يصوم ويتم قال : أي مكارأقام في منزله أو في البلد الذي يدخله أقل من عشرة أيام وجب عليه التمام والصيام ابتداء ، وإن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعملية التقصير والإفطار « والصحيح (٣) المتقدم سابقا في صدر البحث الذي وصف فيه المكاري والجمال بأنه الذي يختلف وليس له مقام ، إذ المراد بالمقام فيه الإقامة عشر إجماعا كما في الرياض ، قال : إذا قائل بوجود القصر مطلقا كفايه إقامة دونها ، على أنها هي المتبادر من مثل هذه اللفظة في النص والفتوى بشهادة التتبع والاستقراء . بل لو أريد منها مطلق المقام لم يتحقق موضوع لكثير السفر غالبا إن لم يكن أصلا ، لعدم خلو أحد من أفرادها من إقامة اليوم واليومين والساعة والساعتين ، هذا مع انجباره بتلك الشهرة العظيمة المعتصدة بالاجماع ونفي الخلاف السابقين كالنجبار الخبيرين الأولين بذلك سنداً ودلالة ، على أن اشتغال أولهما على ما لا نقول به من الاكتفاء بالخسة في التقصير نهارا دون الليل ودون الصوم بل وعلى ما لا يقول به أحد من الاكتفاء في ذلك بالأقل من الخسة ولو يوما أو ساعة لا يخرج به عن الجمعية فيما نحن فيه ، كما هو محرز في محله .

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٥

(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

(٣) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

نعم قد يناقش فيه بظهوره باشتراط القصر والافطار بالاقامة في المكانين ، وباضطراره ، لأنه رواه في التهذيب بسند غير معتبر بغير هذا المتن ، فأسقط فيه قوله : « وينصرف » الى قوله : « قصر في سفره وأفطر » فيثبت لا يكون فيه دلالة على الاقامة في بلده .

لكن قد تدفع الثانية بأن مثله لا يعد اضطراراً ، ويستفاد حكم البلد حينئذ بالأولية الواضحة ، والأولى - خصوصاً بملاحظة الرسل الآخر (١) ومنها في التهذيب ، ومعلومية عدم اعتبار ذلك بين الأصحاب ، ضرورة عدم مدخلية الاقامة اللاحقة في التقصير السابق - بأن المراد اعتبار ذلك في التقصير والافطار ذهاباً وإياباً ومنه يعلم حينئذ أن إقامة العشرة تخرجه عن حكم كثير السفر في السفر الأولى خاصة كما صرح به في السرائر والمدارك والرياض وبنية الطالب اذا لم تنقطع بإقامة العشر ، خلافاً لبعضهم فاعتبر في رجوعه الى حكم كثير السفر حينئذ السفرات الثلاثة ولعله لزمه إخراج الإقامة المزبورة إياه عن الموضوع ، فلا يعود حينئذ إلا بما أثبت له ابتداء من الدفعات الثلاث التي لم يتخللها إقامة عشرة مثلاً ، وفيه - مضافاً الى ما سمعته سابقاً من عدم اعتبار ذلك في الابتداء أنه من الواضح عدم إخراج ذلك له عن الموضوع ، فيبقى حينئذ فيما عدا السفر الأولى مندرجاً في إطلاق مادل على التمام الذي يجب الاقتصار في تقييده على التيقن ، وهو السفر الأولى ، على أن استصحاب حكم التمام الثابت له في منزله أو ما في حكمه لا معارض له هنا ، إذ معارضة ذلك كله بإطلاق مادل على التقصير بإقامة العشرة الذي من المعلوم عدم إرادة الإطلاق فيه - بل هو أشبه شيء بالقييد بالمجمل يقتصر في معارضته للإطلاق الأول على التيقن - كما ترى ، ونحوها . مارضة استصحاب حكم الإطلاق الأول بحكم الإطلاق الثاني ، لوجوب الاقتصار في الخروج من حكم اليقين

الأول يقين ، وليس هو إلا السفرة الأولى ، فتأمل .

ولا فرق في إقامة العشرة بين البلد وغيره ، فالمصحيح (١) والمرسل (٢) السابقين المنجبرين هنا أيضاً بالشهرة المحسكية في الرياض إن لم تكن محصلة ، لكن ظاهرهما كـ بعض العبارات الاكتفاء باقامتها ولو بغير نية ، وهو متجه في البلد ، أما غيره ففي الروض وعن المجلسي الاجماع على اعتبارها فيه ، ولعله لأنه بها يكون محل الإقامة كـ المنزل ، وبدونها كأنه المسافة فينتج حينئذ تقييد الخبرين بهما ، بل الظاهر اعتبار عدم تخلل الأقل من المسافة في أثنائها بناءً على إبطال ذلك حكم التمام إذا لم يعزم على إقامته عشرة مستأنفة ، أما بناءً على عدم تأثير ذلك في حكم الإقامة وإن لم يكن من نيته الإقامة للمستأنفة فلا يقدح هذا التخلل حينئذ في أثنائها في الاجتزاء بالتلفيق وإن قل للفتي به هنا ، بل في الروض لم أقف على مفت من الأصحاب عدا ما حكى عن المحقق الثاني ، لكنه متجه ، وجزم به في ظاهر الروضة أو صريحها ، ضرورة كونها حينئذ كالعشرة في المنزل التي لا تحتاج الى نية ، ولا يقدح تخلل مادون المسافة بينها ولو بقي أياماً ، لا مطلق الخبرين ، فيجزى للفق حينئذ كالعشرة الحاصلة بعد التردد ثلاثين يوماً التي لها يكون غير المنزل منزلاً ، فلا يشترط حينئذ في العشرة الحاصلة بعده نية ونحوها كما صرح به بعض ، وبؤي إليه إطلاق آخر ، خلافاً للاستاذ في بغية الطالب فلم يعتبرها من دون نية ، وهو ضعيف .

كـ ضعف احتمال الاكتفاء بالتردد ثلاثين يوماً من غير إقامة عشرة بعدها ، بل في الروض أن المحقق الثاني قواه ، بل فيه أيضاً أنه صرح به ابن فهد في المذهب مدعيًا أنه المشهور ، ولعله لصيرورته بالتردد ثلاثين يوماً فيه كـ المنزل ، ولذا وجب

(١) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث .

(٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث .

عليه التمام فيه بعدها ، اسكن فيه أن ذلك لا يوجب انقطاع حكم كثرة السفر ، إذ أقصى ما يقتضي أن يكون ذلك كنزله الذي قد عرفت توقف انقطاع حكم الكثرة على إقامة العشرة فيه ، ولا يكفي الأقل حتى الخمسة في قصر النهار خاصة فضلا من غيرها كما ستعرف ، ودعوى أن التردد ثلاثين يوما كإقامة العشرة ممنوعة ، بل أقصاه كسنية الإقامة لا كتمام الإقامة ، ولادلالة في الصلوة تماما بعده على الثاني ، إذ هي أعم منه ومن الأول الذي حكى الاجماع في الروض على عدم قطعه لحكم كثرة السفر حتى يتم مانواه ، وإلا فلا تنكفي النية وإن صلى تماما أياما ، فيقوى حينئذ اعتبار إقامة العشرة بعد التردد ثلاثين يوما . وفقا لدروس والروض والروضة والرياض وعن الموحز .

وكيف كان فلا فرق في انقطاع حكم الكثرة وغيرها مما ذكرنا بين المسكرين وغيره بلا خلاف محقق أجده فيه وإن اختص النص بالأول ، لمعوم معقد الاجماع والقطع بعدم الفرق بعد أن كان للناسط عملية السفر المنقطع حكمها بإقامة العشرة ، ولكن في المتن (وقيل ذلك مختص بالمسكري) بالمعنى الأعم (فيدخل في جملة السلاح والجيرو) لا ريب أن (الأول أظهر) لما عرفت ، بل اعترف غير واحد بعدم معرفة هذا القائل ، وأنه لعل المصنف حذره من معاصره في غير كتب المصنف ، بل في الرياض ربما احتمل أنه المصنف (ولو قام خمسة) أيام (قيل) والقائل المشهور بقتل وتحصيلاء بل ربما استظهر من بعضهم الاجماع عليه (يتم) لاطلاق الأدلة ، ومفهوم الرسل . (١) السابق والاستصحاب وغيرها (وقيل) والقائل الشيخ وأبنا حمزة والبراج على ما سكي عن ثانيهما : (يقصر صلاته نهاراً دون صومه ، ويتم ليلاً) لصحيح ابن سنان (٢) للتقدم ، لكن لم ينص في البسوط والوسيلة على الصوم (ولا ريب أن (الأول أشبه) بأصول المنهـب وقواعده ، ضرورة قصور الصحيح للزبور عن تقييد الأدلة للزبـورة

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث -

وأدلة تلازم الافطار والتقصير بسبب الاعراض عنه واشتماله على ما لا يقول به أحد من الاكتفاء بالأقل من خمسة ولو يوما أو أقل، اذ ابن الجنييد وإن حكي عنه الاكتفاء بذلك لكنه جعله كالعشرة في القصر والافطار لا التفصيل الزبور ، على أنه في غاية الضعف يمكن دعوى الاجماع على خلافه ، فضلا عن مخالفتها لظاهر النصوص بل والاعتبار ، اذ عليه لم يبق موضوع لكثير السفر غالبا ، كل ذامع أنا لانعرف له دلائل ولا وجهاء ، فلا زيب في فساد ، بل لعله لا يرجح الاحتياط من جهته ، نعم لا ينبغي تركه بالنسبة الى الأول لصحة مستنده ، وعمل جماعة به وميل بعض المتأخرين كما قيل اليه ، واشتماله على المجمع على خلافه لا يخرج عن الحجية في غيره كما لم يخرج عن الحجية في المسألة السابقة ، والله أعلم (الشرط السادس) لقصر أنه (لا يجوز للمسافر التقصير) بمجرد خروجه من منزله على المشهور شهرة كادت تكون إجماعا كما عن الذكري ، بل لا خلاف محقق معتد به وإن نسب الى والد الصدوق كما ستسمع حتى استثناء خاصة من معقد في الخلاف في الرياض بل هو إجماع تقلا عن الخلاف إن لم يكن تحصيليا ، للأصل واعتبار الضرب في الأرض في الآية (١) وعدم صديق المسافر فعلا ، والنصوص (٢) التي سيمر عليك بعضها ، فما عن علي بن بابويه - من التقصير بمجرد الخروج عن المنزل الى أن يعود اليه - منزل على إرادة محل الترخيص من المنزل كما يؤمى اليه غلبة تعبيره بقره الرضا (عليه السلام) وقد عبر فيه كما قيل نارة بما سمعت (٣) وأخرى بما اذا غاب عنه أذا ان المصير (٤) فهو كالكشف حينئذ عن إرادته بالمنزل في العبارة الأولى ذلك ، فلعل الصدوق كذلك ،

(١) سورة النساء - الآية ١٠٢

(٢) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر

(٣) المستدرک الباب - ٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث - ١

(٤) المستدرک - الباب - ٤ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

وإلا كان شاذاً ضعيفاً كما عن معتبر المصنف الاعتراف به ، كسئلته من المرسل (١) عن الصادق (عليه السلام) « واذا خرجت من منزلك فقصر الى أن تعود اليه » وما قيل من الموثق (٢) « أفطر اذا خرج من منزله » لوجوب إرادته محل الترخص من المنزل فيها ، أو تقييدها بغيرها من النصوص المعمول عليها بين الأصحاب .

فلاريب حينئذ إن لم يكن لاختلاف في أنه ليس له أن يقصر بذلك بل يبقى على التمام (حتى يتواري) عنه (جدران البلد الذي يخرج منه ، أو يخفى عليه الأذان) فأيهما حصل كفى في وجوب القصر كما هو مذهب أكثر الأصحاب على مافي المدارك والمشهور بين القدماء على مافي الرياض وعن غيره ، بل عن شرح التهذيب المجلسي حكاية الشهرة عليه من غير تقييد ، واختاره جماعة من المتأخرين ومتأخريهم ، للجمع بين صحيح ابن مسلم (٣) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر قل : اذا توارى من البيوت » وبين صحيح ابن سنان (٤) سأله « عن التقصير فقال : اذا كنت في الموضع الذي لا تسمع الأذان فقصر واذا قدمت من سفرك مثل ذلك » والآخر المروي عن الحسن بن سعيد صحيح الى حماد بن عثمان (٥) عن رجل عنه (عليه السلام) ، وفيه « اذا سمع الأذان أتم المسافر » والموثق (٦) الذي مر في المباحث السابقة ، فان فيه « أليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه

-
- (١) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث - ٥
- (٢) الوسائل - الباب - ٥ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث - ١٠ من كتاب الصوم
- (٣) و (٤) و (٥) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر
- الحديث ١ - ٣ - ٧ لكن روى الثالث عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام)
- (٦) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١١

أذان مصرم « وما من المحكي عن فقه الرضا (ع) (١) بإرادة التخيير بين الأمرين . وفيه أنه لا شاهد عليه من نص أو غيره ، ولا ينتقل اليه من مجرد اللفظ ، اذ ظاهرهم إرادة التخيير كتحصيل الكفارة لا كتخيير الحايض بالعمل بالروايات والفقيه باحدى الامارتين ، وهو لو سلم الانتقال اليه من الخبرين ففي التكليف بالاضدين ونحوه كصل عند الزوال ركعتين وامض الى السوق لشراء اللحم عنده ولو بملاحظة تعذر الجمع بينهما مع حكمة المكلف ، لافي مثل المقام المساق لبيان ذكر علامة بلوغ الحد الموجب لتقصير الذي لا مانع فيه عقلا من كون العلامة فيه مجموع الأمرين ، بل لعله الظاهر هنا جملا لكل من الواقعين بعد أداة الشرط شرطا أصوليا ، كما يؤيد به استقرار أمثاله مما جاء في بيان الشرائط للمبادات أو المعاملات ، وظهور أداة الشرط في التسبيب بعد تسليمه انما هو اذا اتحدت لامع التعدد كما في المقام ،

ودعوى كون المفهوم منها في الثاني أن السبب أحدا الأمرين أو الأمور لا المجموع . اذ التعارض بينهما في خصوص اقتضاء العدم عند العدم ، فيتنقيد حينئذ سببية عدم كل منهما لعدم بوجود الآخر ، أما تسبيب وجود كل منهما لوجود فيبقى على حاله لعدم التعارض فيه ، كتسبيب عدم كل منهما لعدم في غير محل وجود الآخر ، لعدم التعارض فيه أيضا . يدققها أن ذلك حينئذ ليس من التخيير المحكي في الرياض وكتاب المقدس البغدادي عنهم ، قال في الثاني عند بيان مدرك ما ذكره من الجمع الزبور : « إن الشارع جعل لترخص سبيين ، فبايها أخذ امثل » ولذا اعترض عليهم الأستاذ الأكبر على ما حكى عنه زيادة على ما عرفت بأن استقلال كل منهما بالسببية مستلزم للمحال ، وهو التكليف بالشئ وتقيضه حيث يسمع الأذان ولا يرى الجدران أو بالعكس ، وربما أجيب بأنه لا تناقض أصلا ، لأن العمل على ما سبق منهما ، وردة المقدس البغدادي . بل جملة

(١) المستدرك - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

من الخطأ الفاحش - بأنه قد يفترون كما إذا مع الأذان حين خفي عليه الجدران ، سلمنا لكن إذا سبق أحدهما كالخفاء ولم يصل أو لم يسلم علي الثنتين حتى مع الأذان كيف يصنع ، وقد تناقض عليه علامتان ، قال : «والحق في الجواب أن التخيير بين الخبرين ، وإذا أخذ بأحدهما لم يلتفت إلى ما جاء به الآخر حتى كأنه لم يجيء . - ثم قال - وإذا أخذ بواحد منهما فهل يتعين الأخذ به ولا يسوغ له العدول الى الآخر من حيث أن الشارع خبره فاختر نصيبه ، أولا زال على التخيير كما لو كان التخيير بين الفعلين كإلى المواطن الأربع ؟ وجهان » الى آخره .

لكن لا ينبغي عليك أن ذلك كله من غرائب الكلام ، ضرورة أنه لا دلالة في شيء من كلمات الجماعة على أصل التخيير فضلا عن هذا التخيير المزبور ، إذ لم يعبروا إلا بنحو المتن ، وهو ظاهر إن لم يكن صريحا في إرادة ثبوت التقصير بأحدهما ، فلا يقدح حينئذ بخلاف الآخر ، إذ أقصاه أنه علامة ، فهي لا يجب اطرادها كما أوضحناه لك سابقا ، فإن مفهوم كل منهما مقيد بمنطوق الآخر ، فلا تناقض حينئذ ، ولا تخيير حقيقة ، بل هو أشبه شيء بتقديري الكسر المساحة والوزن اللذين لا يقدح في تحقق الكرية بأحدهما بخلاف الآخر على ما عرفت في محله .

ومنه يعلم فساد ما أطلب به الأستاذ الأكبر من بيان عدم جواز مثل هذا التخيير وأنه أوضح فسادا من القول بالتصويب ، وليت شعري كيف يحنصل إرادة التخيير بين العمل بكل من الروايتين هنا من عبارات الأصحاب ، ولو أرادوه لم يميز التمييز بذلك ، لاختلافه بحسب اختيار الفقيه لأي الروايتين على أن تكون تكليفه وتكليف مقلديه ، ولادليل على أن التخيير هنا كتخيير الحابض بالرجوع الى الروايات وبالجملة كان المقام من الواضحات التي لا تحتاج الى مزيد إطناب .

ومنه حينئذ تعرف وجه اندفاع سائر ما تقدم مما أورد على هذا القول ، ضرورة

أنك عرفت كون مبناه تقييد كل من مفهوم الخبرين بمنطوق الآخر ، وهو جار على مقتضى الضوابط والقواعد .

بل ومنه تعرف أيضاً ضعف ترجيح الجمع بكون الشرط في التقصير خفاؤه مما عليه ، كما ذهب اليه جماعة ، بل قيل إنه المشهور بين التأخرين ، بل عن حاشية الألفية للسكري نسبتة اليهم ، كما عن آخر نسبتة إلى الشهرة والأكثر من غير تقييد ، بل عن الخلاف الإجماع عليه ، ضرورة كون مبناه تقييد كل من الخبرين بالآخر حتى يكون الشرط حينئذ اجتماعاً ، وفيه أن التعارض فيهما بين المنطوق والمفهوم لا المنطوقين ، فلا وجه لتقييد أحدهما بالآخر ، بل هو في الحقيقة إبطال للدليل من غير معارض ، ولعله لذا رجح في المدارك الجمع الأول عليه ، بل قال إنه بعيد جداً ، فما في الرياض حينئذ من ترجيح الجمع للزبور على الأول إما لرجحانه في نفسه عليه عند التعارض أولاً وفقهه باستصحاب التمام محل للنظر ، مع أن الأول مصادرة محضة ، والثاني غير محجد بعدما عرفت من مخالفة الجمع للزبور لمقتضى الضوابط ، ومعارض بموافقة الأول لاطلاقات السفر وللضرب في الأرض ، بل وبما دل على التقصير بمجرد الخروج من المنزل كالمرسل السابق وغيره ، وأما إجماع الخلاف فهو - مع ما قيل من أنه مساق للرد على من اكتفى في التقصير بمجرد الخروج من المنزل كما يؤمى إليه استدلاله بآية - موهون بمصيره نفسه إلى غيره في غيره ، فضلاً عن مصير أكثر التأخرين على ما قيل وبعض المتقدمين إلى خلافه أيضاً .

لا يقال ذلك كله مسلم لو أن ما ذكرته من الجمع كان هو الموافق لمقتضى الضوابط وفيه بحث بل منع ، اذ تخصيص مفهوم كل منهما بمنطوق الآخر ليس بأولى من العكس ضرورة كون التعارض بينهما بالعموم من وجه ، فن الجائز حينئذ أن يكون المراد خفاء

الأذان موجب لقصر الا اذا لم يخف الجدران ، وكذا العكس ، فالتجـه حيثئذ إما إلغاؤها والرجوع الى مقتضى الأصل ، ولاريب في اقتضائه التمام حتى يخفيا معا ، أو ترجيح الثاني على الاول بالأصل .

لأننا نقول أولاً إنه وإن سلمنا كون التعارض بينهما بالعموم من وجه إلا أن المفهوم عرفاً من مثله في المقام ما ذكرناه من الجمع كما يوضحه لديك ملاحظة النظائر ، بل يزيده وضوحاً ملاحظة تعدد الأسباب اذا ذكرت بلفظ السبب ونحوه ، ضرورة كون « ان » مفيدة للتسيب لا الشرط الأصولي كما حررناه في الأصول ، وثانياً لاريب في رجحان المنطوق على المفهوم ، فهو أولى بأن يكون مخصصاً من العكس ، خصوصاً اذا انضمت اليه مرجحات أخر ، منها ما تقدم ، ومنها ما ستعرفها إنشاء الله ، فتأمل جيداً .

نعم قد يقال إن الجمع بأي وجه يكون مشروط بمحصل التكافؤ بين الداليلين . وليس ، اذ لاريب في رجحان الأخير على الأول باعتبار اعتضاده بصحيح المحاسن (١) والموثق (٢) والرضوي (٣) وغلبة عدم الجدران في تلك الأزمان ، ولعله قد اقتصر الحلبي والفريد وسائر وأبو الصلاح عليه فيما حكى عما عدا الأول من غير تعرض لحفاء الجدران كالحكمي عن فقه الرضا (عليه السلام) بن وابن أبي عقيل ، بل عن الثاني نسبته الى آل الرسول (عليهم الصلاة والسلام) ويحمل حيثئذ صحيح البيوت (٤) على إرادة بيان حكم ذلك في نفس الأمر ، وبيان الوجه والحكمة في تحديد الترخص بذلك ، اذ ما دام

(١) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧

(٢) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١١

(٣) المستدرک - الباب ٤ و ٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث - ١

(٤) الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١

لم يتوار لم يخرج عن حد الحضور ويدخل في حد الغيبة ، بخلاف ما اذا توارى ، لا أن المراد به اعتبار ذلك لمعرفة ابتداء قصره ، اذ لا يعرف أنه توارى من البيوت ، بل اذا أراد ذلك اختبره بالأذان ، فهو الامارة على التواري حينئذ ، فتأمل .

أو الصحيح الأول باعتبار اعتضاده بالاستصحاب بناءً على دوام خفاء الأذان قبل الجدوان ، وباتفاق المشايخ الثلاثة على روايته في الجوامع العظام ، وبأولويتها بالسببية من الأذان ، لتيسرها في كل وقت بخلاف الأذان ، اذ كثيراً ما يتفق الخروج في غير وقته مع تشابه الأصوات اذا بعدت ، وعسر التقدير على أكثر الناس أو أغلبهم ، ولعله لذا اقتصر في المقنع فيما حكى عنه على خفاها دونها ، بل ربما قيل بظهور عبارة المبسوط في أن المعتبر الرؤية ، فان حصل حائل فالأذان ، وإن كان فيه نظر كما لا يخفى على من لاحظها .

لكنك على كل حال خير بأنه حينئذ لا وجه لطرح كل منهما ، ضرورة حصول الرجح في الطرفين ، فيحصل التكافؤ الذي هو شرط الجمع ، سيما بعد ما عرفت من العمل بهما من أكثر الأصحاب وإن اختلفت بالوجهين السابقين ، على أن خبر المحاسن في إيجاب المسافر لذهابه ، فتأييده حينئذ موقوف على اتحادهما في ذلك ، وفيه تأمل ، وللموثق لادلالة فيه على الشرطية كي ينافي ما اخترناه من الجمع الأول ، والبحث في الفقه الرضوي مشهور ، وكذا الكلام في المرجحات الثانية .

وكيف كان فلا ريب في أنه لا وجه لطرح أحدهما بعد الجمع لشرائط الحجية ، إنما الكلام في ترجيح الجمع السابقين ، وقد عرفت أن الأول منهما هو الجاري على مقتضى الضوابط كما في سائر مجل الشرط المتعددة مع اتحاد الجزاء فيها ، بل قديومه أيضاً زيادة على ذلك الاقتصار في كل من الروايتين والموثق وغيره على أحدهما مع اختلاف الراويين أو الرواة ، وما ذاك إلا الاجتزاء بكل منهما ، اذ احتمال كون الاقتصار

لعلم كل من الراويين مثلاً بالفرد الآخر يدفعه بعد أجماله عدم ظهور سؤالهما في عدم علمهما بذلك ، كاحتمال تأخير البيان فيهما في ذلك الخطاب ثم علماه وقت الحاجة .

نعم قد يقال إن الاختصار لعدم التفاوت المعتد به في العلامتين ، اذ حتى وصل الحد الذي يخفى فيه الأذان خفي عليه الجدران ، وبالعكس بعد إرادة الوسط من كل منهما وكون الأذان على مرتفع أيضاً وأنه في طرف البلاد من ناحية المسافر وإرادة صور الجدران لاشبهها ، بل ينبغي الجزم بذلك بناءً على كون المراد من رواية الجدران تواريه عنها بمعنى خفائه بحيث لا تتميز صورته دون شبهة ، لا تواريتها عنه كما فهمه سيد المدارك من الصحيح للزبور وتبعه عليه الكشاف صريحاً في الوافي وظاهر آ في المفاتيح ، حيث عبر فيها بما في الصحيح كاللغة وعن البيان والحدائق ، ولعله أوفق به وإن كان المعروف بين الأصحاب الثاني كما اعترف به في الرياض ، ومن هنا لم يكن مناص عن متابعتهم في ذلك ، ولعله لأنه وإن كان في الصحيح تواريه عنها لا تواريتها عنه لكن المراد بتواريه عنها استتاره بحيث لا تراه لو كانت مبصرة ، ومن المعلوم أنه متى توارى عنها كذلك توارى هي عنه أيضاً ، وإلا لم يتوار عنها ، كما هو واضح ، لأنه من باب المفاعلة (١) .

ولعل اختيار الأصحاب هذا التعبير على ما في الصحيح لإرادة بيان كون المراد به ذلك ، اذ المواراة عن البيوت لاسيما إلى معرفة المسافر لها على التحقيق إلا باستتاره عنها ، واحتمال إرادة من في البيوت من البيوت في الصحيح يدفعه به مع أنه إخبار بلا قرينة ، وعدم معلومية كون من في البيوت على السطوح أو الأرض ، ومقدار الارتفاع والانخفاض ونحو ذلك — أن المناسب حينئذ أن يقدره باستتار من في البيوت عليه لأنه هو الذي يستطيعه المسافر حتى يكون علامة ، ضرورة عدم معرفته أنه استتر

عن أهل البيوت أولاً ، اذ ذلك أمر لا يرجع اليه ، اللهم إلا أن يجعل ذلك على سبيل التخمين ، وفيه أنه لا وجه له مع تمكنه منه على طريق التحقيق بأن ينظر الى من في البيوت ولم ير أحداً منهم ، فيعلم أنه توارى عنهم ، لأن الغالب مساواة الأشخاص والانظار ، فلو كان ذلك هو العلامة لاعتبر الشارع الطريق اليها ، فعلم كون المعتبر خفاء نفس البيوت لامن فيها .

فالوجه حينئذ بناء ذلك على التسامح في مثل هذا التفاوت اليسير ، ولعله لاختلاف المسافرين باعتبار سهولة كل من العلامتين عليه ، بل عدم تيسر الأخرى له إلا بمراعاة التقدير الذي يصعب الاطمئنان به في كثير من الأمكنة ، بل جزم بعض فضلاء المعاصرين بأن السبب في ذكر العلامتين التسهيل والتخفيف على المكلفين بالاكتفاء في التقصير بأيهما حصل من غير التفات الى صورة الاجتماع وحصول أحدهما وتختلف الآخر ، وإنما المراد كون خفاء الأذان سبباً في الجلة وكذا الجدران ، فيمكن في صدق ذلك اذا كان كل منهما منفرداً بدون الآخر كما هو الغالب على مافي الرياض بل جعل المعاصر الزبور ذلك هو مراد الأصحاب حتى من ذكر الواو فضلاء «أو» لكن فيه أنه مبني على أن اعتبار المعية في كلام بعضهم مخصوص بما اذا اجتمعا ، أما اذا سافر عن مكان لا جدران فيه أولاً أذان وجب الاكتفاء بأحدهما من غير ملاحظة الآخر كما جزم به الفاضل في الرياض والمقدس البغدادي وغيرهما ، بل ظاهر الأخير منهما أنه من القطعيات التي لا شك فيها ، وهو وإن كان على تقديره فيه نوع تأييد للمطلوب عند التأمل إلا أنه لنظر فيه مجال ، اظهر مثل هذه العبارات في أمثال هذه المقامات نصاً وفتوى في إرادة التقدير عند فقدان .

فالتجـه حينئذ بناء على اعتبار المعية التي جعلت وجه جمع بين الخبرين اعتبار تقدير المفقود كما اذا فقدا معاً ، فانه لا ريب في التقدير حينئذ وإن ذكره في الروض

احتمالا ، اللهم إلا أن يقال فرق بين المقامين ، ضرورة انحصار الطريق في الثاني في التقدير ، ولا مرجح لأحدهما على الآخر بخلاف ما إذا وجد أحدهما وفقد الآخر ، فإنه لا مانع من الاكتفاء به عملا بما دل عليه ، ولا حاجة الى تقدير الآخر ، بل لا بد من ذلك اذ أقصى ما يسلم من ظهور الخبر في التقدير إنما هو فرض وجوده في خصوص ذلك الوقت بعد أن يكون أصله موجوداً ، أما إذا كان لا وجود له أصلاً فلا معنى لتقديره خصوصاً إذا كان البناء على المعتاد في تلك البلاد في مقدار ارتفاعه ومكان الأذان ، كما يؤدي اليه إضافة الأذان الى المصير مثلاً ونحو ذلك ، فتأمل .

وكيف كان فالتجسس على المختار الاكتفاء بل لوجوده منها ، ولا حاجة الى مراعاة تقدير الآخر ، وإذا فقدنا كافي بما يتحقق منها على فرض وجوده ، وهل يكفي الظن حال التقدير أو يعتبر القطع ؟ وجهان ، أحوطهما إن لم يكن أقواهما الثاني ، هذا . وقد بشكل التقدير زيادة على ما عرفت بأنه بناء عليه تكون العلامتان ممكنتين دائماً لا تنفك إحداها عن الاخرى ، ضرورة جريان التقدير في كل مقام ، فلا وجه حينئذ لجعل الشرط أحدهما لا على التعيين ، بل كان يكفي خصوص الأذان أو الجدران ، سيما مع اختلافهما وحصول خفاء الأذان قبل خفاء الجدران غالباً إن لم يكن دائماً ، بخلاف ما إذا لم نعتبر التقدير ، اذ وجه التعدد حينئذ اختلاف الأمانة في حصول كل منهما ، فأريد التعميم بذكر العلامتين لكل من المكانين ، وإذا اتفق اجتماعهما في مكان اعتبر خفاؤهما معاً ، لأنه التيقن ، فلا يقدح التفاوت المزبور حينئذ .

وقد يجاب بأن التعدد قد يكون للتسهيل والتخفيف في غالب الأمكنة ، لعدم حصول كل الاطمئنان بالتقدير لكثير من الناس فيوكل الفرد النادر حينئذ اليه وهو من فقداه معاً لا واجدهما أو الواحد منهما ، والتفاوت المزبور غير قادح في التقرينات من الشارع وإن صارت محيقية بعد تقديره تقريباً ، خصوصاً إذا كان سبباً وكان إتفاقي

الحصول من كل منهما ، لا أنه لازم لواحد دون الآخر ، اذ المتجه عليه حينئذ حصل تلك الزيادة على الندب ونحوه ، اذ هو أشبه شيء بالتخيير بين الأقل والأكثر . مع احتمال أن يكون وجهها في المقام بناء على اختصاص خفاء الجدران بها هو عدم حصول الاطمينان بخفاء الأذان عند فقدده حسا إلا بخفاؤها ، على أن الاشكال إنما يحسن لو أن الشارع أفاد الشرطية بأن قال : المعتبر خفاء أحدهما ، أما اذا كان ذلك حاصلًا من جهة اتفاق الاجتماع وتعارض الدليلين وإلا فهو إنما بين سببية كل منهما مستقلة فلا إشكال فيه أصلاً ، كما يوضح ذلك لك فرض وقوعه من مثل السادات لعبيدهم وغيرهم فيندفع حينئذ إشكال التفاوت الزبور سواء قلنا بكون الشرط أحدهما كما هو المختار أو مجموعهما ، ضرورة اشتراكهما في وروده ، فيشتركان في دفعه ، وإن كان قد يتوهم مما سمعته في تقريره اختصاص المختار به ، بل قد يتوهم أيضاً أنه بسبب هذا الاشكال قيل بالتخيير بين العلامتين على معنى أن تكليفه ما يختاره منهما الذي قد عرفت فساده مما تقدم لعدم الدليل عليه ، كما أنك عرفت هنا أنه لا إشكال يلجئ الى ارتكاب ذلك ، فتأمل جيداً فإنه ربما دق .

وإن آيت من ذلك كله فقل إن العلامتين راجعتان في الواقع الى شيء واحد مشخص لا اختلاف فيه ، كما اختاره الاستاذ الأكرم وإن أوجب أيضاً اجتماعهما لتحصيل اليقين به ، وذلك لعدم معلومية المراد من التواري على التشخيص والتعيين بحيث لا يقبل الزيادة والنقص ، وكذا الأذان حتى لو أريد المتوسط منه ، لاختلافه أيضاً باختلاف الأزمنة من الليل والنهار ، والأمكنة والأصوات والسماعين وغير ذلك ، ولادليل على اعتبار التخمين .

لكنك خير بما فيه بعد الاحاطة بما سمعت ، إلا أن الانصاف بعد ذلك كله عدم ترك الاحتياط بتأخير الصلاة الى خفاها معاً أو الجمع بينه وبين الاتمام .

وعلى كل حال فالمدار في السماع والرؤية على المعتادين دون الخارقين ، وقاقدما
أو أحدهما يقدرها ، كما أنه يقدر عدم الحائل لو كان بستانا أو غيرها ، ولو كانت خطة
البلاد خاصة في شاطئ أو واد منخفض قدرها في المستوي تزيلا للإطلاق على الغالب ،
فما في المدارك من احتمال الاكتفاء في المنخفضة بالخفاء للزبور للإطلاق ضعيف ،
كضمف ما يحكى عن الذخيرة وبعض نسخ المدارك أيضا من الاكتفاء بمحصول الحائل
بينه وبين البيوت وإن كان قليلا في تحقق التواري بحيث لا يضر رؤيتها بعد ذلك ،
ضرورة أن المعتبر التواري بسبب البعد كما هو واضح ، مع أنه لا وجه للفرقة بينهما وبين
المرتفعة التي لم أعرف فيها خلافا بين من تعرض لها من الأصحاب عدا ما يحكى عن الفخر
من اعتبار الخفاء فيها حقيقة ، والله من الأشكال فيها ، ولا ريب في أن الأحوط ذلك
ولا عبرة بالأعلام والمناثر والقباب بلا خلاف معتد به ، بل عن مجمع البرهان نسبه إلى
الأصحاب مشعرا بدعوى الاجماع عليه ، وكذا صور البلد بعد اعتبار تواري البيوت
في النصوص ، فما عن الوجز وكشفه من اعتبار خفاء السور ضعيف ، بل قد يدعى
ظهوره أيضا في إرادة صور البيوت وأشكال جدرانها لا الشيخ ، كما صرح به الشهيد
الثاني وإن استشكله السيدان المعاصران بدعوى ظهور النص والفتوى في التواري
المطلق ، لكن فيه أن ظهورها في ذلك ممنوع ، لعدم صدق البيت على الشيخ أو عدم
انصراف إطلاقه إليه ، ولعله قد أحكى عن الأستاذ الأكبر دعوى الاجماع على أن العبارة
بالصورة لا الشيخ ، بل قد يقال باعتبار مثله في الأذان على معنى اعتبار خفاء تمييز فصوله
دون نفس الصوت ، لنحو ما سمعته أيضا من عدم صدقه على نفس الصوت أو عدم انصراف
إطلاقه إليه .

لكن المقدس البغدادي وغيره اعتبر الصوت نفسه ، وهو لا يخلو من وجه بل قوة ،
إذا لظاهر إرادة التمثيل من الأذان لكل صوت رفيع بشبهه ، وأما خصه به لأنه في العادة أرفع

الأصوات حتى تعارف في العرف الكناية به عن رفع الأصوات ولا نه على هذا التقدير
تقريب العلامتان من الاتحاد .

نعم قد يقال إن المعتبر مسماع الصوت على أنه أذان وإن لم يميز بين فصوله، وأعله المراد
بما حكى من إرشاد الجعفرية والميسية والمقاصد والروض وغيرهما من أن المعتبر مسماع صوت
الأذان وإن لم يميز بين فصوله مع احتمال كون العبارة بعد السماع مطلقاً حتى في التردد بسبب
كونه أذاناً أو غيره، لاصالة التمام، ولأن الظاهر إرادة البعد عن البلد بحيث لا يسمع له الصوت
أصلاً، وكفى عن ذلك بالأذان لاقتضائه خفاء غيره بالأولى فتأمل .

ولو كانت بيوت البلد على خلاف الغالب من العلو أو الانخفاض ردت إليه مع ملاحظة
صنف تلك البلدة أو القرية، كما أنه لو كان صوت المؤذن خارق المعتاد علواً أو انخفاضاً رد إليه
أيضاً، لكن في ملاحظة حال القرية أو البلاد إشكال، إذ عليه ينبغي أنه لو اتفق مؤذن
رفيع الصوت في قرية لم يعتد بمثل ذلك فيها أو في صنفها أن يرد إلى معتادها وإن لم يكن
هو بخارفاً، وكذا ينبغي الرد لو اتفق مؤذن في بلدة منخفض الصوت في الجملة
وكان المعتاد فيها وفي أمثالها عدم مثل هذا الانخفاض، وهو كما ترى، إذ الظاهر
اعتبار عدم التجاوز في الارتفاع والانخفاض في الصوت في نفسه لاطلاق الدليل، كما أن
الظاهر اعتبار كون الأذان على مرتفع، لأنه المعتاد، ولا يعتبر فيه كونه غير منارة
وشبهها، بل الظاهر اعتبارها في مثل البلاد المعتاد فيها أو في صنفها ذلك، فلا يجزى
السطح ونحوه فيها، نعم يمكن دعوى اعتبار عدمها في مثل القرية التي لم يعتد مثل ذلك
في صنفها مع احتمال لو كان معتاداً فيها وإن لم يعتد في صنفها، وخارق المعتاد في الارتفاع
يرد إليه كخارفة في الانخفاض .

والظاهر اعتبار كون الأذان في آخر البلد كما صرح به بعضهم، بل وكونه في
ناحية المسافر، إذ لو اكتفى به كيف كان لوجب القصر في بعض الأحوال قبل

الخروج من البلد فضلا عن البعد عنها في الجملة ، فلا بد من إرادة سببية خفاء الأذان أنه يبعد عن البلاد بعدا يخفى بسببه عنه أذانها ، ولا يكون ذلك إلا بفرض كون الأذان في آخر البلد من ناحيته أو عدم اعتبار ماقطعه من نفس البلاد ، فيؤخذ بمقداره من الأرض الخارجة عن البلد .

نعم يمكن الاكتفاء بأذان البلد وإن لم يكن في آخرها إذا كانت البلاد صغيرة أو متوسطة ولها مأذنة مرتفعة كالنخف وكر بلاه ، لانه في الحقيقة كالأذان في الآخر ، بل لعله على مثل ذلك تنزل النصوص السابقة من حيث ظهور الاضافة فيها في المهود من أذان مصر وإن كان في الوسط ، ويختص الأذان من بين الامارتين حيث لا يوت كالعكس بناء على اختلافها وعدم تقدير المفقود بعد أن يختص أحدهما بالوجود ، وفي اعتبار خصوص الجدران في البيوت نظر ، بل قد يقوى علمه كما عن الأردبيلي التصريح به ، فالبدوي وغيره ممن لا جدران لهم يعتبرون خفاء بيوتهم ، لا مطلق النقص مع غلبة ذلك في الزمن السابق واحتمال تقدير الجدار لهم كما يحكى عن ظاهر المقاصد بعيد ، كاحتمال اختصاص إمارتهم بالأذان دون البيوت ، لكن من ذلك كله يظهر لك كون الامارتين متحدتين في الواقع أو أنه لا يقدح مثل هذا التفاوت ، لا بقاء الأمر هنا على التقريب والتسامح ، فالأمر حينئذ سهل .

ومتسع البلاد يعتبر أذان محلته وبيوتها كما صرح به غير واحد ، بل نسب إلى الفاضل وأكثر من تأخر عنه إن لم يكن جميعهم . إلا أنه قد يشكل بعدم صدق السفر والضرب في الأرض مع فرض اتحاد سورها واتصال دورها وأزقتها على نحو اتصال غير المتسعة أو أشد وإن عظمت ، ضرورة صدق كونها بلادا واحدة ، فيشملها إطلاق الأدلة حينئذ أو عمومها ، وإلا لاعتبر في نية الإقامة فيها ذلك أيضا ، ولعله قد بالغ المحدث البحراني في الانكثار على الأصحاب بالنسبة للحكم الزبور بعد اعترافه بأنه كالمسلم

عندهم ، وتبعه للقدس البغدادي ، لكن قد ينزل إطلاق الأصحاب على إرادة المسماة باسم بلاد واحدة ، إلا أنها هي كالقرى المتقاربة في انفصال محالها ودورها ، وأزقتها كما يحكى عن أصبهان ، وربما يؤمى الى ذلك تمثيلهم لها بالكوفة التي قيل إن بيوتها في ذلك الزمان ممتدة الى أربعة فراسخ ، اذ الظاهر أن امتدادها كان كما ذكرنا ، وصدق الوحدة حينئذ عليها محل نظر بل منع وان كان ذلك عارضا لها بسبب طرو الخراب لها كما في بلد الكتلطم (عليه السلام) وبغداد ، ومنه يعلم حينئذ الحال في منازل أهل الحسكة وأهل البادية ونحوهم ، فان الظاهر التعدد في الجميع إلا مع الاتصال وشبهه في الآخرين ، فيتحد وإن استعمل على إشكال فيه أيضا ، ضرورة أولويته بالتمسك من محال البلاد الواسعة المتصلة الدور التي قد عرفت اعتبار الأصحاب فيها المحلة ، اذ تلك يشملها اسم البلاد الواحدة وإن عظمت بخلاف المزاين المزبورين ، ولاريب في أن الأسوط الجمع بين القصر والأتمام في الفرض إلا اذا انفصلت المنازل انفصالا معتدا به في الجملة .

هذا كله في المسافر من بلده ومحلّه ، أما غيره كالمأثم والعاصي بسفره ونحوهما فلا محل ترخص لهما ، بل يقصران بمجرد قصد المسافة والضرب في الأرض ، لا إطلاق الأدلة من غير معارض بعد ظهور أدلة المقام في غير ذلك ، بل المتبادر منها غير محل الإقامة أيضا كما هو أحد القولين على ما قيل ، لكن عن السرائر وظاهر التذكرة وغيرها اعتبار ذلك فيه ، بل قيل إنه يستفاد من كلام الأكثر في مواضع ، بل هو صريح كلامهم في مسألة ناوي الإقامة في بلد حيث ذكروا هناك أنه لا يضر التردد في نواحيها ما لم يبلغ محل الترخص متساكين عليه ، والأخبار (١) منطبقة الدلالة عليه ، بل في اللدارك « أنه المنجى » لأن محمد بن مسلم (٢) سأل الصادق (عليه السلام)

(١) و(٢) الرسائل - الباب ٩ من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٠٠

فقال له : « رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر ؟ فقال : اذا خرج من البيوت » وهو يتناول من خرج من موضع الإقامة كما يتناول من خرج من بلده الى آخره ، وإن كان هو لا يخرج من نظر ، مضافا الى ما دل (١) على أنه كل منزل حينئذ المقتضي مساواته له في أحكامه التي منها ذلك .

ومنه يظهر احتمال اعتبار محل الترخص في المسافر من المحل الذي بقي فيه بعد التردد ثلاثين يوما ، لتشبيهه بالمنزل أيضا ، لكن قد يشك في شمول التشبيه لمثل ذلك بل قد يدعى أن المناق منه غيره من الأتباع في البلد ونحوه ، وقد تقدم سابقاً بعض الكلام في ذلك ، بل وفي حكم (حكمه خ ل) الدخول الى محل عزم فيه على الإقامة ، فهل ينقطع سفره بالوصول الى محل الترخص كما عن الأردبيلي لما عرفت من دخوله في محل الإقامة ، ولذا جاز له التردد حالها فيه ، ولا ينافي ذلك رجوعه الى القصر لورجع عن نية الإقامة قبل الصلوة تماماً ، لأن المراد مساواته للبلد مادام متصفاً بذلك الوصف أو يتوقف على الدخول الى البلد كما عن الشهيد الثاني وسبطه والحراساني ؟ فلاحظ وتأمل ، وربما يأتي له تمة إن شاء الله .

وكيف كان فقد بان لك أنه لا ريب في اعتبار الحفاء في مشروعية القصر عندنا (و) أنه (لا يجوز له الترخص قبل ذلك وإن نوى السفر ليلاً) ضرورة عدم الدخلية لتبَيُّت النية عند الاممية وإن كان قد يشعر به ما في المتن من « إن » الوصلية إلا أنه لعله للعامة فلا يقصر حينئذ حتى يبلغ المحل الزبور (وكذا في عوده) من سفره لا يتم ، بل (يقصر حتى يبلغ) محل الترخص من (مماع الأذان في مصره) أو رؤية الجدران على المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً ، بل في الرياض شهرة عظيمة ، بل عن الذكرى أنها كادت تكون إجماعاً ، لا تقطاع صدق السفر عرفاً عليه ،

واندراجة في الحاضر عند أهله وفي منزله ووطنه بالوصول الى الحد المزبور ، واقتضاه
(عليه السلام) في صحيح ابن سنان (١) السابق : « واذا قدمت من سفر كمثل ذلك »
الظاهر في إرادة القصر قبل معامه ، والأعمام بسماعه ، وللقطع يكون المراد من التحديد
بذلك عند الذهاب الكشف عن حال المسافر واقعا بأنه قبل الوصول اليه منسدرج في
الحاضر وخارج عن اسم السفر من البلد والغرب في الأرض عنها ، فلا يتفاوت بين
الذهاب والاياب في ذلك .

لكن قد يقال إنه بناءً على المختار ينبغي اعتبارهما معاً حينئذ ، ضرورة أنه اذا
كان أحدهما كافياً في وجوب القصر عند الذهاب فلا يرتفع ذلك إلا برفع الموجب ، ولا
يتحقق إلا برفعهما ، نعم هو يحصل برفع أحدهما على القول الآخر ، لارتفاع الارتفاعات
أحد جزئيه ، إلا أنه لم أعرف أحداً من الأصحاب اعتبر ذلك ، بل عن المعتبر والتمتعي
نسبة الاكتفاء بأحدهما في الإتمام عند الاياب الى الشيخ ومن تابعه ، وقد عرفت أن أكثر
القدماء على اعتبار أحدهما في القصر ، بل المصنف نفسه قد اعتبر هناك أحدهما واكتفى به هنا ،
بل ظاهره خصوص الأذان كالحكي عن ظاهر التحرير ، بل هو صريح المدارك بعد أن قال
إنه أظهر الأقوال ولعله لاختصاص الصحيح المزبور بالأذان ، فلا دليل على الجدران ،
لكن فيه أن الدليل غير منحصر به كما سمعت مع احتمال إرادة المصنف المثال من
ذكر الأذان كما يؤيى اليه قوله : « وكذا » ولعله لما قال في الرياض رداً على
المدارك إن الظاهر عدم القائل بالفرق كما قيل وإن كان ربما يتوهم من الفاضلين
في الشرائع والتحرير ، أو أنه متلازمان عنده ، فتى تحقق أحدهما تحقق الآخر كما سمعته منا
سابقاً بل لعل ذلك هو مقتضى كل من اكتفى بأحدهما في المقامين أو أن نظرم الى غير مادة
الاجتماع بل المراد المكان الذي لم يوجد فيه إلا أحدهما أو غير ذلك .

وكيف كان فلا ريب في عدم اعتبارهما معاً هنا للاجماع ظاهراً عليه من أرباب القولين السابقين ، اللهم إلا أن يدعى أن المصنف والفاضل في التحرير قائلان بذلك بناءً على اعتبارهما خصوص الأذان الذي يلزمه سبق رؤية الجدران عليه ، اذ الظاهر أنه بناء على عدم اتحاد الالامتين يثبت حصول الانفكاك من جانب الأذان خاصة ، لكن قد عرفت حقيقة الحال في ذلك ، بل وفي أنه لا يقصر عند الذهاب حتى يبلغ محل الترخص ﴿ وان ﴾ ما ﴿ قيل ﴾ من أنه ﴿ يقصر عند الخروج من منزله ﴾ كما نسب إلى علي بن بابويه مأول وضعيف ، لما عرفت فيما تقدم ﴿ و ﴾ نحوه في ذلك قوله أيضاً في أن المسافر ﴿ لا يتم ﴾ إلا ﴿ عند دخوله ﴾ منزله وإن وافقه هنا أبو علي وعلم المهدي فيما حكى عنهما ، بل مال إليه أو اختاره بعض متأخري المتأخرين ، لا اعتبار مستنده وتعددده من صحيح العيص (١) عن الصادق (عليه السلام) « أنه لا يزال للمسافر يقصر حتى يدخل بيته » وآخر (٢) « ان أهل مكة اذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أموا ، وإن لم يدخلوا منازلهم قصروا » وموثق اسحق بن عمار (٣) « سألته عن الرجل يكون مسافراً ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة أيتم الصلاة أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله قال : بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله » وغيرها من مرسل الفقيه (٤) ونحوه مما تقدم سابقاً ، خصوصاً وتعارضها مع بعض أدلة الشهور بالعموم والخصوص ، والبعض الآخر غير صريح الدلالة ، لاحتمال إرادة بيان وجوب القصر عند خفاء الأذان خاصة من التشبيه لاعدمه عند العدم ، كما يؤيده ما عن بعض النسخ من عدم ذكر التمام اذا لم يبلغ موضع خفاء الأذان في الذهاب كي يكون الاياب حينئذ مشبهاً به في ذلك .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافر

لكنك خير بأن ذلك كله في مقابلة الترجيح بالشبهة يخالف لأصول المذهب خصوصاً مثل هذه الشبهة التي قيل إنها كادت تكون إجماعاً ، وخصوصاً بعد اعتضاها بما سمعت ، وخصوصاً بعد إمكان المناقشة في دلالة الأخبار المزبورة بإرادة ما يشمل محل الترخيص من البيت والمنزل فيها ، إذ إرادة المنزل حقيقة حتى أنه لو دخل المصلي لآيتم بميدة جداً ، مع أن الصحيح الأول (١) مساق لبيان أن العبرة في القصر والآتم حال أداء الصلاة لدخول الوقت كما لا يخفى على من لاحظته ، والآخر (٢) بمحل الدلالة عند التأمل ، والمؤثق (٣) يمكن تنزيله على من وصل بعض القرى من بلد الكوفة أو محالها بناء على أن فرض مثله التقصير حتى يدخل محل الترخيص من محله ، وخصوصاً وقد عرفت أنهم مثلاً بالكوفة للبلاد المتسمة التي يكون فرض المسافر منها المحلة لا المصير بل يمكن تنزيل الجميع على التقية كما عن الوسائل وصرح به المقدس البغدادي ، بل في الرياض المناقشة فيأعدا المؤثق منها - زيادة على ما سمعت بورودها مورد الغالب - من أن المسافر إذا بلغ إلى حد الترخيص يسارع إلى أهله من غير مكث للصلاة كما هو المشاهد غالباً من العادة ، فلا يطمئن بشمول إطلاق الحكم بالقصر إلى دخول الأهل لمحل البحث انتهى ، وإن كان فيه نوع تأمل .

فطرح أدلة المشهور حينئذ المتعددة بما سمعت لمثل هذه الأخبار كما ترى ، ولذا قال المصنف : (والأول أظهر) ومثله مأمال إليه بعض متأخري المتأخرين من التخيير لمن بلغ إلى محل الترخيص في إيباه بين القصر والآتم عملاً بالدليلين ، بل هو أضعف من الأول بوجوه ، بل يمكن دعوى الإجماع المركب على خلافه ، وكذلك ما يقال من تنزيل هذه النصوص على من أراد المرور بعصره مستطرقاً غير مستقر وكان قد أنشأ سفره من مكان آخر ، لخصوص بعض النصوص (٤) الواردة في خصوص ذلك

(١) و (٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافرين الحديث - ٤ - ١ - ٣

(٤) الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث ٦٠٢

التي قد ذكرها في الشرط الثالث ، وبيننا أن المذهب والعمل على خلافها ، فلاحظ وتأمل ، والله أعلم .

(ولو نوى) المسافر (الإقامة في) مكان من قرينته أو باديته أو بلد (غير بلده عشرة أيام) كاملة (ثم) صلاته إجماعاً إن لم يكن ضرورة مذهب محصلاً ومنقولاً ، ونصوصاً (١) معتبرة صريحة مستفيضة إن لم تكن متواترة ، والمراد بالنية هنا مجرد عزمه على ذلك ، ولذا اكتفي في النص والفتوى بمجرد علمه وتيقنه بالبقاء في المدة المذكورة ، لا أن المراد منها قصد خاص بحيث لا يكفي فيه العلم المزبور قطعاً ، ففي الصحيح (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) بعد أن سأل عن قدم بلدة إلى متى ينبغي له أن يسكن مقصراً ؟ ومتى ينبغي له ، أن يتم ؟ فقال : « إذا دخلت أرضاً فأبقيت أن لك بها مقام عشرة أيام فآتم الصلوة ، وإن لم تدرك ما مقامك بها تقول : غداً أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك وبين أن يمضي شهر ، فإذا تم لك شهر فآتم الصلاة وإن أردت أن تخرج من ساعتك » وهو كغيره ظاهر فيما ذكرنا ، كما أنه ظاهر أو صريح في أنه لا فرق بين نوي السفر بعدها أولاً . بل ولا بين من نواها اقتراحاً أو علق خروجه على قضاء حاجة يعلم عدم تسرها بالأقل من عشرة ، أو على شرط من رؤية زيد مثلاً وقد تحقق .

وبالجملة للدار على المزم المزبور والعلم المذكور الذين لا ينافيها الاحتمالات البعيدة التي لا ينظر إليها في العرف والعادة ، كما أنه لا ينافي المزم المزبور الفعلي انطواء ضمير الناي على أنه إن حدث به حادث أو عرض له عارض يسافر ولا يسقى إذا لم يعلق نية الإقامة على ذلك ، بل لو علقها أيضاً وكان مطمئناً بعدمها ، بل قد يقال بكفاية الأصل في ذلك وإن كان لا يخلو من نظر أو منع فيما لو ظهر إمارات العارض

المزبور ، والأولى إناطة ذلك بالعرف وبصدق عزم الإقامة فيه والعلم بها ، اذ هو وافر في تحقق ذلك ، والنصوص علقت الحكم عليه ولم تشترطه بشرط ، فلو ظن حينئذ أنه يقيم عشرة لم ينقطع حكم سفره ، وكذا لو عزم على الإقامة فيما اذا قدم مكة ليلة الثامن والعشرين من ذي القعدة مريدا للحج ، فانه لا بد له من الخروج يوم الثامن ، ولا وثوق له بأن ذا القعدة كان تاما ، فلم يعلم العشرة حينئذ ، والاستصحاب غير محدد هنا لا لأنه حجة في النفي الأصلي دون إثبات الحكم الشرعي ، ولذا قالوا إنه حجة في الرفع لافي الأثبات ، حتى أن حياة الفقود بالاستصحاب حجة في بقاء ملكه لا لإثبات الملك له في مال مورثه ، بل لتعليق النصوص الإقامة على العزم والجزم باقامة العشرة التي لا يكفي في تحققها عرفا الاستصحاب ، ومثله لو أراد الاعتكاف لثلاث بقين من شهر رمضان ، ولذلك وشبهه كان الأولى إناطة الحكم المزبور بصدق العزم والجزم على اقامة عشرة . كما أن الأولى إناطته بذلك أيضا بالنسبة الى محل الإقامة كما في السدارك والكفاية والرياض وعن الذخيرة والبحار وجمع البرهان ، فللدار حينئذ في الاعمال على صدق الإقامة في البلد ونحوه .

والظاهر أنه لا يتوقف على قصد عدم الخروج عن خطة سور البلد ، ولا على عدم فعل الخروج للصدق العرفي بدونها ، فلو نوى الإقامة في البلد قاصدا للتردد في بعض الأحيان في بعض بساكنها ومزارعها ونحوها مما لا ينافي صدق الإقامة في البلد عرفا معها أتم ولا بأس ، وكذا لو لم يقصد حال النية ، من غير فرق بين الوصول الى محل الترخص أو الزايد عليه بعد الصدق المزبور ، اذ لا تلازم بين التحديد به لخروج المسافر وبين مانحن فيه ، ضرورة عدم صيرورته حقيقة شرعية ، بل ومن غير فرق بين قطع مثل النبل والفراوات وعدمه مع صدق اتحاد البلد كبغداد والحلة الفيحاء ، بل الظاهر عدم الجواهر - ٣٨

المدخلية للجسر في الاتحاد المزبور وإن كان هو معه أوضح من عدمه ، وكذا لا فرق أيضا بين كثرة التردد وقلته إذا لم يناف الصدق المذكور ، فما عن الفاضل الفتوفى من اعتبار خطة سور البلد بل عن الحدائق أنه اشتهر ذلك في هذه الأزمنة المتأخرة غلطاً قطعاً ، ولقد أجاد في نفيه الخلاف والاشكال في التردد الى مادون محل الترخيص فيما حكى من الحدائق . لكنه ينبغي تقييده بما إذا لم يناف الصدق المذكور ، وأما ما عن البيان والمقاصد العلية ونتائج الأفكار من اعتبار عدم تجاوز المقيم حد الترخيص بل عن الحدائق أنه المشهور فلهذا ليس خلافاً لما ذكرنا ، إذ مبناء الصدق العرفي أيضاً وإن زعموا أنه ينبغي بتجاوز ذلك ويتحقق فيما دونه .

نعم الأولى عدم التعرض لتحديد ذلك ، بل يوكل الى العرف المختلف باختلاف الأمكنة ، كما أوكنته اليه النصوص . ضرورة أنه المرجع في كل ما ليس له حقيقة شرعية ، ولو أن التعديد بالترخيص شرط لوجب التعرض لبيانته ، وإلا لزم الإغراء بالجهل ، إذ يكال ذلك الى اعتباره في خروج المسافر ايكالاً لا يستفاد منه ، كما هو واضح ، إذ ليس هو إلا تحديد شرعياً محضاً ، أو كاشفاً عن العرف لقاصد المسافة لا مطلقاً ، ودعوى أن العادة في ناوي العشرة عدم الخروج الى ذلك المحل فصارت بمنزلة الشرط وأغنت عن النص عليه كما ترى .

ولقد أفرط الفخر فيما يحكى عنه في بعض الحواشي المنسوبة اليه من عدم البأس في خروج المقيم الى مادون المسافة سواء كان ذلك في نيته من ابتداء الإقامة أو عرض له في الأثناء ، وسواء نوى إقامة عشرة أيام مستأنفة أولاً ، ووافقة عليه الكشاف في الوافي والأستاذ الأكبر في مصابيح على ما حكى عنه ، بل قال المقدس البغدادي - بعد أن حكاه عن الفخر في حواشيه على القواعد من نسخة معتبرة عنده - أنه الفخر وحده (١)

(١) هكذا في النسخة الأصلية . ولكن الصواب ، أنه ليس القائل بالفخر وحده ،

بل قد سبقه الى ذلك والده في أجوبة المسائل السنائية المشهورة ، وذلك أن الشريف العلوي سأله عن نوى المقام في الحلة ثم زار الحسين (عليه السلام) في عرفة ثم عاد الى الحلة يريد التوجه الى زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) في يوم الثامن عشر من ذي الحجة هل يقصر في الحلة أم يتم ؟ فأجاب بما نصه « جعل الشارع الإتمام على من نوى المقام في بلاد الغربية عشرة أيام فقد جعل حكم ذلك البلد حكم بلده ، فالمقيم عشرة أيام في الحلة يجب عليه الإتمام ، فاذا خرج الى مشهد الحسين (عليه السلام) فقد خرج الى مادون المسافة ، فلا يجوز له القصر ، فاذا نوى العود اليه كان كما لو نوى العود الى بلده من دون مسافة القصر ، فاذا عزم على السفر الى مشهد أمير المؤمنين (عليه السلام) وجب عليه القصر بالشروع فيه . »

لكنك خير في أنه لا صراحة في كلامه ولا في كلام السائل في كون ذلك كان في نية المقيم ابتداء الإقامة ، بل ولا في أنه وقع منه ذلك في أثناء الإقامة ، بل ظاهر الجواب أنه بعد تمام الإقامة ، فتخرج حينئذ للسألة عما نحن فيه ، وتندرج في المسألة الأخرى التي اضطرب فيها كلام العلماء ، بل ربما صنف فيها رسائل ، وهي أن المقيم اذا خرج الى مادون المسافة وقد قصد العود دون الإقامة فهل يقصر ذهابا وإيابا وفي المقصد ومحل الإقامة أو يتم ، وستسمع تمام البحث فيها عند تعرض المصنف لها ، والظاهر أن موضوعها تجديد قصد الخروج بعد نية الإقامة لا أنه كان ذلك في أثناءها ، كما يومي اليه تعليقهم الحكم فيها على المقيم وعزم الإقامة ونيتها ونحو ذلك ، بل قد يشعر بعض كلماتهم بكون وقوع ذلك بعد تمام الإقامة .

وكيف كان فهو غير مانح فيه ، اذ المراد بشرطية الأمر المذكور انما هو بالنسبة الى ابتداء نية الإقامة لا مطلقا حتى في الأثناء او بعد الإتمام ، ولذا ذهب غير واحد من اعتبار الشرط المزبور هنا وبالع في الإنكار على من جوز التردد المقيم فيما دون

المسافة الى الاتمام في المسألة الآتية إما مطلقاً أو في الذهاب والمقصد دون الاياب ومحل الإقامة . لظنه أن ابتداء سفره يكون من المقصد ، ومروره بمحل الإقامة لا يصلح لقطع حال عدم نية الإقامة ، فلا يشقبه عليك الحال في موضوع السائلين كي يشكل عليك الجمع بين اتفاقهم ظاهراً هنا على ما ذكرناه من الشرط الزبور ولم يحك الخلاف فيه إلا عن الفخر في بعض الحواشي - بل صرح غير واحد بأنه لا ينبغي التعويل على هذه النسبة ، لعدم ثبوتها - وبين المعركة العظمى في المسألة الآتية التي قد عرفت أن موضوعها من اتصف بوصف الإقامة والعزم عليها ثم بدا له الخروج الى مادون المسافة ، لا أنه كان ذلك من عزمه في ابتداء النية ، فانه لم يخاف أحد في عدم اعتبار مثل هذه الإقامة إلا ما سمعته من تلك النسبة الى الفخر والكاشاني والأستاذ الأكبر فيما حكى عنهما ، ولا ريب في ضعفه ، لعدم صدق الإقامة في البلد على مثله عرفاً قطعاً ، وعدم ثبوت مشروعية نية الإقامة في البلد ومادون المسافة ، ولذا صرح في المحكي عن المنتهى بأنه لو عزم على إقامة طويلة في رستاق منه من قرية الى قرية ولم يعزم على الإقامة في واحدة منها لم يبطل حكم سفره ، الى آخره ، ودعوى تناول الاطلاقات لئلا ذلك واضحة المنع ، ضرورة انسياق غير ذلك منها الى الدهن إن لم تكن صريحة فيه ، واستصحاب القصر بحكم .

نعم قد يقال بتناولها للبلاد الخارقة للمعتاد في الاتساع ، وان له نية الإقامة فيها جميعها ، فله التردد حينئذ في جميع جوانبها ، ولا يتعين عليه نيتها في محلة منها كما صرح به بعضهم ، وتشهد له السيرة ، بل قد يظهر من المحدث البحراني وغيره كونه من المسلمات حيث أورده على حكمهم بابتداء السفر فيها بالمحلة ، ومراعاة محل الترخص بالنسبة اليها ذهاباً وإياباً لا الى البلد لكن لا ينبغي أنه لازم لهم ، ولعلمهم يلزمون بتعين نية الإقامة أيضاً في المحلة كما صرح به بعض مشايخنا وإن كان واضح البطلان ، لاطلاق الأدلة ، بل قد يقال بعدم تعيين نية الإقامة في المحلة فيما فرضناه سابقاً من البلاد المنفصلة المحاليل

كأصبيان التي وافقناهم في اعتبار السفر فيها من المحلة فضلا عن غيرها ، لتناول إطلاق أدلة الإقامة لها بخلاف السفر ، إلا أن الانصاف أنه لا يخلو من إشكال لأصالة عدم المشروعية ، والشك في تناول الإطلاق لمثله ، وصيرورتها بالانفصال كما قرئ المتعددة وإن جمعها سور واحد ، فالاحتياط لا ينبغي تركه .

كما أنه لا ينبغي تركه لو أراد نيتها في البادية الغفرا التي لا حدود لها ، فيقتصر على المتيقن في صحة الإقامة فيه ، ولا يتوسع في جعل الحدود ، بل قد يرجع له الاحتياط في أصل الإقامة في مثل ذلك ، وإن كان الظاهر عدم الفرق في محل الإقامة بين الأماكن بعد علمه بالمكث في مكان واحد عشرة أيام كما يعطيه كلامهم في منتظر الرفقة ، لكن يحتمل قصر أدلتها على غير البادية الغفرا ونحوها ، والافتقار في محل أعلى البلاد والقربة ونحوها مما هو محل جمع من الخلق ، كما عساه يفهم من اللمعة في التردد إلى ثلاثين ، بل يكفي الشك في تناول الاطلاقات والأصل عدم المشروعية ، اذ هي وإن كانت من أحكام الوضع إلا أنها أيضاً شرعية متوقفة على دليل من الشارع ، ويكفي في حسن الاحتياط تحقق مثل هذا الاحتمال .

وعلى كل حال فالاستناد فيما نحن فيه إلى أنه ناولي الإقامة في البلد وما دون المسافة منها فلا يضره التردد فيما نوى الإقامة فيه مما لا ينبغي الاصغاء إليه ، كالاستناد إلى أنه بنية الإقامة في البلد وصلاته تماماً فيها ولو فريضة صارت كوطنه ومنزله كما صرح به في بعض النصوص (١) ولا يقدح ترده فيما دون المسافة بالنسبة إلى منزله فكذلك هنا ، مضافاً إلى الإجماع المعلوم والمنقول على أن نية الإقامة قاطعة لحكم السفر ، وأنه لا يقطع حكمها إلا قصد سفر جديد ، اذ هو كما ترى خروج عن محل النزاع الذي قد عرفت أنه عبارة عن قصد ذلك حال النية لأنه عزم على الإقامة وصلى تماماً مثلاً ثم بدا له الخروج إلى ما دون

المسافة ، فإنه حينئذ من للسألة التي وعدناك بها ، ودليل القائل بالتمام في الذهاب والاياب والمقصد ومحل الإقامة ماسمعه من الدليل وغيره ، كما أن دليل القائل بالانصر فيها مطلقاً أو في الاياب ومحل الإقامة خاصة اذا لم يكن من عزمه الإقامة فيه بعد أنه قصد حينئذ مسافة وإن تخلل في أثناءها الرور بمحل الإقامة ، فلا ينفيه حينئذ اتفاقهم على عدم قطع حكم الإقامة إلا بقصد مسافة جديدة ، وستسمع تمام البحث فيها عند تعرض المصنف لها .

فقول المستدل هنا أن محل الإقامة كالنزل والوطن إن أراد به أنه كذلك وإن كان في ابتداء نية التردد فيما دون المسافة كان مصادرة محضة ، ضرورة أنه فرع صحة إقامته ، والكلام فيها ، وإن أراد أنه اذا لم يكن ذلك من نيته ابتداء إلا أنه قد بداله الخروج فهو خروج عن محل النزاع كما عرفت ، بل الظاهر أنه كذلك حتى لو بدا له بعد النية قبل الصلاة تماماً ، لعدم ظهور أثر تلك النية القوي بظهور من النصوص اعتباره في حصول أحكامها ، ولذا لو رجع الى قصد السفر في هذا الحال عاد الى التقصير ، فكذا لو أدخل في نيته التردد فيما دون المسافة قبل الصلاة ، تسليماً عاد الى التقصير بناء على ما قلناه من عدم صحة ذلك لو كان في الابتداء .

نعم الأولى في الاستدلال للمذهب الزبور بخبر محمد بن ابراهيم الحصيني (١) قال : « استأمرت أبا جعفر (عليه السلام) في الاتمام والتقصير ، قال : اذا دخلت الحرمين فانو عشرة أيام وآتم الصلاة ، فقلت له إني أقدم مكة قبل التروية يوم أو يومين أو ثلاثة قال : انو مقام عشرة أيام وآتم الصلاة » ضرورة عدم تصور النية منه بعد لزوم الخروج عليه لعرفات للحج قبل مضي العشرة إلا على المذهب الزبور من عدم قدح ذلك في النية .

(١) الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٥ عن

محمد بن ابراهيم الحصيني

لكنك خير بقصور سند الخبر المذكور عن إثبات الحكم المسطور، خصوصاً بعد ما عرفت أنه لم يذهب إليه أحد هنا سوى من سمعت، وبيانه الاستدلال به على منع كون عرفات على أربعة فراسخ من مكة أو على عدم لزوم التقصير في الخروج لعرفات لكون المسافة ثمانية أو أربعة مع الرجوع ليومه، فيتم حينئذ دلالة على ذلك، أما على ما سمعته سابقاً من كون المسافة أربعة مع قصد الرجوع ولو لغير يومه فلا يتجه الاستدلال به، بل يجب حينئذ طرحه أو جعل ذلك من خواص مكة أو تأويله على التقادير الثلاثة المتقدمة، اذ من الواضح منافاته لنية الإقامة على كل حال، وكذا لو قلنا بالتخيير بين القصر والاعماع مع عدم قصد الرجوع ليومه كما هو المشهور بين المتقدمين، اذ القائل المزبور كلامه مختص بمجمعة نية الإقامة لقصد الخروج عمادون المسافة خاصة، أما المسافة فلاريب في منافاته لنية الإقامة، اللهم إلا أن يفرق بين المسافة الموجبة للقصر وبين الخيرة، ويخص المنافاة بالأولى دون الثانية، فيجعلها كدون المسافة في ذلك، كما احتمله بعضهم بالنسبة الى بطلان حكم الإقامة، بل عن الأستاذ الأكبر أنه بيانه عن بعض مشائخه أنه حكى ذلك عن العلامة، فلا يرجع المقيم حينئذ الى التقصير لو بداله الخروج الى المسافة التخييرية ثم عاد الى محل الإقامة.

ومنه ينقدح احتمال حينئذ فيما نحن فيه أيضاً من عدم منافاة ذلك لو أخذ في النية، ضرورة مساواته حينئذ لما دون المسافة، لكنه كما ترى كلام قشري وحديث سوفسطائي.

وأما صحيح زرارة (١) عن الصادق (عليه السلام) « من قدم قبل التروية بعشرة وجب عليه إتمام الصلاة، وهو بمنزلة أهل مكة، فاذا خرج الى منى وجب

(١) الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣ يمكن عن

أبي جعفر (عليه السلام)

عليه التقصير ، فإذا زار البيت أتم الصلاة ، وعليه إتمام الصلاة إذا رجع إلى منى حتى ينفره ، وقريب منه آخر (١) على ما قيل ، فلا دلالة فيه على ذلك ، إذ الفرض أن نيته إقامة العشرة تامة لغدومه قبل التروية بعشر ، وتقصيره في خروجه إلى منى بإعلان حكم إقامته بقصده المسافة لغضائه نسك عرفات ، وفيه شهادة على كون المسافة أربعة وأربعين ميلاً ، وإن لم يرد الرجوع ليومه ، وعلى كونها محتمة لقصر لا تخيرة ، اللهم إلا أن يقرر الاستدلال به بأنه لا وجه لاتمامه في البيت عند رجوعه للزيارة بعد هدم إقامته الأولى إلا بأن يكون قد نوى الإقامة فيه بعد الحج كما هو المعتاد على ما قيل ، ولذا ترك التقييد به في النص ، وإتمامه حينئذ بمنى حتى ينفر لا يتم إلا إذا قلنا بعدم منافاة قصد مثل ذلك في ابتداء الإقامة لها ، لكنه كما ترى شك في شك وتأويل في تأويل فالأولى طرحه بالنسبة إلى ذلك ، أو حمله على خصوص مكة ، أو على غير ذلك مما لا ينافي المختار ، والله أعلم .

وكيف كان فالمراد بالعشرة التامة بلياليها عند الليلة الأخيرة والأولى ، ولتحقق الصدق بدونها مع فرض حصول الإقامة بابتداء اليوم ، سواء كان من طلوع الفجر الثاني كما هو الصحيح أو من طلوع الشمس ، فلا يجزئ الناقص حينئذ ولو يسيراً لعدم الصلح قطعا ، فما يقال - من احتساب يوم الدخول والخروج كيف كان حتى لو كان الأول قبل المغرب بساعة أو ساعتين ، والثاني بعد طلوع الفجر كذلك أو إذا كان الذهاب من الأول يسيراً والباقي من الثاني كذلك ضعيف جداً ، والتسامح العربي في الإطلاق لا يحمل عليه الخطابات الشرعية ، ضرورة عدم صيرورته حقيقة عرفية ، إذ بعض اليوم لا يسمى يوماً قطعاً ، ولذا نفي الخلاف والاشكال في الحدائق كما قيل عن ذلك ، وإن كان قد حكى فيها عن بعض مشايخه أن الرجوع في ذلك إلى العرف كباقي الأمور الغير المحدودة في الشرع ، ولا ريب في عدم اعتبار أهل العرف مثل الساعة والساعتين

في صدق ذلك ، نعم لو كان دخوله عند الزوال وخروجه بعده بقليل لم تصدق العشرة في العرف ، بل عن الاستاذ الأكرام الله ، بل قد يؤيده منع عد مثله من المسامحات بل هو حقيقة عرفية للتركيب وإن كان اليوم حقيقة من طلوع الفجر الحقيقي إلا أنه يصدق إقامة عشرة أيام (١) كعمل الأجير يوما من طلوع الشمس الى المغرب فانه يصدق عليه حقيقة عمل يوم وإن كان لا يصدق عليه عمل في اليوم الحقيقي ، ومثله مبيت ليلة وإن لم يستوعبها من غروب الشمس الى طلوع الفجر فتجزى به في مثل القسم ونحوه .

بل مثله ضربت زيدا وجرحته ورأيت أنه ونحو ذلك من الأفعال التي لا تقع على تمام اللفظ فان الأصح عدم المجازية باطلاق اسم الكل على البعض كما تخيل حتى ادعي بسببه أن أكثر اللغة مجازات ، وفيه أن ذلك وإن سلم في مثل رأيت زيدا وضربته وجرحته ونحوها لصدق ضربه حقيقة وجرحه ورؤيته بوقوع الفعل على بعضه من غير تجوز في لفظ زيد بإرادة ذلك منه ، بل المراد منه معناه ، وهو تلك الذات المشخصة إلا أن ضربه ورؤيته وجرحها يصدق عرفا بوقوع ذلك على بعضها لكنه ممنوع فبما نحن فيه ، ضرورة عدم صدق إقامة اليوم عرفا عند إرادة الدقة إلا مع استيعابه تماما وإن أطلق على فائت الساعة والدقيقة فهو من مسامحات العرف وتبذيل الفات كالأجود باعتبار قيام الأغلب ، كما يؤي إليه اقتصارهم في هذا الاملاق على ما إذا كان الفات مما يتسامح فيه ، ولذا لم يجتز به في مثل العدة والاعتكاف والرضاع وأيام الحيض ونحوها ، مضافا الى أمالة القصر في المقام التي ينبغي الاقتصار في الخروج منها على المتيقن .

نعم الظاهر إجزاء الملفق للصدق العرفي ، فلو نوى المقام عند الزوال كان منتهاه

(١) وفي النسخة الأصلية ، عشرة يوم ، والصحيح ما أنبتناه

زوال اليوم الحادي عشر كما صرح به غير واحد من الأصحاب ، بل لأجد فيه خلافا من غير المدارك ، قال فيها : « وفي الاجتزاء باليوم الملق من يومي الدخول والخروج وجهان ، أظهرهما عدم ، لأن نصف اليوم لا يسمى يوما ، فلا يتحقق إقامة العشرة التامة وقد اعترف الأصحاب بعدم الاكتفاء بالتلفيق في أيام الاعتكاف وأيام العدة ، والحكم في الجميع واحد » وفيه أن ظاهر تعليله الأول بقضي بعدم التلفيق مما مضى بمعنى عدم احتساب الناقص من يومي الدخول والخروج يومين كاملين ، ولا كلام لنا فيه كما عرفت ، أما الكلام في احتساب النصفين مثلا بيوم على معنى تلفيق الأول من الثاني وهكذا حتى ينتهي ، فتكسر حينئذ الأيام العشرة ، وعدم الاجتزاء بمثله في الاعتكاف والعدة لو كان فن مانع خارجي من إجماع أو غيره .

اسكن ومع ذا فالاحتياط بالجمع بين القصر والآعام اذا علم أن مقدار مكثه في البلد ذلك لا غير لا ينبغي تركه ، خصوصا بعد ما يحكى من توقف صاحب الحقائق فيه أيضا لعدم النص ، ومن استشكل العلامة في احتساب يومي الدخول والخروج أيضا قال : « لأنهما من نهاية السفر وبدايته ، لاشتغاله في الأول بأسباب الإقامة وفي الأخير بالسفر ، ومن صدق الإقامة واليومين » ثم احتمل التلفيق ، وإن كان لا يخفى عليك مافى التعليل الأول بل والثاني ، اذ المدار على صدق إقامة العشرة لا الإقامة فيها كي يكتفى بالإقامة في بعض يومي الدخول والخروج لصدق الإقامة في اليومين .

كما لا يخفى عليك مافى كلام الخراساني في كفايته حيث قال : « والظاهر أن بعض اليوم لا يحسب بيوم كامل بل ملحق ، فلو نوى المقام عند الزوال كان منتهاه زوال اليوم الحادي عشر ، وهل يشترط عشر غير يومي الدخول والخروج فيه وجهان » ضرورة عدم انطباق استفهامه أخيراً مع ما حكم به أولاً من الاجتزاء بالتلفيق ، ولا تلفيق من القليل قطعاً لعدم الصدق ، ولذا صرح في المحكي عن نهاية الأحكام أنه لو دخل ليلا لم يحتسب بقية الليل ، وهو واضح ، نعم لو نوى الإقامة من أول الليل وجب إتمام صلاة

تلك القليلة لصبر وروتها زائدة على العشرة المنوية .

﴿و﴾ بالجملة فمدار الأعمام العزم على إقامة العشرة لا ﴿دونها﴾ فإنه ﴿يقصر﴾ حينئذ حتى لو كان خمسة فصاعداً إلى مادون العشرة وفاقاً للمشهور نقلاً وتحصيلاً ، بل عن الخلاف الإجماع عليه ، وعن المنتهى أن عليه عامة أصحابنا ، بل في المدارك أن رواية الخمسة لاتعارض الإجماع والأخبار الكثيرة ، بل قبل إن الإجماع ظاهر عبائر كثيرة بل لأجد فيه خلافاً إلا ما يحكى عن أبي علي خاصة كما عن الذكرى الاعتراف به أيضاً فيتم لو نوى مقام خمسة ولاريب في ضعفه للأصل والإجماع السابق المعتضد بقتبهم كلمات الأصحاب وتعليقهم الحكم على العشرة الذي كاد يكون صريحاً في عدم اعتبار الأقل ، بل هو كذلك والنصوص الكثيرة التي هي كالصريحة أيضافي اعتبار العشرة لا الأقل .

والخروج عن ذلك كله بحسن أبي أيوب (١) « سأل محمد بن مسلم أبا جعفر (عليه السلام) وأنا أسمع عن المسافر إن حدث نفسه بإقامة عشرة أيام قال : فليتم الصلاة فإن لم يدر ما يقيم يوماً أو أكثر فليعد ثلاثين يوماً ثم ليتم ، وإن أقام يوماً أو صلاة واحدة فقال له محمد بن مسلم : بلغني عنك أنك قد قلت خمسة قول : قد قلت ذلك . قال أبو أيوب : فقلت أنا : جمعت فذاك يكون أقل من خمسة قال : لا » مخالف لأصول المذهب وقوانين العلم ، خصوصاً بعد احتمال التقية عما يحكى عن ظاهر كلام الشافعي ولرجوع الإشارة إلى الكلام السابق ، وهو الأعمام عشرة ، ولما عن الشيخ من تنزيله على خصوص الحرمين ، كما عن الاستاذ الأكرم موافقته في ذلك مستشهداً عليه بشواهد منها خبر ابن مسلم (٢) الآخر الذي ستسمعه ، وهو لا يخلو من وجه ، أو الاستحباب

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٢

١٦- لكن الاول عن أبي عبد الله (عليه السلام).

وإن كان قد يناقش في أولها بعدم اشتراط التمام فيها بالحسنة إلا أن يحمل النهي على إرادة بيان مرجوحية الأتمام في الباقي عنها ، وفي ثانيها بأنه لا وجه للاستحباب بعد كون القصر عزيمة لا رخصة كما ستعرف ، واحتمال إرادته إثبات التخيير بالخبر المزبور وجعله أفضل فردي الواجب التحير يدفعه أنه قاصر عن إثبات ذلك أيضا ، لفصوره عن إثبات إلحاق الحسنة بالعشرة في تعين التمام ، وإن حكي عن الذخيرة أنه استوجهه تبعا للمحكي عن منتقى الجمان من أنه لولا قصور الخبر من جهة السند عن مقاومة ما دل على اعتبار إقامة العشرة لما كان عن القول بالتخيير معدل ، إلا أنك خير بما في ذلك فالأولى طرحه أو حمله على بعض ما عرفت مما لا يستلزم إثبات حكم جديد به ، سيما وأوله كالصريح في المشهور ، بل فيه شهادة على ظهور مفهوم العدد هنا في نفي ثبوت الحكم للناقص ، فتأمل ، والله أعلم .

﴿ وإن ﴾ كان المسافر ﴿ قد تردد عزمه ﴾ وهو في البلاد مشغلا فلم يعلم متى خروجه غذا أو بعد غد ﴿ قصر ما بينه وبين شهر ثم يوم ولو صلاة واحدة ﴾ بلا خلاف صريح أجده بين القدماء والمتأخرين كما اعترف به في الرياض ، بل في المدارك وعن الخلاف وظاهر المنتهى والذخيرة الاجماع عليه ، وهو الحجة في قطع الأصل ، وإطلاق أدلة القصر في المسافر ، مضافا الى العبارة المستفيضة إن لم تكن متواترة الصريحة في ذلك كصحیح زرارة (١) عن الباقر (عليه السلام) المتقدم في أول البحث ، وحسن ابن مسلم (٢) المتقدم آنفا وحسنه الآخر (٣) قال : « سألت عن المسافر يقدم الأرض فقال : إن حدثته نفسه أن يقيم عشرة فليتم ، وإن قال : اليوم أخرج أو غدا أخرج ولا يدري فليقصر ما بينه وبين شهر ، فإن مضى شهر فليتم ، ولا يتم في أقل من عشرة إلا بمكة والمدينة ، وإن أقام بمكة والمدينة خمسا فليتم » وخبر أبي بصير (٤) قال :

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب صلاة المسافر الحديث

قال أبو عبد الله (عليه السلام) : « إذا عزم الرجل أن يقيم عشرة فاعليه إتمام الصلاة ، وإن كان في شك لا يدري ما يقيم فيقول اليوم أو غدا فليقصر ما بينه وبين شهر ، قال : أقام بذلك البلد أكثر من شهر فليتم الصلاة » وصحيح ابن وهب (١) عنه (عليه السلام) أيضا قال : « إذا دخلت بلدا وأنت تريد مقام عشرة أيام فأتهم الصلاة حين تقدم ، وإن أردت المقام دون العشرة فقصر ، وإن أتمت تقول : غدا أخرج وبعد غد ولم تجتمع على عشرة فقصر ما بينك وبين شهر ، فإذا تم الشهر فأتهم الصلاة ، قال : قلت : دخلت بلدا أول يوم من رمضان ولست أدري أن أقيم عشرة قال : قصر وأفطر ، قلت : فإن مكثت كذلك أقول غدا أو بعد غد فأفطر الشهر كله وأفطر قال : نعم هما واحد إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت » إلى غير ذلك .

وهي كغيرها ظاهرة أو صريحة في أن مدار الإتمام في ذلك على تمام الشهر لا الأقل ، فما في خبر حنان (٢) عن أبيه عن الباقر (عليه السلام) « إذا دخلت البلدة فقلت : اليوم أخرج أو غدا أخرج فاستتممت عشرة فأتهم » لا ينبغي الالتفات إليه .

نعم قيل إنه لا دلالة فيها على كون ذلك من القواطع السفر بحيث يحتاج إلى العود في التقصير مثلا إلى مسافة جديدة ، ولذا لم يذكره الأصحاب هناك ، بل ذكره في الأحكام واقتصروا فيها على الإقامة والوصول إلى البلد ، ولا تلازم بين كونه فرضه التمام بعد التردد شهرا وبين كونه قاطعا ، ضرورة أن القاطعية أمر آخر شرعي يتوقف على دليل خاص لا مدخلية للإتمام فيه ، وإلا وجب عند المرور بأحد المواطن الأربعة قاطعا أيضا .

وفيه ماعرفته سابقا ، ونزيد هنا أنه لا يخفى على من لاحظ أدلة المقام اشتراك

الاقامة والشهر في النصوص المعتبرة بالنسبة الى الحكم للزبور حتى في التنزيل منزلة أهل البلد ، كما في موقوف إسحاق بن عمار (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) المصريح بأن المقيم الى شهر بمنزلة أهل مكة ، فاستفادة قاطعية الاقامة منها دون الشهر كأنه تحكم ، ودعوى اقتصار الأصحاب في القواطع على الأمرين وعد الشهر خاصة في الأحكام يدفعها التبع ، فلاحظ وتأمل .

ثم إن تعليق الحكم في المتن على الشهر هو الموجود في أكثر النصوص وبعض الفتاوى ، بل قيل الأكثر كالمقنع وجل العلم والبسوط والخلاف والراسم والوسيلة والسرائر والمنتهى والبيان وغيرها ، وعبر في النافع بالثلاثين يوما كغيره من العبارات بل حكي عن النهاية وأكثر كتب المتأخرين ، بل صرح الفاضل بأن العبرة بها لا بما بين الهلالين وإن نقص عنها ، وتبعه غيره ، فلو كان ابتداء تردده حينئذ من أول يوم من الشهر الهلالي الى هلال الآخر وافق نقصانه لم يتم في صلاته حتى يكلمه من الشهر الآخر ، لأن لفظ الشهر وإن عبر به في كثير من النصوص إلا أنه هو إمام مشترك لفظي بين ما بين الهلالين والثلاثين ، أو معنوي أو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر ، وعلى كل حال يجب إرادة الثلاثين منه هنا ، بحسنة محمد بن مسلم (٢) للتقدمة ، فهي إما بيان له أو تقييد أو قرينة تجوز ، بل قد يقال بوجوب تنزيله على ذلك مع قطع النظر عنها هنا ، لندرة اتفاق وقوع التردد في أول الشهر الهلالي ، فيحمل الطلاق أو المشترك على الفرد الغالب من وقوع التردد في غير أول الشهر ، وقد قيل لاختلاف حينئذ في اعتبار الثلاثين ، وأنه لا يلفق هلاليا ، فيبقى حينئذ تلك الصورة خاصة ، وهي ما إذا اتفق وقوع التردد في أول الشهر على مقتضى إطلاق أدلة القصر واستصحابه .

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة المسافرين - الحديث ١١-١٢

وقد يناقش فيه بأنه بناءً على اشتراك لفظ الشهر بينهما اشتراكاً معنوياً لم تصلح الحسنة الزبورة لتقييده ، ضرورة اقتضاء تعليق الحكم على الشهر الاجتزاء بكل من فرديه لأعلى التخيير ، بل على الاكتفاء بأيهما تحقق ، وهما يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما عن الآخر ، ولا ينافيه الأمر بعد الثلاثين في الحسنة بعد تسليم الخصم كون الغالب غير الصورة المذكورة المقتضي لخروج الأمر حينئذ مخرج الغالب ، فلا ينافي ذلك الإطلاق كي يجب حمله عليه وإبطال دلالة على ما عداه ، مع أن من شرط حمل المطلق على المقيد تحقق التعارض الموجب لذلك .

ودعوى أنه وإن لم نقل بتحكيم الحسنة المذكورة إلا أنه يجب صرف إطلاق الشهر إلى الثلاثين لهذه الغلبة أيضاً كما صرف إطلاق الأمر بالعد في الحسنة إلى ذلك ، وإلا لو أبقى على إطلاقه الشامل لما لو كان التردد من أول الشهر لم يكن إشكالاً في التقييد بدفعها وضوح الفرق بين المقامين ، ضرورة كفاية غلبة الوقوع في صرف الثاني ، لأن مرجعه إلى وجود حكمة لتخصيص الأمر بأحد الفردين ، وهي تكفي فيه ، خصوصاً مع اعتضادها بحكمة أخرى ، وهي نفي احتمال التلفيق هلالياً لو كان التردد في غير الأول بخلاف المطلق الأول الذي لا يجوز العدول عن مقتضى إطلاقه إلا في الأفراد النادر إطلاقه عليها لا النادر وجودها ، خصوصاً إذا كان النادر اتفاق الفعل فيها لاهي ، كما إذا كان المطلق من أسماء الأزمنة نحو ما نحن فيه ، على أن هذه الندرة إنما هي بملاحظة كثرة مصاديق الآخر المقابل لها ، وإلا فأول الشهر كثنائه ، وثالثه ورابعه بالنسبة إلى اتفاق التردد فيه .

نعم لما جعل الأول خاصة مقابلاً لسنو تلك الأيام كان اتفاق وقوع التردد فيه نادراً بالنسبة إليها جميعها .

وكذا يناقش لو كان الشهر حقيقه فيما بين الهلالين ، اذ دعوى صرفه عن

حقيقته بالحسنة الزبورة ممنوعة ، بل أقصاه استفادة كفاية الثلاثين منها ، وهو لا ينافي كفاية المعنى الحقيقي أيضاً .

فمن ذلك كله يظهر لك أن ما عن مجمع البرهان من الاكتفاء بما بين الحلالين وإن كان ناقصاً لو اتفق وقوع التردد في أول الشهر وتعين الثلاثين لو كان التردد في غيره لا يخلو من قوة ، بل ربما يؤيده في الجملة عند التأمل زيادة على ذلك ما في صحيح ابن وهب (١) السابق وإن كان الأحوط إن لم يكن الأقوى خلافه ، وهو تعين الثلاثين مطلقاً لإصالة القصر وإطلاق أدلته ، ولفظ الشهر وإن كان حقيقة في القدر المشترك بينها إلا أنه يجب صرف إطلاق الأمر بالتقصير فيما بينه وبينه إلى الغالب من وقوع التردد في غير الأول ، ولو نوقش في اقتضاء الغلبة المزبورة ذلك لكان مثله متوجهاً أيضاً في صرف إطلاق الأمر في الحسنة إلى ذلك ، فإن لم يصرفا كان إطلاقها محكما على إطلاق الشهر ، وإت صرفا معاً بقي ما بين المسجلين مع فرض نقصانه على إصالة القصر ، فتأمل جيداً .

ولا فرق على الظاهر في محل التردد بين البلد والقرية ونحوهما وبين الفسافة كما صرح به بعضهم ، بل هو صريح الأكثر أو الجميع في منتظر الرفقة على رأس المسافة أو دونها فوق محل الترخص مع جزئه بالسفر ، فضلاً عن إطلاق التين ونحوه وعدة فردا مساوفاً للإقامة كالنصوص ، فما في الدروس واللمعة من التقييد بالمصر منزل على إرادة مطلق المكان المعين ، كتزليل ما عساه ينساق من النصوص من كون المحل غير المفازة بقربة ذكر الخروج والدخول ونحوهما على الغالب أو المثل لا الشرطية ، بل لعل الثاني هو المتعين بقربة فهم الأصحاب ، فلا جهة حينئذ لما يقال من أنه بعد تنزيل ما في

النصوص على الغالب تبقى صورة المغازة حينئذ على مقتضى أصالة القصر وإطلاق أدلته مع احتمال كون المراد من التنزيل على الغالب إلغاء خصوص المغازة والعمل على مقتضى ذلك الإطلاق المقيّد به ، فتأمل .

فالمسافر حينئذ الذي عرض له في أثناء سفره ما يقتضي تعطيله من عدو وغيره حتى مضى عليه الثلاثون متوقفا زواله كما يتفق في طريق الحج في مثل زماننا يتم ولا يقصر إلا أنه ومع ذلك فلا احتياط الذي ذكرناه في محل الإقامة آت هنا أيضا .
وكذا لا فرق بعد بلوغ المسافة بين أن يكون تردده في وقت مضيه في سفره أو في إبطاله والرجوع الى محله ، لا إطلاق الأدلة ، نعم قد يقال إن ظاهرها إن لم يكن صريحها كالتأويل في اعتبار كون التردد الزبور وهو مقيم في مكان واحد ، أما لو كان ذلك منه وهو يسير في سفره فلا إتمام ، بل يبقى على التقدير وإن نظر فيه الشهيدان على ما قبل ، إلا أن الأقوى ذلك ، لأصالة القصر وإطلاق أدلته الذين يجب الاقتصار في الخروج عنهما على التيقن .

نعم لو كان ذلك منه قبل بلوغ المسافة فقطعها على التردد آتم لا لمضي الثلاثين بل لعدم الاستمرار على قصد المسافة الذي هو شرط كما عرفت .
وهل يعتبر الوحدة في محل التردد بحيث يقدر فيه الخروج عنه الى ما كان دون المسافة عنه حتى لو كان من قصده الرجوع ليومه أو ليلته ؟ إشكال أقسوا ذلك ، اقتصارا على التيقن أيضا ، إلا أنه لا يقدر فيه مطلق الخروج حتى لمحل الترخص ونحوه مما لا ينافي صدق أسم الوحدة عرفاً ، ومثله البلاد المتسمة على حسب مسميته في نية الإقامة .

ومنه حينئذ يظهر ما في الروض ، قال : « وهل من التردد ثلاثين يوما ما يتردده الى دون المسافة أو يسلكه من غير قصد لها وإن بلغها نظر ، من وجود حقيقة السفر الجواهر - ٤٠ »

فلا يضر التردد ، ومن اختلال القصد ، وتوقف في الذكرى ، انتهى .

والمراد بالتردد في المتن وغيره عدم العزم على الإقامة ، فيندرج فيه العازم على السفر غداً مثلاً فحصل له مانع عن ذلك حتى مضى له الثلاثون ، كما لا يخفى على من لاحظ النصوص في المقام بل والفتاوى مع التأمل التام .

(ولو نوى الإقامة ثم بدا له) فعدل عنها قبل أن يصلي فريضة تماماً (رجع الى التقصير) لاصالته التي ينبغي الاقتصار في الخروج عنها على التيقن الذي هو غير المفروض قطعاً ، خصوصاً بعد ملاحظة نفي الخلاف فيه من الرياض وعن الذخيرة والحدائق ، بل الاجماع من المدارك وعن المصابيح عليه (و) على انه (لو صلى صلاة واحدة بنية الأتمام لم يرجع) كتنفي الخلاف فيه أيضاً ، بل في الرياض أن عليه الاجماع في عبارة جماعة ، بل لا يبعد تحصيل الاجماع عليه ، لانه كما في مفتاح السكراة لم يختلف فيه اثنان ، مضافاً الى الصحيح (١) عن أبي ولاد الحنظلي قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : اني كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقیم بها عشرة أيام فآتم الصلاة ثم بدا لي بعد أن لا أقیم بها فما ترى لي أتم أم أقصر ؟ فقال إن كنت دخلت المدينة وصليت بها صلاة فريضة واحدة بنام فليس لك أن تقصر حتى تخرج عنها ، وإن كنت دخلتها على نيتك المقام فلم تصل فيها صلاة فريضة واحدة بنام حتى بدا لك أن لا تقیم فانت في تلك الحال بالخيار إن شئت فانوا المقام عشر آ و آتم ، وإن لم تتو المقام فقصر ما بينك وبين شهر ، فاذا مضى لك شهر فآتم الصلاة » .

نعم قيل قد يظهر الخلاف في الأول من البسوط حيث اكتفى في ظاهر بعض عباراته بالنية ، إلا انه يجب تنزيهه على الصلاة تماماً بعدها بقريئة تصريحه بعد ذلك بعين ما في المتن ، على انه على تقدير خلافه محجوج بما عرفت ، فلا يلتفت اليه ، كما أنه

(١) الوسائل- الباب ١٨- من أبواب صلاة المسافر الحديث ١

لا يلتفت أيضاً الى خبر الجعفري (١) للتضمن الأمر بالعود الى التقصير بعد الصلاة تماماً لانه يخاف الصحيح المجمع على العمل به في ذلك الذي قد أمرنا بطرح المعارض له .

انما الكلام في إرادة السكناية بالصلاة تماماً فيه عن مطلق الشروع في عمل مشروط صحته بالاقامة من صلاة نافلة أو الدخول في صوم ونحوها ، أو انه كناية عن ذلك لكن إذا تم (تمخل) أو وصل فيه الى حد لا يجوز له إبطاله لو كان مقبلاً كالصوم بعد الزوال ، أو ليس كناية عن شيء من ذلك بل المدار على خصوص إكمال الفريضة تماماً حتى أنه لا يجدي فيه لو وصل في الفريضة الى ركوع الثالثة أو الرابعة أو قبل التسليم ثم عدل عن الإقامة وجوه بل أقوال أقواها وفقاً للمدارك والرياض وغيرها الأخير إن لم يثبت إجماع على خلافه ، والظاهر أنه كذلك وإن حكاه عليه العلامة الطباطبائي في ظاهر مصابحه أو صريحها ، لكنه محل للنظر بل المنع ، فيتعين القول به حينئذ ، لاطلاق الصحيح المزبور الحاكم على إطلاق ما دل على كفاية نية الإقامة لو كان ، ودعوى إرادة ما سمعت من الصلاة تماماً فيه بدفعها أنه لا شاهد لها بعد حرمة القياس من إجماع أو فهم عرفي أو غيرها .

وما يقال في توجيه الثاني من أنه لو فرض أن هذا الصائم سافر بعد الزوال فلا يخلو إما أن يوجب عليه الافطار أو إتمام الصوم لا سبيل الى الأول للأخبار الصحيحة المتضمنة لوجوب المضي في الصوم الشاملة باطلاقها أو عمومها لهذا الفرد فيتعين الثاني وحينئذ فلا يخلو إما أن يحكم بانقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال وقبل الخروج أو لا ؟ لا سبيل الى الأول لاستلزامه وقوع الصوم الواجب سفرأ بغير نية الإقامة ، وهو غير جائز إجماعاً إلا ما استثنى من الصوم المنذور على وجهه

وما مثله ، وليس هذا منه ، فيثبت الأخير ، وهو عدم انقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها بعد الزوال سواء سافر بالفعل حينئذ أم لم يسافر ، إذ لا مدخل للسفر في صحة الصوم وتحقق الإقامة ، بل حقه أن يتحقق عدمها ، وقد عرفت عدم تأثيره فيها ، أما إذا لم يسافر بقي على النمام إلى أن يخرج إلى المسافة ، وهو المطلوب .

يدفعه - مع أن مساقه الاكتفاء بمطلق الشروع في الصوم الذي لا يصح وقوعه سراً وإن عدل قبل زوال الشمس ، ولا ريب في ضعفه ، لعدم الدليل إلا القياس المحرم ، على أنه مع الفارق ، وإن اختاره في القواعد والمقاصد العلية وظاهر المسالك والمقدس البغدادي وعن التذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والوجز وغاية الرام وإرشاد الجعفرية بل اعترف به ذلك المستدل نفسه ، قال وبطلانه بنفس السفر لا يستلزم بطلانه بالرجوع عن نية الإقامة ، مضافاً إلى النهي عن إبطال العمل إلى آخره ، بل ربما حكي عن فخر الاسلام أيضاً ، لكن عن إيضاحه والذكرى والبيان وكشف الالتباس والجعفرية أن فيه وجهين كالنتقيح ، بل والدروس حيث قال : فيه نظر - أنه لا مانع من اختيار الأول بقصور النصوص المتضمنة وجوب المغي في الصوم بعد الزوال عن تناول مثل ذلك ، ضرورة صراحة بعضها وظهور الآخر في المسافر من موضع يلزمه فيه الإتمام الذي هو في المقام محل النزاع ، ودعوى أن الظاهر كونه مجمعاً عليه ممكنة المنع ، بل والثاني أيضاً ، ولا يستلزم عدم انقطاع نية الإقامة بالرجوع عنها في هذا الحال ، إذ يمكن دعوى عدم البأس في وقوع الصوم الواجب في السفر إذا حصل إلى الزوال حال الإقامة لعدم الدليل على منعه ، بل هو كالسافر من منزله بعد الزوال الذي لم يبق له حكم المنزل في باقي الزمان مع وجوب الصوم ، وتلازم الصوم والإتمام المستفاد من تلازم القصر والافطار يمكن تخصيصه بإطلاق الصحيح للزبور الدال على رجوعه إلى القصر

ما لم يصل فريضة تماماً ، وليس العكس أولى منه ، بل هو أولى ، هذا .
وأنت خير أن من مقومات الدلائل المزبور فرض السفر بعد الزوال ، فلا وجه
لدعوى اقتضاء الدليل المسطور التعميم لمطلق الشروع فيه ، كما ذكره المستدل المذكور
وذكرناه نحن أولاً جريباً على مذاقه ، وبالجمله إلحاق الصوم بالفريضة في ذلك لا يخلو
من نظر أو منع ، سواء كان العدول قبله أو بعده ، وإن كان الثاني أقرب ، والاحتياط
بالجمع لا ينبغي تركه فيه ، بل وفي كل مقام قد عمل فيه بعض الأعمال المتوقف جوازها
على الإقامة كما سمعته من الوجه الأول ، بل قد يتأكد الاحتياط فيما إذا لم يعمل أصلاً
إلا أن الإقامة قد ترتب أثرها في الفريضة ، كما لو ترك الصلاة في تمام الوقت على وجه
يثبت قضاؤها عليه تماماً ثم عدل ، فانه قد صرح غير واحد من الأصحاب بوجوب التمام
عليه حينئذ معللين له باستقرار إتمام الغائت في النية ، فهو كمن صلى تماماً من غير فرق
بين التارك عمداً أو نسياناً .

والمنافشة فيه بمنع وجوب قضائها تماماً مع فرض عدوله قبل قضائها = نعم هو
متجه لو قضاها خارج الوقت تماماً ثم عدل لظهور تناول النص حينئذ له - يدفعها بمعلومية
وجوب قضاء الغائت كما فات ، وقد فات تماماً قطعاً فيجب قضاؤها كذلك ، وكذلك
المنافشة بأنه لو أريد من أثر النية ما يشمل ذلك لآتجه القول بوجوب الاتمام حتى لو
رجع قبل خروج الوقت (١) ، لأنه بمجرد النية صار حكمه الاتمام بحيث لو كان في ذلك
الوقت فرض حاضر لصلاه تماماً ، وكفى في ذلك تأثيراً ، إذ هو كتأثير القضاء ، إذ
لا يخفى عليك تفاوت المقامين ، فإن التأثير في هذا تقديري بخلافه في القضاء فانه
تحقيقي ، بل هو غير التأثير لو فرض دخول الوقت عليه حال نية المقام بحيث خوطب

(١) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الظاهر « قبل دخول الوقت » .

بالتام ثم عدل قبل الصلاة فضلاً عما قبل الوقت ، وذلك لعدم استقرار هذا الخطاب إلا بمضي تمام الوقت ، بخلافه في القضاء ، فإنه قد استقر الخطاب فيه ، فتأمل .

نعم قد يناقش في الدليل المزبور بظهور النص في فعلية التمام ، ولذا كان ظاهر المدارك وعن الإيضاح وجمع البرهان والذخيرة ومصابيح الأنوار الرجوع إلى التقصير هنا ، وأنه لا مدخلة لاستقرار القضاء تماماً ، ومنهما ما توقف الفاضل والشهيدان وغيرهما في الحكم للزبور فيين من اقتصر على ذكر الوجين وآخر على الاشكال والنظر ، كما أنهم بين من ذكر ذلك في النامي وبين من ذكره في العامد ، لكن لا ينبغي عليك قصور النص عن إفادة كل منها ، ولذا اعترف في جامع المقاصد على ما حكى عنه بأنه يخالف لظاهر الرواية ، وإن قال هو أيضاً إن الأصح الآعام نظراً إلى ما تقتضيه أصول المذهب ، إلا أنك خير بعدم اقتضاء الأصول لذلك ألهم إلا أن يريد إطلاق ما دل على الآعام بمجرد نية المقام ، أقصاه خروج الراجع قبل الصلاة في وقتها ، ولعله لا يخلو من قوة ، إذ الانصاف أن النص هنا غير ظاهر في شمول ذلك ولا عدمه ، ضرورة كون المقدم منه بناءً على المسألة على ما هو الغالب من عدم فوت الصلاة من المؤمن الواحد ، فيبقى حينئذ ما نحن فيه على مقتضى غيره من الأدلة ، وقد عرفت اقتضاء إطلاقها التمام .

بل لا يبعد جريان ذلك في غير هذا الفرع مما ذكر هنا ، كما لو نوى المقام ثم نسي إلا أنه صلى عملاً لشرف البقعة مثلاً ، وبعد الفراغ ذكر نية الإقامة ثم أراد الخروج وإن ذكر في الروض أن فيه وجهين كما عن غيره ، كذكره نحو ذلك أيضاً فيما لو نوى الإقامة ثم صلى بنية القصر ثم أتم أربعاً ناسياً ثم تذكر بعد الصلاة ونوى الخروج ، قال فيه : « فإن كان في الوقت فسكن لم يصل ، لو جوب إعادتها ، وإن كان قد خرج الوقت احتمل الاجتزاء بها لأنها صلاة تمام مجزية ، وعدمه لأنه لم يقصد التمام » .

لسكن قد يناقش فيه بما عن مجمع البرهان من أن الظاهر صحة هذه الصلاة وعدم الاعادة مطلقاً ، وعدم ضرر تلك النية ، لعدم وقوع الفعل كله على ذلك الوجه مع حصول قصد ما للاتمام ، فليس بأنقص من صور المدول ، وجعل المعصر مكان الظاهر والقياس على المقصر لو صلى تماماً ليس بسديد .

ويدفع بان الأصل الفساد في جميع الصور لعدم النية إلا ما دل عليه الدليل ، الى غير ذلك من الفروع المذكورة ، وقد عرفت وجه البحث فيها .

واحتمال ان الاقامة أمر شرعي فكل ما شك في اعتباره فيها فهو معتبر يدفعه أن المرجع فيها الى إطلاق الأدلة السابقة إلا انه ومع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغي تركه ، خصوصاً مع إشعار قوله (عليه السلام) في الصحيح (١) السابق « وإن شئت فانوا المقام عشراً وأتم » بكون التمام لنية المقام لا لشرف البقعة مثلاً كالفترى ، بل ربما قيل بعدم اعتباره لو وقع التمام منه ذاهلاً غير ملاحظ نية الاقامة وإن كان لا يخلو من نظر بناءً على علم وجوب إعادة مثل هذه الصلاة عليه ، لأنه بنية الاقامة صار بمنزلة من وجب عليه الاتمام لنفسه . ولا يجب عليه ملاحظة السبب . ومن ذلك ينقذح النظر أيضاً في بعض الصور السابقة ، ألهم إلا أن يقال إنه وإن لم تجب عليه لسكن الكلام في تحقق شرط تأثير الاقامة بحيث لا يرجع الى التقصير لو رجع عنها ، وكونه مجرد وقوع الصلاة تماماً صحيحة وإن لم يلاحظ السبب أول البحث ، لسكنه كما ترى ، فتأمل .

نعم لا ينبغي التأمل في الرجوع الى المقصر لو لم يصل حتى خرج الوقت لعدم مسقط للقضاء كما في الانشاء والجنون والحيض المستوعبة لوقت (٢) لعدم تأثير نية

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

(٢) في النسخة الاصلية « للقضاء » ، ولكن الصحيح ما اثبتناه

الاقامة حينئذ ، ولذا نفي الاشكال عنه بعضهم ، ونسبه الى الأصحاب آخر ، بل في مفتاح الكرامة أنهم حكموا بالرجوع قولاً واحداً ، ومنه يعلم حينئذ قصور إطلاق ما دل على تحقق الاقامة بالعزم والنية عن تناول مثل ذلك ، فتأمل جيداً .

ثم إنه هل يعتبر بقاء مسافة أو قصدتها في رجوعه الى التقصير عند رجوعه عن الاقامة قبل فعل الصلاة تماماً أو أنه يكفي فيه السفر الأول الظاهر الثاني ، لعدم تأثير نية الاقامة في قطع السفر اذا رجع عنها قبل فعل الصلاة تماماً ، ولإطلاق النص والفتوى ولقد أجاد الأردبيلي فيما حكى عنه من أني لا أجد وجهاً لتردد في ذلك بعد إطلاق خبر أبي ولاد (٢) .

لسكن ومع ذلك فقد احتمل في الروض اشتراط بقاء مسافة مسكاً بإطلاق النص والفتوى بأن نية الاقامة من القواطع للسفر فيبطل حكم ما سبق بمجرد النية وإن لم يصل تماماً ، كما لو وصل الى وطنه ، وربما أيد بأنه لا منافاة في إطلاق خبر أبي ولاد لذلك ، لظهور أن السائل كوفي ويريد السفر الى السحوة ، ولذا أطلق فيه القصر عند الرجوع ، كما ساقه ذلك بعد الخروج اذا صلى تماماً ، إذ لا بد حينئذ من المسافة باعتراف الخصم .

إلا أنه لا ينفى عليك ضعف الاحتمال من أصله بل غرابته ، ضرورة إرادة كون الاقامة من القواطع اذا لم يرجع عنها قبل الصلاة تماماً لا معه ، كما هو واضح ، نعم لا بد في القصر من بقاء مسافة لو أن عدوله كان بعد أن صلى فريضة تماماً ، لأنه حينئذ بمنزلة من أراد المسافرة بعد إتمام الاقامة لا في الفرض الزبور ، على أن المتجه عليه توقف التقصير على الشروع في المسافة لا أنه يكتفي في التقصير في البلد عند الرجوع

عن الإقامة بمجرد كون الباقي مسافة كما هو ظاهر الخصم .

ولو نوى الإقامة في أثناء الصلاة وأتمها ثم رجع عن الإقامة بعد الفراغ في عودته إلى التقصير وعدمه وجهان ، ينشأن من ظهور النص في اعتبار افتتاح الصلاة على النمام ، ومن تحقق أثر الإقامة الذي هو الاتيان بالركعتين الأخيرتين ، وإلا فالركعتان الأولى والثانية مرادة منه على كل حال ، أقواهما الثاني ، نعم لا ينبغي التأمل في ظهور النص والفتوى في اعتبار كون تمام الفريضة بما تؤثره الإقامة ، فلا يجزئ وقوع التامة منه على كل حال كالصحيح والمغرب ، فما عن بعضهم من احتمال الاكتفاء بذلك غلط قطعاً .

وكذا ما يحكى عن الشيخ وأتباعه من الاكتفاء بمجرد شروعه في الصلاة على وجه النمام وإن عدل في الركعة الأولى أو الثانية ، ضرورة مخالفته لظهور النص في اعتبار الفراغ من الفريضة المفتحة على النمام ، بل قد يدعى ظهوره في عدم الاجتزاء حتى لو ركع الثالثة أو الرابعة بل قبل السلام بناء على توقف النمام عليه ، وإن كان الاكتفاء بمجرد ركوع الثالثة أو القيام له لا يخلو من وجه عرفته فيما تقدم من الاكتفاء بمجرد تحقق أثر الإقامة كما سبق البحث فيه مفصلاً ، والانصاف المحافظة على الاحتياط في أكثر هذه الصور لما صححت ، والله أعلم .

بقى شيء وهو أن الظاهر كون ذلك كله في الرجوع قبل العشرة ، أما إذا أتمها ولم يكن قد صلى تماماً لمدر يسقط التكليف بالقضاء كالحيض مثلاً فقد يقال بوجوب القلم عليه وإن لم يكن من نيته إقامة عشرة أيام ، بصديق إقامة العشر منوية للوجوب التام ، واعتبار فعل الصلاة تماماً إنما هو في الرجوع قبلها ، وإن كان قد يحتمل ذلك حتى لو أقام العشرة أيضاً ، فتأمل سيبدأ والله العالم .

هذا كله في الشرائط (وأما) البحث في (القصر) نفسه (ف) لا ريب في (انه) في محله من الرباعية مثلاً (عزيمة) لا رخصة بلا خلاف ، بل هو جمع عليه نقلاً وتمحصيلاً ، بل لعله من الضروريات ، والنصوص (١) ظاهرة وصريحة فيه ، سيما صحيح زرارة والحلي (٢) المشتمل على التصريح بإرادة الوجوب من رفع الجناح في الآية (٣) مستدلاً عليه بآية الحج (٤) فلا جهة حينئذ للبحث في ذلك ، وإن الأمر به في مقام توم الحظر ، ولدفع مشقة السفر ، وأن ليس في الآية إلا رفع الجناح ، نعم هو عزيمة (إلا أن يكون المسافة) دون الثمانية (أربعاً) أو زائداً عليها (ولم يرد الرجوع ليومه) أو ليلته ، فانه حينئذ يتخيير بين القصر والأتام (على قول) مشهور بين القدماء قد تقدم البحث فيه سابقاً ، وإلا أن يكون قد سافر بعد دخول الوقت وتجاوز محل الترخيص فانه حينئذ يتخير بينهما على قول محكي عن خلاف الشيخ ، والأتام أفضل ، واستعرف الحال فيه (أو) يكون للمسافر (في أحد اللواتن الأربعة مكة والمدينة ومسجد الجامع بالسكوفة والحابر ، فانه مخير ، والأتام أفضل) على المشهور بين الأصحاب نقلاً في المختلف والصائب وغيرهما ، وتمحصيلاً ، بل في ظاهر الروض وعن التذكرة والذكرى وفي صريح السراج وعن الخلاف الإجماع عليه ، بل في الوسائل ولأنه مذهب جميع الامامية أو أكثرهم ، وخلاف الصدوق شاذ نادر ، إلى آخره ، إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب الظاهرة أو الصريحة في معلومية الحكم بين الطائفة التي يشهد لها التبع أيضاً ، فاني لا أجد فيه خلافاً كما اعترف به في الرياض إلا من ظاهر الصدوق أو صريحه ، فمنع

(١) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاة المسافر

(٢) الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٢ وهو صحيح

زرارة ومحمد بن مسلم .

(٣) سورة النساء ، الآية ١٠٢

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٥٣

عن الإقامة بمجرد كون الباقي مسافة كما هو ظاهر الخصم .

ولو نوى الإقامة في أثناء الصلاة وأتمها ثم رجع من الإقامة بعد الفراغ ففي عوده إلى التقصير وعدمه وجهان ، يذشآن من ظهور النص في اعتبار افتتاح الصلاة على التمام ، ومن تحقق أثر الإقامة الذي هو الاتيان بالركعتين الأخيرتين ، وإلا فالركعتان الأولىان مرادة منه على كل حال ، أقواهما الثاني ، نعم لا ينبغي التأمل في ظهور النص والفتوى في اعتبار كون تمام الفريضة مما تؤثر الإقامة ، فلا يجزي وقوع التامة منه على كل حال كالصبح والمغرب ، فما عن بعضهم من احتمال الاكتفاء بذلك غلط قطعاً .

وكذا ما يحكى عن الشيخ وأتباعه من الاكتفاء بمجرد شروعه في الصلاة على وجه التمام وإن عدل في الركعة الأولى أو الثانية ، ضرورة مخالفته لظهور النص في اعتبار الفراغ من الفريضة للفتحة على التمام ، بل قد بدعى ظهوره في عدم الاجتزاء حتى لو ركع لثالثة أو الرابعة بل قبل السلام بناء على توقف التمام عليه ، وإن كان الاكتفاء بمجرد ركوع الثالثة أو القيام له لا يخلو من وجه عرفته فيما تقدم من الاكتفاء بمجرد تحقق أثر الإقامة كما سبق البحث فيه مفصلاً ، والانصاف المحافظة على الاحتياط في أكثر هذه الصور لما شتمت ، والله أعلم .

بقي شيء وهو أن الظاهر كون ذلك كله في الرجوع قبل العشرة ، أما إذا أتمها ولم يكن قد صلى تماماً لعذر ميسر لتكليف بالقضاء كالحيض مثلاً فقد يقال بوجوب التمام عليه وإن لم يكن من نيته إقامة عشرة أيام ، بصديق إقامة العشر منوية الموجب لتمام ، واعتبار فعل الصلاة تماماً إنما هو في الرجوع قبلها ، وإن كان قد يحتمل ذلك حتى لو أقام العشرة أيضاً ، فتأمل جيداً والله العالم .

كنت لا أنوي مقام عشرة .

لكن فيه أنه لا صراحة في كل منهما بوجوب التقصير ، بل ولا ظهور ، اذ أقصاه الفعل من الأولين والاشارة من الآخرين ، بل قد يشعر استمرار ابن مزيار في تلك المدة على التمام ، مع جلالة قدره وغزارة فضله ولفظ الشور فيه بمعروفية التخيير في ذلك الزمان .

ومع الاغضاء عن ذلك كله فلا ريب في عدم تعين القصر ، لاستفاضة النصوص بخلافه حتى كادت تكون متواترة إذ هي خمس وعشرون رواية ، وفيها الصحيح والموثق وغيرهما مما هو منجبر بما عرفت ، والمروي في الجامع العظام وغيره مع اختلاف دلالتها على المطلوب ففي بعضها (١) ان من الأمر المذخور ومن مخزون علم الله الاعتام في الأربع أو في الحرمين ، وان أبي كان يرى لها ما لا يراه لغيرهما ، والظاهر إرادة كون سر الاعتام فيها وحكته من الأمور المحجوبة التي لا يطلع عليها إلا الله والراسخون في العلم أو أن الاعتام فيها من الأمور المذخور ثوابها والمخزون أجرها ، وفي جملة أخرى (٢) منها « تم الصلاة في أربعة مواضع أو ثلاثة » .

وفي جملة ثالثة (٣) منها « أتم الصلاة فيها » بل في صحيح ابن الحجاج (٤) وموثق ابن عيسى (٥) « أتم وإن لم تصل فيها إلا صلاة واحدة » كخبر قائد الخياط (٦) المروي عن كامل الزيارة « أتم بالحرمين ولو مررت بهما ماراً » وخبر أبي شبل (٧) المروي في السكاني والتهذيب « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أزور قبر الحسين عليه السلام

-
- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١ و ٢
 (٢) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥
 (٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٢ و ١٣ و ٢١ و ٢٠
 (٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث

قال : نعم زر الطيب وآتم الصلاة ، فقلت : فان بعض أصحابنا يرون التقصير قال : إنما يفعل ذلك الضعفة « وفي خبر زياد القندي (١) قال ابو الحسن (عليه السلام) : « يا زياد أحب لك ما أحب لنفسي ، واكره لك ما أكره لنفسي ، آتم الصلاة في الحرمين وبالسكوفة وعند قبر الحسين عليه السلام » ونحوه خبر آخر (٢) بل في مكتبة ابراهيم ابن شبيب الى ابي جعفر (عليه السلام) (٣) يسأله عن إتمام الصلاة في الحرمين ، فكتب « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يحب إكثار الصلاة في الحرمين فأكثر فيها وآتم » وفي صحيح ابن مهزيار (٤) « كتبت الى ابي جعفر الثاني (عليه السلام) أن الرواية قد اختلفت من آتائك في الإتمام والتقصير في الحرمين ، فنها بأن تتم الصلاة ولو صلاة واحدة ، ومنها أن يقصر ما لم ينو مقام عشرة أيام ، ولم أزل على الإتمام فيها الى أن صدرنا من حجنا في عامنا هذا ، فان فقهاء أصحابنا قد أشاروا علي بالتقصير إذا كنت لا أنوي مقام عشرة أيام ، فصرت الى التقصير ، وقد ضقت بذلك حتى أعزف رأيك ، فكتب الي بخطه قد علمت يرحمك الله فضل الصلاة في الحرمين على غيرها ، فأنا أحب لك اذا دخلتها أن لا تقصر وتكثر فيها من الصلاة ، فقلت له بعد ذلك بسنتين مشافهة : اني كتبت اليك بكذا فأجبت بكذا فقال : نعم فقلت : أي شيء تعني بالحرمين ؟ فقال : مكة والمدينة » .

وفي جملة رابعة التصريح بالتخير ، كصحيح ابن يقطين (٥) عن ابي الحسن عليه السلام في الصلاة بمكة ، قال : « من شاء آتم ومن شاء قصر » وخبره الآخر (٦) المروي في

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب صلاة المسافر الحديث -

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ١٨

٤ - ١٠ - ١٩ لكن روى الأول عن ابراهيم بن شيبة وهو الصحيح

الكافي والتهذيبين « سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة فقال : « أتم وليس بواجب إلا أني أحب لك ما أحب لنفسي » وخبر صالح بن عبدالله الحنمعي الروي (١) عن قرب الاسناد ، قال : « كتبت الى أبي الحسن موسى (عليه السلام) أسأله عن الصلاة في المسجدين أقصر أم أتم فكتب إلي أي ذلك فعلت فلا بأس ، قال : فسألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عنها مشافهة فأجابني مثل ما أجابني أبوه (ع) إلا أنه قال في الصلاة قصر » وخبر الحسين بن المختار (٢) عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : « قلت : إنا إذا دخلنا مكة والمدينة ثم أو نقصر قال : إن قصرت فذلك ، وإن أتممت فهو خير تزاد » وخبر عمران بن حمران (٣) « قلت لأبي الحسن (عليه السلام) : أقصر في المسجد الحرام قال : إن قصرت فذلك ، وإن أتممت خير ، وزيادة الخير خسير » وصحيح ابن الحجاج (٤) قلت : « لأبي الحسن (عليه السلام) إن هشاماً روى عنك أنك أمرته بالتأم في الحرمين ، وذلك من أجل الناس ، قال : لا كنت أنا ومن مضى من آبائي إذا وردنا مكة أتممنا الصلاة واستترنا من الناس » .

وهذه النصوص مع اعتبار أسانيد جملة منها واستفاضتها أو تواترها منجيرة بما عرفت من الشهرة التي كادت تكون إجماعاً ، بل قد عرفت دعواه ممن سبق ، ولادلالة في الأمر بالتأم في بعضها على تعيينه بعد أن عرفت عدم القائل إلا ما عساه توهم من المرتضى وابن الجنيد ، وبعد كونه في مقام توهم الخطر ، لمعرفية وجوب القصر على المسافر ، وبعد تصريح تلك الأخبار بالتخيير ، وكونه أفضل الفردين .

كما أنه لا بأس بحمل الأمر بالقصر الواقع في جملة من النصوص الذي بسببه

اختار بعضهم القول بتعيينه هنا على إرادة بيان أحد الفردين ، أو لمصلحة تتعلق في خصوص السائل أو لغير ذلك ، مع أنه في أكثرها في خصوص الحرمين كما ستعرف ،
فنها صحيح ابن بزيع (١) « سألت الرضا (عليه السلام) عن الصلاة بمكة والمدينة
تقصير أو إتمام فقال : قصر ما لم تعزم على مقام عشرة أيام » مع احتمال إرادة البلدين
أو نواحيها كغيره من بعض مآمنه بناء على قصر الرخصة على المسجدين أو مع البلدين
وصحيح معاوية بن عمار (٢) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قدم
مكة فأقام على إحرامه قال : فليقصر الصلاة ما دام محرماً » وخبر محمد بن إبراهيم
الحسيني (٣) « استأمرت أبا جعفر (عليه السلام) في الإتمام والتقصير قال : إذا
دخلت الحرمين فأنو عشرة أيام وأتم الصلاة ، قلت إني أقدم مكة قبل التروية بيوم
أو يومين أو ثلاثة قال : أنو مقام عشرة وأتم الصلاة » .

وخبر عمار بن موسى الساباطي (٤) للروي عن كامل الزيارات « سألت
أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الحائر قال : ليس الصلاة إلا الفرض بالتقصير
فلا تصل النوافل » .

وخبر علي بن حديد (٥) « سألت الرضا (عليه السلام) فقلت : إن أصحابنا
قد اختلفوا في الحرمين ، فبعضهم يقصر ، وبعضهم يتم وأنا ممن يتم على رواية أصحابنا
في التمام ، وذكرت عبد الله بن جندب أنه كان يتم ، فقال : رحم الله ابن جندب ، ثم
قال : لا يكون التمام إلا أن تجمع على إقامة عشرة أيام ، وصل النوافل ما شئت ، قال
ابن حديد وكان محبتي أن يأمرني بالإتمام » .

(١) و(٢) و(٣) و(٥) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر
الحديث ٣٢ - ٣ - ١٥ - ٣٣ لكن روى الثالث عن محمد بن إبراهيم الحنظلي
(٤) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٣

بل يمكن حمل خبر الحصيني (١) على إرادة الاتمام في منى وعرفات بناء على عدم قدح ما دون المسافة في نية الإقامة ، كما أن خبر الساباطي (٢) - مع اشتماله على فعل جندب الذي ترحم عليه الامام (عليه السلام) وفعل الراوي ومحبة ورواية التمام - محتمل لارادة تعين التمام ووجوبه لا جوازه كالنهي في صحيح معاوية بن وهب (٣) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التقصير في الحرمين والتمام قال : لا تقيم حتى تجمع على مقام عشرة أيام ، فقلت إن أصحابنا رووا عنك أنك أمرتهم بالتمام فقال : إن أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلبون ويأخذون نعالهم ويخرجون والناس يستقبلونهم يدخلون المسجد فأمرتهم بالتمام » بقرينة عدم صلاحية هذا التعليل الأمر بالتمام بعد فرض عدم مشروعيته في حقهم ، كصحيحه الآخر (٤) للروي عن العليل « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : مكة والمدينة كسائر البلدان قال : نعم ، قلت : روى عنك بعض أصحابنا أنك قلت لهم آتموا بالمدينة لحسن فقال : إن أصحابك هؤلاء كانوا يقدمون فيخرجون من المسجد عند الصلاة فكروه ذلك لهم فلماذا قلت » وصحيح أبي ولاد (٥) المتقدم في المسألة السابقة .

وإلا فطرح تلك النصوص كلها المقتضدة بما عرفت وتأويلها حتى أخبار التخيير منها بارادة الاتمام مع نية العشرة مع تصريح المشتعل على الاتمام للصلاة الواحدة وبمجرد المرور ، بل وما دل أيضاً منها على كونه من الأمر المذخور ، بل وما دل على كون ذلك من خواص الأربعة ، وما دل على أنه إنما يفعل ذلك الضعفة ، بل وما دل عليه

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٥ لكن رواه

عن محمد بن ابراهيم الحصيني .

(٢) وهو خبر علي بن حديد المدائني الأزدي الساباطي المتقدم آنفاً .

(٣) و(٤) الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٣٤ - ٢٧

(٥) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

أيضاً في قبر الحسين (عليه السلام) المعلوم عدم التمكن من نية المقام عنده في تلك الأيام بنفيه كما ترى .

وأضعف منه حملها على التقية كما يؤمى إليه الصحيحان (١) الزبوران اللذان هما مع ضم أحدهما إلى الآخر يدلان على الاتمام بخمسة أيام ، مطلقاً ، ولا ريب أنه للتقية ، فإن الاكتفاء بها في أيام الاقامة محكي عن الشافعي إذ هي - مع ان بعضها يأبى ذلك ، وإمكان التخلص عنها بالسلام خفية على الركعتين ثم تعقيبهما بصلاة ركعتين ، واستبعاد خفاء ذلك على من عرفته من الأصحاب ، ومعروفة التمام بين الطائفة ، واشتغال بعضها على ذكر قبر الحسين (عليه السلام) الذي يجهد في التخفي بحضوره فضلاً عن التمام فيه - لا توافق الأمر بالاتمام في كثير منها الظاهر في تعينه ، إذ هو ليس مذهباً لأحد منهم كما قيل ، لأنهم ما بين موجب للقصر وهم الأكثر ، ومنهم أبو حنيفة ، وبين غير بينه وبين الاتمام ، وهو الشافعي وغيره .

ومن هنا يظهر أن حمل نصوص القصر على التقية أولى من العكس كما عن جماعة من الأصحاب التصريح به ، لانفاقهم عليه ، واشتهار مذهب أبي حنيفة قديماً وحديثاً ، بل لعله إلى ذلك أشار (عليه السلام) في غير واحد من النصوص السابقة بقوله لَا يَلَا ان الاتمام في هذه المواطن من مخزون علم الله ومذخوره على معنى إرادة أنه مما اختص به آل محمد (عليهم الصلاة والسلام) وشيعتهم وادخره لهم وصانه عن غيرهم ولم يوفق له سواهم معرضاً بذلك كله على أبي حنيفة وأصحابه .

بل من ذلك ونحوه حينئذ يظهر معنى صحيح ابن الحجاج (٢) للتقدم سابقاً في

(١) الوسائل - الباب ٢٥ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ٢٧ و ٣٤

(٢) الوسائل - الباب ٢٥ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ٦

نصوص المختار ، وإن المراد استئنا بالاتمام خوفاً من إتمامهم على إتمامه ، لا أن المراد الاستئنا به عن أن يطلعوا علينا أنا نقصر حتى يكون دالاً على كون الاتمام تقيّة ، كما أنه يظهر منه ومن غيره أن المراد بقوله (عليه السلام) « إنما يفعل ذلك الضعفة » سوادهم وعوامهم الذين يتخفون من الأعمال ما خف ، ولا يعرفون مواقع الفضل ، لا أن المراد بهم ضعفة الأحوال الذين لا يستطيعون نية المقام لفقرهم وضعف حالهم . وبالمجلة الناظر بعين الانصاف إلى هذه النصوص لا يكاد يستريب فيما ذكرناه من وجوه ، بل لو لم يكن إلا كثرة هذا التسائل عن ذلك في خصوص هذه المواضع - مع أن القصر المسافر من ضروريات مذهب الشيعة ، حتى أن ابن مهزيار مع جلالة قدره وعظم منزلته وكثرة ملاقاته لهم (عليهم السلام) وقع منه ما سمعت كغيره من الرواة - لسكنى في إثبات المختار ، لا أقل من حصول التعارض بين أمرى الاتمام والتقصير الذي من المعلوم أن الحكم فيه التخيير ، خصوصاً مع قيام الشاهد عليه من النصوص السابقة ، لكن ومع ذلك كله فلا ريب أن الأحوط القصر ، لضعف احتمال تعين التمام في جنبه بعد ظهور أدلته ، بل صريح بعضها بعدم تعينه .

ثم لا فرق فيما وقفنا عليه من فتاوى الأصحاب في الحكم المزبور بين المواضع الأربعة ، لكن في الدارك بعد أن ذكر التخيير في الحرمين قال : « وأما مسجد الكوفة والحائر فقد ورد بالاتمام فيها أخبار كثيرة لكنّها ضعيفة السند ، وأوضح ما وصل إلينا في ذلك مسنداً خبر حماد بن عيسى (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « من غزى عن علم الله الاتمام في أربعة مواطن : حرم الله وحرم رسوله (صلى الله عليه وآله) وحرم أمير المؤمنين (عليه السلام) وحرم الحسين بن علي (عليهما السلام) » إلى أن قال - وهذه الرواية معتبرة الاسناد ، بل حكم العلامة في المنتهى

والمختلف بصحتها ، وهو غير بعيد ، وفي معناها أخبار كثيرة ، فلا بأس بالعمل بها إن شاء الله ، وفيه - مع أن من الواضح عدم قدح ضعف السند في المقام بعد كثرة النصوص ، وتعاضد بعضها ببعض ، وروايتها في الأصول المعتمدة وغيرها ، وقرب وصولها من حد التواتر ، بل ربما ادعي ، وعمل الطائفة قديماً وحديثاً بها ، وغير ذلك - أنه قد يناقش في دعوى صحة سند الخبر المذكور ، لأن في طريقه الحسن بن علي بن النعمان ، وفي توثيقه إشكال ، لأن النجاشي وإن صرح في ترجمته بالتوثيق على ما حكي عنه إلا أنه لا يتعين عوده إليه ، بل يحتمل رجوعه إلى أبيه علي بن النعمان ، قال : « الحسن بن علي بن النعمان مولى بني هاشم أبوه علي بن النعمان الأعمى ثقة ، ثبت له كتاب نوادر ، صحيح الحديث كثير الفوائد ، روى عنه الصغار » بل قد يؤيد الثاني ما ذكره عند ترجمة أبيه ، قال : « علي بن النعمان الأعمى وأخوه داود أعلى منه ، وابنه الحسن وابنه أحمد روى الحديث ، وكان علي ثقة وجهاً ثبتاً صحيحاً له كتاب » إلى آخره . وفي طريقه محمد بن خالد البرقي ، وعن النجاشي « أنه كان ضعيفاً في الحديث » وعن ابن الغضائري « حديثه يعرف وينكر يروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل » إلى آخره . ولا ينافي ذلك ما حكي من توثيق الشيخ والعلامة إياه لأن الطعن المذكور إنما هو في رواياته لا فيه نفسه ، والفرق بينهما واضح ، فالأولى عدم التوقف في الحكم المذكور لما قلناه لذلك .

إنما الكلام في تعيين خصوص المواطن ، لاختلاف النصوص في ذلك ، إذ هي بين مشتمل (١) على لفظ الحرم في الأربعة مع الإضافة إلى الله ورسوله وأمير المؤمنين والحسين (عليهم السلام) وبين مشتمل (٢) على لفظ المسجد في الثلاثة وحرم الحسين (عليه السلام).

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ،

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١٤ و ٢٣ و ٢٥

وبين مبدل للحرم (١) فيه بالقبور ، وآخر (٢) بالحائر ، والحرمين بمكة والمدينة (٣) ومسجد الكوفة بالكوفة (٤) ولا ريب أن قضية الضوابط ثبوت الحكم في الأوسع مكاناً من هذه الألفاظ ، ضرورة عدم منافاة ثبوته في الأضيق له ، بل هو كالمؤكد شبه التنصيص على بعض أفراد العام مع عدم المخالفة في الحكم إلا أنه لما كان القصر هو الأصل في المسافر - وكثير من هذه النصوص اعتبارها من جهة الانجبار بالشهرة ، وقد قيل إن المشهور هنا الاقتصار في الحرمين على المسجدين منه ، بل على الأصليين منهما دون الزيادة الحادثة ، كما أن الظاهر كونه كذلك بالنسبة إلى مسجد الكوفة وقبر الحسين (عليه السلام) وان ورد بلفظ الحرم في بعض النصوص ، إلا أنه ينزل على خصوص ذلك كما عن المصنف الاعتراف به بالنسبة إلى حرم أمير المؤمنين (عليه السلام) - وجب الاقتصار في الخروج منه على المتيقن ، وهو ذلك لا البلدان الثلاثة والحائر كما عن كتابي الأخبار للشيخ ، ولا الأربعة كما عن المصنف في كتاب له في السفر ، لورود الحديث بحرم الحسين عليه السلام وقدر بخمسة فراسخ أو بأربعة ، ولا خصوص مكة والمدينة كما هو ظاهر المتن ، واختاره في المدارك حاكياً له عن الشهيد وأكثر الأصحاب قال : لأنه استفاد من الأخبار الكثيرة ، بل ولا الحائر بناءً على تفسيره بالأوسع مما دار سور المشهد والمسجد عليه .

ولقد أجاد في السرائر حيث قال : « ويستحب الاتعمام في أربعة مواطن في السفر في نفس مسجد الحرام ، وفي نفس مسجد المدينة ، وفي نفس مسجد الكوفة ، والحائر على متضمنه السلام ، والمراد بالحائر ما دار سور المشهد والمسجد عليه دون ما دار سور

(١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث - ٢٢

(٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢٦ و ٢٩

(٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١٣

البلد عليه ، لأن ذلك هو الحائر حقيقة ، لأن الحائر في لسان العرب الموضع المظلم الذي يحار فيه الماء ، قد ذكر ذلك شيخنا المفيد في إرشاده في مقتل الحسين (عليه السلام) لما ذكر من قتل معه من أهله ، فقال : والحائر محيط بهم إلا العباس (عليه السلام) فإنه على المسناة « الى آخره » ، وعن الذكري أنه في هذا الموضع حار الماء لما أمر المتوكل بإطلاقه على قبر الحسين (عليه السلام) ليعفيه ، فكان لا يبلغه .

وكيف كان فما عن المرتضي وابن الجنيد من طرد الحكم في سائر قبور الأئمة الهداة (عليهم السلام) لم تقف له على نص خاص ، ولعلها أخذاه من معلومية شرف قبورهم ، وأنها مساوية للمسجدين أو تزيد مع فهم كون العلة في الحكم هنا شرف المكان ، كما يؤمى إليه بعض النصوص (١) السابقة ، مضافاً الى المحكي (٢) عن فقه الرضا (عليه السلام) « اذا بلغت موضع قصدك من الحج والزيارة والمشهد وغير ذلك مما يتقدم لك فقد سقط عنك السفر ووجب عليك الاتمام » .

لكن الخروج بذلك عن مقتضى العمومات المعتضدة بالشهرة العظيمة القريبة من الاجماع مشكل ، سيما مع تضمنه الحكم بوجوب التمام الذي قد عرفت شدوذه وضمنه ، ألهم إلا أن يحمل الوجوب فيه على مطلق الثبوت ، كما أن الخروج به عن مقتضى أصالة عدم جواز الاتمام في الصوم لاقتصار النصوص والفتاوى على خصوص الصلاة فريضة أو نافلة كما صرح بالأخيرة في الكفاية - بل يمكن دعوى الاجماع عليه ، بل ربما ادعى - مشكل أيضاً ، بل غير جائز قطعاً ، ودعوى التلازم بين العصر

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ٢ و١

(٢) فقه الرضا (عليه السلام) ص ١٦

والإفطار المشعر بالتلازم بين الأعمام والصيام - بل في بعض النصوص (١) «هما سواء في ذلك» - يمكن منعها بحيث تشتمل ما نحن فيه ، خصوصاً بعد إضراب أبي الحسن (عليه السلام) عن الجواب عن الصيام ، واقتصراره على الصلاة في موثق عثمان بن عيسى (٢) المتقدم سابقاً المشعر بعدم ذلك في الصوم ، فلاحظ .

ولا يجب التعرض للنية ، بل لو عينها كان له العدول ، فن نوى الأعمام كان له الاقتصار على الركعتين ، وبالعكس ، كما عن المصنف في المعتبر التصريح به ، واستحسنه في المدارك ، ولعله لاطلاق الأدلة وعدم توقف صدق الامتثال عليها ، ضرورة عدم كونها كالظاهر . والعصر الذين يتوقف تشخيص الفعل لأحدهما على النية كما في سائر الأفعال المشتركة ، وليس ذلك من جهة أن التخيير بين القصر والأعمام من التخيير بين الأقل والأكثر الذي لا يعتبر فيه ذلك ، بل هو كذلك وإن قلنا إنها ماهيتان مختلفتان ، لاطلاق الأدلة ، إلا أن الانصاف عدم خلوه عن البحث والتأمل ، خصوصاً لو أراد العدول بعد الشروع في الثالثة قبل الركوع ، فتأمل .

وبما ذكرنا يظهر أن له الأعمام في الأماكن للزبورة وإن كانت القيمة مشغولة بواجب ، لعدم اندراجها في النهي عن التطوع لمن عليه فريضة قطعاً ، فما يحكى عن والد العلامة من المنع لا ريب في ضعفه .

ولو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات فالأحوط والأقوى تعين القصر عليه فيهما ليقع الصلاتان في الوقت ، ويحتمل جواز الأعمام في خصوص العصر (٣) لعموم « من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت كله » وفيه أن ذلك وإن تحقق به إدراك

(١) الوسائل - الباب - ٤ - من ابواب من يصح منه الصوم من كتاب الصوم

(٢) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب صلاة المسافر - الحديث ١٧

(٣) الوسائل - الباب - ٣٠ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة

الصلاة إلا أنه لا يجوز نعمة اختياراً ، لاقتضائه تأخير الصلاة عن وقتها المعين لها شرعاً مع التمكن منه ، ومنه ينقدح أنه لا فرق فيما ذكرنا بين ضيق الوقت إلا عن أربع وبين الزائد إذا كان دون الثمان ، كما أنه منه ينقدح أيضاً ضعف احتمال الإتمام في العصر خاصة في الفرض السابق ثم قضاء الظهر .

ثم إنه لا يخفى عليك بعد ما سمعت استحباب صلاة نوافل المقصورة في هذه الأماكن كما نص عليه في الذكرى ، قال : « ونقله نجيب الدين بن نعمة عن شيخه ابن ادریس ، لأنه من إتمام الصلاة والاكتثار بالمأمور به في هذه الأماكن » بل في الذكرى « ولا فرق بين أن يتم الفريضة أولاً ، ولا بين أن يصلي الفريضة خارجاً عنها والنافلة فيها أو يصليهما معاً فيها » ولا بأس به ، لسكن الأول لا يخلو من بحث ، والله العالم .

(واذا تعين القصر) على المسافر (فآتم) عالماً (عامداً أعاده على كل حال) في الوقت وخارجه بلا خلاف أجده بل عن الغنية والذروس والمدارك وعن الانتصار والتذكرة وشرح الأستاذ الأكبر وظاهر المنتهى والنجبية والخيرة الاجماع عليه ، لعدم صدق الامثال ، اذ القصر عزيمة كما عرفت وللمصحيح (١) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : صليت الظهر أربع ركعات ، وأنا في سفر قال : أعد » والآخر عن زرارة ومحمد بن مسلم (٢) عن الباقر (عليه السلام) قال « قلنا : فن صلى في السفر أربعاً أيعيد أم لا ؟ قال : إن كان قرأت عليه آية التفسير وفسرت له فصلى أربعاً أعاد ، وإن لم يكن قرأت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه » والمروي (٣) عن الخصال « وإن لم يقصر في السفر لم تجز صلاته ، لأنه قد زاد في فرض الله تعالى » .

ولا فرق على الظاهر في الحكم المزبور بين القول بوجوب التسليم أو استحبابه ولذا اتفق الجميع عليه ، ولم يقل أحد منهم بصحة الصلاة هنا بناء على تحقق الخروج من

الصلاة بالفراغ من التشهد الذي هو آخر أجزائها الواجبة ، ولعله قد استدل بعضهم على وجوب التسليم بما في المقام ، لكن قد يقال به هنا لدليل ، أو أنه بناء على استحباب التسليم لا يتحقق الخروج من الصلاة بمجرد الفراغ ، بل لا بد معه من نية الخروج أو فعل ما به يحصل كالتسليم ، وإلا لصحت الصلاة لوقوع الزيادة خارج الصلاة ، بل قد يقال إنه وإن لم تعتبر قصد الخروج في الفراغ إلا أن البطل قصد عدم الخروج من الصلاة ، وفي المدارك « الحق أن الصلاة المقصورة إنما تبطل بالانعام إذا وقعت ابتداء على ذلك الوجه دون ما إذا وقعت على وجه القصر ثم حصل الانعام بعد الفراغ من الأفعال الواجبة جمعا بين الروايات المتضمنة لهذا الحكم والأدلة الدالة على استحباب التسليم » ولتمام البحث معه مقام آخر ، إنما المقصود اتفاق القولين على البطلان هنا .

﴿ ولو كان ﴾ قد أتم صلاته ﴿ جاهلاً ب ﴾ أن حكم المسافر ﴿ التقصير فلا إعادة ولو كان الوقت باقياً ﴾ للصحيح (١) السابق وفقاً للاكثر كما في المدارك وغيرها ، بل المشهور كما في الروض وغيره ، بل في الرياض « أن عليه الاجماع في الجملة في ظاهر بعض العبارات » بل حكى المقدس البغدادي الاجماع عليه صريحاً ، وربما يؤيده معروفة استثناء هذه المسألة ومسألة الجهر والاختفات من عدم معذورية الجاهل ، كما يؤيى إليه سؤال الرسي والرضي السيد المرتضى عن وجه ذلك ، قال الأول : أما الوجه فيما نفتي به الطائفة من سقوط فرض القضاء عن من صلى من المصيرين صلاة للتعمم بعد خروج الوقت اذا كان جاهلاً بالحكم في ذلك ، مع علمنا بأن الجهل بأعداد الركعات لا يصح معه العلم بتفاصيل أحكامها ووجوبها إذ من البعيد أن يعلم بالتفصيل مع جهل الجملة التي هي الأصل ، والاجماع على أن من صلى صلاة لا يعلم أحكامها فهي غير مجزية ، وما لا يجزي من الصلاة يجب قضاؤه » ويقرب منه سؤال الثاني أيضاً ، وأجاب المرتضى

عنه - مقرأ لها على ما يستفاد من كلامهما من كون الحكم مفروغا عنه - تارة بأنه يجوز
تغير الحكم الشرعي بسبب الجهل وإن كان الجاهل غير معذور ، وأخرى بما يقرب منه
أيضاً من أن الجهل وإن لم يعذر صاحبه وهو مذموم يجوز أن يتغير معه الحكم الشرعي
ويكون حكم العالم بخلاف حكم الجاهل ، وكأنه يريد أن الجاهل هنا أيضاً غير معذور
بالنسبة للأثم وعدمه وإن كان فعله صحيحاً للدليل ، إذ لا بأس بترتيب الشارع حكماً
على فعل أو ترك للكلف عاص به ، كما في مسألة الغد التي مبناه أن الشارع أراد
الصلاة من المكلف وطلبها منه بعد عصيانه بترك الأمر المضيق الذي هو إزالة النجاسة
مثلاً ، فهذا أيضاً يأنم هذا الجاهل بترك التعلم والتفقه للأمور بهما كتاباً (١) وسنة (٢)
إلا أنه لو صلى بعد عصيانه في ذلك صحت صلاته للدليل ، فتأمل .

وكيف كان فلا ينبغي التأمل في الحكم المزبور بعد ما عرفت ، فما في الغنية وعن
الاسكافي وأبي الصلاح - من الاعادة في الوقت دون خارجه ، بل في الأول الاجماع
عليه ، لقاعدة عدم معذورية الجاهل التي يجب الخروج عنها بعد تسليم شمولها لما نحن
فيه بما عرفت ، ولإطلاق الأمر بها في بعض المعتبرة (٣) التي سقمتها في النامي ، وفي
الصحيح (٤) ومروى الخصال (٥) السابقين الذي يجب الخروج عنه أيضاً بما مر بناء
على كون التعارض بينهما بالعموم والخصوص المطلق ، بل وعلى كونه من وجه ، لوضوح
رجحانه عليه بالشهرة العظيمة وغيرها التي منها ومن غيرها يعلم ما في دعوى الاجماع
السابق - في غاية الضعف ، وإن كان ربما قيل إنه قد يظهر من الرسي بل والمرضى

(١) سورة التوبة - الآية ١٢٣ وسورة النحل - الآية ٤٥

(٢) اصول الاسكافي ج ١ ص ٣٠ الباب ١ من كتاب العلم

(٣) و(٤) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب صلاة المسافر - الحديث ٢ - ٤

(٥) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب صلاة المسافر - الحديث ٨

حيث أقره على ظاهر سؤاله غير منكر عليه ، مع أنه يمكن منه على مدعيه ، خصوصاً بالنسبة للسيد ، إذ مطلع نظره الجواب عن أصل الاشكال ، وأضعف منه ما يحكى عن العمانى من الاعادة في الوقت وخارجه لبعض ما مر مما عرفت الحال فيه ، فلا نعيده ، ولا يبعد إلحاق الصوم بالصلاة كما نص عليه في الدروس ، ويقتضيه استدلال الشريف البغدادي على حكم الجاهل بالنسبة الى الصلاة بصحيح ليث (١) « إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر ، وإن صام بجهالة لم يقضه » الذي هو الحجة على ما نحن فيه ، ويؤيده في الجملة تلازم القصر والافطار والصيام والتمام وأنهما سواء ، وإن كان لا يخلو من تأمل ما ، لقاعدة عدم معذورية الجاهل التي اقتصر في الاستثناء منها على المسألتين ، اللهم إلا أن يريدوا بالقصر والاتمام ما يشمل الافطار والصيام ، ولعله يأتي في الصوم تمام البحث فيه إن شاء الله .

والأحوط بل الأقوى الاقتصار فيما خالف تلك القاعدة المحكي عليها الاجماع في كلام الرضي والرسي والموافقة لظاهر الأدلة على التيقن ، وهو جل القصر من أصله كما هو ظاهر الصحيح للزبور بل والفتاوى على ما اعترف به في الروض ، وعن الحدائق أنه المشهور ، وفي الكفاية أنه أنسب بالقواعد ، وعن الخيرة وشرح الأستاذ التصريح باختياره ، دون الجهل ببعض الخصوصيات كمن جهل انقطاع كثرة السفر باقامة العشرة فأتم ، أو انقطاع سفر المعصية بقصد الطاعة في أثناءه أو نحو ذلك ، سكن توقف في المدارك كما عن نهاية الأحكام ، بل عن مجمع البرهان التصريح بالتسوية بين الجميع في الحكم ، ولعله للاشتراك في العذر للمسوغ لذلك ، وهو الجهل ، ولقوله (عليه السلام) في الصحيح (٢) المزبور : « وفسرت له » إذ قد يقال باندرج ذلك كله

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب من يصح منه الصوم - الحديث ٦ من كتاب الصوم

(٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٤

في غير المفسر الذي يعذر فيه بمقتضى المفهوم .

بل قد يندرج فيه أيضاً الجاهل بكون المسافة الوجبة للقصر الثمانية أو الأربعة مع الرجوع ليومه ونحو ذلك ، إلا أنه لا ريب في أن الأحوط إن لم يكن الأقوى الأول كما أنه كذلك أيضاً لو انعكس الفرض بأن صلى من فرضه التمام لأقامة ونحوها فصر أ جاهلاً بالحكم فضلاً عن أن يكون عالماً لما عرفت ، وفي الروض وعن الحدائق أنه المشهور ، بل ربما كان ظاهر جميع الأصحاب أيضاً حيث اقتصر وافي بيان العذورية على الأولى التي لا يلزم منها العذورية هنا قطعاً ، إذ لعل العذر هناك من جهة أصالة التمام ومعرفة فيته بخلافه هنا ، خلافاً للمحكي عن جامع ابن سعيد فالصحة وعن مجمع البرهان في البعد عنها ، ولعله لا إطلاق استثنائهم الجهل بالقصر والآعام من القاعدة ، وللإشتراك في العلية ولصحيح منصور (١) عن الصادق (عليه السلام) « إذا أتيت بلدة وأزمنت المقام بها عشرة فأتم الصلاة ، وإن تركه رجل جاهلاً فليس عليه الاعادة » وخبر محمد بن إسحاق (٢) عن أبي الحسن عليه السلام في المرأة التي صلت المغرب ركعتين في سفرها قال : « ليس عليها قضاء » .

بل منه يتقدح حيثئذ أنه لا فرق هنا في ذلك بين ما يصح قصره وما لا يصح كما عن بعض مشايخ المحدث البهرائي ، مع أن في الدروس الاجماع على الاعادة في قصر الثانية ، بل قد يقال بقصور هذا الخبر لشذوذه كما اعترف به في الدروس ، بل عن الشيخ (ره) الذي هو رواه ذلك أيضاً ، بل عن شرح الأستاذ ذلك أيضاً ناسباً له الى الأصحاب عن تخصيص القاعدة والأخبار المتواترة الدالة على تثليث المغرب ولفعل النبي (صلى الله عليه وآله) والآئمة (عليهم السلام) وإجماع المسلمين أو ضرورتهم على ذلك ، وعلى أنه لا قصر فيها ، بل قد يقال بقصور الصحيح (٣) الأول

أيضاً عن تخصيص القاعدة أيضاً ، لقلة المفتي به ، اذ لم يحك إلا عن ابن سعيد وبعض متأخري المتأخرين ، بل ربما احتتمل عود الضمير فيه الى القصر المسافر وإن لم يكن مذکوراً فيه كما في الروض ، وإن كان هو كما ترى ، لكنه قد يقال هو - على كل حال بعد ما عرفت - من الشواذ التي لا يعمل بها في نفس مضمونها فضلاً عن أن يتعدى منه الى غيره ، خصوصاً ما يحكى عن يحيى أيضاً من أنه ألحق به ناشي الإقامة في عدم الاعداء ، وإن كان قيل إنه لم يوافق عليه أحد ، هذا .

وفي المسالك لو أتم لجهله بالمسافة فلا إعادة مطلقاً ، لاقتضاء الامر الناشي من الأمر بالاستصحاب الاجزاء ، مع احتالها في الوقت كما عن الجعفرية وشرحها ، لعدم الاتيان بالمأمور به واقعاً ، وهو أحوط ، نعم لا قضاء عليه خارج الوقت وإن فرط في الفحص لعدم صدق اسم الفوات ، كما أنه يجب عليه أن يقصر على القولين بعد تجديد العلم وإن نقص الباقي عن المسافة ، والله أعلم .

(و) أما (إن كان ناسياً أعاد في الوقت ، ولا يقضي إن خرج الوقت) كما هو المشهور ، بل في الرياض أن عليه عامة من تأخر ، بل عن كشف الرموز لا أعلم فيه مخالفاً إلا ابن أبي عقيل ، بل في السرائر وظاهر الغنية وعن الخلاف والانتصار وظاهر المعبر والتذكرة الاجماع عليه ، بل في الأول أن الأخبار به متواترة ، وعليه العمل والفتوى من فقهاء آل الرسول (عليهم الصلاة والسلام) . وهو الحجة بعد شهادة التتبع له في الجملة ، مضافاً الى القاعدة بالنسبة الى الوقت ، وعدم صدق اسم الفوات بالنسبة الى خارجه ، وخبر أبي بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) النجبر بعد تسليم احتياجه بما عرفت بالنسبة اليهما معاً « سألت عن الرجل ينسى فيصلي في السفر أربع ركعات قال : إن ذكر في ذلك اليوم فليعد وإن لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا »

والظاهر السكناية عن الوقت باليوم ، كما يؤدي اليه مضافا الى الفتاوى مصحيح العيص (١) المنزل على الناسي قطعاً ، مع أنه يكفيننا إطلاقه بحيث يشمل ما نحن فيه ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى وهو مسافر فأتم الصلاة قال : إن كان في وقت فأيده ، وإن كان الوقت قد مضى فلا » .

فما عن الصدوق ووالده والعياشي والشيخ في المبسوط وقواه في الدروس على القول بوجوب التسليم بل عن ظاهر المنتهى التوقف من جهته - من القول بالاعادة مطلقاً للأصل فيها ، وإطلاق الأمر بالاعادة في الصحيح السابق القدين يجب الخروج عن أولها وتقييد الثاني منهما بما هنا - ضعيف جداً ، على أن المحكي عن الصدوق في المقنع والفقيه التعبير بما في خبر أبي بصير (٢) الذي تضمنت ما قلناه فيه ، لا أقل من إرادة نفس البياض من اليوم في كلامه ، فلا تعرض فيه للفائت ليلا كي يخالف الأصحاب ، ولعله اتكل على عدم القول بالفصل كالمحكي عن العياشي من ذكر العشاء خاصة فيما نحن فيه ، بل لو أريد من اليوم ما يشمل الليل والنهار لم يكن مخالفاً للأصحاب في صلاة الظهرين أيضاً إن أريد الليلة الماضية ، بل وإن أريد الليلة المستقبلية لم يكن مخالفاً في العشاء بناءً على استمرار وقتها للصبح .

على أنه قد يشهد للأول - مضافاً الى تعبيره كالعياشي بالفظ الاعادة التي من المعروف إرادة ما لا يشمل القضاء منها - غلبة فتواه كوالده بمضمون الفقه الرضوي ، والموجود فيه (٣) على ما قيل « وإن كنت صليت في السفر صلاة تامة فذكرتها وأنت في وقتها فعليك الاعادة ، وإن ذكرتها بعد خروج الوقت فلا شيء عليك » كما أن الوجود في المبسوط « ومن مشى في السفر فعلى صلاة مقيم لم تلزمه الاعادة إلا اذا

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١ - ٢

(٣) المستدرک - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٢

كان الوقت باقياً فإنه يعيد » وهي نصة في موافقة الأصحاب ، فتتفق الكلمة حينئذ ،
وينعقد الاجماع فن العجيب نسبة الخلاف اليه من المختلف ومن تأخر عنه ، وكأنه لما
وقع له بعد هذه العبارة يسير جداً ، وهو « من سعى فصلي أربعاً بطلت صلاته ، لأن
من قال من أصحابنا بأن كل سهو يلحق في صلاة السفر يوجب الاعادة فظاهر ، ومن لم يقل
فقد زاد فيه فعليه الاعادة » لكنك خير بإمكان تنزيله على الأول ، خصوصاً
بعد معرفة افق الاعادة فيما لا يشمل خارج الوقت ، ولا ينافيه ذكره البطلان أولاً
لاحتمال ارادته منه حينئذ مع الذكر في الوقت ، بل يمكن إرادته البطلان على كل حال وإن
سقط القضاء عنه عفواً للدليل لو علم خارج الوقت لا يحكم بصحة ما فعله الذي لم يوافق
الأمر في الواقع ، وبإمكان تنزيله على شيء آخر ستسمعه ، فتأمل جيداً .

وإن آيت عن ذلك كله فهو محجوج بما عرفت ، بل لعل مثله غير قادح في
إمكان تحصيل الاجماع ، فتقويته له في الدروس في غير محلها ، كتوقف الفاضل في ظاهر
المنتقى كما سمعتهما ، نعم عن الذكرى « أنه يتخرج على القول بأن من زاد خامسة
في الصلاة وكان قد قعد مقدار التشهد تسلم له صحة الصلاة لأن التشهد حائل بين
ذلك وبين الزيادة » واستحسنه في الروض ، بل قال : « إنه كان ينبغي لمثبت تلك
المسألة القول بها هنا . ولا يمكن التخلص من ذلك إلا بأحد أمور إما بالغاء ذلك كما
ذهب إليه أكثر الأصحاب ، أو القول باختصاصه بالزيادة على الرابعة كما هو مورد
النص هناك ، ولا يتعدى الى الثلاثية والثنائية ، فلا يتحقق المعارضة هنا ، أو اختصاصه
بزيادة ركعة لا غير كما ورد به النص هناك ، ولا يتعدى الى الزائد كما عده بعض
الأصحاب ، أو القول بأن ذلك في غير المسافر جمعاً بين الأخبار ، لكن يبقى سؤال الفرق
مع اتحاد المحل » قلت : أو التزام اختلاف موضوع المسألين إذا فرض ما نحن فيه فيمن
نسي أنه مسافر فقصد التمام من أول الامر بخلاف تلك التي ظن عدم حصول ما نواه

منه فيها فزاد في صلاته سهواً أو سهى ولم يتنبه حتى فعل الخامسة ، بل قد يفرق بينهما أيضاً بناءً على فرض المسألة أيضاً فيمن قصد القصر إلا أنه سهى عنه في الأثناء فقام الى التمام بظهور الوحدة حينئذ هنا أي أنها صلاة واحدة بخلافه في تلك ، نعم قد يحتاج الى التزام بعض الوجوه المزبورة لو فرض أنه قام سهواً غير متنبه ، أو أنه تخيل نقصان المقصورة التي قصدها ابتداءً فبان الزيادة ، وهما معاً خلاف ظاهر فرض الأصحاب للمسألة كالمصنف وغيره مما هو ظاهر في قصده التمام للنسيان السفر ، بل لعله ظاهر النص أيضاً ، بل قد تحمل عبارة المبسوط الثانية التي تخيل منها خلافه على هذا الفرض الذي ليس عند الأصحاب .

ومن ذلك يعلم ما في المدارك حيث قال بعد أن حكى ما سمعته عن جده :
« ولا يخفى عليك بعد الاطاحة بما قررناه في تلك المسألة ضعف هذه الطارق ، وأنها غير مخرصة للاشكال ، والذي يقتضيه النظر أن النسيان والزيادة إن حصل بعد الفراغ من التشهد كانت هذه المسألة جزئية من جزئيات من زاد في صلاته ركنة فصاعداً بعد التشهد نسياناً ، وقد بينا أن الأصح أن ذلك غير مبطل للصلاة مطلقاً لاستحباب التسليم ، وإن حصل النسيان قبل ذلك بحيث أوقعها كلها أو بعضها على وجه التمام اتجه القول بالاعادة في الوقت دون خارجه ، كما اختاره الأكثر لما تقدم ، انتهى ، وفيه مواضع للنظر ، خصوصاً بعد الوقوف على ما تقدم لنا في تلك المسألة ، وخصوصاً بعد ما عرفت في هذه المسألة من أنها إجماعية منصوصة ، فلا وجه لجمعها من جزئيات تلك المسألة ، بل لو سلم له ذلك كان المتجه استثنائها منها كما ذكره جده ، وكيف كان فالخطب سهل عندنا بعد عدم القول في تلك المسألة بذلك ، والله أعلم .

﴿ ولو قصر المسافر اتفاقاً ﴾ لا بقصد التقصير إما لجهله بأن حكم المسافر التقصير أو لغير ذلك ﴿ لم تصح ﴾ صلاته بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له ، لأنه قد

صلى صلاة يعتقده فسادها ، وأنها غير المأمور بها ، بل لم تكن مقصودة بحال ولا لاحظ فيها التقرب ، وبالحيلة ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد (وأعاد) حينئذ قصر آ في الوقت لأصالة الشغل وعدم صدق الامتثال كما هو واضح ، ولا ينافي ذلك القول بصحة عبادة الجاهل مع مطابقتها للواقع وحصول التقرب منه ، ولذا لم يحلها أحد ممن تعرض لها على تلك المسألة عدا المقدس البغدادي ، ضرورة كون موضوع تلك المسألة قصد الفعل للجاهل ، لا أنه وقع منه اتفاقاً من غير قصد ، بل كان المقصود خلافه كما نحن فيه .

ولو علم خارج الوقت في القضاء إتماماً أو قصرآ وجهان ينشآن مما ستسمع ، وربما احتمل أن المراد من نحو ما في المتن الجاهل يلوغ مقصده مسافة فقصر ثم علم أنه مسافة ، فانه أيضاً تجب عليه الاعادة في الوقت قصرآ ، لأن فرضه الاتمام قبل العلم ، فلم يكن مأموراً بالقصر كي يصح ما فعله مما هو موقوف على موافقة الأمر ، وكونه في الواقع مأموراً بالقصر مع أنه غير عالم به بل كان عالماً بخلافه غير مجدد ، ولذا لو أتم ثم علم المسافة لم يجب عليه الاعادة لقاعدة الاجزاء ، وفيه أولاً أن المتجه فيه الصحة اذا فرض في حال يمكن وقوع نية التقرب بالقصر منه ، وثانياً لفظ الاتفاق في العبارة ظاهر في خلافه ، إذ جعله قيداً للمسافر على معنى اتفاق أنه مسافر لأن مقصده بالغ المسافة بخلاف المراد من مثل العبارة المزبورة قطعاً ، ألهم إلا أن يقال بعدم توقف الوجه المزبور على ذلك ، بل يمكن عليه أيضاً رجوع القيد الى القصر على معنى اتفاق وقوع القصر منه من غير قصد له ، بأن نسي إرادة التمام في صلاته فسلم على ركعتين مثلاً ثم علم بلوغ مقصده المسافة ، وفيه أنه حينئذ راجع الى الوجه الأول وإن كان مبناه الجهل بالحكم ، ومبنى هذا الجهل بالموضوع ، ولذا جمعها في التذكرة والنهاية على ما حكى عنهما ، فقال : ولو قصر المسافر اتفاقاً من غير أن يعلم وجوبه أو جهل المسافة فاتفق أن كان الفرض ذلك لم تجزه ، فتأمل جيداً ، هذا كله لو علم بأن مقصده مسافة في الوقت ، أما لو علم

بذلك خارج الوقت في القضاء قصرأ أو تماماً وجهان ينشآن من حصول سبب القصر في الواقع وإن لم يكن عالماً به ، فهو الغائت في الحقيقة ، ومن أنه مكلف بالتمام ، ومن فاتته فريضة فليقضها كما فاتته ، قال في الذكرى : « وهذا مطرد فيما لو ترك الصلاة أو نسيها ولم يكن عالماً بالمسافة ثم تبين المسافة بعد خروج الوقت ، فإن في قضائها قصرأ أو تماماً الوجهين » الى آخره .

ويقوى في النظر الأول ، لأن المخاطب به في الواقع وفي اللوح المحفوظ القصر ، فهو الذي فاتته ، وإن كان هو لو صلى تماماً في ذلك الوقت كان معذوراً ، خلافاً للذكرى فقوى الثاني ، بل اختاره المقدس البغدادي معللاً له بأنه لم يخاطب إلا بالتمام ، لأن جهله إنما كان بالموضوع لا بالحكم الذي كان خطاب الجاهل به في الواقع القصر وان عذر في اعتقاده ، ضرورة الفرق بين الجهل بالحكم والجهل بالموضوع ، وهو كما ترى ، خصوصاً بعد ما عرفت سابقاً من معذورية الجاهل بالقصر هنا بحيث لو صلى تماماً ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه الاعادة ، فكان التكليف بالقصر في الحقيقة من مقومات موضوعه علم المكلف به ، فهو أولى بالواقعية المزبورة من الجهل بالموضوع الذي يمكن منع الاجتزاء فيه بما يقع منه من التمام لو تبين له في الوقت كون المقصد مسافة مثلاً كما مسمته سابقاً في الشرائط ، وقاعدة الاجزاء قد ذكرنا غير مرة أن موردها الأمر في الواقع لا تخيل الأمر كما في الفرض .

فالأقوى القضاء قصرأ في المسألتين ، لانه الغائت في الحقيقة ، ولأن القضاء ليس في الحقيقة إلا توسعة في وقت الفعل بدليل غير دليل الأداء ، فهو في الحقيقة كمن علم في الوقت قبل أن يصلي ، وقوله (عليه السلام) : « كما فاتته » يراد منه كيفيات الفعل التي قررها الشارع له في الواقع لا بحسب زعم المكلف ، فتأمل هذا .

وربما فسرت العبارة ونحوها بمن نوى الصلاة تماماً نسياناً ثم نسي وسلم على

ركعتين ثم ذكر فانه يعيد قصرأ في الوقت وخارجه ، لعدم نية ما هو فرضه ظاهراً وباطناً ، بل نوى التمام الذي هو خلافه ، وفيه أنه بناء عليه تندرج فيما ذكرناه من التفسير أيضاً ، إلا انه قد يناقش في وجوب الاعداد عليه بأن نية الاتمام سهواً مع عدم وقوع غير القصر منه لا تؤثر بطلاناً بل تكون لغواً ، ولذا لو ذكر قبل التسليم مثلاً فسلم صحت صلاته قصرأ بلا كلام كما اعترف به المقدس البغدادي ، ومنه استوجه عدم الاعداد تبعاً للذكرى حيث قواه ، ويؤيده أن القصر والاتمام ليسا من مقومات الفعل حتى يجب نيتها ، ولا تعدد لما في الذمة حتى يجب تشخيصه بذلك ونحوه ، وهو لا يخلو من وجه ، إلا أن الأحوط الاعداد .

هذا كله لو وقع القصر منه اتفاقاً من غير قصد ، أما لو قصده مع علمه بأن تكليفه الاتمام فلا ريب في البطلان وإن طابق الواقع ، لعدم تصور نية التقرب منه بعد فرض قصده المعصيان بفعل التقصير ، ومن الواضح أن ذلك غير مفروض المتن ونحوه ، ولذا نص عليهما معاً بعضهم كما قيل معللاً للبطلان في الأولى باعتقاد فساد الصلاة ، ولثانية باعتقاد المعصية ، وهما متغايران ضرورة ، لكن قيل إنه ربما اشتبه على بعض الناس المسألتان ، وهو غريب بعد التصريح في الأولى باتفاقية القصر ، وفي الثانية بتعمده ، والله أعلم .

﴿ واذا دخل الوقت وهو حاضر ﴾ متمكن من فعل الصلاة وقد مضى من الوقت ما يسعها جامعة لشرائط ﴿ ثم سافر ﴾ أي تجاوز محل الترخص ﴿ والوقت باق قيل ﴾ والقبائل الصدوق في المقنع ، والمهناي على ما حكى عنها واختاره الفاضل في المختلف والارشاد والشهيدان في الدروس وظاهر الروض ، بل في الأخير أنه المشهور بين المتأخرين : ﴿ يتم بناء على ﴾ اعتبار ﴿ وقت الوجوب ، وقيل ﴾ والقبائل المفيد والمرتضى والشيخ في موضع من المبسوط والتهذيب على ما حكى عنهم وعن كثير من المتأخرين ،

بل في الرياض أنه الأشهر ، بل في ظاهر السرائر أو صريحها الاجماع عليه : ﴿ يقصر اعتباراً بحال الأداء ، وقيل ﴾ والقاتل الشيخ في الخلاف على ما قيل : ﴿ يتخير ﴾ بينهما جمعاً بين الأدلة ﴿ وقيل ﴾ كما عن الشيخ في نهايته والصدوق في فقيهه : ﴿ يتم مع السعة ويقصر مع الضيق ﴾ ولا ريب أن القول بـ ﴿ بالتقصير أشبه ﴾ الأقوال ، للاجماع السابق المعتضد بالشهرة المحكية إن لم تكن محصلة ، وباعتبار حال الأداء في المسألة الآتية عند المخالف هنا مثل الفاضل والشهيد وغيرهما المقتضي لاعتباره هنا أيضاً ، فتأمل ، وبقاعدة القصر على المسافر والأتام على الحاضر ، وباطلاق أدلة التقصير للمسافر كتاباً وسنة المقطوع بشمولها لفرض ، ضرورة كونه مسافراً حال الأداء ، واحتمال إرادة المسافر حال الوجوب من ذلك الاطلاق - فلا يشمل حينئذ ، بل يبقى على مقتضى إطلاق الأتمام على الحاضر المراد منه حال الوجوب أيضاً - لا ينبغي أن يصحى إليه ، لقطع بانصراف قولهم (عليهم السلام) : الحاضر يتم والمسافر يقصر الى إرادة الحضور والسفر حال أداء الصلاة لتحقيق الموضوع الذي رتب الشارع الحكيم عليه ، بل هو حقيقة في نحو ذلك ، فلو أريد منه من كان حاضراً أو مسافراً في الزمن السابق على زمن صدور الفعل كان مجازاً قطعاً كما هو واضح .

والمعتضد أيضاً بخصوص صحيح إسماعيل بن جابر (١) « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : يدخل علي وقت الظهر وأنا في السفر فلا أصلي حتى أدخل أهلي فقال : صل وأتم الصلاة ، قلت : فدخل علي وقت الصلاة وأنا في أهلي أريد السفر فلا أصلي حتى أخرج فقال : فصل وقصر ، فان لم تفعل فقد خالفت الله ورسوله ﷺ » وصحيح محمد بن مسلم (٢) « قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاة المسافر الحديث - ٢ - ١

مع الاختلاف اليسير في الأول .

الشمس قال : إذا خرجت فصل ركعتين « وخبر الوشا (١) النجيب بما سمعت ، قال : « سمعت الرضا (ع) يقول : اذا زالت الشمس وأنت في المصرا وأنت تريد السفر قائم ، واذا خرجت بعد ازوال قصر المصرا « بناء على إرادة الاتمام منه في المصرا ، والرضوي (٢) « فان خرجت من منزلك وقد دخل عليك وقت الصلاة في الحضر ولم تصل حتى خرجت فعليك التقصير ، وان دخل عليك وقت الصلاة في السفر ولم تصل حتى تدخل أهلاك فعليك التمام » .

والناقشة في الجميع باحتمال إرادة الخروج قبل مضي زمان يسع الصلاة وما تحتاجه من الشرائط كي يتحقق الوجوب الذي هو شرط الاتمام في السفر عند الخصم ، بل يمكن دعوى أن ذلك هو ظاهر بعضها يدفعها - مع عدم التصريح بالشرط الزبور في كلام بعضهم ، بل ربما كان مقتضى ما تسمعه من بعض أدلتهم عدمه ، نعم ذكره الشهيدان منهم ، وربما كان ظاهر غيرها أيضاً - ان مجرد الاحتمال لا يدفع الاستدلال بالظواهر من الاطلاقات ونحوها ، خصوصاً اذا انضم اليها ترك الاستفصال ونحوه ، وخصوصاً اذا كان الفرد الغالب من المطلق هو المطلوب كما في المقام ، ضرورة غلبة سعة الوقت للصلاة مع فرض دخول الوقت عند أهله باعتبار عدم خطابها بالتقصير حتى يتجاوز محل الترخيص ، وقبله بصلي تماماً ، فهو الى أن يتجاوز يسع الصلاة وأزيد قطعاً .

ومعارضة ذلك كله باستصحاب التمام أو إطلاق أدلة وجوبه على الحاضر الشامل لمثل الفرض - ضرورة عدم تقييد الوجوب بما اذا لم يسافر ، وبأصالة التمام في الفريضة المستفاد من إطلاق الأدلة المقتصر في الخروج عنه على المتيقن من المسافر الذي لم يستقر وجوب التمام عليه ، وبأنه كالحائض والغنى عليه ونحوهما من ذوي الأعذار الذين

(١) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب صلاة المسافر الحديث ١٢

(٢) المستدرک الباب ١٥ من ابواب صلاة المسافر الحديث - ١

يجب عليهم القضاء إذا طرأ العذر بعد مغضي ما بسع الصلاة ولم يفعلوا ، لاشتراك الجميع في طرو العذر وإن كان هو فيما نحن فيه يقتضي سقوط الركعتين ، وفي تلك يقتضي سقوط الصلاة من رأس ، فكما هو لم يؤثر هناك بعد الاستقرار الزبور لم يؤثر هنا ، وبأنه لو وجب القصر هنا في الأداء لوجب في القضاء عند القوات ، وليس فليس ، وبأنه لو وجب القصر لوجب الافطار ، ضرورة تلازمها ، وليس فليس ، وبأنه لو فرض شرؤه في الصلاة قبل تحقق اسم السفر عليه حتى صار كذلك وهو في أثناءها كما اذا كان في سفينة أو راحلة لم يكن إشكال في وجوب إكمال الصلاة تماماً ، لأنها على ما افتتحت ، فكذلك هنا ، لعدم الفصل بين الصور ، وبصحيح ابن مسلم (١) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلاة وهو في الطريق فقال : يصلي ركعتين ، وإن خرج إلى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً » ونحوه خبره الآخر (٢) وخبر بشير النبال (٣) « خرجت مع أبي عبد الله (عليه السلام) حتى أتينا الشجرة فقال لي أبو عبد الله (عليه السلام) : يا نبال قلت : لبيك ، قال : إنه لم يجب على أحد من أهل هذا المسكر أن يصلي أربعاً غيري وغيرك ، وذلك ، أنه دخل وقت الصلاة قبل أن يخرج » والمؤثق (٤) عن الصادق (عليه السلام) أيضاً قال : « سئل إذا زالت الشمس وهو في منزله ثم يخرج في سفره قال : يبدأ بالزوال فيصلبها ثم يصلي الأولى بتقصير ركعتين ، لأنه خرج من منزله قبل أن تحضره الأولى ، وسئل فإن خرج بعد ما حضرت الأولى قال : يصلي أربع ركعات ثم يصلي بعد النوافل ثمان ركعات ، لأنه خرج من منزله بعد ما حضرت الأولى ، فإذا حضرت العصر صلى

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب صلاة المسافر - الحديث

(٤) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها - الحديث ١

العصر بتقصير ، وهي ركعتان لانه خرج في السفر قبل أن يحضر العصر ، - ضعيفة جداً
إذ الاستصحاب - مع إمكان منع جريانه في نحو المقام باعتبار أن الذي يجب
في أول الوقت انما هو كلي الصلاة لا شخصها ، ويتخير المكلف في الإيقاع في أي
جزء شاء من الزمان الموسع على حسب ما يقتضيه تكليف ذلك الجزء بخصوصه وضوء
أو تيمماً أو جلوساً أو اضطجاعاً ونحو ذلك ، نعم في بعضها لا يجوز المكلف نقل حاله
اليه اختياراً ، وبعضها يجوز كما في المقام ، إذ لا ريب أن التخيير في الشيء تخيير في
لوازمه ، ولذا قيل إنه يستفاد بدلالة الإشارة من التوسعة في الوقت ومما دل على إباحة
السفر مطلقاً تخيير المكلف في الصلاة بين الأتمام بأن يصلّيها وهو حاضر وبين القصر
بأن يسافر فيصليها كذلك ، كدلالة الآيتين (١) على أقل الحل - مقطوع بما سمعت
من الأدلة السابقة ، وكذا إطلاق أدلة التمام التي استفيد منها أصله بعد الغض عن
المنافسة فيه ، وأما إطلاق أدلة وجوبه على الحاضر فقد عرفت وضوح عدم شمولها
للمقام ، ومع التسليم فهو معارض بمثله ، ومقيد بما عرفت ، والفرق بين المقام وبين الحائض
والمغنى عليه في غاية الوضوح ، فقياسه حينئذ عليها مع حرمة مع الفارق ، كوضوح منع
الآتمام في القضاء ، إذ هو تابع للكلام في الأداء ، ولو سلم لفرض دليل يدل على اعتبار
القضاء بحال الوجوب دون الأداء فلا ينبغي قياس المقام عليه أيضاً ، كما أن عدم وجوب
الافطار للدليل وإن كان هو مسافراً لا يستلزم عدم القصر الواجب على المسافر ، ولذا
وجب القصر عليه باعتراف الخصم دون الافطار إذا فرض سفره حين الزوال بحيث لم
يمض منه مقدار أداء الصلاة ، أو في وقت اختصاص الظهر دون العصر ، وكذا
لا تلازم بين الآتمام في الفريضة التي تحقق السفر في أثناءها وبين المقام ، إذ لعله لا اشتراط
القصر بسبق تحقق السفر على افتتاح الصلاة ، مع أنه يمكن منع الأصل إذا فرض تحقق

السفر في الأثناء قبل أن يتجاوز محل القصر ، لانتقال تكليفه حينئذ ، مثل من نوى الإقامة في أثناء الصلاة أو رجع عنها كذلك ، فتأمل ، كما أنه يمكن النقض بالعكس فيما افتتح الصلاة على القصر ثم صار حاضراً في أثناءها ، فإن المتجه حينئذ على مذاق الخصم القصر ، لأن الصلاة على ما افتتحت عليه ، مع أنه لا يلزم القول بالقصر إذا انصف بالحضور قبل الشروع في الصلاة ، فيعلم عدم التلازم بين المسألتين .

وصحيح ابن مسلم - مع قصوره عن معارضة ما تقدم من الأدلة من وجوه ، منها الشهرة والموافقة للاطلاقات ، خصوصاً مع اضطراب سنده ومتنه في الجملة بالنسبة إلى رواية التهذيب له - محتمل لإرادة الصلاة أربعاً في البلد عند إرادة الخروج إلى السفر أو قبل تجاوز محل الترخيص ثم يسافر ، إذ يصدق عليه حينئذ أنه خرج إلى سفره ، كخبره الآخر ، وأما خبر بشير النبال فهو ضعیف السند لا يصلح لمعارضة بعض ما عرفت فضلاً عن جميعه ، خصوصاً مع احتمال الحمل على التقية كسابقه كما في الرياض ، والموثق - مع قصوره عن المقاومة أيضاً - لا ينطبق على المختار عندنا من دخول وقت الظهر بمجرد الزوال واشتراكها مع العصر بما بعد وقت الاختصاص ، أو مطلقاً على القوانين .

ومن ذلك كله تعرف ما في المحكي عن بعض أفاضل المتأخرين من التوقف وعدم الترجيح معللاً له بتعارض الصحيحين واحتمال كل منهما الحمل على الآخر ، إذ لا يخفى عليك رجحان حمل هذا الصحيح على الأول للشهرة والاجماع المحكي والموافقة للعمومات والاطلاقات ، وأقرية التصرف فيه من التصرف في الأول ، إذ غايته صرف الأمر فيه بالتقصير إلى صورة الخروج من البلد بعد دخول الوقت من غير مضي مقدار الصلاة بالشرائط كما سمعته سابقاً ، وهو في غاية البعد ، لأن الخروج إلى محل الترخيص بعد دخول الوقت في المنزل كما هو نص موردته يستلزم مضي وقت الصلاتين بل وأكثر ، ولا أقل من أحدهما قطعاً ، مع أنه عليه السلام أمر بالقصر من غير استيفصال عن مضي

مقدارهما أو أحدهما ، مع أن قوله فيه : « فلا أصلي حتى أخرج » كالصريح في تمكنه من الصلاة قبل الخروج ، مع أن تأكيد الحكم بالقسم على تقديره يُلغو عن الفائدة الظاهرة منه ، وهي رفع ما يتوهم من وجوب التمام أو جوازه ، إذ هو ليس محل توهم لأحد حينئذ بخلافه على الظاهر ، ولعله لذا اعترف الفاضل المذكور فيما حكى عنه بأن هذا الصحيح أقبل لتأويل من ذلك على أن المراد (من ظ) خرج من سفره أشرف عليه لا الخروج حقيقة ، وهو كما ذكره .

وكذا تعرف من ذلك كله ما في القول بالتخير مع استعجاب التمام القدي منشؤه دعوى تعارض الأدلة وتكافئها الموجب للعمل بها جميعاً على التخير ، خصوصاً مع ورود صحيح منصور (١) بذلك في المسألة الثانية ، قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إذا كان في سفره فدخل عليه وقت الصلاة قبل أن يدخل أهله فصار حتى يدخل أهله فإن شاء قصر وإن شاء أتم ، والآنمأ أحب إلي « لمنع التكافؤ أولاً ، كما هو واضح ، وصراحة بعض (٢) تلك الأخبار السابقة في نفي التخير مع استعجاب التمام كالحلف بالله ونحوه ثانياً ، وكون الخبر المزبور في المسألة الثانية لا فيما نحن فيه ولا تلازم بينهما ، مع أن معارضة بالنسبة إليها أكثر مما هنا عدداً وأقوى دلالة ، ولذا راعى فيها حال الأداء من قال بمراعاة حال الوجوب هنا ، لاستفاضة الروايات هناك بانقطاع حكم السفر بالوصول إلى المنزل ، وأنه يقصر حتى يدخل أهله ، فطرحة حينئذ بالنسبة إليها متمين ، خصوصاً مع إمكان القدح بصحة سنده ، واحتماله كما قيل الحل على التقية لأنه مذهب بعض العامة .

وأما القول بالتفصيل المزبور جمعا بين الأدلة بشهادة الموثق (٣) « سمعت

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب صلاة المسافر الحديث

أبا الحسن (عليه السلام) يقول في الرجل يقدم من سفره في وقت الصلاة فقال : إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتم ، وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر ، ونحوه خبر الحكم بن مسكين (١) فهو - مع أن التأمل في تلك الأدلة يشرف الفقيه على القطع بعدمه ، وضعف سند الثاني منها - مدفوع بأنه لا شهادة في شيء منها على ذلك لاحتمالها أو ظهورها في إرادة الضيق والسعة بالنسبة للدخول وعدمه على معنى أنه إن وسع الوقت للدخول فليدخل ويتم ، وإلا فليصل قصر آ قبل الدخول وهو مسافر ، كما في صحيح ابن مسلم (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) « في الرجل يقدم من الغيبة فيدخل عليه وقت الصلاة فقال : إن كان لا يخاف أن يخرج الوقت فليدخل فليتم ، وإن كان يخاف أن يخرج الوقت قيل أن يدخل فليصل وليقصر » فهما بالدلالة على خلاف المطلوب أولى ، فلا جهة لتحكيمهما على تلك الأدلة كما هو واضح ، لكن ومع ذلك فلا احتياط بالجمع بين القصر والتمام مما لا ينبغي تركه في مثل المقام المعلوم شغل الذاكرة به ، ومن الغريب ما في المختلف من الاستدلال على مختاره بأنه أوفق في الاحتياط من القصر ، لأنه إذا جاء به برئت ذمته قطعاً بخلافه لو قصر ، وهو كما ترى ، إذ من الواضح أن الاحتياط بالجمع بينهما لا بفعل التمام وحده ، إذ ليس هو قصر آ وزيادة . والله أعلم .

﴿ وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر ﴾ بعد مضي زمان يسمع الصلاة ﴿ والوقت باق ﴾ ولكن المشهور هنا بين الأصحاب نفلاً وتحصيلاً أن ﴿ الآتمام هنا أشبه ﴾ اعتباراً بحال الأداء ، حتى أن مثل العلامة والشهيد بن ميمون اعتبر حال الوجوب هناك قال هنا باعتبار حال الأداء ، بل اكتفى في ثبوته بسعة الوقت لادراك الركعة من الفريضة مع الشرائط ، وهو كذلك ، وإن كان ليس له فعل ذلك اختياراً ،

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٧ - ٨

بل اعترف غير واحد بعدم معروفة القائل بتعيين القصر وإن كان يفهم من المتن ، بل صرح بعضهم بنسبته الى القيل ، بل في السرائر « أنه لم يذهب الى ذلك أحد ، ولم يقل به فقيه ، ولا مصنف ذكره في كتابه لا منا ولا من مخالفينا » الى آخره : لكن يدل عليه بعض النصوص (١) السابقة إلا أنه يجب رفع اليد عنها أو تأويلها ببعض ما عرفت ، لمعارضته بمثل ما مر حتى الاجماع المحكي مع زيادة عظم الشهرة هنا ، ومعروفة انقطاع السفر بالمرور بالمنزل نصاً وفتوى ، وصحيح العيص بن القاسم (٢) « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدخل عليه وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلها قال : يصلها أربعاً ، وقال : لا يزال يقصر حتى يدخل بيته » وأما القول بالتخير أو التفصيل فها وإن نسب أولهما الى الشيخ وثانيهما الى ابن الجنيد إلا أنه لم يتحققهما أيضاً واسكن دليلهما مع الجواب عنه يظهر مما عرفت ، بل هذا المقام أولى بجميع ما ذكرناه في ذلك المقام كما لا يخفى .

(ويستحب أن يقول عقيب كل فريضة) مقصورة (ثلاثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر جبراً) لتقصان العارض (للفريضة) بلا خلاف أجده ، لخبر سليمان المروزي (٣) قال : « قال الفقيه العسكري عليه السلام : يجب على المسافر أن يقول في دبر كل صلاة يقصر فيها : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثين مرة تمام الصلاة » إذ هو وإن كان مشتملاً على لفظ الوجوب إلا أنه لما لم يقل به أحد كما اعترف به في الرياض وكان الخبر ضعيف السند أتجه حمله على إرادة مطلق الثبوت أو تأكيد الاستحباب منه ، على أنه يمكن منع كون لفظ الوجوب حقيقة في المعنى المصطلح بحيث يحمل عليه اذا ورد في الكتاب والسنة .

(١) و (٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ٤ - ٤

(٣) الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب صلاة المسافر الحديث ١

ثم إنه لا ريب في ظهور النص كالتن في اختصاص المقصورة بذلك ، لكن قيل إنه روي (١) استحبابها عقيب كل فريضة ، فيكون استحبابها هنا آكد ولا بأس به ، وهل يتداخل الجبر والتعقيب أم يستحب التكرار وجهان أحوطهما الثاني ، والأمر سهل . ﴿ ولا يلزم المسافر متابعة الحاضر إذا أتم به بل يقتصر على فرضه وبسمل منفرداً ﴾ كما تقدم تفصيل الحال فيه في فصل الجماعة .

﴿ وأما اللواحق فسائل : الأولى إذا خرج من منزله الى مسافة فمنعه مانع ﴾ عن قطعها ﴿ اعتبر ، فإن كان بحيث يخفى عليه الأذان ﴾ أو الجدران بناء على الاكتفاء بانحداها ﴿ قصر إذا لم يرجع عن نية السفر ﴾ بتردد أو عزم على العدم بلا خلاف ولا إشكال لأنه مسافر حينئذ ، كما أنه فاقد للشرط مع فرض عدم استمرار قصده ، نعم قيده بعضهم بما إذا لم يمضي عليه ثلاثون يوماً أو ينوي الإقامة ، وهو في محله بالنسبة الى الثاني ، وأما الأول فقد يناقش بأن ظاهر الأدلة السابقة المقتضية للتمام بسببه اعتبار التردد من المسافر نفسه في السفر لا العازم الذي يكون منعه من غيره ، ولعله لذا حكي عن المحقق الثاني هنا الحكم بالتقصير وإن مضى له ثلاثون يوماً ، إلا أنه قد يدفع بأن ظاهر تلك هو عدم علم المسافر بأنه يسير غداً أو بعد غد ولو للتعليق على أمر ليس من قبله كما ذكرناه سابقاً ، فلاحظ .

﴿ وإن كان بحيث يسمعه ﴾ أي الأذان ﴿ أو بدا له عن نية السفر ﴾ ولو لتردده فيه وفي عدمه ﴿ أتم ﴾ لأنه لم يخرج عن محل الترخيص ولغقدان الشرط وهو استمرار القصد ﴿ ويستوي في ذلك ﴾ كله ﴿ المسافر في البر والبحر ﴾ للاشتراك في الأدلة .

للسائلة ﴿ الثانية لو خرج الى مسافة فردته الريح ﴾ قبل أن يقطعها ﴿ فإن بلغ سماع الأذان ﴾ أو رؤية الجدران ﴿ أتم ﴾ لأنه في البلد حينئذ ﴿ وإلا قصر ﴾ إذا لم

ج ١٤ (في حكم ما اذا عزم على الإقامة ثم خرج الى ما دون المسافة) - ٣٩٣ -

يكن قد رجع عن نيته لأنه مسافر حينئذ ، ونحوه لو رجع لقضاء حاجة ، وفي المدارك وعن الموجز وكشفه أنه لا يلحق في هذا الحكم موضع الإقامة ، بل قال في الأول : « يجب التقصير وإن عاد اليه ما لم يعدل عن نية السفر ، أما مع العدول فيجب الاتمام في الموضعين » قلت كأن وجه الأول أنه يخرج عنه بقصد السفر ساوى غيره ، فلا مدخلة له في نفسه فضلاً عن محل الترخيص ، لكن قضية ذلك أنه لا يرجع الى التمام وإن عدل عن السفر ما لم ينو إقامة جديدة ، ولعله المراد ، وإلا فالقول بالاتمام حينئذ لا يخلو من نظر ، وربما تسمع في المسألة الثالثة ما ينفعك هنا إن شاء الله ، فارتقب وتأمل

المسألة (الثالثة) التي اضطربت فيها الأفهام وذلت فيها أقدام كثير من الأعلام ، وهي (اذا عزم) المسافر (على الإقامة في غير بلده عشرة أيام) وقد صلى فيه فريضة تماماً (ثم) أنه (خرج) عنه (الى ما دون المسافة) لأمر قد بدا له ، فهل يبقى على حكم التمام أو يعود الى التقصير الثابت له قبل المقام ، وأن جماعاً من الفضلاء للتأخيرين وجلة من مشائخنا المحققين قد عدلوا في المسألة عما عليه الأصحاب ، وخالفوا ما هو المعروف عندهم في هذا الباب ، فمنهم من أوجب التقصير في جميع صورها ، ومنهم من ذهب الى الاتمام في شقوق المسألة عن آخرها ، ولم أقف على موافق لمذنب القولين كما اعترف به العلامة الطباطبائي في مصابيحها فيما اطلعت عليه من الأقوال ، ولا نقله ناقل من الفقهاء في كتب الخلاف والاستدلال (ف) ان الاستفادة من كلامهم الاجماع على أنه (إن عزم على العود والإقامة) في ذلك المكان (أتم ذاهباً وعائداً وفي البلد) كما حكاه عليه في الروض والمصابيح وعن المقاصد العلية ، بل عن الفرية عليه عامة الأصحاب ، بل عن كشف الالتباس أنه لا شك ولا خلاف فيه ، وهو الحجة بعد ظهور النصوص (١) أو صراحتها في انقطاع سفره بنية الإقامة ، وأنه لا يعود الى

التقصير إلا إذا خرج قاصداً للمسافة ، لا أقل من استصحاب حكم التمام حتى يثبت الزيل ، بل على ذلك لا فرق بين أن ينوي العشرة في بلد الإقامة وغيرها مما هو دون المسافة كما عن مجمع البرهان التصريح به ، لاشتراكهما معاً في المقتضي الزبور وإن كان ظاهر عبارات الأصحاب الأول كما في الذكرى الاعتراف به ، إلا أنه لا يبعد عدم إرادتهم ذلك على وجه الشرطية ، بل كأنه مقطوع به .

وكذا المستفاد من كلامهم الاتفاق على وجوب القصر على مرئيد العود دون الإقامة في الإياب ومحل الإقامة كما اعترف به العلامة الطباطبائي وتلميذه شيخنا في مفتاح السكرامة ، بل قيل هو ظاهر حصر الخلاف في المسألة بقولين في المسالك والروض وجامع المقاصد وكشف الالتباس وفوائد الشرائع ، بل عن الأخير وإرشاد الجعفرية نفي الخلاف فيه ، بل قيل إنه صريح كلام ثاني الشهيدين في نتائج الأفكار حيث قال في أثناء كلامه : « إن أقوال أصحابنا منحصرة في هذا القسم في قولين : أحدهما القصر مطلقاً ، والثاني القصر في العود ، فالتفصيل بالتمام في بعض الأقسام إحداث قول ثالث رافع لما وقع عليه الإجماع المركب ، كما أن أولها نسبة إلى المتأخرين في ذكره . »

قلت : ويؤيده تتبع ما وصل إلينا من كلمات الأصحاب بواسطة وبدونها من المبسوط والقاضي والسرائر والمختلف والمنتقى والتذكرة والنهاية والتحرير والقواعد والدروس والبيان والموجز وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد والجعفرية واليسية وإرشاد الجعفرية والمدارك والفريفة والدررة السنية والخيرة والسكفاية وغيرها وإن كان المفروض في عبارات الشيخ والقاضي والسرائر المقيم في مكة إذا أراد الخروج إلى عرفات ومنى لغضائه نسكه إلا أنه من المقطوع إرادتهم المثال من ذلك وأنه لا خصوصية له كما يؤدي إليه تعليلهم الحكم الزبور ، بل هو كصريح كلماتهم ، كما لا يخفى على من لاحظ عباراتهم ، كما أنه من المقطوع به بملاحظتها أيضاً أن بناء المسألة

ج ١٤ (في حكم ما اذا عزم على الإقامة ثم خرج الى ما دون المسافة) - ٣٦٥ -

في الفرض على كون الخروج الى عرفات دون المسافة ، لعدم ضم الذهاب الى الاياب
لتغير يومه المعلوم انتفاؤه في المقام . لا يمكن قضاء النسك ، أما بناء على اعتبار الضم مطلقاً
كما مجمعه سابقاً فليس الفرض مما نحن فيه قطعاً .

نعم يبقى إشكال على خصوص كلام الشيخ ، لحكمة التخيير بين القصر
والإتمام لقاصد الأربع ، فكيف يتجه له حينئذ القول بمتعين الإتمام هنا مع إرادة
العود والإقامة ، وعرفت على أربع فرائض من مكة ، ألهم إلا أن يريد الإتمام على
أنه أحد فردي الواجب للتخير أو أنه ينفي الكلام هنا على القول الآخر ، وهو تعين
الإتمام في قاصد الأربعة الذي لم يضم الذهاب الى الاياب في يوم واحد ، أو أنه لم
يثبت عنده كون عرفات على أربع فرائض وإن صرح به في القاموس ، ودلت عليه
النصوص (١) كما قيل ، أو غير ذلك ، ولا يرد مثل هذا على حكمه بالقصر اذا لم يرد
العود والإقامة ، وذلك لأن بناء الاشكال على كون التخيير للمسافة التليفية ، وليس
كذلك في المقام ، إذ الفرض أنه قاصد مسافة إما بخروجه الى المقصد أو بعوده منه على
القولين ، وبالحكمة لم تنف على قائل بالإتمام في المقام ، ولا من حكي عنه ذلك سوى
ما يحكي عن حواشي الشهيد على القواعد ناقلاً له عن مصنفها فيمن خرج من الحلة الى
زيارة الحسين عليه السلام يوم النصف من رجب عازماً على الرجوع الى الحلة لزيارة أمير المؤمنين
(عليه السلام) يوم السابع والعشرين منه أنه يقصر مطلقاً ويتم احتياطاً ، والتمام
أرجح ، قيل وهذا هو المنقول عنه في أجوبة مسائل السيد السعيد الهنا ابن سنان المدني ،
وعن ولده فخر الاسلام في بعض الحواشي على الهوامش ، وفي بعض نسخ إيضاحه كما
قدمنا نقله سابقاً ، مع أن الأول لا صراحة فيه بكون الحكم التمام ، بل لعل ظاهره
القصر ، أو أن كلامه من المجملات ، والثاني لم يثبت النسبة اليه ، مع أنه شاذ ، خصوصاً

(١) الوسائل - الباب - ٢ - من ابواب صلاة المسافرين

وظاهره الأتمام حتى لو كان في ابتداء نيته التردد فيما دون المسافة ، وقد عرفت ما فيه سابقاً ، وكفى بذلك دليلاً على الحكم المذكور ، إذ هو إن لم يكن إجماعاً كاشفاً عن رأي المعصوم فلا ريب في حصول العلم من مثل هذا الاتفاق بوصول دليل معتبر دلتهم على ذلك بحيث لو اطلعنا عليه لقلنا كتمانهم ، وكلما يفرض من الاحتمالات ينفيه القطع العادي بعلمه من المجموع .

مع أنه يمكن أن يستدل عليه مضافاً الى الإجماع المحكي الذي يشهد له ما سمعت باندرجه فيما دل على القصر على المسافر المقتصر في الخروج عنه على التيقن ، وهو غير الفرض ، إذ نية الإقامة لا تخرجه قطعاً عن صدق المسافر ، وينحو صحيح أبي ولاد (١) السابق ، ضرورة صدق الخروج بالنسبة الى الفرض ، إذ دعوى إرادة غير المشتمل على قصد العود عنه ممنوعة ، وبصدق قصد المسافة عليه عند إرادة العود ، أقصاه المرور بمحل الإقامة ، وهو ليس من القواطع ، ولا ينفيه كثرة إرادة (٢) المسك في بعد قصوره عن قصد الإقامة الشرعية ، إذ هو ما شرعاً ، وكذا لا ينفيه عدم كون محل الإقامة في جهة البلد التي يريد السفر إليها ، ضرورة اختلاف الأغراض والمقاصد المسافرين في محل مرورهم ، فتارة يكون غرضه في مكان على الجهة ، وأخرى على خلافها ، بل قد يقال وكذا لا ينفيه إرادة تكرار العود الى محل الإقامة وما دون المسافة بالنسبة إليها وعدمه ، كما هو قضية إطلاق الأصحاب وتعليقهم القصر على مجرد عدم قصد الإقامة ، إذ هو على كل حال قاصد قطع المسافة وإن اتفق له التردد في أثناءها لبعض الأغراض ، سواء قصد ذلك ابتداءً أو طراً له في الأثناء ، كما إذا لم ينو الإقامة أصلاً أو لم يكن عازماً على العود إلا أنه طراً له ، فإن ذلك كله محسوب عليه من سفره ومسافته وإن لم يكن

(١) الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاة المسافرين الحديث ،

(٢) هكذا في النسخة الأصلية ولكن الصحيح ، إرادة كثرة المسك فيه ،

هو من المتعارف في الطريق الى البلد التي يريد الوصول اليها .

لسكن الانصاف أنه من المحتمل قويا تنزيل إطلاق الأصحاب على خصوص مرابد العود دون الإقامة ثم الخروج بعد الى مسافة من غير إرادة تكرار الخروج الأول ويؤيده ما في كشف التباس الصيمري من « أن كثيراً من الناس جهلوا مراد المصنفين بقولهم : « قال عاد لا بنية الإقامة قصر » وضلوا عن الطريق الواضح المستبين ، فزعموا أن مرادهم أنه اذا خرج بعد الإقامة عشراً الى ما فوق الحفاء ودون المسافة بنية العود الى موضع الإقامة لا يجوز له الأتمام إلا مع نية إقامة عشرة أخرى مستأنفة ، ولو عاد بغير نية إقامة عشرة مستأنفة وعزمه الخروج ثانياً الى ما فوق الحفاء ودون المسافة لا يجوز له الأتمام ويجب عليه التقصير ، وهو جهل وضلالة بمراد المصنفين ، لأن مرادهم بذلك القول هو ما اذا كان قصده بعد الرجوع الخروج الى مسافة ، ولو كان قصده الخروج ولو كل يوم الى ما دون المسافة لم يجوز له التقصير بإجماع المسلمين ، لما عرفت من أن نية الإقامة عشراً مع الصلاة تماماً ولو فرضة واحدة تقطع السفر وتوجب الأتمام حتى يقصد مسافة أخرى ، وقد صرح به الأصحاب في مصنفاتهم ، قال الشهيد في دروسه : « لو خرج بعد عزم الإقامة وقد صلى تماماً اشترطت مسافة أخرى » وقال في بيانه : « لو خرج بعدها اعتبرت المسافة - الى أن قال - فعلي هذا لو خرج كل يوم الى ما فوق الحفاء ودون المسافة فهو باقٍ على الأتمام حتى يخرج بقصد مسافة ، فانه يقصر عند الحفاء » ولو عاد بقصد الخروج قبل العشرة الى مسافة قصر عند الشهيد والمصنف ، وعند الخروج على مذهب العلامة والمحقق ، فقد تحقق العوَاب وزال الارتياح » ووافقه عليه المقدس البغدادي ، إلا أن القطع بإجماع المسلمين على ذلك - مع إطلاق عبارات الأصحاب وظهورها في أن المدار في التقصير على عدم قصد الإقامة المستأنفة ، على أن الغالب حصول التكرار اذا بقي تسعة أيام مثلاً ، خصوصاً

في مثل المقيم في بغداد بالنسبة الى بلد السكاظمين (عليهما السلام) وفي مكة بالنسبة الى منى وعرفة - محتاج الى جراءة ، وكأن الذي أُلجأه الى ذلك استبعاد احتسابه مسافراً وقاصداً للمسافة من ابتداء عودته مع إرادته التكرار ، كما أوما اليه بقوله : « وقد صرح الأصحاب » الى آخره .

اسكنك خير بأنه يمكن أن يقال إنه وإن كان كذلك بادي الرأي إلا أنه مع التأمل ومراعاة قواعد الشرع في المسافر والمقيم التي هي لا تنطبق على ما في العرف في بعض الأحيان يرتفع ذلك الاستبعاد ، ويعلم أن مراد الأصحاب بقصد المسافة ما يشمل مثل المقام ، وأنه لا يضره هذا التردد في الأثناء من غير فرق بين قصده ذلك ابتداءً أو بدا له في الأثناء وإن كان ظاهر الكشف الاعتراف به في الثاني ، ولا بين قلته وكثرته ، ولا بين التردد الى مكان مخصوص أو غيره ، فلا تناقض حينئذ بين كلماتهم كي يلتجأ منه الى ما ذكره ، بل قد يقوى في النظر ، ان المتجه على كلام الشيخ ومن تبعه من القائلين بالقصر ذهاباً وإياباً ومقصداً عدم الفرق بين التكرار وعدمه ، لاقتضاء دليلهم ذلك .

نعم نتيجة الفرق على مختار المتأخرين من التفصيل بين الذهاب والعود ، فيقصر في الأخير خاصة ، ضرورة أنه لا يعقل منهم الفرق بين الذهاب الأول الذي حكموا بالتمام فيه وبين الذهاب الثاني أو الثالث ، إذ من المستبعد أن يحكموا بصدق السفر عليه مع هذا القصد ابتداء من حين الشروع في العود ثم الذهاب ثم الإياب وهكذا دون الذهاب الأول ، ولعله الى ذلك اوح المقدس الأردبيلي فيما حكى عنه ، حيث قال : « وأما مع عدم نية الإقامة فيكون قاصداً للرجوع مع عدم الإقامة المستأنفة أو متردداً أو ذاهلاً ، فالظاهر وجوب الاتمام مطلقاً إلا أن يكون في نفسه السفر الى بلد يكون مسافة بعد العود وقبل الإقامة ، ويكون بالخروج عن بلد الإقامة قاصداً ذلك بحيث الجواهر - ٤٦

يقال إنه مسافر الى ذلك البلد إلا أن له شغلا في موضع منها فيقضي شغله ثم يرجع الى بلد الإقامة ، فيثبت يكون مقصراً بمجرد الخروج الى محل الترخيص مع نية العود - ثم قال - : وبالجملية الحكم تابع لمقصده ، فان صدق عليه عرفاً أنه مسافر وتحققت شرائط القصر قصر وإلا أتم - الى أن قال - : وليس هذا بخارج عن القوانين ولا عن إجماعهم القديني نقل على وجوب القصر حين العود ، لاحتمال كلامهم ذلك ، فانه يحمل غير منفصل - ثم قال بعد ذلك - إنهم قالوا : لا بد للقصر بعد الإقامة من قصد مسافة أخرى ومن الخروج الى محل الترخيص بقصد تلك المسافة بحيث يكون هذا الخروج جزء من ذلك السفر ، ومعلوم عدم تحقق ذلك فيما نحن فيه .

وإن كان في كلامه نظر أيضاً من وجوه تعرف مما تقدم ، وأعظمها دعواه الاجمال في كلمات الأصحاب ، وتنزيله الاجماع الزبور على تلك الصورة الزبورية خاصة مع أنه لم يستقر عليها حتى قال ما سمعته أخيراً عما نسبته الى الأصحاب من اعتبارهم كون هذا الخروج جزءاً من ذلك السفر القديني هو واضح المنع إن أراد الجميع ، خصوصاً بعد مراعاة كلامهم في المقام كوضوح المنع فيما يحكي عن بعض من تقدم على الشهيد الثاني حيث زعم التناقض في كلمات اللقمان بين من أطلق القصر فيه وبين ما تقدم لهم من أن نأوي الإقامة لا يعود الى القصر بعد أن صلى تماماً إلا اذا خرج قاصداً للمسافة ، فأجاب بحمل كلامهم هنا على ما اذا خرج قبل الصلاة تماماً ، بل هو من الغرائب التي لم يخطر العالم في وقوع أمثالها منه ، وكيف والمقطوع به من كلمات الأصحاب هنا إرادة خروج من كان فرضه التمام الى ما دون المسافة ، وإن لم ينص عليه بعضهم ممن هو معتبر له ، كما لم ينص على بعض الأمور الأخر اعتماداً على كون الناظر من أهل النظر ، وإلا فما ذكره يرجع الى القصر من غير حاجة للخروج الى ما دون المسافة ، بل وكذا ما ذكره الشهيد أيضاً نفسه من التفصيل . ، وحاصله الفرق بين ما يكون العود مما هو دون المسافة

فيه قرب الى بلده مثلاً أو صورة رجوع اليه وبين ما لا يكون كذلك ، فيقصر في الأول دون الثاني .

ثم قال : « لا يقال إن هذا خرق للاجماع المركب ، إذ الناس بين قولين ، فلا قائل حينئذ بالتفصيل المزبور ، لأننا نقول إن القائل به أكثر الأصحاب ، لأنهم قد أسلفوا قاعدة كلية ، وهي أن كل من نوى إقامة عشرة وصلى تماماً ثم بدا له في الإقامة فانه يبقى على التمام الى أن يقصد مسافة جديدة ، وما ذكرناه هنا من أفراد هذه القاعدة وإن كان ظاهرهم أنها مسألة يرأسها « ومراده أنه لا يتحقق صدق قصد المسافة عليه إلا بما تضمنته من التفصيل ، ضرورة أنه لو كان المقصد مثلاً في بعض الطرق التي سلكها من بلده بحيث يكون الخروج اليه بعد نية الإقامة بصورة الرجوع الى البلد ورجوعه منه بصورة الذهاب لم يعقل كون الرجوع من محل هذا شأنه رجوعاً الى بلد المسافر ، وهو طرف النقيض للرجوع .

وفيه أن المدار على صدق قصد المسافة والسفر والتغير عن محل الإقامة بعد في مكان من الأمكنة التي هي دون المسافة بالنسبة الى محل إقامته ، لا أن المدار على صدق الرجوع الى البلد وعدمه ، ولا ريب في تحقق الأول بمجرد قصد نزع ثوب الإقامة والاستقرار تلك المدة والرجوع الى حاله قبل الإقامة ، ثم ضرب في الأرض حتى خرج عن محل الترخص من محل إقامته ، سواء كان قطعه لهذه المسافة مستديراً أو متعاكساً أو ملفقاً أو غير ذلك ، إذ المدار على أنه شرع فيما كان عليه قبل الإقامة من لباس ثوب السفر على مقتضى أغراضه ومقاصده التي تتعلق في بعض الأمكنة ذهاباً وإياباً ، وليس المدار على صورة الرجوع أو قصده أو عليها وعدمها ، على أنه قد يكون المسافر على حالة يظن كل من رآه عليها أنه ذاهب عن بلده ، وهو في الواقع راجع اليها إلا أنه صدرت منه تلك الحالة بخلاف من ماء أو خوف طريق أو غيرها ، وبالعكس ،

فان اشتباهات العرف خصوصاً في المصاديق كثيرة

بل من التأمل فيما ذكرنا يظهر قوة قول الشيخ ومن تابعه كالقاضي والحلي والفاضل في كثير من كتبه وعن القرية والدرة السنية بالتقصير في الفرض في الذهاب والمقصد أيضاً ، بل ربما قيل إنه ظاهر المتن ومن عبر نحوه أيضاً ، بل نسبة الشهيد الى المتأخرين .

خلافاً لجماعة من المتأخرين منهم الشهيد والمحقق الثاني وغيرها فلا يقصر في الذهاب ويقصر في العود ، بل عن الحدائق الظاهر أنه المشهور ، بل نسبة العلامة الطباطبائي الى أكثر المتأخرين وإن كان فيها معاً نظر لا يخفى على المتتبع .

نعم بين ما ذكره الشهيد منهم خاصة وبين غيره فرق من وجهين : أحدهما انهم صرحوا بوجوب الاتمام لغير ناوي الإقامة بعد العود في المقصد أيضاً كما في الذهاب ، وأن التقصير إنما هو في العود خاصة ، بخلاف الشهيد فألحق المقصد بالعود في التقصير أيضاً ، حيث قال في الدروس : « ولو خرج ناوي الإقامة عشرأ الى ما دون المسافة عازماً على العود والمقام عشرأ مستأنفة أتم ذهاباً وعالداً ومقيماً ، وإن عزم على المغادرة قصر ، وإن نوى العود ولم ينو العشر فوجهان أقر بهما القصر لا في الذهاب » وقال في البيان : « واذا عزم على الإقامة في بلد عشرأ ثم خرج الى ما دون المسافة عازماً على العود وإقامة عشرة أخرى أتم في ذهابه وإيابه وإقامته ، وإن عزم على مجرد العود قصر ، وإن عزم على إقامة دون العشر فوجهان ، أقربهما الاتمام في ذهابه خاصة » الى آخره .

ويمكن أن يقال إن المقصود من وجوب القصر في غير الذهاب وجوبه في العود والبلد ، ومن وجوب الاتمام فيه خاصة عدم وجوبه فيها بقرينة حكمه بالاتمام في صورة العزم على الإقامة في الذهاب والعود والبلد ، فان التخصيص في صورة عدم العزم ينبغي

أن يكون في مقابلة التعميم في تلك الصورة ، فلا دلالة حينئذ في العبارة على القصر في المقصد وإن كانت قاصرة عن إفادة الأتمام فيه أيضاً إلا أن دليل التفصيل على تقدير تمامه يقتضي عدم الفرق بين الذهاب والمقصد ، فتبعد التفرقة فيه بينهما ، ويقرب أن يكون سكوته عن حكم المقصد صريحاً تعويلاً على إفادة الدليل له « وعلى هذا فلا مخالفة بين قولهم وبين قول الشهيد من هذه الجهة ، كيف وقد صرحوا بموافقتهم فيما اختاروه مع نصريحهم بوجوب الأتمام في المقصد أيضاً ، ولولا ما قلناه لم يكن ما ذكره موافقاً لحصول المخالفة بينهما في حكم المقصد ، بل كان ذلك قولاً ثالثاً في المسألة .

وفيه مع ما ذكر أنه مخالف لتصريحهم بأنحصار الأقوال فيما ذهب إليه الأكثرون من القصر مطلقاً وما ذكره الشهيد من التفصيل .

وثانيهما أنهم أطلقوا التفصيل بوجوب القصر في العود والائتمام فيما عداه بحيث يقتاول العازم على إقامة ما دون العشر بعد العود والعازم على مجرد العود والمروء بمحل الإقامة ، وخصه الشهيد في البيان بالقسم الأول ، وأوجب القصر على قاصد العود من غير إقامة مطلقاً ، قيل : وكلامه في الذكرى يشعر بذلك أيضاً حيث ذكر ما يقتضي تحريض قول الشيخ ومن تابعه في حكمهم بالقصر في القسم الأول مؤذناً بأن إطلاق القصر في القسم الثاني مما لا ينبغي التأمل فيه ، وكيف كان فهذا التفصيل من خواصه لم نعرفه لأحد قبله ولا بعده كما اعترف به بعض مشائخنا ، بل قال إنه قد نص بعضهم كالشهيد الثاني على عدم الفرق ، وهو الذي يقتضيه إطلاق غيره .

وكيف كان فحجة الشيخ ومن تابعه - مضافاً الى إطلاق أدلة القصر على المسافر التي يجب في الخروج عنها الاقتصار على المتيقن ، وهو غير الفرض بمن نوى الإقامة ، والى إطلاق ما دل على إتمام المقيم حتى يخرج الشامل للفرض - أنه نقض المقام بالمناقرة ، فيعود الى حكم السفر ، لصدق قصد المسافة عليه ، بل هو كذلك في

ج ١٤ (في حكم ما اذا عزم على الإقامة ثم خرج الى ما دون المسافة) - ٢٧٣ -

بعض الأفراد قطعاً ، كما لو كان محل إقامته خاناً أو شبهه مما هو من السبيل عرفة ثم قصد إتمام السفر على وجه الاعراض عن الإقامة الأولى والقصد الى ما كان عليه من إتمام السفر ، نعم عزم على العود بهذا الطريق التي يتعارف المرور فيها بمحل الإقامة على أنها مقر ومنزل من المنازل ، خصوصاً اذا كان من قصده قبولة ونحوها ، فانه لا ريب في صدق المسافر عليه بأول خروجه وصدق قصد المسافة عليه كذلك ، ولا قائل بالفصل في الأعصار السابقة ، إذ قد عرفت حدوثه في مثل هذه الأزمنة ، فيم للطلب في الجميع حينئذ .

واستصحاب التمام قد يمنع جريانه في المقام وغيره مما علق الشارع فيه استمرار الحكم الى غاية علم بعض مصداقها وشك في غيره ، كما أنه يمنع في المقام ما اشتهر عندهم في غيره - حتى قيل إنه حكى الاجماع عليه ثاني الشهيدين في نتائج الافكار وصاحب الفرية - من عدم ضم الذهاب الى الاياب وإن كان الاياب يبلغ وحده مسافة في غير مسألة الأربع ليومه أو مطلقاً بعد تسليمه لم ذلك هناك في ذي المنازل ، وفي المأتم الذي قطع مسافة في هيانه وقصد الوصول بعد الى مكان خاص لا يبلغ المسافة ثم العود ، وفيمن ذهب ثلاثة ثم آب في سبعة وغير ذلك ، إلا أنا نمنعه في المقام ، لان دليلاً بعد التسليم ما حكى من الاجماع ، وهو لو سلم هناك فلا ريب في منعه هنا كما اعترف به في الرياض وغيره لذهاب الشيخ والأكثر الى خلافه ، بل لعله كذلك عند الجميع ، كما يؤي اليه ظهور كلماتهم في أن محل البحث هنا اذا قصد العود الى محل الإقامة ، أما إذا قصد الفراق فلا إشكال عندهم في وجوب القصر عليه بخروجه عن محل الإقامة أو الى أن يتجاوز محل الترخيص منها على الوجهين السابقين ، بل حكى الاجماع عليه غير واحد ، ومن أفراد ما لو قصد العود لسكن لا الى محل الإقامة بل الى مكان آخر مثلاً محاذيه في الجهة بينها مقدار محل الترخيص أو أزيد ، فيعلم منه حينئذ عدم

تناول تلك المسألة لمثل المقام ، بل هو كالمسافر الذي قصد في أثناء سفره الميل الى مكان ثم الرجوع الى ذلك الطريق الذي كان سالكه ، فانه لا إشكال في وجوب القصر عليه في ذلك الميل ذهاباً وإياباً ومقصداً ، إذ قد عرفت سابقاً أننا لم نعتبر في المسافة كونها امتدادية ، بل يكفي المستديرة والمتعاكسة وغيرها .

وبالجملة دعوى الاجماع على عدم ضم الذهاب الى الاياب بحيث يشمل المقام على وجه يستكشف منه قول المصوم (عليه السلام) واضحة المنع ، ولعله لذا ضمها في الرياض وعن الحدائق بمصير الشيخ وأتباعه الى عدمها ، وكأنهما لحظا مذهبهم في المقام ضرورة استلزامه القول بالضم المزبور ، إذ احتمال بناء قوله بالقصر هنا في الذهاب والاياب على عدم قطع الإقامة مع الصلاة تماماً السفر ، أو على انقطاع حكمها ولو بالخروج الى غير مسافة يدفعها مخالفة الأول للاجماع وظاهر النصوص ، بل ولحكمه نفسه بتمامه فاي العود والإقامة ، ولولا أنها غير فاطمة للسفر لم يتجه ذلك ، كما أنه لم يتجه هو أيضاً بناء على انقطاع حكمها عنده بمطلق الخروج ، بل كلامهم في ذي المنازل المحكوم بمساواة المقيم له صريح في خلافه ، كصرامة استدلال الشيخ على ما نحن فيه بأن نقض مقامه بالسفر بينه وبين بلده يقصر في مثله بخلافه أيضاً ، بل كأنه مجمع على خلافه كما ادعى ، بل قد يدعى كون عدم تقصير المقيم إلا بقصد المسافة من الواضحات ، فلم يبق إلا بناؤه على اعتبار الضم المزبور هنا .

ومن هنا قيل إن الجميع متفقون على كون القاطع لحكم الإقامة قصد المسافة وتحقق السفر ، لسكن البحث في صدق ذلك عليه بمجرد الخروج مطلقاً ، أو بالشروع في العود كذلك ، أو بالخروج عن محل الإقامة بعد العود مما دون المسافة ، أو التفصيل ، فالشيخ وأتباعه على الأول ، والشهد ومن تأخر عنه على الثاني ، وبعض أهل العصر على الثالث ، والبعض الآخر وبعض من تقدم عليهم يسير على الرابع على اختلافهم في

ج ١٤ (في حكم ما اذا عزم على الإقامة ثم خرج الى ما دون المسافة) - ٣٧٥ -

وجوهه ، لزعم اختلاف العرف في الحكم عليه بالسفر وعدمه ، إلا أنك قد عرفت فيما مضى دعوى الاجماع المركب على خلافه ، وأن الناس بين قائل بالتقصير بمجرد الخروج وقائل به بالعود ، أو هو مع المقصد ، وإن كان الأخير في غاية الضعف بل لم نعرفه لغير الشهيد ، مع أنك سمعت إسماعيل تأويل عبارته ، كما أنا لم نعرف ما يدل عليه ، ضرورة اقتضاء دلائلهم على تقدير تمامه الاختصاص بالعود وإلحاق المقصد بالذهاب ، فالتمسح بالخلاف حينئذ بالقولين كما اعترف به من عرفت من الأساطين .

ولو لا ذلك لكان التفصيل في الجملة متجهاً ، لوضوح عدم صدق السفر ، وقصد المسافة والخروج لها على من خرج بلا فاصل معتد به بعد نية الإقامة والصلاة تماماً الى ما فوق محل الترخيص يسير ورجع في الحال عازماً على إتمام إقامته بأول خروجه ، كوضوح صدق اسم السفر على من خرج بعد إتمام أكثر إقامته الى ما بقي له مما شد الرحال له مثلاً بقصد نزع لباس ذلك الاستقرار والرجوع الى لبس ما كان عليه من ثياب الأسفار إلا أنه قصد مع ذلك المرور بمحل إقامته آناً ما على حسب مرور المستغرق من القوافل وغيرها ولم يكن له غرض أصلاً إلا الاجتياز ، خصوصاً إذا كان محل الإقامة محلاً لذلك كالخان ونحوه ، وتارة يختص صدق اسم السفر عليه بأول شروعه في العود دون الذهاب فينبغي حينئذ إيكال الأمر الى ذلك ، ومع الشك يستصحب التمام الذي هو الأصل في الصلاة ، ولعله نظر الى بعض ما ذكرنا فيما تقدم عن البيان من التفصيل بين نية إقامة ما دون العشر وبين من كان قصده المرور حسب ، وإن كان لم يعرف ذلك لغيره ، كما أنه لم يعرف ما ذكرناه من التفصيل لأحد قبلنا عدا ما سمعته من الأردبيلي وبعض من تأخر عنه ، وإلا فالمرور بالقولان السابقان .

لكن قد يناقش في بلوغ ذلك حد الاجماع الكاشف عن الحكم الواقعي كما لا ينبغي على من تأمل ونظر الى ما ذكره مستنداً للحكم المزبور ، كما أن المناقشة واضحة

فيما ادعي من الاجماع دليلا للقول الثاني أي التقصير بالعود دون الذهاب والمقصد الذي عن فوائد الشرائع أنه المستفاد من الاخبار ، ومن قواعد الأصحاب في المدارك ، وهو مركب من دعويين احدهما الاتمام في الأخيرين وثانيهما القصر في الأول ، ففي السكافية عن بعضهم الاجماع على الأولى ، وفي الأخيرة حكايته عن الشهيد الثاني ، لسكني لم أجده فيما حضرني من كتبه كما اعترف به في مفتاح الكرامة ، مع أنه من المستبعد جداً دعواه عليه ، وقد عرفت أن القصر مذهب من تقدم على الشهيد ، بل نسبة الشهيد الى المتأخرين أيضاً ، ولذا قيل كأنه توهم مما في نتائج الافكار من الاتفاق على عدم الغم المزبور الذي قد عرفت البحث فيه ، فلا ريب في ضعف دعوى الاجماع المذكور .

نعم قد يدل عليها الاستصحاب ، وتزويل محل الإقامة منزلة البلد ، وإطلاق أدلة وجوب التمام على قاصد الإقامة ، وظهور ما دل على اعتبار قصد المسافة المعلوم انتفاؤه في محل الفرض في انقطاع حكم الإقامة ، وانسياق إرادة السفر من لفظ الخروج في خبر أبي ولاد (١) بل ظاهره إرادة المقابل للدخول منه ، فلا بد أن يكون مستجعماً كالدخل لشرائط السفر ، بل ينبغي القطع بعدم إرادة مطلق الخروج منه ، خصوصاً والسائل أبو ولاد السكوني ، وخروجه على الظاهر إنما يكون الى العراق ، ولذا قال له : « حتى تخرج » بالتاء المثناة مضافاً الى شهادة الاعتبار ، وذلك لان السفر لما انقطع حكمه بنية الإقامة مع الصلاة تماماً كان المباحي كأنه لم يكن ، فلا بد في العود من اجتماع شرائطه التي من جعلتها قصد المسافة ، والى غير ذلك .

كما انه يدل على الدعوى الثانية - مضافاً الى نفي الخلاف عنه في الحكمي من فوائد

(١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

الشرائع وإرشاد الجعفرية ، والى ما سمعته سابقاً من دعوى عدم القول بالفصل التي يشهد لها ما عرفت . أنه يصدق عليه قصد المسافة الذي لا ينافيه إرادة المرور بمحل الإقامة ، ودعوى تحقق صدق هذا القصد بمجرد الخروج يدفعها بعد التسليم ما سمعته من أن كلا من الذهاب والإياب له حكم برأسه ، ولا يضم أحدهما إلى الآخر ، هذا . والانصاف يقتضي عدم ترك الاحتياط بالجمع بين القصر والأتام وإن كان هو في حال العود ومحل الإقامة أضعف منه في حال الذهاب وللقصد بمراتب ، لكن لا ينبغي تركه بحال ، لعدم إمكان الاطمئنان بحكم الله في خصوص المسألة ، لعدم نص فيها لا صريح ولا ظاهر ، وعدم وفاء ما سمعته من الأدلة بجميع تفاصيلها ، ونهايك بالشهد في الذكرى فضلاً عن غيره لم يرجح في المقام على متانته وقوته وعمله بكل ظن على الظاهر ، وإن كان قيل إن الظاهر أن تردده بالنسبة إلى خصوص ما ذهب إليه الشيخ وموافقوه وما ذهب إليه غيرهم ، لا في مثل القصر في العود الذي اتفق عليه القولان ، فتأمل جيداً .

هذا كله إذا قصد العود دون الإقامة ، أما إذا كان متردداً أو ذاهلاً في التفصيل والأتام وجهان بل قولان .

وتفصيل سائر شقوق المسألة أن ناوي الإقامة بعد الصلاة تماماً إذا قصد ما دون المسافة إما أن يقصد العود إلى محل الإقامة مع إقامة عشرة مستأنفة ، أو يقصد العود من دون الإقامة ، أو لا يقصد العود في خروجه بل عزم على المفارقة عن محل الإقامة والمضي إلى بلدة مثلاً ، أو يقصد العود متردداً في الإقامة وعدمها ، أو يخرج متردداً في العود وعدمه ، أو يذهل عن جميع ذلك ، فهذه ست صور ، أما الأولى فقد عرفت أنه لا إشكال في الأتمام فيها ذهاباً وإياباً ومقصداً ومحل الإقامة ، وأما الثانية فقد عرفت البحث فيها مفصلاً ، وأن الأساطين من المتقدمين والمتأخرين على القصر في العود فيها ،

أما البحث فيها في خصوص الذهاب أو هو والمقصد ، وأما الثالثة فالظاهر أنه لا خلاف في وجوب القصر فيها . طلقاً ، فإن الباحثين عنها والمتعرضين لها اتفقوا على ذلك من دون نقل خلاف ولا إشكال ، بل اعترف بعضهم بظهور الاتفاق عليها ، وأما ذكرها الخلاف في مبدأ التقصير فيها وأنه مجرد الخروج عن محل الإقامة أو التجاوز عن محل الترخيص كما تقدم البحث فيه سابقاً ، نعم ينبغي تقييد القصر بما إذا كان مسافة ولم يعزم على نية الإقامة فيما دونها .

وأما الصورة الرابعة فكلام القدماء ومن تبعهم من المتأخرين بالنسبة إليها لا يخلو من احتمال ولا يصفو عن إجمال ، فإن قولهم في الفرع السابق الذي أطلقنا الكلام فيه لا يزيد مقام عشرة أيام يحتمل أن يكون المراد منه عدم البناء والعزم على العشرة مطلقاً ، ومرجه إلى عدم القطع بها المتحقق بإرادة النقيض أي الأقل من عشرة ، أو العبور والمرور بمحل الإقامة ، وبحصول التردد في الإقامة بل والذهول عنها أيضاً ، فإن عدم إرادة الإقامة أعم من إرادة عدم الإقامة بمقتضى اللغة ، وحينئذ يستفاد من كلامهم وجوب القصر في هذه الصورة كما في الصورة الثانية حتى بالنسبة إلى الخلاف المتقدم فيها ، ومن هنا حكى عن الغرية وإرشاد الجعفرية الحكم بالقصر في العود في خصوص هذه الصورة كما هو مختارهما في تلك الصورة ، وعن فوائد الشرائع وحاشية الإرشاد أنه الأقوى ، ويحتمل أن يكون المراد منه خصوص الأمر الأول أي العزم على عدم الإقامة وإرادته دون الأعم منه ومن التردد والذهول ، لأن المتفاهم عرفاً من عدم إرادة الإقامة البناء على عدمها خاصة ، وإن كان بحسب اللغة أعم من ذلك .

وعلى هذا فلا يظهر من كلامهم حكم هذه الصورة إلا من تعرض لها بالخصوص كمن عرفت ، وكجامع المقاصد والجعفرية ، فانهما قالاً فيما حكى عنهما : إن فيها وجهين ، وكلدراك والذخيرة ومن المصاييح ، فقالوا : إن الحكم فيها التام ، ولعله لا يخلو من

قوة ، لعدم تحقق قصد المسافة التي هي الشرط في انقطاع حكم الإقامة ، بل لعله كذلك حتى على مذهب الشيخ ، لعدم تحقق الضم المعتبر عنده في مثل الصورة السابقة .
وأما الخامسة فالمتجه على مختار الشيخ التفسير فيها مطلقاً بمجرد الخروج ، لتردده في الحقيقة بين موجبي القصر ، ألهم إلا أن يكون مع تردده في العود متردداً في نية الإقامة الجديدة أيضاً ، فتكون حينئذ كالصورة الرابعة ، وأما على غيره فيقصر في غير المقصد لتردده أيضاً بين اللوجين ، ولا يقصر في الذهاب لعدم تحقق قصد المسافة على وجه يوجب القصر بمجرد الخروج ، بل لعله كذلك إذا كان متردداً في الإقامة وعدمها على تقدير العود لما عرفت أيضاً .

وأما السادسة فكذلك أيضاً ، بل لم يفرق من تعرض لها بينها وبين الرابعة ، فيجري فيها حينئذ ما سمعته بتمامه .

ولو خرج بنية المفارقة ثم عن له قبل قطع تمام المسافة أن يعود ويقم عشراً مستأنفة قصر بخروجه ، لوجود المقتضي وارتفاع المانع ، وأتم من (حين ظ) حصول النية ، لسكونه حينئذ بعد تنزيل محل الإقامة منزلة المنزل ، كما إذا خرج المسافر من منزله الى مسافة مقصورة ثم عن له المقام في أثناءها في موضع لم يصل اليه بعد ولسكنه دون المسافة فإنه يتم في الطريق وموضع الإقامة ، ثم يعتبر نهاية مقصده بعد ذلك ، لعدم حصول الاستمرار الذي هو أحد شرائط التفسير ، وربما يجتمل انقطاع حكم الإقامة بمجرد قصد المسافة والضرب في الأرض من دون حاجة الى اشتراط الاستمرار عليه ، لعدم الدليل عليه ، بل لعل الدليل على خلافه ، وكونه كالسافر من منزله قياساً لا نقول به . والإقوى الأول ، لظاهر النص والفتوى .

ولو فرض تجدد نية العود لا غير رجوع الى المقام على مذهب الشهيد الى أن يأخذ في الرجوع فيقصر ، وبقي على التفسير على مذهب الشيخ ، ولو انعكس الفرض

بأن رجوع عن نية العود والاقامة المستأنفة بعد الخروج الى مقصده رجوع الى التقصير ، لزوال المقتضي للاتمام ، وكذا لو رجوع عن نية العود عند الشهيد ، أما لو رجوع الى محل الاقامة من غير نية كمن ردت له الرمي ونحوها فقد سمعت ما ذكره في المدارك ، بل في مفتاح السكراة أنهم قد صرحوا بوجوب التقصر عليه في محل الاقامة ، كمن رد لقضاء حاجة ونحوها مشمراً بدعوى الاجماع عليه ، وهو جيد إن بقي مستمراً على قصده الأول للمسافة .

ويلحق بجميع ما ذكرناه الخارج بعد مضي ثلاثين يوماً عليه متردداً كما صرح به بعض مشايخنا ، لأنه من القواطع كما عرفت ، فيجري فيه حينئذ ما جرى في الاقامة ضرورة عدم اختصاصها بدليل مستقل ، بل جميع ما ذكرناه فيها إنما هو لسكونها من القواطع ، ولتوقف زوال حكمها على قصد مسافة جديدة ، وهما معاً موجودان فيه ، نعم لا يجري فيه ذلك بناء على كون التردد الزبور من الأحكام لا من القواطع ، كما سمعته سابقاً من المقدس البغدادي .

وقد ظهر لك الحال فيه مما تقدم كما أنه ظهر لك مما ذكرناه هنا أن القول بالاتمام مطلقاً في المسألة ذهاباً وإياباً ومقصداً ومحل الاقامة لم تتحققه لأحد من أصحابنا وإن ذهب إليه كما قيل جملة من مشايخنا الماصرين ، وكيف وقد عرفت حدوث تلك التفاصيل المقتضية للاتمام في الجملة من زمن الشهيد الثاني في رسالته المعمولة في المسألة المسماة بنتائج الأفكار كما قيل فضلاً عن الاتمام ، نعم قد عرفت فيما مضى نسبته الى العلامة في أجوبة المهنا ابن سنان ، وهو مع مخالفته لما في كتبه المشهورة المتواترة ليس بتلك الصراحة بل لعل ظاهره خلاف هذه النسبة ونسبته الى ما قد يوجد في بعض الحواشي على الهامش المنسوبة الى فخر الحققين ، وقد تقدم البحث فيه مفصلاً ، والله أعلم .

المسألة (الرابعة من دخل في صلاته بنية التقصر ثم عن له المقام أتم) بلا خلاف أجده

ج ١٤ ﴿ في حكم من نوى الإقامة ودخل في الصلاة فعن له السفر ﴾ — ٣٨١ —

فيه ، بل عن ظاهر الذخيرة وصریح التذكرة وإرشاد الجعفرية الاجماع عليه ، لا إطلاق أدلة الإقامة ، وخصوص صحيح علي بن يقطين (١) سأل أبا الحسن (عليه السلام) « عن الرجل يخرج الى السفر ثم يبدو له الإقامة وهو في الصلاة قال : يتم إذا بدت له الإقامة » وإطلاقه كالفتاوى ومعقد الاجماعين يقتضي ذلك حتى لو كان قبل التسليم أو في أثناءه إن لم يكن خارجاً كما عن البيان التصريح به . وقد تقدم الكلام فيما لو رجع عن نية إقامته بعد هذه الصلاة ، وأن في بقاءه على التمام أو عوده على القصر وجهين ، أقربهما ثانيهما كما في الذكرى والروض وعن ظاهر البحار والحدائق ، خلافاً لظاهر المدارك فإنه — بعد أن قال : إن المسألة محل تردد — كأنه مال الى أولهما .

﴿ و ﴾ كذا تقدم الكلام في ما ﴿ لو نوى الإقامة عشرأ ودخل في الصلاة فعن له السفر ﴾ وأنه ينبغي القطع برجوعه الى التقصير اذا كان عدوله قبل ظهور أثر الإقامة وإن أطلق المصنف هنا تبعاً للشيخ فقال : ﴿ لم يرجع الى التقصير ﴾ لأن الصلاة على ما افتتحت عليه ، لكن قد عرفت ظهور النص (٢) الذي هو العمدة في المسألة بخلافه ، ولعله لذا قال : ﴿ وفيه تردد ﴾ بل ظاهر النص يقتضي اعتبار وقوع تمام الفريضة على التمام ، فلا يجزى وإن كان في ركوع الثالثة أو الرابعة بل قبل التسليم ، بل يتعين عليه حينئذ الاستئناف مع تحقق الزيادة المبطله ، لفوات شرط الاتمام ، وبطلان المقصورة بما اشتملت عليه من الزيادة ، خلافاً للمختلف والدروس وعن التذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والبيان والتنقيح والموجز وكشف الالتباس والجعفرية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع ففصلوا في المسألة بين كون العدول بعد تجاوز محل القصر فلا يرجع ، وبين كونه قبله فيرجع ، وقد ذكرنا أنه لا يخلو من وجه قد تقدم هناك ، وهو أن المدار على

(١) الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة المسافر - الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب صلاة المسافر الحديث - ١

ظهور أثر الإقامة .

ومنه يظهر حينئذ الاكتفاء بمجرد القيام الى الثالثة كما عن جامع المقاصد احتمالاً قوياً ، ومال اليه في الروض ، بل قال : إنه موافق لظاهر كثير من العبارات ، ولعله أراد قولهم : تجاوز محل القصر ، لكن قيل إن أكثر من تعرض للمسألة على اعتبار الركوع ، لأنه قبله له الهدم والرجوع قصرأ ، بخلاف ما لو ركع فإنه ليس له ذلك ، كما أنه ليس له إبطال العمل ، فيتمين عليه التمام حينئذ ، ويندرج في النص ، وفيه إمكان منع أن له الهدم ، لان القيام حينئذ زيادة عمدية في الصلاة لا تقاس على ما اذا كانت سهوآ ، وأن العمل بنفسه بطل بالعدول لا أنه أبطله ، واحتمال نهي عن العدول كما ترى فتأمل جيداً (أما لو تجدد العزم بعد الفراغ لم يجز التقصير ما دام مقياً) كما عرفت الكلام فيه مفصلاً .

المسألة (الخامسة) المشهور نقلاً إن لم يكن تحصيلاً خصوصاً بين المتأخرين (إن الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلاة لا بحال وجوبها) بناء على أن المدار فيها حال الأداء لا حال الخطاب كما تقدم البحث فيه مفصلاً (فإن فاتته) حينئذ (قصرأ قضيت كذلك) وإن وجبت عليه تماماً ثم سافر ولم يؤدها (وقيل) والفاصل الاسكافي فيما حكى عنه والحلي في السرائر حاكياً له عن ابن بابويه في رسالته ، والمرضى في مصباحه ، والمفيد في بعض أقواله ، والشيخ في مبسوطه ، بل قال إنه موافق للأدلة وإجماع أصحابنا : (الاعتبار في القضاء بحال الوجوب) وإن اعتبر جميعهم أو بعضهم في فعلها في الوقت حال الأداء لا حال الوجوب (والأول أشبه) بأصول المذهب وعمومات القضاء ، كقوله (عليه السلام) (١) « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته » وغيره ، إذ لا ريب في أن الفئات للمكلف ما وجب عليه في آخر الأحوال ، لأنه هو

الذي استقر عليه الخطاب به لا ما وجب عليه في الحال الأول وقد سقط عنه وانتقل الى غيره ، فإني السرائر - من أن الفائت له هو ما خوطب به في الحال الأول لانه لو صلاها حينئذ اصلاها كذلك ، فيجب أن يقضي كما فاتته جواباً عما أورده على نفسه من أنه قد تواتر الأخبار والاجماع على وجوب قضاء الصلاة كما فاتت - كما ترى ، ضرورة عدم اقتضاء تأديتها كذلك لو فعل في أول وقت الوجوب ذلك بعد سقوطه عنه والانتقال الى بدله ، وأغرب من ذلك قياسه على المرأة التي وجبت عليها الصلاة وتمكنت من أدائها ثم حاضت ، إذ لا انتقال فيها الى بدل بخلاف ما نحن فيه ، ومن ذلك يعرف ما في دعواه الاجماع على ما ذكره ، لأن الظاهر أنه نشأ من تحيله أن ذاك هو الذي فاتته كما يؤمى اليه ما سمعته منه ، على أنه قد يظهر منه أن تحصيله الاجماع هنا من جهة أنه قول الشيخين والمرضى والصدوق ، لأنه قال بعد أن ذكر الجواب المزبور : « فليلاحظ ذلك فانه موافق للأدلة ، وعليه إجماع أصحابنا على ما قدمناه من أقوالهم مثل شيخنا أبي جعفر في مبسوطه ، وابن بابويه في رسالته ، والمرضى في مصباحه ، والمفيد في بعض أقواله » ولا يخفى عليك أن اتفاق هؤلاء لا يقضي بالاجماع ، خصوصاً مع كونه بعض أقوال المفيد ، والموجود في مبسوط الشيخ ما هو ظاهر أو صريح بقرينة تعليقه في موافقة الأول.

نعم حكاه في الذكري عن تهذيبه ، وفيه بحث أيضاً ، إلا أنه مع ذلك كله والاحتياط بجمعهما مما لا ينبغي تركه لخبر موسى بن بكير (١) عن الباقر (عليه السلام) قال : « سئل عن رجل دخل وقت الصلاة وهو في السفر فأخر الصلاة حتى قدم فهو يريد أن يصلها إذا قدم الى أهله فنسي حين قدم الى أهله أن يصلها حتى ذهب وقتها

(١) الوسائل - الباب ٢١ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ٣ لكن رواه عن

موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)

قال : يصلّيها ركعتين صلاة المسافر ، لأن الوقت دخل وهو مسافر كان ينبغي له أن يصلّي عند ذلك » فانه وإن كان قاصر السند بل قيل والدلالة لاحتمال دخوله مع ضيق الوقت عن أدائها أربعا إلا أنه مع عمل من عرفت بمضمونه وما قيل من حسن سنده - لأن موسى بن بكير وإن كان واقفيا وغير موثق في كتب الرجال إلا أن له كتابا يرويه عنه جماعة من الفضلاء منهم من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم كابن أبي عمير وصفوان ، وضعف الاحتمال الزبور في دلالاته بل فساده عند التأمل - لم يكن لرفع اليد منه رأسا وجه ، بل لا ينبغي ترك الاحتياط من جهته ، وقد تقدم بعض الكلام في المسألة في باب القضاء ، كما أنه تقدم هناك أيضا الكلام فيمن فاتته الصلاة في أماكن التخيير ، وأنه يتخير في القضاء كالأداء أو يتمين عليه القصر أو التمام ، فلاحظ وتأمل وكذا تقدم الكلام في المسألة (السادسة) وهي (إذا نوى المسافة وخفي عليه الأذان أو الجدران وقصر فبدا له لم يعد صلاته) في الوقت فضلا عن خارجه ، لقاعدة الاجزاء ، وصحيح زرارة (١) خلافا للمحكي عن الشيخ في بعض أقواله ، فتجب الاعادة لخبر سليمان بن حفص للروزي (٢) وهو ضعيف .

المسألة (السابعة إذا دخل وقت نافلة الزوال) مثلا (فلم يصل وسافر استحباب له قضاؤها ولو في السفر) لتحقيق الخطاب بها ، وإطلاقه يقتضي عدم الفرق بين أن يكون قد أوقع الصلاة تامة أولا ، سكن في الدارك أن المراد بالقضاء هنا الفعل ، فان كان الوقت باقيا صلاها أداء وإلا ف قضاء ، وهل يعتبر في استحباب قضاء النافلة وقوع الصلاة تماما أم يستحب مطلقا ؟ وجهان أظهرهما الأول لما صح عن الصادق عليه السلام (٣) انه

(١) و(٢) الوسائل - الباب - ٢٣ - من ابواب صلاة المسافر - الحديث ١ - ٢

(٣) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب اعتداد الفرائض ونوافلها - الحديث

قال : « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء » انتهى ، وهو لا يخلو من نظر ، كما أن تخصيص المصنف ذلك بنافلة الزوال وإطلاقه السفر عند الدخول بحيث يشمل مضي زمان يسع فعلها وعدمه كذلك أيضاً ، إلا أن الأمر سهل ، والله أعلم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ، وقد وقع الفراغ في ليلة الخميس غرة جمادى الأولى بعد مضي ست ساعات تقريباً منها في دار السلام ، ونسأل الله التوفيق للباقي ، فانه الكريم المنان الرؤوف الخنان ذو الفضل والاحسان .

الى هنا تم الجزء الرابع عشر من كتاب جواهر الكلام بحمد الله
وله الشكر ، وبه تم كتاب الصلاة ، وقد بذلنا غاية الجهد في
تصحيحه ومقابلته بالنسخة الأصلية المخطوطة بقلم المصنف
طالب نراه ، وقد خرج بعون الله ومنه خالياً
عن الأغلاط إلا نزرأ زهيداً زاغ عنه البصر .
وحسر عنه النظر ، ويتلوه الجزء الخامس
عشر وهو كتاب الزكاة ان
شاء الله تعالى

عباس القوجاني

فهرس الجزء الرابع عشر من كتاب جواهر الكلام

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
فيما اذا خاف فوت الركوع اذا التحق بالصف		٢ عدم بطلان صلاة المؤتم اذا علم أو ثبت بعد الفراغ من الصلاة	
١٧ كيفية وقوف الخشي والاثني في الجماعة		٧ حكم ما اذا ثبت بعد الفراغ أن الامام فاسق أو كافر أو محدث	
١٨ حكم الائتمام بامام واقف في محراب داخل		الاستقبال وغيره	
٢٠ وجوب متابعة المأموم للامام		٨ حكم ما اذا ثبت بعد الفراغ أن الامام فاسق أو كافر أو محدث	
٢٢ جواز مفارقة المأموم عن الامام وبيان موارد		٩ حكم ما لو بان بعد الفراغ خلو الامام من العقل أو طهارة المولد أو البلوغ أو الذكورة	
٢٧ جريان حكم المنفرد اذا نوى الانفراد في الأثناء		١٠ حكم ما لو كان المأموم عالماً بفساد صلاة الامام	
٢٨ جواز نية الانفراد في جميع أحوال الصلاة		١١ حكم ما لو علم المأموم بكفر الامام أو فسقه أو نحوهما في أثناء الصلاة وبيان الفروع المترتبة عليه	
٢٩ عدم اعتبار ركوع المأموم مع الامام في الانعقاد بعد فرض اقتدائه به في أثناء القراءة أو ابتدائها		١٢ حكم من خاف فوت الركوع اذا التحق بالصف	
٢٩ عدم جواز نية الانفراد اذا كانت الجماعة واجبة		١٦ عدم الفرق بين المسجد وغيره	

المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
٣٠	جواز نية الإتيان المنفرد طلباً	٥٠	استحباب التشهد تبعاً للامام
	لفضيلة الجماعة	٥٢	استحباب القنوت تبعاً للامام
٣٢	جواز الجماعة في السفينة الواحدة	٥٢	حكم من أدرك الامام في الرابعة
	وفي السفن المتعددة سواء	٥٣	حكم قيام المسبوق قبل تسليم الامام
	اتصلت أو انفصلت	٥٤	حكم من أدرك الامام بعد رفع
٣٣	جواز قطع النافلة لإدراك فضيلة		رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة
	الجماعة إذا أحرّم الامام	٥٩	حكم من أدرك الامام في السجدة
٣٦	جواز العدول من الفريضة الى		الأخيرة
	النافلة وإتمامها ركعتين لإدراك	٦٣	حكم من أدرك الامام بعد رفع
	فضيلة الجماعة		رأسه من السجدة الأخيرة
٣٩	حكم من عدل الى النفل فبان أنه	٦٦	جواز تسليم المأموم قبل الامام
	لا يدرك الجماعة		وانصرافه لضرورة وغيرها
٣٩	جواز العدول الى النفل اذا أذن	٦٧	حكم ما اذا وقف النساء في الصف
	المؤذن وأقام		الآخر لجاء رجال للاتمام
٤١	جواز إتمام المأموم بالامام في	٦٨	حكم ما اذا استتيب المسبوق
	أى ركعة وجعله أول صلاته		بركعة أو ركعتين
	وإتمام ما بقي عليه	٦٩	بيان ما يتعلق بالمساجد
٤٨	مراعاة وجوب المتابعة وترجيحها	٦٩	بيان المراد من المسجد
	على وجوب القراءة	٧٠	ما يعتبر في تحقق المسجدية
٥٠	مراعاة وجوب المتابعة	٧١	جواز الصلاة في مساجد المخالفين
	وترجيحها على وجوب التسنيحات	٧٢	جواز الصلاة في البيع والكنائس
	والاذكار في الركوع والسجود	٧٢	إطلاق المسجد على المكان المتخذ
			في الدار للصلاة

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
جواز نقض المسجد للتوسعة	٨٣	استحباب إنشاء المساجد	٧٣
استحباب إعادة المستهضم واستعمال آله في غيره	٨٣	استحباب كون المساجد مكشوفة غير مسقفة ولا مظلة	٧٥
جواز صرف غلة المسجد عند استغنائه في مسجد آخر	٨٥	استحباب كون الميضة خارجة عن المساجد	٧٧
بيان المراد من الآلات	٨٦	المراد بالمیضة : المطهرة للحدث والخبث	٧٨
عدم جواز نقض غير المستهضم من المساجد	٨٦	استحباب كون المنارة مع الحائط	٧٩
التصرف في المسجد مختص بالحاكم ثم بعدول المؤمنين	٨٧	استحباب تقسيم الداخل في المساجد	٨٠
استحباب كنس المساجد	٨٧	رجله اليسرى	٨٠
استحباب الاسراج في المساجد	٨٨	استحباب تعاهد الداخل في المساجد	٨٠
حرمة تزيين المساجد	٨٨	استحباب الدعاء عند دخول المساجد	٨١
حرمة نقش المساجد بالصور	٩١	استحباب التسمية والتحميد لله والثناء عليه عند الدخول في المساجد	٨١
كتابة القرآن على جدران المساجد ليست من النقش	٩٣	استحباب الاستقبال عند دخول المساجد	٨٢
حرمة بيع آلات المساجد	٩٣	جواز نقض ما استهضم وأشرف على الانهدام من المساجد	٨٢
حرمة أخذ المساجد في الطريق والأماكن ووجوب إعادة ما أخذ منها	٩٥		
عدم جواز اتخاذ الطريق وملك الغير مسجداً	٩٦		

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
بيان المراد من تعريف الضالة	١١٧	حرمة إدخال النجاسة وإزالتها	٩٧
بيان المراد من إنشاد الشعر	١٢١	في المسجد وإنزال آثار المسجدية	
كراهة النوم في المساجد	١٢٢	عدم الفرق بين ظاهر المسجد	٩٨
شدة كراهة النوم في المسجدين	١٢٣	وباطنه في الحكم وكذا بين سبق	
عدم حرمة النوم في شيء من	١٢٥	النجاسة المسجدية وتأخرها عنها	
المساجد		كيفية جعل الكسيف مسجدا	٩٨
عدم الكراهة في نوم المساكين	١٢٥	حرمة الدفن في المساجد	١٠٠
ونحوهم ممن لا مأوى له في		عدم جواز إخراج الحصى من	١٠٤
المسجدين فضلا عن غيرهما		المسجد ووجوب إعادتها إليه	
كراهة دخول من في فمه رائحة	١٢٥	مع الإخراج	
بصل أو ثوم أو غيرهما من		كراهة تعلية حيطان المساجد وأن	١٠٧
الروائح المؤذية للجوار		يعمل لها شرف	
استحباب إعادة الصلاة مع أكل	١٢٧	كراهة اتخاذ المحاريب الداخلة	١٠٨
الثوم		في الحائط	
كراهة التنخم والبصاق في المساجد	١٢٧	كراهة جعل المسجد طريقاً	١١٠
كراهة قتل القمل في المسجد	١٢٩	كراهة البيع والشراء ، وإنفاذ	١١١
استحباب ستر النخامة والبصاق	١٣٠	الاحكام وتعريف الضوال وإقامة	
والقمل بعد قتله		الحدود وإنشاد الشعر ورفع	
كراهة كشف العورة في المسجد	١٣٠	الصوت وعمل الصنائع في المساجد	
مع الأمن من المطلع		وتمكنين الصبيان والمجانين منها	
كراهة الرمي بالحصى في المسجد	١٣١	كراهة ذكر الدنيا وسل السيف	١١٤
حكم الكنائس والبيع بعد انهدامها	١٣٢	ورطانة الأعاجم في المساجد	
		بيان المراد من إنفاذ الأحكام	١١٥

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
١٥١ بيان مقدار الفضيلة للصلاة في الجامع ومسجد القبيلة ومسجد السوق		١٣٧ أفضلية صلاة المكتوبة للرجال في المسجد من الصلاة في غيره	
١٥٢ مساواة بيت المقدس لمسجد الكوفة		١٣٩ النبي عن الصلاة في بعض المساجد	
١٥٣ بيان مقدار الفضل للصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ		١٣٩ بيان فضل الصلاة في مسجد الكوفة	
١٥٥ كيفية صلاة الخوف والمطاردة		١٤٢ بيان فضل الصلاة في مسجد السهيل	
١٥٧ كيفية صلاة الخوف سفر أو حضراً		١٤٢ بيان فضل الصلاة في مسجد الخيف	
١٦٢ كيفية صلاة بطن النخل		١٤٣ بيان فضل الصلاة في المسجد الحرام	
١٦٣ وجه التسمية لصلاة بطن النخل		١٤٣ بيان فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ	
١٦٣ وجه التسمية لصلاة ذات الرقاع		١٤٣ بيان فضل الصلاة في مسجد قبا	
١٦٤ بيان الشرائط لصلاة ذات الرقاع		١٤٣ بيان فضل الصلاة في مسجد الغدير	
١٦٦ كيفية صلاة الخوف في الثنائية		١٤٤ بيان فضل الصلاة في مسجد برائنا	
١٧١ كيفية صلاة الخوف في المغرب		١٤٤ بيان فضل الصلاة في مسجد بيت المقدس	
١٧٣ عدم اعتبار التساوي بين الفرقة الحارسة والمصلية		١٤٥ أفضلية صلاة النافلة في البيت من المسجد	
١٧٤ حكم السهو في صلاة الخوف		١٤٦ أفضلية صلاة النافلة في المسجد من البيت	
١٧٤ أخذ السلاح واجب في صلاة الخوف		١٤٩ بيان المراد من المسجد والمنزل	
١٧٦ وجوب حمل السلاح حال الصلاة		١٤٩ أفضلية المكتوبة في البيت من المسجد للنساء	
وان كان عليه نجاسة ، وإذا كان ثقيلًا يمنع شيئاً من واجبات الصلاة لم يجز			

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٢٠٢ عدم الفرق مع ثبوت المسافة بين قطمها في يوم أو أقل أو أكثر		١٧٧ اذا سهى الامام سهواً يوجب السجدة ثم دخلت الثانية معه	
٢٠٢ حكم من قارب بلده فتعمد ترك الدخول اليها للترخص		فاذا سلم وسجد لم يجب عليها اتباعه	
٢٠٢ حكم من بقى في مكان واحد سنين متعددة لا بقصد الوطنية		١٧٧ كيفية صلاة عسفان	
٢٠٣ بيان مبدأ المسافة في البلاد المتسعة		١٧٩ بيان شرائط صلاة عسفان	
٢٠٤ توقف القصر على العلم ببلوغ المقصد مسافة		١٨٠ كيفية أخرى لصلاة عسفان	
٢٠٤ قيام البينة مقام العلم		١٨٠ كيفية صلاة المطاردة	
٢٠٥ حكم تعارض البينتين		١٧٥ حكم من صلى مؤمياً أو مسجداً فأمن	
٢٠٥ حكم من صلى تماماً ثم ظهر أن المقصد مسافة		١٨٦ حكم من رأى سواداً فظنه عدواً	
٢٠٥ حكم ما لو ظهر في أثناء السير أن المقصد مسافة		فقصر أو صلى مؤمياً فأنكشف فساد خياله	
٢٠٦ وجوب القصر على من سافر بريداً ورجع		١٨٦ حكم من خاف من سبع أو سيل أو حية أو حرق أو غير ذلك	
٢١٦ حكم من سافر بريداً ولم يرد الرجوع ليومه		١٨٩ حكم الباغي اذا حصل له الخوف	
٢٢٨ حكم من سافر أقل من أربعة فراسخ ورجع		١٩٠ وقوع صلاة الجمعة بصلاة عسفان وبصلاة ذات الرقاع	
٢٢٩ حكم ما لو كان البلد طريقان والابعد منهما مسافة فسلك الأبعد		١٩٠ عدم اعتبار التأخير الى آخر الوقت في صلاة الخوف	
		١٩١ كيفية صلاة الموتحل والغريق	
		١٩٣ صلاة المسافر	
		١٩٣ الشرط الأول في التقصير للمسافة	
		١٩٣ بيان المراد من المسافة	

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
٢٤٢ التقصير محتاج الى مسافة جديدة		٢٣١ الشرط الثاني في التقصير قصد	
بعد الخروج من محل الإقامة		المسافة	
أو المنزل		٢٣٢ كفاية قصد المسافة النوعية	
٢٤٢ التردد ثلاثين يوماً قاطع للسفر		٢٣٣ حكم من قصد مسافة خاصة وذهب	
٢٤٣ حكم من كان بينه وبين ملكه أو مانوى		يريداً ثم بدا له في الأثناء وأراد	
على الإقامة فيه مسافة التقصير		الرجوع الى محله	
٢٤٤ حكم من كان له عدة مواطن		٢٣٣ حكم منتظر الرفقة اذا قطع اربعة	
في الطريق		فراسخ	
٢٤٥ بيان المراد من الوطن		٢٣٦ حكم منتظر الرفقة قبل الوصول	
٢٥٧ الشرط الرابع في التقصير أن		الى اربعة فراسخ	
يكون السفر سائغاً		٢٣٧ حكم التابع	
٢٦٠ المدار في عدم التقصير كون السفر		٢٣٩ الشرط الثالث في التقصير أن	
سفر معصية لا مطلق حصول		لا يقطع السفر باقامة عشرة أيام	
المعصية حال السفر		أو المرور بمنزله في أثنائه	
٢٦٠ عدم الفرق في سفر المعصية بين		٢٤٠ بيان الفرق بين المنزل ومحل الإقامة	
الابتداء والاستدامة		٢٤١ حكم من كان متردداً في الإقامة	
٢٦١ حكم من عاد الى الطاعة بعد		أو المرور بالمنزل في الأثناء	
قصده المعصية في الأثناء وضربه		٢٤٢ حكم احتمال عروض بمقتضى	
في الأرض		الإقامة	
٢٦٢ حكم السفر لصيد اللهم		٢٤٢ عدم الفرق في قاطعية نية الإقامة	
٢٦٤ حكم السفر للصيد اذا كان لقوته		أو المرور بالمنزل بين أن يحصل	
وقوت عياله أو للتجارة		في ابتداء السفر أو في الأثناء	

الموضوع	الصحيحة	الموضوع	الصحيحة
٢٨٢ عدم الفرق في إقامة العشرة بين البلد وغيره	٢٦٧ عدم الفرق في الحكم بين صيد البر والبحر	٢٦٧ عدم الفرق في الحكم بين كونه دائراً حول المدينة أو تباعد عنها ولا بين استمرار دورانه ثلاثة أيام أو أقل	٢٦٨ بيان المراد بتبعية الجائر
٢٨٣ عدم الفرق في انقطاع حكم الكثرة بين المكاري وغيره	٢٦٨ الشرط الخامس في التقصير أن لا يكون سفره أكثر من حضره كالبدوي الذي يطلب القطر والمكاري والملاح والتاجر الذي يطلب الأسواق والبريد	٢٦٨ الشرط السادس في التقصير أنه لا يجوز التقصير حتى يتوارى عنه جدران البلد الذي يخرج منه ، أو يخفى عليه الأذان	٢٦٩ حكم ما لو قصد المكاري قطع مسافة لزيارة أو نحوها
٢٨٤ لا يجوز التقصير حتى يتوارى عنه جدران البلد الذي يخرج منه ، أو يخفى عليه الأذان	٢٦٩ المدار في السماع والرؤية على المعتادين دون الخارقين ، وفاقدتهما أو أحدهما يقدرهما	٢٧٠ حكم من كان مكاريّاً في مكان خاص ثم كاري في غيره	٢٧١ حكم من كان مكاريّاً في مكان خاص ثم كاري في غيره
٢٩٥ المدار في السماع والرؤية على المعتادين دون الخارقين ، وفاقدتهما أو أحدهما يقدرهما	٢٩٦ اعتبار كون الأذان في آخر البلد من ناحية المسافر إلا إذا كانت البلاد صغيرة	٢٧٤ حكم من كان مكاريّاً في الصيف دون الشتاء أو بالعكس	٢٧٦ هل يتحقق الكثرة بالسفرة الثانية أو الثالثة ؟
٢٩٧ متسع البلاد يعتبر أذان محلته ويوتها	٢٩٨ الهائم والمعاصي بسفره يقصران بمجرد قصد المسافة والضرب في الأرض	٢٧٩ هل يشترط في فصل نية الإقامة الصلاة تماماً أو يكفي مجرد النية ؟	
٢٩٩ المسافر في الرجوع يقصر حتى يسمع أذان البلد أو يرى جدرانه			

الموضوع	الصحيفة	الموضوع	الصحيفة
الصلاة وأتمها ثم رجع عن الإقامة بعد الفراغ		٣٠٣ لو نوى المسافر الإقامة في غير بلده أتم صلاته	
٣٢٨ حكم العدول بعد تمامية العشرة مع ترك الصلاة لعذر مسقط للتكليف		٣٠٤ نية الإقامة لا تتوقف على قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد ولا على عدم فعل الخروج	
٣٢٩ القصر في محله عزيمة لا رخصة		٣١١ بيان المراد من العشرة وعدم دخول الليلة الأولى والأخيرة	
٣٢٩ التخيير بين القصر والاتمام في الأماكن الأربعة		٣١٢ كفاية العشرة الملفقة	
٣٣٨ تحديد المواطن الأربعة		٣١٤ مدار الاتمام العزم على إقامة عشرة لا دونها .	
٣٤١ عدم وجوب التعرض لنية القصر أو الاتمام في الأماكن الأربعة بل لو عينها كان له العدول		٣١٥ حكم التردد ثلاثين يوماً	
٣٤١ حكم ما لو ضاق الوقت إلا عن أربع ركعات في الأماكن الأربعة		٣١٩ عدم الفرق في محل التردد بين البلد والقرية ونحوهما وبين المغازاة	
٣٤٢ استحباب صلاة نوافل المقصورة في الأماكن الأربعة		٣٢٠ اعتبار الوحدة في محل التردد	
٣٤٢ وجوب إعادة الصلاة لو أتم المسافر عالماً عامداً		٣٢١ بيان المراد من التردد	
٣٤٣ عدم وجوب إعادة الصلاة لو أتم المسافر جاهلاً بالتقصير ولو كان الوقت باقياً .		٣٢١ حكم العدول قبل الصلاة تماماً وبعدها	
٣٤٥ حكم ما لو صام المسافر جهلاً		٣٢٧ هل يعتبر بقاء مسافة في رجوعه إلى القصر عند رجوعه عن الإقامة قبل فعل الصلاة تماماً أو أنه يكفي فيه السفر الأول ؟	
		٣٢٨ حكم من نوى الإقامة في انشاء	

المصحفة	الموضوع	المصحفة	الموضوع
٣٤٦	حكم من قصر جهلاً	٣٧٧	تفصيل شقوق المسألة
٣٤٧	حكم من أتم صلاته نسياناً .	٣٧٩	حكم من خرج بنية المفارقة ثم
٣٥٠	حكم المسافر الذي قصر اتفاقاً .	عن له قبل قطع تمام المسافة أن	
٣٥٣	حكم من دخل عليه الوقت وهو	يعود ويقوم عشرأ مستأنفة	
	حاضر ثم سافر والوقت باقٍ	٣٧٩	حكم من تجدد نية العود لا غير
٣٦٠	حكم من دخل عليه الوقت وهو	٣٨٠	حكم الخارج بعد مضى ثلاثين
	مسافر فحضر والوقت باقٍ	يوماً متريداً	
٣٦١	استحباب التسيجات الأربعة	٣٨٠	حكم من دخل في صلاته بنية
	عقيب كل فريضة مقصورة	القصر ثم عن له المقام	
	ثلاثين مرة	٣٨١	حكم من نوى الإقامة ودخل في
٣٦٢	حكم من خرج من منزله إلى مسافة	الصلاة فعن له السفر	
	فمنعه مانع	٣٨٢	الاعتبار في القضاء بحال فوات
٣٦٢	حكم من خرج إلى مسافة فردته	الصلاة لا بحال وجوبها	
	الريج .	٣٨٤	حكم من دخل عليه وقت نافلة
٣٦٣	حكم من عزم على الإقامة في	الزوال فلم يصل وسافر	
	غير بلده ثم خرج إلى ما دون		
	المسافة		

جدول الخطأ والصواب

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٩٧		العنوان ادخال	ادخال	٢٧٤	٣	قوله :	قوله :
٢٣٣	٢	الترخص	الترخص	٢٩٣	١٥	الأمنة	الأمكنة
٢٣٩	١٥	الشرط الثالث (الشرط الثالث)	(الشرط الثالث)	٣٠٩	٧	نية	نيته
٢٥٧	١١	قال : لأنه	قال : يتم لأنه	٣٢٧	٨	(٢)	(١)
٢٥٧	١٨	٤٠٩	٤٠٩	٣٥٦	١٤	والموثق	والموثق
٢٦٨	١٦	القصر	القصر				

